

مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية

دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)

الدكتورة فدوى نصيرات

هذا الكتاب

بدأ الإعداد لإقامة كيان يهودي في فلسطين في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، وبخاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)، حين كانت فلسطين لا تزال جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. وقد كان من المسلّمات التي سادت في ما بعد، وبخاصة في الأوساط العربية والإسلامية، أن السلطان عبد الحميد الثاني كان من أشد الرافضين للمشروع الصهيوني في فلسطين، في حين أن ما يتوصل إليه هذا الكتاب من خلال مقاربته لتقاطع الأحداث والظروف يُظهر أن عهد السلطان عبد الحميد الثاني شهد نشاطاً استيطانياً يهودياً غير مسبوق في فلسطين.

يهدف هذا الكتاب إلى الكشف عن مواقف السلطات عبد الحميد الثاني من نشاط الحركة الصهيونية في السلطنة العثمانية وسعيها الدؤوب لشراء الأراضي وبناء المستوطنات في فلسطين، وعن طريقة تعاطيه الفعلي مع هذا الملف ومدى جديته وصرامته في منع التمدد الاستيطاني في فلسطين ومدى قدرته على حماية الأرض والمقدسات هناك. وينقُض الكتاب المسلّمةَ التاريخية التي تقول إن السلطان عبد الحميد الثاني كان شديد الحرص على منع قيام كيان صهيوني في فلسطين، مظهراً أن المواقف العلنية للسلطان حول هذا الأمر آنذاك كانت تعكس حرصه على صورته أكثر مما تعكس موقفاً جدياً ضد المشروع الصهيوني في فلسطين.

الدكتورة فدوى أحمد محمود نصيرات

- حائزة بكالوريوس في التاريخ من جامعة اليرموك ـ الأردن (١٩٩٥) وماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر من الجامعة نفسها (١٩٩٨).
- حائزة دكتوراه فلسفة في التاريخ ـ تاريخ العرب الحديث والمعاصر ـ من الجامعة الأردنية (٢٠٠٨).
- عضو هيئة التدريس في جامعة فيلادلفيا ـ عمّان (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٣).
- عضو في جمعية المؤرخين العرب (٢٠١٠ ـ ٢٠١٣).
- لها عدد من الكتب منها: **عبد الغني العريسي: نشاطه الثقافي والقومي ١٨٩١ ـ ١٩١٦** (عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٩)؛ **المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر ١٨٤٠ ـ ١٩١٨** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)؛ فضلاً عن عدد من الأبحاث والدراسات المنشورة في دوريات مختلفة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-662-2



دور السلطان عبد الحميد الثاني
في تسهيل السيطرة الصهيونية
على فلسطين (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)



مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية

دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)

الدكتورة فدوى نصيرات

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
نصيرات، فدوى
دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (١٨٧٦ - ١٩٠٩)/ فدوى نصيرات.
٢٥٥ ص. - (وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)
ببليوغرافية: ص ٢٣٥ - ٢٤٨.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-662-2
١. عبد الحميد الثاني، السلطان العثماني، ١٨٤٢ - ١٩١٨. ٢. العهد العثماني. ٣. الحركة الصهيونية. ٤. فلسطين. أ. العنوان. ب. السلسلة
956.94052

العنوان بالإنكليزية

The Role of Abdul Hamid II in Facilitating the Zionist Hegemony over Palestine (1876-1909)

By Fadwa Nusairat

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس ٢٠١٤



لعل كثيراً من العرفان لأهل الفضل يسمح لي بأن أزجي شكري خالصاً لمن وجَّهني وساعدني وأخذ بيدي نحو بوابة البحث بحنو الأب وقسوة المؤدب.

أستاذي الجليل علي محافظة

الإهـــداء

إلى التاريخ، والإنسان والأحداث التي أوحت لي أن الحقيقة تكمن بين السطور وتختفي خلف زوايا الروايات ...

المحتويات

خلاصة الكتاب

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية ومدى قدرته على حماية الأرض والمقدسات ومنع تمدُّد هذا النشاط وتزايده، وهو الذي شكل النواة الأولى لتأسيس دولة الصهاينة على أرض فلسطين في ما بعد.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم قراءة تاريخية تحليلية لموقف السلطان عبد الحميد الثاني منذ بدايات السيطرة الصهيونية على الأرض في فلسطين في الفترة ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩. وهي المرحلة التي بدأت فيها طلائع الصهاينة بالهجرة إلى فلسطين وبداية تأسيس المستعمرات بشكل منظم. وانطلقت بدايات السيطرة الاقتصادية من تأسيس البنوك والشركات التي تُعنى بنشاط الحركة الصهيونية وتدفع بها نحو تحقيق أهدافها.

أولاً: الأوضاع العامة للدولة العثمانية إبَّان حكم عبد الحميد الثاني

مرت الدولة العثمانية إبَّان حكم عبد الحميد الثاني بأزمات دولية وأخرى داخلية هددت مصير الدولة العثمانية ووحدة أراضيها. فمنذ اليوم الأول الذي ارتقى فيه عبد الحميد الثاني عرش الإمبراطورية وجد أن ثورات هادرة تعمّ إقليمي البوسنة والهرسك، والثورة ما زالت مشتعلة في بلغاريا إضافة إلى الحرب المباشرة مع روسيا

القيصرية التي كشفت عن ضعف الدولة العثمانية في حماية حدودها. كما استولت فرنسا على تونس عام ١٨٨١، وإنكلترا على مصر عام ١٨٨٢.

أما على الصعيد الداخلي فقد تم إعلان الدستور (١٨٧٦) وتم إنشاء مجلس نيابي، لكن عبد الحميد عاد وعطَّل الدستور وحلّ البرلمان سنة ١٨٧٨، وهو ما جعل حكمه أوتوقراطياً على مدى ثلاثة عقود متتالية[١].

أما الخزينة فكانت خاوية، الأمر الذي دفع الحكومة إلى التفتيش باستمرار عن مصادر دولية جديدة للقروض بفوائد وشروط غير مريحة.

وعلى الرغم من هذه التركة التي ورثها عبد الحميد الثاني إلا أنه نجح في المحافظة على حكمه. أما أسلوب تحقيق هذا الهدف فكان سبباً في الانتقادات الشديدة التي وُجِّهت إلى نظام حكمه وسياسته الداخلية، إذ حاول كسب ولاء المسلمين بدعمه فكرة الجامعة الإسلامية التي رأى بها سياجاً يحمي الدولة من الأخطار التي كانت تحيق بها من الدول الغربية، وفي المقابل حارب الأفكار الليبرالية، وخصوصاً القومية منها، مستعيناً في سبيل ذلك بأجهزة أمن قمعية تعتمد على شبكة واسعة من المراقبة والتجسس[٢].

١ ـ شخصية السلطان عبد الحميد الثاني

عُرف السلطان عبد الحميد الثاني بحنكته السياسية، إذ كان رجلاً ألمعياً أديباً حساساً ذا فكر ثاقب يدرك كل ما يدور من حوله بفطنة وسرعة بديهة. وكان مجدّاً ومجتهداً يتمتع بطاقة وحيوية عظيمتين ويهتم بكل شيء ويتابع كل صغيرة وكبيرة في قضايا الأمة، وكان على علم قوي بالشؤون الأوروبية عارفاً باللغات والعادات والشؤون الخارجية لكلا العالمين الغربي والشرقي. ارتكزت سياسته الخارجية على السلطة المركزية والتوازن والاعتدال والاستقلالية وعدم الانحياز. ورأى الأفغاني أن السلطان رجل داهية و«قرماً من أقرام السياسة». وكان الهدفُ من إبراز معالم شخصية هذا

(١) عادل مناع، تاريخ فلسطين أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨ (قراءة جديدة) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ١، وعبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية دولة مفترى عليها، ٣ ج (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠)، ج ٢، ص ١٠٦٥ ـ ١٠٦٧.

(٢) محمد علي أورخان، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده (الرمادي: مكتبة دار الأنبار، ١٩٨٧)، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٤، ومحمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ ـ ١٩١٤) (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، [د. ت.])، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

السلطان القولَ إننا لسنا أمام شخصية ضعيفة لا تقرأ ما يدور حولها من أحداث وبالتالي لا يمكنها أن تتنبأ بما سيحدث في المستقبل[٣].

٢ ـ تعريف الصهيونية ودور هرتزل فيها

يطلق اصطلاح الصهيونية على نظرة محددة ظهرت في أوروبا ترى أن اليهود ليسوا جزءاً عضوياً من التشكيل الحضاري الغربي، بل هم شعب الله المختار والجماعة المقدسة التي استوطنت القدس في فلسطين ويجب أن تهجر إليها.

وبعد المؤتمر الصهيوني الأول تحدد المصطلح وأصبح يشير الى الدعوة التي تبشر بها المنظمة الصهيونية وإلى الجهود التي تبذلها، وأصبح الصهيوني هو من يؤمن ببرنامج بال، وأصبحت الصهيونية تعني تهجير اليهود المشتتين إلى فلسطين لتأسيس الدولة اليهودية التي تدين بالدين اليهودي وتتميز بالعنصر اليهودي والثقافة اليهودية وتعمل على بعث مملكة داود وإعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى ثم اتخاذ فلسطين مركز انطلاق للسيطرة على المناطق المتاخمة لها والتي تمتد من النيل إلى الفرات.

انطلقت الصهيونية مع مؤسس الحركة ثيودور هرتزل الذي بدأ يدعو إلى إنشاء دولة يهودية مستقلة عبر كتابه **الدولة اليهودية** الصادر عام ١٨٩٦ الذي نبّه به إلى أن مشكلة اليهود مسألة قومية، ويجب على الدول أن تنظر إليها بوصفها سياسة دولية، وعلى الدول المتحضرة أن تجتمع لمناقشتها، وقرر أن اليهود لا يمكنهم العيش في المجتمعات الأخرى لأنه ليس لهم مكان يجمعهم. وفي كتابه توقف عند فلسطين بقوله: «أما فلسطين فهي وطننا التاريخي الذي لن يُنسى أبداً واسمها فقط سيجذب شعبنا إليها بقوة. وإذا فرضنا أن السلطان سيعطينا فلسطين فإننا في المقابل سنتولى إدارة المالية العثمانية كلها».

---

(٣) ألما ونلن، عبد الحميد ظل الله على الأرض، ترجمه عن الإنكليزية راسم رشدي (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٠)، ص ٨٥ ـ ٩١؛ عمر فاروق يلماز، السلطان عبد الحميد الثاني بالوثائق، ترجمة طارق عبد الجليل السيد؛ مراجعة الصفصافي أحمد المرسي (إسطنبول: دار النشر العثمانية العمرانية، ٢٠٠٠)، ص ٣٧ ـ ٣٨؛ يوسف نعمان معلوف، أسرار يلدز (أو) العقد الثمين في تاريخ أربعة سلاطين (نيويورك: مطبعة الأيام، ١٩٠٠)، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٨، و Arminius Vambéry, «Personal Recollections of Abdul Hamid and his Court,» *Nineteenth Century and After* (London), vol. 16 (July-December 1909), pp. 70-88.

ولقد ساندت الجمعيات اليهودية فكرة هرتزل ومشروعه وأُطلق عليه لقب «موسى الجديد» ودعته إلى قيادة الحركة السياسية. وبهذا نرى أن هرتزل قد شكل حجر الأساس في انطلاقة الحركة الصهيونية وتحقيق أهدافها في استعمار فلسطين(٤).

ثانياً: موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الهجرة اليهودية إلى فلسطين

شكلت فلسطين في مرحلة حكم السلطان عبد الحميد الثاني جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وكانت تابعة لأقسام الشام الإدارية. وبناء على توجهات عبد الحميد فقد ثُبِّتت متصرفية القدس الشريف عام ١٨٨٧ كياناً إدارياً مستقلاً عن ولاية سورية تُحكم من القدس ومرتبطة بوزارة الداخلية مباشرة.

وأصبحت فلسطين تُدار من المركز إسطنبول مباشرة وأوصلت مع القصر بواسطة خطوط اتصال، على أن إجراء أي تصرف أو اتفاق الحكام الإداريين كان يتطلب تفويضاً رسمياً من إسطنبول، ولقد تم العمل بهذا النظام المركزي لضمان عدم وجود أي انحراف في تطبيق الفرمانات والأوامر المركزية.

خلال حكم الدولة العثمانية للبلاد العربية كان اليهود من رعايا السلطان ينتقلون بحرية من فلسطين وإليها وأقاموا في الأماكن المقدسة في القدس وصفد وطبريا والخليل. ومع نظام الحماية الذي طبقته الدولة العثمانية على الأقليات الدينية عبر منحهم المساواة التامة مع المسلمين وأصبح هؤلاء الرعايا يلجأون إلى القناصل الأجنبية في القدس ليكونوا تحت حماية دولهم وليصبحوا مواطنين أجانب يتمتعون بالامتيازات الأجنبية الممنوحة لهم(٥).

---

(٤) عبد الوهاب المسيري، موسوعة تاريخ الصهيونية، ٣ ج (القاهرة: دار الحسام، ١٩٩٧)، ص ٢٤ ـ ٣٧؛ حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣)، ج ١، ص ١٥ ـ ٢٢؛ Theodor Herzl, *The Jewish State*, 5th ed. (London: H. Pordes, 1967), p. 30; Nahum Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, with an introduction by the Rt. Hon. A. J. Balfour Portraits and illustrations, selected and arranged by Israel Solomons, 2 vols. (London: Longmans, Green and Co., 1919), vol. 1, p. 265, and Neville J. Mandel, «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881- 1908,» *Middle Eastern Studies*, vol. 11, no. 1 (1975), pp. 312-332.

(٥) حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٢٥؛ خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٤١ (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٩؛ محمود الشناق، العلاقات بين العرب واليهود =

ومع صدور فرمان تملُّك الأجانب لعام ١٨٦٩، تزايد قدوم اليهود الأجانب إلى فلسطين ولم تدقق الدولة العثمانية في أسباب دخولهم، الأمر الذي مكّنهم من شراء الأراضي والبدء في إنشاء المستعمرات؛ وأعطيت لهم الحقوق الكاملة في التملك والعمل على كل الأراضي العثمانية ما عدا الحجاز.

أدّت عوامل عديدة دوراً أساسياً في تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين منها: المذابح والاعتداءات المنظمة ضد اليهود في روسيا عام ١٨٨١ التي أسفرت عن هجرات جماعية إلى فلسطين؛ والنشاطات التشجيعية التي كان يقوم بها أغنياء يهود أوروبا أمثال روتشيلد وهيرش؛ وكذلك الجمعيات اليهودية التي كانت تهدف إلى مساعدة يهود أوروبا ومنها التحالف الإسرائيلي العالمي[٦].

• سياسة عبد الحميد الثاني تجاه الهجرة اليهودية إلى فلسطين

سجلت الدولة العثمانية ممثلة بالسلطان عبد الحميد الثاني أول موقف رسمي معلن من الهجرة اليهودية إلى فلسطين في نيسان/ أبريل عام ١٨٨٢ بعد تزايد أعداد المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية إليها، إذ أعلنت أنه لن يسمح لليهود المهاجرين إلى أراضيها بالاستقرار في فلسطين؛ بل يمكنهم الهجرة إلى داخل أي ولاية عثمانية أخرى وأن يستقروا فيها كما يريدون بشرط أن يصبحوا رعايا عثمانيين، وأن يقبلوا فرمانات الدولة العثمانية عليهم. ووفقاً لهذه الفرمانات كان يمكن إعطاؤهم الأراضي الحكومية معفاة من الرسوم والضرائب، وأُعفوا من الخدمة العسكرية وأُعطوا حرية ممارسة شعائرهم الدينية شأنهم شأن بقية الرعايا وكان يمكن لليهود الاستقرار بمجموعات لا تتجاوز ١٥٠ عائلة في المنطقة الواحدة[٧].

= في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤ (حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٠)، و Walter Laqueur, *A History of Zionism* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1972), p. 43.

(٦) عبد الرحيم مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام «فلسطين» *The Third International Conference on Bilad al-Sham: Palestine 19-24 April 1980*، ٦ ج (عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)، ص ٦٥٦؛ Ben Halpern, *The Idea of the Jewish State* (London: Harvard University Press, 1961), p. 105, and Mordechai Eliav, ed., *Britain and the Holy Land, 1838-1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem* (Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi Press; Magnes Press, Hebrew University, 1997), pp. 15-16.

(٧) زياد المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني (عمّان: المؤلف، ٢٠٠٤)، ص ١٢٣، و Neville J. Mandel, *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*, edited by Albert Hourani, Middle Eastern Affairs; 4 (New York: Oxford University Press, 1965), pp. 77-108, esp. p. 80.

كان هذا الحظر مناقضاً لشروط اتفاقات الامتيازات الأجنبية الموقعة مع الدول الأجنبية التي ضمنت لرعاياها حرية التنقل في مختلف أنحاء الدولة العثمانية باستثناء الحجاز، الأمر الذي اضطر القناصل الأجانب إلى الاحتجاج على هذه التعليمات؛ لذا كانت الحكومة العثمانية دائماً تتراجع عن قرار الحظر الصادر بشأن منع ـ أو الحدّ من ـ الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

أدت الصدامات بين العرب واليهود إلى حظر الهجرة اليهودية إلى فلسطين عام ١٨٨٦، وفي عام ١٨٨٨ صدرت فرمانات جديدة تسمح لليهود بزيارة دينية للقدس لمدة ثلاثة أشهر. احتجت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على القيود المفروضة على الهجرة في ما يتعلق برعاياها، فاضطرت الدولة العثمانية إلى التراجع عن قراراتها (مرة أخرى) والتصريح بأن القرارات لن تطبق إلا بحق المهاجرين بأعداد كبيرة وليس بحق الذين يكونون فرادى[٨].

تجدر الإشارة إلى محاولات رؤوف باشا بوضع العراقيل في وجه المهاجرين اليهود الذين أبدوا رغبتهم في اكتساب حق الرعاية العثمانية، وبذْل الجهود لأجل طرد المقيمين الأجانب الذين خرقوا الفرمان، وفرْض ضريبة عالية على الذين سعوا للحصول على الجنسية العثمانية، وطلبه من الباب العالي أن تكون فلسطين خارج حرية الدخول والإقامة؛ فكان الردّ بما نصه أن «اليهود القادمين إلى فلسطين من أجل الحج والتجارة لا يستطيعون البقاء فيها أكثر من شهر وبعدها يغادرون البلاد». مثل هذه القرارات برأي رؤوف باشا هي التي سمحت لليهود بالاستيطان الدائم. وهي الخطوات التي اتبعها الصهاينة لتسهيل أمور الهجرة إلى فلسطين.

ويذكر أنه في العام ١٨٩٠ تزايدت أعداد اليهود المقيمين بطريقة فرمانية وغير فرمانية وأغلبهم تحت الحماية الأمريكية والبريطانية[٩].

---

(٨) عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، ص ٤٤ ـ ٥٠؛ Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA: University of California Press, 1976), pp. 1-2, and Isaiah Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918* (London: Oxford Clarendon Press, 1977), p. 40.

(٩) نائلة الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤ (عمّان: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ١٩٣؛ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠)، ص ٣٤ ـ ٣٥، و Ruth Kark, «A Communication: Ottoman Policy and U.S. Attitudes Regarding Land Purchase and Settlement by American Jews in Palestine,» *Studies in Zionism*, vol. 14, no. 2 (1993), p. 214.

وبالتسلسل الزمني نجد السلطان عبد الحميد قد كتب فرمانات بخط يده عام ١٨٩٦ ليحول دون استيطان اليهود في فلسطين خشية قيامهم بتشكيل حكومة يهودية عنصرية في فلسطين، وبعثها إلى الصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع، وهي من خلالها نتلمس وعي السلطان عبد الحميد الثاني الكامل للهدف الحقيقي من هجرة اليهود؛ وهو تشكيل حكومة موسوية (يهودية) في فلسطين بتشجيع من الدول الأوروبية؛ وأنهم إن أُسكنوا أي جزء من الدولة العثمانية فسيتسللون إلى فلسطين. هذا التناقض الصارخ في موقف السلطان سنراه لاحقاً حين عرض على هرتزل استيطان أي جزء من الدولة العثمانية عدا فلسطين؛ فهو حينما عرض العرض كان يعلم أن بمقدور اليهود التسلل إلى فلسطين، إذ فتح لهم الباب لكن من جهات أخرى[١٠].

وبعد إصدار فرمانات ١٨٩١ وردت تقارير للأستانة حول كثرة المستعمرات وتنبّه السلطان لها دون اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن توقف الهجرة.

أصدرت الدولة العثمانية تعليمات جديدة عام ١٨٩٨ بمنع اليهود الأجانب من دخول فلسطين دون تمييز بين جنسياتهم ما لم يدفعوا تأميناً ويقدموا تعهداً بالمغادرة خلال ثلاثين يوماً. وفي عام ١٨٩٩ أصدرت فرمانات جديدة ألغت تحديد الإقامة ثلاثين يوماً وسمح لهم بتمديدها لثلاثة أشهر[١١].

نرى ممّا تقدم أن عبد الحميد حاول منع الهجرة، لكن يبقى السؤال هل كانت هذه الإجراءات ناجحة تماماً؟ وهل تمكن من وقف الهجرة؟

فشلت سياسة عبد الحميد في منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، إذ تزايدت أعدادهم ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٨٨٢. وازدادت نسبة اليهود من ٥ بالمئة إلى ١١ بالمئة من مجموع السكان في فلسطين، ولم يتمركزوا في القدس والخليل وصفد وطبريا فحسب، بل في يافا وحيفا وغيرها من المدن الفلسطينية، وشكلت موجات الهجرة اليهودية الأولى إلى فلسطين القاعدة المادية أو البنية التحتية لإنشاء الكيان

---

(١٠) أحمد فؤاد متولي، مشكلة طابا بين الحاضر والماضي من واقع كتابات المسؤولين عن الأحداث (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٨؛ Bejtullah D. Destani, ed., *The Zionist Movement and the Foundation of Israel, 1839-1972*, 10 vols. (London: Archive Edition, 2004), pp. 144-155, and Albert M. Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, 2 vols. (London: E. Goldston, Ltd., 1941), vol. 2, p. 428.

(١١) Isaiah Friedman, ed., *The Rise of Israel: From Precursors of Zionism to Herzl*, general introduction by Howard M. Sachar, Rise of Israel; 1 (New York; London: Garland Pub., 1987), vol. 1, p. 22.

الإسرائيلي لاحقاً. إذ أدت إلى إدخال مزيد من رؤوس الأموال اليهودية وبالتالي إلى توسيع النفوذين الاقتصادي والسياسي للحركة الصهيونية، ومكنّتها من السيطرة على الأرض في فلسطين وزيادة حجم استثماراتها الاقتصادية[١٢].

إن نقطة الضعف التي تسجلها هذه الدراسة على السلطان عبد الحميد تجاه المسألة الفلسطينية أنه أصدر فرمانات جزئية لمصلحة بعض اليهود وأذن لهم بمقتضاها بشراء مساحات محدودة من الأراضي الفلسطينية؛ وليس في حنكة المؤرخ المحايد أن يجد تفسيراً لموافقة السلطان على إصدار هذه الفرمانات الجزئية بحجة تعرّضه لضغوط أوروبية؛ إذ شكلت هذه الفرمانات سنداً قوياً في يد الصهيونية للتوسع في شراء مزيد من الأراضي الفلسطينية وفتح باب الهجرة، سواء بطرائق مشروعة أو بأخرى غير مشروعة. ولا يمكن القول إن عبد الحميد لم يكن يتوقع أن تكون موافقته على بيع أراض محدودة في فلسطين لليهود بدايةً لتهويد فلسطين. إن مثل هذا التفسير يُبعد من السلطان صفات السياسي الحصيف المحنّك التي أجمع جمهرة من المؤرخين على أنه كان على حظ موفور من هذه السجايا[١٣].

ثالثاً: موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

١ ـ المستعمرات الاستيطانية الصهيونية

يتفق معظم المؤرخين اليهود والعرب على أن بداية الاستعمار الصهيوني الفعلي على أرض فلسطين كانت عام ١٨٨٢، وعلى أسس استهدفت تحويلها إلى وطن يهودي وتمثلت بامتلاك الأراضي وإنشاء المستعمرات عليها وإحياء اللغة والثقافة العبريتين. وقد مرت حركة الاستعمار الصهيوني في فلسطين بمرحلتين هما: الأولى، مرحلة الاستيطان غير المنظم وتنتهي عام ١٩٠٠ ومنها مشروع مونتفيوري ومشروع أوليفانت؛ والثانية، مرحلة الاستيطان المنظم وتبدأ عام ١٩٠٠؛ إذ به أخذ اليهود ببرنامج استعماري

---

(١٢) عمران أبو صبيح، الهجرة اليهودية: حقائق وأرقام (عمّان: دار الجليل للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ١٧ ـ ١٨، و George W. Robnett, *Conquest through Immigration; How Zionism Turned Palestine into a Jewish State* (Pasadena, CA: Institute for Special Research, 1968), p. 53.

(١٣) ميم كامل أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ترجمة إسماعيل صادق (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢)، والشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية دولة مفترى عليها، ج ٢، ص ٩٩٩.

استيطاني منظم له أهدافه الواضحة التي تحظى بتأييد جماهير اليهود، وتم إيجاد الأجهزة والأدوات لدعم عملية الاستعمار. واتخذ الاستيطان أشكالاً متعددة منها الاستيطان المدني والاستيطان الزراعي[14]. من أهم المستعمرات التي تم تأسيسها:

ـ مستعمرة مكفيه إسرائيل (١٨٧٠)؛ ومستعمرة بتاح تكفا (١٨٧٨)، التي كان لها دور مهم في بلورة مفاهيم عديدة داخل الكيان الصهيوني في فلسطين، حيث أصبحت محطة مرور لأبناء الهجرة الصهيونية الثانية بين عامي ١٩٠٤ و١٩١٤؛ ومستعمرة ريشون ليتصيون وقد اشتراها اليهود الروس في المزاد العلني الذي عرضته الحكومة العثمانية لعجز أهلها عن تسديد الضرائب المترتبة عليهم؛ ومستعمرة زخرون يعقوب. وقد شكلت المستعمرات السابقة الذكر نواة الاستعمار الصهيوني في فلسطين، إذ أدت دوراً أساسياً في تدريب المزارعين اليهود على الزراعة وفق الأساليب الحديثة[15]. ومستعمرة عكرون التي سجلت أرضها باسم ميشال إرلانغن رئيس جمعية أحباء صهيون في باريس. أما بقية المستعمرات الزراعية التي أنشئت من أجل الإعلان عن الجمعية الصهيونية العالمية فقد تم اختيارها على أن تكون قريبة من الساحل، ومنها مستعمرة نس تصيونا، ومستعمرة جديرا التي اتخذت مركزاً للأبحاث الزراعية لتدريب اليهود المهاجرين على أعمال الفلاحة.

نلاحظ أن الفترة التي تأسست فيها هذه المستعمرات تزامنت مع بدء إصدار فرمانات منع الهجرة والاستيطان؛ فكيف نشأت هذه المستعمرات وبهذه الفترة الزمنية القصيرة؟ وفي الأعوام ما بين ١٨٩٠ و١٩٠٠[16] تم تأسيس الكثير من المستعمرات في وقت شددت فيه الدولة العثمانية من إجراءاتها لمنع دخول اليهود. وعبّر الأهالي عن معارضتهم لهذا الاستيطان من خلال مخاطبة الدولة في إسطنبول بعرائض موقعة

---

(١٤) مصطفى مراد الدباغ، «الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، ١٨٥٤ ـ ١٩٤٨،» مجلة دراسات عربية، العدد ٥ (١٩٧٥)، ص ٣٠ ـ ٣٥، وعوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٦٧.

(١٥) Margaret Oliphant and W. Oliphant, *Memoir of the Life of Laurence Oliphant and of Alice Oliphant, his Wife*, 2 vols. (Edinburgh; London: W. Blackwood, 1892), vol. 1, pp. 1-10, and Ran Aaronsohn, *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine*, translated from the Hebrew by Gila Brand, Israel Studies in Historical Geography (Lanham: Rowman and Littlefield Publishers; Jerusalem: Hebrew University, Magnes Press, 2000), p. 49.

(١٦) أريه أفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ترجمة بشير برغوثي (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٦)، ص ٧٩، و David Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, translated from the Hebrew by Mordechai Nurock [and] Misha Louvish (New York: Doubleday and Company, 1966), p. 273.

من جميع فئات المجتمع مطالبين بمنع قدوم اليهود ومنع شراء الأراضي (بخاصة في القدس).

ومن المستغرب أن الدولة العثمانية اعترفت بوجود المستعمرات التي أسست قبل إعلان المنع وهو ما سمح للبارون روتشيلد تسجيل الأراضي التي اشتراها باسمه وسمحت لليهود بشراء الأراضي في كل أنحاء سورية. ومن المستعمرات التي أسست في تلك الفترة: بيتر طوفيا (١٨٨٦)؛ رحبوت (١٨٩٠)؛ عرتوف (١٨٩٥)؛ الخضيرة (١٨٩٠)؛ متولا (١٨٩٥) وهي جاء تأسيسها في إثر تمرد قام به سكان المنطقة ضد الدولة العثمانية عند استعداد روتشيلد لشراء أراضيهم فوافقت السلطات المحلية على ذلك وأجبرت الأهالي على الرحيل وطردتهم من أراضيهم بعد أن أعطتهم تعويضات رمزية عن ذلك، وأسكنت مستوطنين يهوداً مكانهم[١٧]؛ ومستعمرة غان شموئيل (١٨٩٦).

وما إن جاء مؤتمر ١٨٩٧ حتى كان هناك ١٩ مستعمرة غطت مساحة ٤٥ ألف دونم وضمت ٤٣٥٠ نسمة، إضافة إلى أرضٍ غير مستعمرة لليهود ١٠ آلاف دونم غرب نهر الأردن و٢٠ ألف دونم شرق الأردن. كما وصل عدد اليهود إلى ٤٥ ألفاً يعيشون في ٩ قرى (٢٨ ألفاً في القدس لوحدها). ومع نهاية القرن التاسع عشر كان عدد اليهود حوالى ٥٠ ألفاً.

ونتيجة لزيادة الطلب على أراضي البناء قفزت أثمان الأراضي قفزات كبيرة. وكانت الحكومات الأوروبية والمؤسسات الصهيونية وكبار الأثرياء والممولون اليهود على استعداد تام لإغداق الأموال الطائلة لشراء الأراضي ولبناء المستعمرات لاستيعاب المهاجرين اليهود والمؤسسات الدينية والثقافية. ومنها مستعمرات محانايم (١٨٩٩)، ومنحاميا (١٩٠٢)، وغفعات عيده (١٩٠٣)، وعتليت (١٩٠٤)، وكفار سابا، وخلدا، وبن شمن، وبئر يعقوب، وغيرها الكثير.

نشير إلى تأسيس العديد من القومبانيات (نحو ٣٣)، وهي عبارة عن أحياء سكنية يهودية أقيمت فترة حكم عبد الحميد الثاني والهدف من إنشائها تمكين اليهود الأجانب من الحصول على بيوت للسكن وتم تجهيزها بالمؤسسات الدينية

(١٧) صبري جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢-١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢-١٩١٧ (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ١٠٦-١٢٦، والخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ج ١.

والمدارس الدينية والمشافي والصيدليات والأسواق التجارية في كل حي تم بناؤه[١٨].

٢ ـ أدوات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

تأسس في أوروبا عدد من جمعيات ومنظمات وشركات يهودية التقت على هدف واحد هو نقل الجماعات اليهودية المهجرة من أوطانها إلى فلسطين بعدما تكون قد بعثت مبعوثيها لشراء الأراضي الزراعية لتوطين تلك الجماعات. وقد وصل عدد من الأعضاء المؤسسين لهذه الجمعيات إلى فلسطين للقيام بالدور الذي أوكل إليهم من متابعة عمليات شراء الأراضي وإنشاء المستعمرات عليها. وفي ما يلي أهم المؤسسات والشركات اليهودية التي عملت على شراء الأراضي العربية في فلسطين[١٩]:

(١) جمعية التحالف اليهودي العالمي: تأسست على يد اليهودي الفرنسي أدولف كراميه، وقد عهد لهذه الجمعية الصهيونية تعليم أبناء اليهود في فلسطين.

(٢) جمعية رومانيا الاستعمارية: تشكلت باتحاد ٣٢ جمعية لتهجير اليهود عملت بمساعدة اللجنة المركزية لأحباء صهيون. وقد قامت على أسس وأهداف عملت لأجلها وهي تحقيق استعمار فلسطين على يد اليهود، ونشر الفكرة القومية بين اليهود وتعزيزها، ورفع شأن اللغة العبرية باعتبارها لغة قومية[٢٠].

(٣) يسود همعلاة: تأسست على يد زلمان رافيد ليوفنتين مبعوث الجمعيات الروسية التي كانت تعمل من أجل استيطان اليهود في فلسطين سنة ١٨٨٢ بهدف تنسيق

---

(١٨) أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨ (عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٦)، ص ٣٨٩ و٦٠٧ ـ ٦٠٨؛ الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٨٨؛ محمد سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملّك اليهود في أراضي فلسطين،» صامد الاقتصادي (بيروت)، السنة ٤، العدد ٣٣ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١)، ص ٨٦ ـ ٨٩؛ سمير سمعان، «القدس عبر محطات تاريخية مفصلية، ١٨٢٧ ـ ٢٠٠٠م،» المنتدى (عمّان)، السنة ٢٤، العدد ٢٤٥ (آب/ أغسطس ٢٠٠٩)، ص ٣٥ ـ ٥٦؛ Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, p. 276; Aaronsohn, *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine*, p. 84, and Gad G. Gilbar, *Ottoman Palestine, 1800-1914: Studies in Economic and Social History* (Leiden: E.J. Brill, 1990), pp. 134-135.

(١٩) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٧٥ ـ ٨٦، والشناق، المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

(٢٠) الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٩٨، وجريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ٧٠.

عمليات الاستعمار الصهيوني في فلسطين وتقديم المشورة والعون للمهاجرين الجدد الذين يفدون إلى البلاد[٢١].

(٤) البيلو: مختصر للكلمات العبرية «تعالوا نرحل لبيت يعقوب» سُجلت رسمياً في الدولة العثمانية عام ١٨٨٢، ونقل مكتب البيلو إلى إسطنبول. هدفت هذه الجمعية إلى تجهيز الطلائع (الحالوتسا) وتوجيهها إلى فلسطين من أجل الاستعمار[٢٢].

(٥) جمعية أحباء صهيون: وهي أول حركة صهيونية ذات طابع سياسي، هدفها تهجير اليهود إلى فلسطين وتأسيس المعاهد التعليمية في فلسطين وتأمين مرشدين في الأمور العملية[٢٣].

(٦) الوكالة اليهودية (جمعية الاستعمار اليهودي): ترجع نشأتها إلى مؤتمر بال عام ١٨٩٧ وهي الجهاز الذي يُشرف على حركة الاستعمار الاستيطاني، ويُعنى بإسكان المهاجرين في المستعمرات. وقد نالت الوكالة دعم بريطانيا وقامت بتزويد المستوطنين بكل ما يلزمهم لتكوين أنفسهم في المستعمرات من بناء ورأسمال وعقار.

(٧) الصندوق القومي اليهودي[٢٤]: أنشئ الصندوق عام ١٩٠٠ بهدف شراء الأراضي في فلسطين وبيعها للإنشاء والزراعة والبستنة[٢٥].

(٨) المصرف اليهودي للمستعمرات: أنشئ بهدف تحسين إدارة الاستعمار في الشرق ولا سيّما فلسطين[٢٦].

(٩) مكتب فلسطين: أسس من أجل توسيع شركة الاستيطان اليهودي عام ١٩٠٣ بتمويل من البنوك اليهودية وبالتعاون مع شركات خاصة، للتطوير

---

(٢١) جريس، المصدر نفسه، ص ١٠٢، و Martin Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922* (Westport, Conn.: Praeger, 1999), p. 46.

(٢٢) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٨؛ Ben-Gurion, *The Jews in their Land,* p. 275, and Sicker, Ibid., pp. 43-44.

(٢٣) Simcha Kling, *Nachum Sokolow, Servant of his People* (New York: Herzl Press, 1960), p. 63, and Nahum Sokolow, *Hibbat Zion* (Jerusalem: L. Mayer, 1941).

(٢٤) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٧٨؛ قاسمية، المصدر نفسه، ص ١٩، والشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٢٥) لين وولتر وأوري ديفيس، الصندوق القومي اليهودي، ترجمة محمود زايد ورضوان مولوي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٣٩ ـ ٤٤، و Eliav, ed., *Britain and the Holy Land, 1838-1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem*, p. 284.

(٢٦) عوض، المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٢، و Eliav, ed., Ibid., p. 314.

الصناعي والتجاري والإشراف على مراحل النشاطات الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين(٢٧).

(١٠) البنك الإنكليزي الفلسطيني: تأسس في لندن ١٩٠٣ ومركزه الرئيسي في يافا وله فروع في القدس والخليل وصفد وطبريا؛ هدفه البحث عن الامتيازات لمشروعات اقتصادية تخدم المشروع الصهيوني وتساعد الحركة على شراء الأراضي، لهذا ساعد الحكومة العثمانية بقروض مقابل الحصول على امتيازات للحركة الصهيونية ورفع القيود عن الهجرة(٢٨).

٣ ـ النتائج التي ترتبت على موقف عبد الحميد الثاني من حركة الاستعمار الصهيوني

نلخص أبرز هذه النتائج بـ:

أ ـ كانت الظروف الموضوعية والأوضاع الإدارية في فلسطين خلال حكم عبد الحميد خير معين لليهود الأجانب للقدوم إلى فلسطين وشراء الأراضي وإقامة المستعمرات.

ب ـ إصدار الفرمانات ومن ثم تعديلها كانا من أبرز المشاكل التي كان يواجهها الحكام الإداريون في فلسطين.

ج ـ استطاعت الدول الأجنبية المحافظة على الحقوق التي اكتسبتها من الامتيازات الأجنبية، إذ حصلت على امتياز من الباب العالي يسمح لليهود بالاستقرار في فلسطين بشرط أن يصلوا فرادى لا جماعات.

د ـ رغم أن السلطان رفض بيع الأرض مباشرة فإنه كان يبدي استعدادات ملحوظة للتساهل مع الطلبات اليهودية سواء عبر غض الطرف عن تطبيق الفرمانات في شأن هجرتهم أو عبر إصدار تشريعات تستجيب لرغباتهم.

هـ ـ عملية امتلاك الأراضي كانت فرمانية تماماً وتناولتها تقارير مفصّلة كان يبعث بها الولاة من فلسطين إلى الأستانة.

---

(٢٧) Esther Benbassa, «Zionism in the Ottoman Empire at the End of the 19th and the Beginning of the 20th Century,» *Studies in Zionism*, vol. 11, no. 2 (1990), pp. 127-140.

(٢٨) زهير غنايم عبد اللطيف غنايم، تملّك الأرض ومشكلة الديون وأثرهما في التحول في الأراضي في فلسطين العثمانية، ١٨٥٨ ـ ١٩١٧ (فلسطين: جامعة القدس، ٢٠٠٦)، ص ١٧ ـ ١٨، و Gilbar, *Ottoman Palestine, 1800-1914: Studies in Economic and Social History*, pp. 219-253.

و ـ كان لروتشيلد علاقة جيدة مع عبد الحميد وإدارته لأن بنك روتشيلد في لندن كان قد أمن عدة قروض للدولة العثمانية أثّرت بدورها في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين.

ز ـ كرست الحركة الصهيونية نشاطها الاستعماري في ثلاث مدن هي القدس ويافا والخليل؛ إذ أصبحت أوكاراً لأعضاء الحركة الصهيونية وشركاتها وبنوكها وجمعياتها ووكلائها الذين نشطوا في شراء الأراضي في الأرياف والبادية[٢٩].

رابعاً: مفاوضات هرتزل ـ عبد الحميد الثاني (١٨٩٦ ـ ١٩٠٣)

يمكن تلخيص مفاوضات هرتزل ـ عبد الحميد بالنقاط التالية:

١ ـ بدأ هرتزل مفاوضاته مع السلطان عبد الحميد الثاني عبر رجالات السلطان والمقربين منه أمثال الكونت نيولنسكي وصموئيل مونتاغو. وقد انطلقت المفاوضات من التعهد بتسديد ديون الدولة وإنعاش اقتصادها من خلال تشجيع كبار الأثرياء اليهود للقيام بأنشطة اقتصادية لمصلحة الدولة العثمانية. وذلك مقابل الحصول على ميثاق قانوني من السلطان عبد الحميد يسمح له بتملك أرض فلسطين وباعتراف دولي بهذا الحق[٣٠].

٢ ـ امتدت المفاوضات ستة أعوام قام هرتزل خلالها بخمس رحلات إلى إسطنبول خلال الفترة ١٨٩٦ ـ ١٩٠٢، وكانت اثنتان منها على نفقة السلطان عبد الحميد[٣١].

٣ ـ تمثل ردّ السلطان عبد الحميد الأولي على هرتزل بالمقولة الشهيرة له «لا استطيع أن أبيع ولو قدماً واحداً من البلاد لأنها ليست ملكاً لي بل لشعبي... ليوفر

---

(٢٩) وليد الخالدي، «بناء الدولة اليهودية، ١٨٩٧ ـ ١٩٢٤: الأداة العسكرية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٩ (صيف ١٩٩٩)، ص ٦٥ ـ ١٠٣؛ أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٣٤؛ الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية دولة مفترى عليها، ص ٦٦٥؛ الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٢٥٦؛ المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤؛ عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٨٩، وأبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨، ص ٥٩٧ ـ ٦٠٢.

(٣٠) بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٣٦٠.

(٣١) Theodor Herzl, *The Complete Diaries*, edited by Raphael Patai; translated by Harry Zohn, 5 vols. (London; New York: Herzl Press, 1960), pp. 345-346, and Mim Kemal Okc, «The Ottoman Empire Zionism and the Question of Palestine (1880-1908),» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14, no. 3 (August 1982), pp. 339-341.

اليهود ملياراتهم» ونذكر أن تاريخ هذه المقولة ١٩ حزيران/ يونيو ١٨٩٦ ولكن بعد أيام معدودة منها في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٨٩٦ وافق على مقابلة هرتزل آجلاً أم عاجلاً[٣٢].

٤ ـ إن المتابع للمفاوضات الأولية الدقيقة يجد أن السلطان لم يملك رؤية أو موقفاً واضحاً يتفق عليها الطرفان، لكن نتلمس من ردوده ـ الصارمة أحياناً والتي تمتاز بالمرونة أحياناً أخرى ـ أن السلطان أراد المناورة ليحقق أهدافه وأهمها المالية.

٥ ـ أثناء سير المفاوضات عُقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال ١٨٩٧، الذي تمخض عن تحديد أهداف الحركة الصهيونية وأهمها «أن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه الفرمان العام»[٣٣].

٦ ـ كان السلطان عبد الحميد متابعاً لهذا المؤتمر الصهيوني الأول والمقررات التي تمخضت عنه ولجميع المؤتمرات الصهيونية اللاحقة وكانت تُرسل إليه برامجها[٣٤].

٧ ـ كانت زيارة هرتزل الثانية لإسطنبول ١٨٩٨ بهدف لقاء القيصر الألماني فيلهلم الثاني الذي كان في زيارة عبد الحميد حيث رأى هرتزل فيه خير وسيط بينه وبين السلطان لتحقيق مشروعه.

٨ ـ التقى هرتزل بالقيصر الألماني في الأستانة حيث شرح هرتزل أوضاع اليهود في العالم وتطلعاتهم إلى تحقيق الهجرة إلى فلسطين ومشاريعهم الاقتصادية التي ينوون القيام بها حين يستوطنون فلسطين؛ وأظهر القيصر بدوره تعاطفاً مع مطالب هرتزل وذلك لقناعته بأن القدرات المالية والبشرية لليهود يمكنها أن تحقق آمالهم وتطلعاتهم[٣٥].

عاد هرتزل والتقى القيصر على أبواب مستعمرة مكفيه إسرائيل، وكتب هرتزل معلقاً على زيارته لفلسطين قائلاً «لو كان لدى الحكومة العثمانية بُعد نظر لوضعوا حداً لنشاطي وتحركاتي»[٣٦].

---

(٣٢) Herzl, Ibid., vol. 1, p. 365.

(٣٣) تهويد فلسطين، إعداد وتحرير إبراهيم أبو لغد؛ ترجمة أسعد رزوق، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٣٧ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢)، ص ٧٨، و Anna Nordau and Max Nordau, *Max Nordau: A Biography* (New York: Nordau Committee, 1943), p. 166.

(٣٤) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ١٣١.

(٣٥) Neville J. Mandel, «Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine: 1881-1908: Part I,» *Middle Eastern Studies*, vol. 10, no. 3 (October 1974), p. 319; Herzl, *The Complete Diaries*, vol. 2, pp. 729-734, and Alex Bein, «Memoirs and Documents about Herzl's Meetings With The Kaiser I,» in: Raphael Patai, ed., *Essays in Zionist History and Thought*, Herzl Yearbook; vol. 6 (New York; London: Herzl Press, 1965), pp. 55-68.

(٣٦) Herzl, Ibid., vol. 2, pp. 760-761.

٩ ـ أعلن هرتزل في خطابه الافتتاحي أمام المؤتمر الصهيوني الثالث عام ١٨٩٩ أن اتصالاته التي بدأها مع العثمانيين لا بد من أن تستمر حتى تتمكن الحركة من الحصول على موافقة الباب العالي لتنفيذ خطتها الاستيطانية في فلسطين بحماية السلطان ورعايته[٣٧].

١٠ ـ قابل هرتزل السلطان عبد الحميد الثاني في ١٨ أيار/ مايو ١٩٠١ حيث تلخص الحديث بينهم عن ديون الدولة العثمانية العامة مقابل تصريح من السلطان لهجرة اليهود[٣٨].

١١ ـ استمرت المفاوضات بين السلطان وهرتزل عبر الرسائل التي تم تبادلها في ما بينهم، ومن أهم ما جاء فيها طلب الدولة العثمانية الأموال من هرتزل؛ في المقابل عرض هرتزل إنشاء شركة أراضٍ عثمانية تعمل على استصلاح الأرض وبناء المستعمرات لتسهيل عملية اقتراض الأموال[٣٩].

١٢ ـ كان الجواب النهائي من السلطان ورجاله لهرتزل على شكل نصيحة تقول: «ادخلوا هذه البلاد كرجال مال وكونوا أصدقاء؛ بعد ذلك يمكن لكم أن تفعلوا ما تشاؤون» ويمكن أن تفهم من هذه النصيحة أن «بإمكانهم الحصول على فلسطين ونحن لا نمانع بذلك ولكن علينا أن نكون حذرين وإلا خسرنا كل شيء»[٤٠].

نرى من عرض السلطان المتلاحق على هرتزل بأنه على استعداد لفتح الإمبراطورية أمام المهاجرين اليهود من جميع الدول على أن يتعهدوا بأن يصبحوا رعايا عثمانيين بكل ما يفرضه ذلك عليهم من واجبات وبهذا يمكنهم السكن في أي مقاطعة من البلاد عدا فلسطين ـ بادئ الأمر ـ مقابل ذلك يريد السلطان من هرتزل تأسيس وكالة لتصفية الدين العام والقيام باستثمار مناجم الدولة العثمانية ومعادنها كلها. لكن هرتزل كان يرفض أي اتفاق لا ذكر لفلسطين فيه مع عدم القبول بالهجرة غير المقيدة[٤١].

١٣ ـ تضاربت الآراء حول مفاوضات هرتزل ـ عبد الحميد فهناك من اعتبرها مناورة سياسية من قبل السلطان ليطلع على مخططات الصهاينة، وهناك من شكك

---

(٣٧) الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ص ٨٢، و Nordau and Nordau, *Max Nordau: A Biography*, p. 172.

(٣٨) Herzl, Ibid., vol. 3, p. 1113.

(٣٩) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٦٠ ـ ١١٦٢، ١١٦٦ ـ ١١٧٧، ١١٨٠، ١١٨٤ و١١٨٧.

(٤٠) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٢٦.

(٤١) الخولي، المصدر نفسه، ص ٨٩.

بصحة قيام مثل هذه المفاوضات، وهناك من حمّل تبعتها لمستشاري السلطان وأفراد بطانته ممن كانوا يبحثون عن الرشوة[٤٢].

١٤ ـ جاءت سياسة هرتزل تجاه الدولة العثمانية على أساس «أعطِ وطالب»؛ لكن هذه السياسة أثبتت فشلها لأنه لم يستطع توفير المصادر المالية، كما أن السلطان رفض تقديم أي تصريح مباشر يمكنه أن يقنع أو يطمئن كبار رجال المال اليهودي أو الصهاينة[٤٣].

١٥ ـ تمكن هرتزل عبر هذه المفاوضات أن يجعل من فلسطين مسألة سياسية وإعلامية تشغل بال الرأي العام الأوروبي ووضع الصهيونية على الخريطة السياسية للدول الكبرى. رغم أن هرتزل لم يحقق شيئاً بشكل فرماني ومباشر، لكن على الصعيد المعنوي انتشرت أخباره وأخبار مهمته بين اليهود في العالم وهو ما مهّد السبيل أمام زعماء الصهاينة لاحقاً للسير على خطته إلى أن تم لهم ذلك على يد حاييم وايزمن بوعد بلفور[٤٤].

١٦ ـ الوعد الفرماني؛ وعلى الأغلب كان عبد الحميد يرى أن عدم التنازل والتشدد إزاء مطلب الوعد الفرماني سيكون كافياً لحمايته من حكم التاريخ ويدفع عنه تهمة بيع فلسطين لليهود، غير أن تساهله مع استراتيجية التسلل قادت عملياً إلى النتيجة نفسها، وكأن التنافس والتفاوض كان يتم آنذاك بين عمليتين: الأولى، شراء فلسطين من قبل اليهود بالجملة ودفعة واحدة (مسار هرتزل)؛ والثانية، شراؤها بالتقسيط عبر التسلل وهو مسار الصهيونيين العمليين[٤٥].

١٧ ـ فشلت الصهيونية في تحصيل وثيقة الاستيطان لكن حققت الفوز بشكل آخر إذ راوغت الأتراك في الهجرة والاستيطان واستطاعت أن تؤسس لنفسها مستعمرات كثيرة على امتداد سير المفاوضات، وهي المستعمرات التي شكلت النواة الأولى لدولة اليهود في فلسطين[٤٦].

---

(٤٢) أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عالم المعرفة؛ ٧٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ١٧٣.

(٤٣) Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918*, p. 94.

(٤٤) أحمد طربين، قضية فلسطين (١٨٩٧ ـ ١٩٤٨): محاضرات في التاريخ السياسي، ٢ ج (دمشق: دار الهلال، ١٩٦٨)، ص ١٠١، و Laqueur, *A History of Zionism*, p. 139.

(٤٥) Laqueur, Ibid., pp. 100 -101, and Oke, «The Ottoman Empire Zionism and the Question of Palestine (1880-1908),» p. 338.

(٤٦) Oke, Ibid., p. 338.

ونرى أن المؤرخين يقعون في تناقض كبير عند تفسير ما يعرض من معلومات تستند إلى الوثائق التاريخية عن الهجرة والمستعمرات الصهيونية في فلسطين بسبب التعارض مع رأيهم الخاص أو التحليل الذي يقدمه لموقف السلطان، فالتبريرات تستند إلى العاطفة لا إلى الوقائع التاريخية البحتة. فالمبدأ أو الموقف الحازم لا يقبل التفاوض لمدة ست سنوات، ولا يقبل كل هذه التنازلات التي أتيحت للصهاينة سواء في الهجرة أو الاستيطان أو النشاط الاقتصادي.

خامساً: الموقف الشعبي العربي تجاه النشاط الصهيوني وموقف السلطان عبد الحميد منه

اتخذت المعارضة أشكالاً مختلفة منها:

١ ـ العرائض والشكاوى التي رفعها أهالي فلسطين إلى السلطان مطالبين بوقف الهجرة والاستيطان اليهودي، وعبر المقالات التي نشرت في الصحف الكبرى آنذاك التي نبهت السلطان إلى الخطر الصهيوني وطالبته باتخاذ موقف حازم تجاه حركة الهجرة والاستيطان الصهيوني[٤٧].

٢ ـ لم تشهد فلسطين حركة مقاومة منظمة ومستمرة يمكن أن تقف بقوة أمام المشروع الصهيوني؛ وما جرى جاء ردَّ فعل مباشراً على النشاط الصهيوني وموجات الهجرة، وفي المقابل نشط الأعيان وأصحاب النفوذ المحليون في كبريات المدن الفلسطينية وعلى رأسها القدس في مواجهة الصهاينة[٤٨].

٣ ـ قام وفد من وجهاء القدس بتقديم الاحتجاج ضد والي القدس ١٨٩٠ وتضمن مطلبين هما تحريم الهجرة اليهودية ومنع استملاك اليهود للأراضي الفلسطينية، وتم رفع عريضة إلى السلطان تحكي تفاصيل تواطؤ بعض المسؤولين في فلسطين عام ١٨٩٠ في بيع أراضٍ بين حيفا ويافا للمستوطنين اليهود[٤٩].

---

(٤٧) أنيس عبد الله صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين (بيروت: منشورات جريدة المحرر، ١٩٦٦)، ص ٤٣.

(٤٨) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ١٣١، ومناع، تاريخ فلسطين أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨ (قراءة جديدة)، ص ٢٣١.

(٤٩) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٤٩.

٤ ـ سجل عرب فلسطين أول تذمُّر رسمي لهم من الهجرة اليهودية عام ١٨٩١ عبر برقية موقعة من خمسمئة شخص إلى الصدر الأعظم يطالبون بفرمان يمنع الصهيونيين من دخول فلسطين ومن شراء الأراضي فيها[٥٠].

٥ ـ آذار/ مارس ١٨٩٩ بعث يوسف ضيا الخالدي مبعوث القدس إلى مجلس المبعوثان إلى زادوك كاهن الحاخام الأكبر ليهود فرنسا أكد فيها أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية، ورأى أن الصهاينة يشكلون خطراً على مصير شعب فلسطين وطالب اليهود بالذهاب إلى مكان آخر[٥١].

٦ ـ اهتمت الصحافة العربية للحركة الصهيونية وتنبهت مبكراً إلى أطماعها وقامت بدور بارز في تنبيه الرأي العام العربي ولا سيَّما الرأي الفلسطيني إلى خطورة المغامرة الصهيونية وإلى حقيقة أطماعها وفي التعريف بالصهيونية والتحريض على مقاومتها[٥٢].

٧ ـ تابعت الصحافة العربية تطورات الحركة الصهيونية وعملت على تنبيه السلطان عبد الحميد للعمل من أجل وقف الهجرة والاستيطان وقد تمثل ذلك في مقال لأمين أرسلان نُشر في المقطم بعنوان «مملكة صهيون» يُشير فيه إلى مؤتمر بال وما كتبه فرح أنطون في الأهرام بعنوان «الحمام الإسرائيلي ووطنه القديم».

وفي حديث إلى الأهرام عن زيارة إمبراطور ألمانيا تم توضيح مطامع الألمان في فلسطين وأنهم من أكبر الداعمين للصهاينة في احتلال فلسطين ولها إشارات عديدة حول نشاط الجمعية الصهيونية وأهدافها القائمة على إعادة بناء مملكة صهيون وجمع كلمة اليهود في العالم. وكتبت جريدة المؤيد توضح أضرار الهجرة وكانت لكتاب سوريين وفلسطينيين ممن شاهدوا بأنفسهم خطر الوجود اليهودي في فلسطين واستشعروا أهدافه[٥٣].

---

(٥٠) عوض، المصدر نفسه، ص ١٣٢، و Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, vol. 2, p. 461.

(٥١) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢؛ عوض، المصدر نفسه، ص ١٤٨، و Walid Khalidi, ed., *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948*, Anthology Series; no. 2 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), pp. 91-93.

(٥٢) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٥٣) أمين أرسلان، «مملكة صهيون،» المقطم، ٢٣/ ١٠/ ١٨٩٧، ص ١، وفرح أنطون، «الحمام الإسرائيلي ووطنه القديم،» الأهرام، ١٧/ ١٢/ ١٨٩٨، ص ١.

٨ ـ نشرت المقطم (١٩٠١) ما يُشير إلى أن الجمعية ظفرت بمرادها من السلطان بالسماح لها باستعمار جهات عديدة حول القدس وفي بلاد فلسطين وقالت «إنه تم الاتفاق على ذلك مالياً إما على سبيل البيع أو الشراء».

٩ ـ كتابات محمد رشيد رضا التي دعا من خلالها العرب والمسلمين إلى تفهم الخطر الصهيوني ودراسته ودعا العرب إلى اليقظة القومية والتنبه إلى خطر الصهاينة والتثبت والتحري من أهداف الحركة الصهيونية، والعمل بجدية إلى مقاومتها(٥٤).

١٠ ـ أشارت الأهرام إلى مقابلة هرتزل ـ عبد الحميد ١٩٠١ بقولها «إذ جاء هرتزل ومعه كاتم أسرار الجمعية الصهيونية وأحسنَ رجال المابين استقبالهم وأكرموا مثواهم» وأشارت إلى «حسن مقابلة السلطان لهم». وكتبت صحيفة المقطم بعنوان «استعمار فلسطين» وطالبت السلطان عبد الحميد بالعمل على قمع المهاجرين اليهود ومحاربة الرشوة وأصحابها من الولاة(٥٥).

كما أشارت الأهرام مراراً إلى مواقف هرتزل وتطلعاته ومحاولاته المتتابعة لأخذ الموافقة من السلطان لتأسيس دولتهم، وتم نشر كثير من المقالات التي تعبر عن عطف السلطان على اليهود واستعداده لمنحهم إذناً بالإقامة في فلسطين(٥٦).

١١ ـ كان نجيب عازوري أول عربي يُندد بالخطر الصهيوني بوضوح ورؤية بعيدة المدى لاستحالة تعايش الكيانين العربي والصهيوني معاً. وأشار إلى ضعف الإدارة العثمانية وتغلغل الفساد في أجهزتها وهي الأسباب التي أدت إلى التسلل الصهيوني. وتجلت كتاباته هذه في كتابه يقظة الأمة العربية، وقام بنشر العديد من المقالات في صحف الإخلاص والمقطم حول المسألة الفلسطينية حيث شرح من خلالها كيفية تملّك مساحات شاسعة من أراضي فلسطين خلال حكم عبد الحميد الثاني(٥٧).

كما تحدث عازوري عن تساهُل الولاة المرتشين، ونخص بالذكر هنا كاظم بك حاكم القدس، في بيع الأراضي للوكالة اليهودية. ونشر في الإخلاص المصرية رسالة

---

(٥٤) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ١٣٤.

(٥٥) «استعمار الإسرائيليين لفلسطين،» الأهرام، ٩/ ٦/ ١٩٠١، ص ١.

(٥٦) «سكنى الإسرائيليين في فلسطين،» الأهرام، ٢٩/ ٤/ ١٨٩٩، ص ١.

(٥٧) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، نقله إلى العربية وقدّم له ووضع حواشيه أحمد أبو ملحم، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ٥٢.

أخرى تعهد فيها بالاستمرار في فضح الوالي ليتأكد من خلالها السلطان عبد الحميد أن أولئك الخونة سيكونون سبباً في خراب الدولة وفقدانها من أيدي المسلمين.

وكتب عازوري سلسلة مقالات بعنوان «وعيد وتهديد» ومقال «أملاك الدولة بالمزاد» ومقال «المتصرفون في السلب» جميعها حمّل فيها عبد الحميد المسؤولية عمّا يجري في فلسطين وامتلاك الأجانب الأراضي فيها، إذ اعتبره أمراً متعلقاً بالسلطان بشكل مباشر ويقول «إن رجال المابين شركاء كل حاكم يبتز الأموال ويقسمها حصصاً»[٥٨].

١٢ ـ نلخص موقف العرب في فلسطين من المساعي الصهيونية بالنقاط التالية:

أ ـ اتخذت المقاومة أشكالاً متعددة جمعت بين أساليب العنف ممثلة بمهاجمة المستعمرات الصهيونية والأساليب السياسية السلمية من خلال التظاهرات والاحتجاجات.

ب ـ إرسال برقيات أو عرائض ومذكرات وشكاوٍ إلى الدولة العثمانية تدور حول المطالبة بوضع قيود على هجرة اليهود الروس ومنع استملاكهم الأراضي وحلّ مشكلة اليهود بتوطينهم خارج فلسطين.

ج ـ الجهود والمساعي التي بذلها النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني.

د ـ التوعية الإعلامية من طريق الصحف والمجلات.

استنتاجات

يمكن الوقوف هنا على بعض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

• رغم أن الصهاينة قد فشلوا في تحقيق أهدافهم السياسية بالحصول على «ميثاق فرماني» لدولتهم اليهودية المقترحة لكنهم تمكنوا من أن يوطنوا آلافاً من اليهود في فلسطين، إذ ازدادت أعدادهم عام ١٩٠٨ إلى ٨٠ ألفاً أي نحو ثلاثة أضعاف ما كان عليه عددهم في عام ١٨٨٢، حيث كان عدد اليهود لا يتعدى ٢٤ ألفاً، وبهذا ازدادت نسبتهم من ٥ بالمئة إلى ١١ بالمئة (٨٠ ألفاً من عدد السكان الذي وصل في عام ١٩٠٨ إلى نحو ٧٠٠ ألف نسمة). وكان أكثر من خمسين ألفاً من الوافدين الجدد من الصهيونيين الذين لم يحصلوا على الجنسية العثمانية (سوى عدد قليل منهم)، ومن هنا كان بإمكان أغلبيتهم التمتع بالمزايا التي تضمنها نظام الامتيازات الأجنبية.

---

(٥٨) نصري طرزي، «فضيحة بداية القرن، تواطؤ والي القدس وصمت السلطان عبد الحميد وراء ضياع أراضي فلسطين،» العربي (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠).

وقد فشلت سياسة الدولة العثمانية بصورة لا يسهُل علاجها، على عكس ما يذهب إليه الكثيرون الذين يصورون السلطان عبد الحميد الثاني بصورة المدافع عن فلسطين، والأدلة والشواهد على ذلك كثيرة.

• بحلول عام ١٩٠٨ كان اليهود الصهاينة قد حصلوا على ما مساحته (٤٠٠ ألف دونم من الأرض من مجموع مساحة البلاد البالغة ٢٧ مليون دونم وأنشأوا ٦٨ مستعمرة زراعية عام ١٩٠٨، وبحلول ١٩٠٨ لم يعد اليهود يتمركزون في القدس والخليل وصفد وطبريا كما كان عليه الحال في ١٨٨٢، إنما انتشروا في مدن الساحل (يافا وحيفا).

• وجود الفجوة الواسعة بين النظرية والتطبيق في سياسة عبد الحميد الثاني وقراراته في منع الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، وأبرز الأسباب التي حالت دون تنفيذ قراراته: تدخل الدول الأجنبية لمصلحة الصهاينة وذلك وفقاً لنظام الامتيازات الأجنبية الذي شدد الخناق على عبد الحميد الثاني وجعله في حالة اضطراب عند إصداره الفرمانات ومن ثم التراجع عنها أو تعديلها وفقاً لمصالح الدول الكبرى والصهاينة. فأي قرارات معادية للصهيونية تعتبر لاغية وباطلة من تلقاء نفسها. فالقرارات والفرمانات وأوامر المنع التي ناقضت نفسها غير مرة كانت عيباً كبيراً في سياسة عبد الحميد الثاني تجاه فلسطين. فما معنى أن تنطبق قيود الدخول فقط على اليهود الذين يأتون إلى فلسطين في جماعات، أما هؤلاء الذين يصلون مع عائلاتهم فقط فلهم مطلق الحرية؟

• الربط الإداري المباشر بين متصرفية القدس والأستانة يعدّ أقوى دليل على علم عبد الحميد الثاني بكل ما يجري على أرض فلسطين، وليس الولاة والحكام المرتشون فقط هم يتحملون مسؤولية ضياع فلسطين.

• لم يخفِ الصهاينة مخططاتهم، بل أعلنوها بكل صراحة ووضوح، والمتتبع للصحافة الأوروبية ولمؤلفات الصهاينة يجد الأدلة على سياستهم الرامية إلى الاستيلاء على أرض فلسطين، ولا ننسى أن عبد الحميد كان متتبعاً للصحافة الأوروبية بشكل جيد؛ فهو على اطلاع دائم على تحركات الصهاينة ومؤتمراتهم وخطواتهم العملية على أرض فلسطين، ورغم استشعاره الخطر الصهيوني إلا أنه لم يأخذ من الإجراءات ما يمنع من خلاله تسلل اليهود إلى فلسطين.

• رغم أن السلطان عبد الحميد رفض أن يبيع الأرض مباشرة فإنه كان يبدي استعدادات ملحوظة للتساهل أمام الطلبات اليهودية سواء عبر غض الطرف عن تطبيق

الفرمانات بشأن هجرتهم أو عبر إصدار تشريعات وفرمانات تنظيمية تستجيب لرغباتهم. ولنا أن نؤكد أن جميع المستعمرات التي تم تأسيسها والأراضي التي تم شراؤها كانت ضمن الترخيص الفرماني.

• كانت الإغراءات المالية التي قدمها الصهاينة سبباً لحمل عبد الحميد الثاني على إصدار فرمانات جزئية، فأذِنَ لهم بشراء أقسام معينة من فلسطين، واعتماداً على فرمان تملُّك الأجانب (١٨٦٩) أجيزت الملكية لمن يريد سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات أم شركات. وهكذا تمكنت الجمعيات والمؤسسات الصهيونية من شراء الأراضي من الملّاك الإقطاعيين وإقامة المستعمرات عليها.

• تمثلت ردود الفعل الحميدية على العرائض والشكاوى ـ التي رفعها أهالي فلسطين للسلطان مُطالبين من خلالها بوقف المدّ الصهيوني على أراضيهم ـ بالتراجع لفترة قصيرة عن بعض القرارات التي سمحت بالهجرة وبيع الأراضي، ولكن لمدة زمنية ليس لها تأثير يذكر، إذ سرعان ما تم تعديلها لمصلحة الصهاينة. ونعتبر أن جميع ما ورد في الصحف العربية والعرائض والشكاوى دليل على علم ودراية عبد الحميد الثاني لكل ما يجري في فلسطين.

• من أهم ما تم تداوله بشأن موقف عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية «وثيقة أبو الشامات»، الرسالة التي وجهها السلطان إلى شيخ الطريقة الشاذلية في دمشق يوضح فيها أن سبب خلعه عن العرش كان موقفه من فلسطين وبها نُشير إلى الآتي: يجب علينا أن نعالج الوثيقة كأداة من أدوات البحث التاريخي وليس الأداة الحاسمة أو تلك التي تؤخذ على علّاتها ومن دون نقد وتفكيك. من هنا لا بد لنا من وضع الوثيقة في سياقها الخاص وربطها دوماً بظروف كتابتها والأهداف المتوخاة منها.

ونشير إلى أن رسالة أبو الشامات إلى السلطان ليس لها ذكر في أي من الأرشيفات العثمانية، ولماذا يسكت الشيخ أبو الشامات نفسه على هذا السفر التاريخي الكبير ولا يدافع عن سمعة أحد كبار مريديه بل يموت سنة ١٩٢٣ ولا تظهر الوثيقة إلا سنة ١٩٧٢.

هناك تعابير تُثير الشكوك من مثل «تفضلوا بقبول احترامي» هي صيغة معاصرة، أيضاً التاريخ الممهور إلى جانب السلطان ٢٢ أيلول ١٣٢٩، لماذا يستخدم لفظة أيلول، لماذا يرسل السلطان الرسالة إلى رجل دين؟ هل من أجل أن يضفي على روايته لتاريخه مع الصهيونية صدقية وشرعية دينية؟

على ذلك فإن إرساله تلك الرسالة ـ وبفرض صحتها ـ قصد منه تحقيق تسوية حساباته التاريخية مع خصومه السياسيين وتسديد ضربة لهم في محكمة التاريخ؛ كونهم عزلوه بسبب تصلبه أمام الصهاينة، ومن أجل تبرئة نفسه وسياساته من مسألة التفريط والتساهل بأرض فلسطين.

• يمكننا رؤية الجهود الصهيونية التي تهدف إلى تملّك فلسطين مع السلطان عبد الحميد، وخلال فترة حكمه، بكونها كانت تتم عبر سيرورتين متكاملتين: الأولى «تحتية ـ من أسفل إلى أعلى» ومتجسدة في الاستيطان المباشر والتراكمي المتواصل، وشراء الأراضي، وجلب المهاجرين اليهود، وتأسيس الشركات، والاتحادات، وسوى ذلك؛ أي توفير البنية التحتية للدولة اليهودية التي سوف تتأسس في المستقبل. والسيرورة الثانية «فوقية ـ من أعلى إلى أسفل» والمتجسدة في جهود هرتزل نحو الحصول على وعد فرماني ودولي من السلطان عبد الحميد ومصادق عليه من قبل الدول الكبرى، يتم بموجبه منح فلسطين لليهود. أدت جهود هرتزل المتواصلة إلى طرح المسألة اليهودية في العالم واعتبارها مسألة دولية تحتل مكاناً بارزاً على أجندة سياسة القوى العالمية. وقد وفر ذلك كله دعاية وخطاباً سياسياً (من فوق) يتمركز حول فكرة الوطن القومي اليهودي والدولة اليهودية. وفي الوقت الذي كان يظن فيه عبد الحميد أن رفضه (المتردد) لمطالب هرتزل «الفوقية» سوف يمنع، أو يعوق على الأقل، تحقيق الهدف الصهيوني النهائي، كان تساهله إزاء السيرورة «التحتية» يبطل مفعول رفضه للسيرورة «الفوقية». فعلى الأرض كانت آليات البناء من «أسفل إلى أعلى» تشتغل بطاقةٍ كبيرة وبقوة متواصلة ولا تواجه صعوبات حقيقية في مراكمة إنجازاتها، ويتحمل السلطان وسياسته المسؤولية الأولى والأخيرة في نجاح سيرورة «البنية التحتية» التي أسست عملياً لقيام دولة إسرائيل في ما بعد.

ولعل ما قمنا به يكون حافزاً لإعادة التفكير في كل المسائل والإشكاليات في تاريخ فلسطين الحديث.

ونأمل أن تكون هذه الدراسة قد شكلت إسهاماً في البحث من خلال العودة إلى الجذور الأساسية لنشاط الصهاينة على أرض فلسطين.

تصدير

خالد الحروب[*]

كتاب فدوى نصيرات بحث ثوري من الطراز الذي يقلب يقينيات سائدة ويتحدى قناعات ترسخت على امتداد طيف عريض شمل الأدبيات الأكاديمية العربية، والأوساط المثقفة والمسيّسة والمؤدلجة، وسيطر على الانطباعات المنتشرة عند عموم الناس والوسط العام في الوطن العربي، وبخاصة في المشرق. فكرته المركزية وذات العيار الثقيل تقول إن السلطان عبد الحميد الثاني ساهم في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين، وهي فكرة ناقضة كلياً للصورة والفكرة السائدة التي تقول إنه أظهر موقفاً صلباً وبطولياً في وجه المشروع الصهيوني العالمي للتسلل إلى فلسطين والسيطرة عليها. ثورية الكتاب تطاول إذاً ثلاث مساحات متداخلة: مساحة التأريخ والبحث الأكاديمي حول حقبة السلطان عبد الحميد؛ ومساحة التوظيف الأيديولوجي الشديد لمواقفه بخاصة من قبل حركات الإسلام السياسي في حقب لاحقة؛ ومساحة الرمز والأسطورة التي تهيمن على الرأي العام والعقل الجمعي، والمتأتية أصلاً كنتاج لما أفرزته المساحتان الأوليان من نقاش، وبخاصة مساحة السجال الأيديولوجي.

إن التحدي والمغامرة البحثية الكبيرة التي تنخرط فيها الباحثة القديرة فدوى نصيرات، وباقتدار لافت، تثبت ـ عبر البحث المضني والجهد المدهش ـ أن سياسات

(*) باحث في مركز الدراسات الإسلامية ومنسق مشروع الإعلام العربي في جامعة كامبريدج.

السلطان عبد الحميد الثاني على الأرض إزاء فلسطين والمنظمات الصهيونية العالمية سهلت سيطرة هذه الأخيرة على فلسطين تدريجاً وعلى مدار أكثر من عقدين من الزمان. مرة أخرى؛ نحن هنا لسنا أمام أطروحة أيديولوجية، أو مقولة سجالية تبحث عن الإدانة أو إصدار حكم بالبراءة أو البطولة أو الخيانة. نحن أمام وقائع تاريخية تجمعها نصيرات بتؤدة وترسم لنا الصورة الإجمالية وتترك لنا الحكم على مضمون واتجاه تلك الصورة.

هنا بالضبط تكمن الأهمية القصوى لهذا الكتاب؛ أي كونه بحثاً رصيناً ينتمي بجدارة إلى المساحة الأولى: التأريخ والدراسة الأكاديمية. لا ينخرط الكتاب في أي سجال أيديولوجي تابع للمساحة الثانية، رغم أنه سيؤثر في صلب الأطروحات التي تسيدت ذلك السجال، ومن المؤكد أنه سيعيد النقاش بشأن السلطان عبد الحميد إلى المربع الأول. بذلك، يُسجل للكتاب ولمؤلفته النأي عن الانجرار إلى مواقع ذلك السجال، والانشغال عوضاً من ذلك في التأريخ الوقائعي لموضوع البحث. لا يترك الكتاب صغيرة ولا كبيرة متعلقة في سياسة ومواقف ولقاءات السلطان عبد الحميد تجاه فلسطين إلا ويرصدها ويضعها في إطار الصورة الكلّانية التي تشير بوضوح في مجموعها العام إلى اتجاه محدد وهو تفريط عبد الحميد، ومن خلال سياساته المترددة والمتناقضة والمتراخية، بفلسطين وتساهله المذهل تجاه البناء المستمر للمستوطنات الصهيونية في فلسطين خلال فترة حكمه الطويل.

* * *

خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني التي زادت على ثلاثة عقود (ما بين ١٨٧٦ و١٩٠٩) يخبرنا هذا الكتاب المهم الذي يفتح تاريخاً جديداً للسلطان وسياسته تجاه المشروع الصهيوني أن عدد اليهود في فلسطين تضاعف ثلاث مرات ووصلت نسبتهم سنة ١٩٠٨ إلى ١١ بالمئة من عدد السكان. ونقرأ في الكتاب تفاصيل مثيرة عن الزيارات الخمس التي التقى فيها ثيودور هرتزل السلطان بين عامي ١٨٩٦ و١٩٠٢ (اثنتان منها على نفقة السلطان نفسه)، وماذا حدث فيها، ونلتقط بسرعة من خلال التفاصيل تردد السلطان وتساهله إزاء هرتزل، ومحاولته استكشاف مدى صدقية الزعيم اليهودي وقدرته على الوفاء بوعوده المالية التي يخلعها للسلطان مقابل الحصول على «صك» يمنح فلسطين قانوناً لليهود.

تبحر فدوى نصيرات في وسط أمواج أحداث تاريخية كثيفة وتلتقط مسار علاقة عبد الحميد بهرتزل لتصل بنا إلى السؤال الكبير التالي: إذا كان السلطان عبد الحميد قد

رفض عرض هرتزل في لقائه الأول به سنة ١٨٩٦ والذي اعتاش تاريخياً على المقولة التي قيل إنه رد بها بحزم (برفض بيع فلسطين مهما كان الثمن) على عرض هرتزل، فلماذا يلتقيه بعدها عدة مرات، ويستضيفه في إسطنبول وعلى نفقته الخاصة، ويأمر خاصته بالحرص عليه والاعتناء به ووفادته؟

شهدت الإمبراطورية العثمانية في العهد الحميدي الهزيع الأخير من عمرها؛ إذ كانت تئن تحت وطأة الديون المتراكمة، والضغوط والانشقاقات الداخلية، وتهديدات القوى الغربية، سواء عبر الحروب الدائمة التي كانت تأكل من أراضي السلطنة، أو من خلال التدخلات المتواصلة في شؤونها الداخلية. وكان السلطان يشعر بضغط الحاجة المالية الملحة التي كان يدركها هرتزل ويبني وعوده للسلطان حولها، ومن جهة ثانية كان يعي أن أي فرمان «رسمي» بمنح أراضي فلسطين لليهود معناه الحكم عليه بالخيانة في عيون المسلمين وفي كتب التاريخ. ونتيجة للشد والجذب بين هذين الموقفين وجد السلطان نفسه أسير موقع التردد وغياب الحسم والتساهل والحيرة، وهو موقع امتد زمنياً سنوات طويلة كانت في غاية الحساسية والخطورة والإفادة بالنسبة إلى المشروع الصهيوني؛ ذلك بأن الصهاينة الذين كانوا متحفزين لاستغلال أية فجوة ولو صغيرة في السياسة العثمانية استثمروا تردد وتساهل السلطان إلى الحد الأقصى، وبخاصة من خلال إقامة البنية التحتية الاستيطانية لـ «الوطن القومي» خلال سنوات الحكم الحميدي. والمفارقة الكبرى التي يضعها الكتاب تحت الضوء الساطع أنه تم إنجاز ذلك عملياً وواقعياً في عهد السلطان الذي رفض لفظياً وشعاراتياً إعطاء فلسطين لليهود.

في تلك الحقبة، اشتغلت الصهيونية العالمية على جبهتين متوازيتين، وإلى حد ما متنافستين، لكنْ خدمتا المشروع نفسه بتكامل مدهش. ولا يهم هنا إن كان ذلك التكامل مقصوداً وتبادلاً للأدوار أم لم يكن. كانت الجبهة الأولى على مستوى محاولة انتزاع الاعتراف القانوني من قبل الدول الكبرى، ومن السلطنة العثمانية تحديداً، بحق يهود العالم في امتلاك فلسطين، وتأمين تلك الملكية بالمال والإغراءات وعبر وقوف اليهود إلى جانب السلطة وتوفير استثماراتهم وخبراتهم لخدمتها، وهذه كانت الجبهة التي اشتغل عليها هرتزل. في المقابل كانت هناك جبهة ثانية هي جبهة الصهاينة العمليين الذين كانوا مقتنعين باستحالة انتزاع موافقة قانونية من السلطنة على امتلاك فلسطين، وبالتالي اشتغلوا على الأرض وتركزت جهودهم على بناء أمر واقع عن طريق الاستيطان والهجرة وبناء مجتمع وبنى أولية للدولة، بهدوء وبشكل تدريجي.

ويكشف البحث الجذري والمبدع الذي تقوم به فدوى نصيرات في هذا الكتاب التساهل المفرط من قبل السلطان عبد الحميد على الجبهة الثانية، مقابل تشدده اللفظي على الأولى.

بمعنى ما، كان السلطان في مقولاته «البطولية» عن عدم بيع فلسطين يتحدث إلى التاريخ لكي يتفادى أي اتهام له بالخيانة والتفريط. لكنه في سياسته العملية كان يحاول أن يكون براغماتياً يستكشف الفرص، متذاكياً على الآخرين وظاناً بنفسه أنه يناور على الصهيونية العالمية التي كانت هي بدورها تناور عليه بذكاء أكبر، وتكسب ضده النقاط تلو النقاط. هنا لا يتبقى أية قيمة حقيقية للاقتباسات والمقولات والمواقف اللفظية، ولا حتى للوثيقة أو الوثائق التي حاولت «أسطرة» السلطان عبد الحميد وخلق تلك الخرافة حول رفضه بيع فلسطين، وبخاصة «وثيقة أبو الشامات» التي تناقشها نصيرات بتوسع في الكتاب.

القيمة الحقيقية هي للوقائع على الأرض وهي كثيرة ومزدحمة، مثل: تسهيل الهجرة اليهودية؛ بناء المستوطنات؛ جلب الخبرات اليهودية؛ عدم الالتفات إلى غضب الفلسطينيين ونداءاتهم للسلطان بأن يقفل باب الهجرة اليهودية ويمنع انتقال ملكية الأراضي لهم؛ تواصل الاستثمارات اليهودية في فلسطين وازديادها؛ إعدام النشطاء العرب الذين فضحوا تواطؤ الولاة العثمانيين مع المخططات اليهودية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وعلى رأسهم نجيب عازوري؛ إهمال التحذيرات والرسائل المتتالية من سفراء إسطنبول في العواصم الغربية تحذر السلطان من السياسة المتساهلة المتبعة في فلسطين وكيف تستثمرها الصهيونية العالمية؛ وغيرها من الوقائع التي ترصدها نصيرات بدقة شديدة.

وربما تتلخص السياسة التفريطية التي وسمت الحقبة الحميدية إزاء فلسطين والصهيونية العالمية في الاقتباس المدهش الذي تورده لنا نصيرات على لسان هرتزل نفسه مستغرباً تساهل السلطات العثمانية مع نشاطه في فلسطين، إذ يقول عقب لقائه قيصر ألمانيا الذي كان يزور فلسطين آنذاك، سنة ١٨٩٨، «لو كان لدى الحكومة التركية بُعد نظر لوضعوا حداً لنشاطي وتحركاتي، فالأمر بسيط إذ كان يجب طردي من البلاد»!

* * *

إلى جانب ثورية التأريخ ونقض «البراديم» السائد إزاء السلطان عبد الحميد وفلسطين، فإن الثورية ـ التي لا تقل عنها أهمية ويقدمها هذا الكتاب ـ تتعلق بما توفره

من أدلة وأدوات لنقض ونفض المساجلة الأيديولوجية الطاغية التي قدمتها الإسلاموية العربية على مدار ما يقرب قرن من الزمن، واستثمارها للسردية «اليقينية» حول السلطان الذي وقف في وجه الصهيونية العالمية ورفض بيع فلسطين لهرتزل وتحدى كل الإغراءات المالية.

تطور «الرد الصارم» الذي ألقاه السلطان في وجه هرتزل في لقائه (الأول) بأنه لن يبيع أرض فلسطين لأنها ملك للمسلمين، وبأنه لن يسوّد صفحات تاريخ أجداده العثمانيين، إلى حالة طقوسية ورمزية هائلة، رقّت السلطان إلى مراتب القديسين، بخاصة على رافعة التعبئة الأيديولوجية التي رافقت صعود تيارات الإسلام السياسي في المنطقة. تم تضخيم تلك «السردية» وفصمها عن أي سياق تاريخي وتصعيدها في خطابات الإسلاميين إلى مستوى «الحالة المعيارية» التي لا يطاولها القادة والزعماء ممن ينتمون إلى تيارات منافسة للتيار الإسلامي، المنجذب تاريخياً إلى فكرة الخلافة العثمانية، والداعي في لحظة تأسيسه إلى عودتها، والمحتفظ لاحقاً بدفق رومانسي لا ينضب لسيرتها.

في قلب السجال الإسلاموي والتعبوي والجماهيري تم استدعاء السلطان و«موقفه» للتدليل على مبدئية منظور الحركية الإسلاموية وعدم خضوعها للإملاءات الخارجية. لم تكن تلك المساجلة موضوعية بقدر ما كانت متركزة على «دحض» وتقويض الأيديولوجيات والأفكار السياسية المنافسة التي سيطرت على الوطن العربي بعد انهيار السلطنة العثمانية، وقادت حركات التحرر ضد الاستعمار الغربي، ثم أسست المرحلة الاستقلالية العربية. وفق الأطروحة الإسلاموية «فرّطت» الأيديولوجيات العربية المختلفة، القومية والاشتراكية والليبرالية، بالأوطان، وعلى رأسها فلسطين؛ وهي الأيديولوجيات التي جاءت لترث الخلافة العثمانية التي «لم تفرّط» بالأوطان وبفلسطين. الاستنتاج المنطقي لذلك، واستشهاداً بأسطورة عبد الحميد الثاني، أن الأيديولوجية الإسلامية هي وحدها من يصون الأوطان.

تطورت أسطورة كبيرة حول «الموقف العظيم والبطولي» للسلطان عبد الحميد ضد الصهيونية العالمية وضد هرتزل، الموقف الذي ضخّمه المخيال الإسلاموي مضيفاً إليه أبعاداً درامية حيث لم يقف الأمر عند رفض السلطان ورده الصارم، بل وصل إلى وصف مختلق لتعنيف السلطان لهرتزل وطرده من حضرته! وهكذا أدت تلك الأسطورة دوراً هائلاً في تأسيس خطاب إسلاموي مؤدلج، بخاصة في المشرق العربي؛ وتحديداً عندما يتعلق الأمر بفلسطين، يعلي من ذاته فوق الخطابات الأخرى بكونه المؤتمن

الوحيد على الأوطان. ترجمت أسطورة عبد الحميد إلى كل الأشكال الممكنة: كتب، ومسرحيات، ودراما، وأشعار، لكنها ظلت دوماً في مأمن من البحث التأريخي الرصين والموثق.

الآن؛ وبفضل الجهد البحثي الكبير الذي تقدمه فدوى نصيرات في هذا الكتاب، نقرأ تاريخاً جديداً لتلك الحلقة من تاريخ المنطقة، يفكك تلك الأسطورة، وما رافقها من خيال، وما تبعها من أدلجة وتوظيف.

مقـــدمة

تحاول هذه الدراسة تقديم قراءة تاريخية تحليلية لموقف السلطان عبد الحميد الثاني منذ بدايات السيطرة الصهيونية على الأرض في فلسطين، والتي تزامنت مع بداية حكمه ١٨٧٦، وتوليه عرش السلطنة العثمانية. وقد لاحظت أن هناك حاجة ماسّة إلى دراسة هذا الموقف بسبب خلوّ المكتبة العربية من دراسة تاريخية نقدية تكشف عن طبيعة هذا الموقف وتجلياته وآثاره في نشأة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. وكان الاعتماد أولاً على المصادر والمراجع التي تناولت تاريخ هذه المرحلة من حياة السلطان عبد الحميد الثاني، إضافة إلى المذكرات والأدبيات والصحف والمجلات العربية والإنكليزية فضلاً عن الكتابات المعاصرة التي بحثت في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر.

تتوقف هذه الدراسة ـ بحثاً وتحليلاً واستنتاجاً ـ عند موقف السلطان عبد الحميد الثاني منذ بدايات السيطرة الصهيونية على الأرض في فلسطين في الفترة ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩، وهي المرحلة التي بدأت فيها طلائع الصهاينة بالهجرة إلى فلسطين وبداية تأسيس المستعمرات بشكل منظم، وشكلت أيضاً بدايات السيطرة الاقتصادية من تأسيس البنوك والشركات التي تُعنى بنشاط الحركة الصهيونية وتدفع بها نحو تحقيق أهدافها. وكان الباعث الأساسي لاختيار هذا الموضوع هو الكشف عن موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية ومدى قدرته على حماية الأرض والمقدسات، ومنع امتداد هذا النشاط وتزايده وهو الذي شكل النواة الأولى لتأسيس دولة الصهاينة على أرض فلسطين في ما بعد.

تناول فصلُ التمهيد الأوضاعَ العامةَ للدولة العثمانية إبان حكم عبد الحميد الثاني، إذ مرّت الدولة العثمانية خلالها بأزمات دولية وأخرى داخلية هددت مصير الإمبراطورية ووحدة أراضيها. ووضّح الطريقة التي تعامل بها عبد الحميد الثاني لمواجهة هذه الأزمات، التي كانت سبباً في الانتقادات الشديدة التي وُجهت إلى نظام حكمه لاحقاً.

وكشفت الدراسة ملامح شخصية عبد الحميد الثاني التي تميَّزت بالذكاء والحنكة السياسية، لِما في ذلك من أهمية في توضيح الدور الذي أدّاه تجاه الحركة الصهيونية لاحقاً. واشتمل الفصل أيضاً على التعريف بالحركة الصهيونية والدور الذي قام به هرتزل في التأسيس للحركة الصهيونية وتحديد أهدافها على الصُعد السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية كافة.

وتناول الفصل الأول موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وأوضاع اليهود العامة في الدولة العثمانية، إذ تمت معاملتهم وفق نظام الملل العثماني، ومُنحوا استقلالاً ذاتياً في الطقوس الدينية والتعليم، وتمتعوا بمنافع الامتيازات الأجنبية التي أعطيت للرعايا الأجانب.

وأشارت الدراسة إلى البدايات الأولى للهجرة اليهودية إلى فلسطين والظروف التي دفعت بهم لهذه الهجرة، وبخاصة ما بعد حادثة اغتيال قيصر روسيا والمساعدات الأجنبية التي تلقوها لهذا الغرض. ومن بعد تم توضيح السياسة التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني تجاه الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والتي تميزت بالتناقضات الشديدة في أوامر المنع وفشل التدابير العملية التي اتخذتها الإدارات المحلية والمركز أيضاً في وقف الهجرة، الأمر الذي أدى إلى تزايد تدفق أعداد المهاجرين ومن ثَمَّ الإخفاق في منع التسلل اليهودي إلى فلسطين.

وخصص الفصل الثاني للحديث عن موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الاستعمار الصهيوني على أرض فلسطين، حيث تناولت الدراسة المراحل التي مرت بها حركة الاستعمار الاستيطاني، ثم خصص الجزء الثاني للحديث عن أهم المستعمرات الصهيونية التي نشأت على أرض فلسطين، وكذلك الأحياء اليهودية التي نشأت بمساعدة الجمعيات الصهيونية في أوروبا، كما توقفت عند أهم الأجهزة والأدوات والمؤسسات والجمعيات التي أُسست بهدف دعم عملية الاستعمار الصهيوني لفلسطين، والتي بدأت نشاطها أثناء فترة حكم عبد الحميد الثاني.

وأخيراً تم الحديث عن النتائج التي ترتبت على السياسة التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني تجاه حركة الاستعمار الصهيوني، والتي تمثلت بتغلغل الصهاينة على أرض فلسطين، سواء عبر شراء الأراضي أو بناء المستعمرات، وتأسيس البنوك والشركات الكبرى التي شكلت نواة الدولة الصهيونية لاحقاً.

واشتمل الفصل الثالث على عرض للأهداف التي انطلقت منها المفاوضات بين هرتزل وعبد الحميد الثاني والتي امتدت لست سنوات، إذ هدف هرتزل منها إلى السيطرة على فلسطين والحصول على ميثاق أو وثيقة فرمانية من السلطان تسمح له بتملك أرض فلسطين وباعتراف دولي بهذا الحق مقابل تسوية ديون الدولة العثمانية، وإنعاش اقتصادها عبر أنشطة اقتصادية يقوم بها كبار الأثرياء اليهود داخل الدولة العثمانية. وتم التوقف بعدها عند آراء المؤرخين ومحاولات تسويغهم لهذه المفاوضات، ومن ثم الحديث عن الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المفاوضات لاحقاً، والتي كان من أبرزها فشل هرتزل في الحصول على الدعم المالي اللازم من كبار الأثرياء اليهود الذين تناقضت سياستهم مع سياسته في استعمار فلسطين، ومع المنطلق الذي قامت عليه هذه المفاوضات ومن ثَمّ تزايد المعارضة الشعبية لحكم عبد الحميد الثاني. ولم يتمكن هرتزل من الحصول على الوثيقة بشكل «مباشر».

وتم إظهار النتائج التي تمخضت عن هذه المفاوضات وكان من أبرزها انتزاع هرتزل اعترافاً عالمياً بالمنظمة الصهيونية العالمية وضمان حقوق إقامة دولة الصهاينة في فلسطين.

أما الفصل الرابع فقد خصص للكشف عن الموقف الشعبي تجاه النشاط الصهيوني في فلسطين وموقف السلطان عبد الحميد الثاني منه، وبيان حجم الدور الذي أدته الزعامات المحلية والسكان المحليون والصحافة العربية في وقف الهجرة الصهيونية ومنعها من التسلل إلى أرض فلسطين، سواء عبر العرائض أو الشكاوى التي رفعها أهالي فلسطين إلى السلطان مطالبين من خلالها بإيقاف هذه الأنشطة، وهي تعبّر عن عمق الإحساس عند أهالي فلسطين والمنطقة واستشعارهم المبكر للخطر الصهيوني، أو عبر المقالات التي نشرت في الصحف الكبرى والتي نبهت السلطان إلى الخطر الصهيوني وطالبته باتخاذ موقف حازم تجاه حركة الهجرة والاستعمار الصهيوني، وكان ذلك دليلًا آخر على تساهل عبد الحميد تجاه الهجرة الصهيونية ، وهو ما ساعد على تأسيس دولتهم على أرض فلسطين.

وهناك دراسات متخصصة تناولت موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية ونشاطها على أرض فلسطين، من خلال الحديث عن تاريخ فلسطين الحديث أو حياة السلطان والأحداث التي عاشتها الدولة العثمانية وفلسطين، وبخاصة في ظل حكمه، نذكر من هذه الدراسات، على سبيل المثال لا الحصر، واحدة لحسان حلاق بعنوان: **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩٠٩)**، تناول فيها الباحث سياسة الدولة العثمانية حيال فلسطين، وما ترتب على هذه السياسة من نتائج تمثلت بموقف السلطان ذاته من فلسطين، معتمداً الأسلوب الوثائقي، لكنها انحازت عاطفياً لموقف السلطان عبد الحميد من النشاط الصهيوني على أرض فلسطين.

ودراسة أخرى لمحمود الشناق بعنوان: **العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين ١٨٧٦ ـ ١٩١٤**، تناولت العلاقات بين عرب فلسطين واليهود الأجانب، اعتماداً على الأرشيف العثماني والصهيوني وتطرقت بشكل سريع ومختزل إلى موقف السلطان عبد الحميد من الهجرة والاستعمار الصهيوني في فلسطين.

ودراسة لميم كامل أوكي بعنوان: **السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية**، ركزت على تقديم تحليل لمفهوم الصهيونية وعثمانييها وأهدافها وتفسير وتحليل لطبيعة التنافس الدولي والقوى المتصارعة في الشرق الأوسط، ورد الفعل العثماني على الخطط والسياسات للقوى في الشرق، ومدى انعكاس هذا الصراع على سياسة عبد الحميد الثاني تجاه فلسطين.

ونلاحظ أن جميع هذه الدراسات وغيرها قد تناولت الموضوع إما على شكل إشارات سريعة إلى أثر سياسة عبد الحميد تجاه فلسطين، أو العثمانيين، على بعض الجوانب المضيئة دون غيرها، ولم تتوقف بالتحليل والربط المباشر بين الواقع وما تم تدوينه في المراجع، بل جاءت سريعة مختزلة لا تفي بالحاجة، ولا تقدم تصوراً تاريخياً دقيقاً لموقف السلطان عبد الحميد الثاني من النشاط الصهيوني على أرض فلسطين. ولسنا بحاجة هنا إلى ذكر الدراسات الكثيرة التي تناولت حياة السلطان بالتهليل والتمجيد.

وفي إشارة سريعة إلى المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في البحث فهي تضم العربية والأجنبية (الصهيونية)؛ منها على سبيل المثال:

ـ يوميات هرتزل: تعد هذه المذكرات وثائق صهيونية على جانب كبير من الأهمية لأنها تسجل يوماً بيوم محاولات هرتزل المتتابعة مع السلطان عبد الحميد الثاني

لأجل الحصول على وثيقة فرمانية تحقق هدفه بتحقيق مشروع استعماري صهيوني في فلسطين.

- الدراسة التي قام بها: N. J. Mandel, *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*، وبالرغم من قِدم هذه الدراسة إلا أنها تشكل مصدراً أساسياً لكل من أراد دراسة موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الهجرة اليهودية إلى فلسطين كونها اعتمدت بشكل أساسي على وثائق الأرشيف الصهيوني في القدس.

- دراسة وثائقية بعنوان: A. Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem* وتعد هذه الدراسة من أهم الدراسات الوثائقية المنشورة الخاصة بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، والتي استكملت في ما بعد بدراسة: Mordechai Eliav, *Britain and the Holy Land, 1838-1914*، الذي غطى من خلالها النقص في الدراسة السابقة من الأرشيف البريطاني والصهيوني.

- Ruth Kark, *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*، وقد اعتمد المؤلف فيها على وثائق من الأرشيف الأمريكي والصهيوني والبريطاني.

وأخيراً كان اعتماد الباحثة على دراسات صهيونية من مثل: Beitullah Destani, *The Zionist Movement and the Foundation of Israel, 1839-1972*;

و Raphael Patai, *Herzl Year Book Essays in Zionist History and Thought*

و Friedman Isaiah, *The Rise of Israel From Precursors of Zionism to Herzl*

وجاءت هذه الدراسات الوثائقية اعتماداً على أرشيف هرتزل في المقام الأول بالإضافة إلى أرشيف القنصليات الأجنبية الألمانية والإنكليزية والأمريكية في القدس فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني، كما تم الاعتماد على مذكرات الزعماء الأوائل للحركة الصهيونية، هذا بالإضافة إلى الدراسات الوثائقية العربية التي اعتمدت بشكل أساسي على الأرشيف العثماني والبريطاني كدراسة عبد العزيز عوض تاريخ فلسطين الحديث وخيرية قاسمية النشاط الصهيوني على أرض فلسطين.

وفي ما يتعلق بأطروحة الكتاب حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- كيف يمكن تفسير أو حل لغز التناقض بين القرار السلطاني بمنع بيع أرض فلسطين لليهود ومخالفة هذا القرار خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني، بحيث تمكن اليهود من شراء أراضٍ شاسعة في كل المدن والقرى الفلسطينية؟

- لماذا سمح بشيد أو إقامة المستعمرات الصهيونية على أرض فلسطين بحيث تجاوزت ٦٨ مستعمرة زراعية وتجارية و٣٣ قومبانية مع نهاية عهده؟

- ألم يكن عبد الحميد الثاني على علم بموجات الهجرة المتعاقبة إلى فلسطين، التي سمحت بزيادة عدد اليهود فيها في الفترة ١٨٨٢ - ١٩٠٨ من ٥ آلاف إلى ٨٠ ألف يهودي؟

- كيف لنا أن نفسر المفاوضات التي دارت بين عبد الحميد الثاني وهرتزل مؤسس الحركة الصهيونية، سواء عبر المقابلات الشخصية أم الرسائل الورقية في الفترة ١٨٩٦ - ١٩٠٣؟

- ما موقف السلطان عبد الحميد الثاني من النشاط الاقتصادي الصهيوني المتمثل بإقامة الشركات الاستثمارية الكبرى من أجل خدمة المستعمرين الصهاينة؟

- بماذا تمثلت ردود السلطان على العرائض والشكاوى المستمرة من أهالي فلسطين والمطالبة بوقف الهجرة وبيع الأراضي؟

- هل قدمت الدراسات التاريخية لموقف السلطان من النشاط الصهيوني على أرض فلسطين صورة مطابقة لما حدث على أرض الواقع؟

إن هدف البحث هو الإجابة عن جميع هذه الأسئلة إيجازاً أو تفصيلاً، وإظهار الثغر التي ما زالت تكتنفها، أو تفنيد المنطلقات المتحيزة التي أخذ بها معظم المؤرخين اعتماداً على مقولة السلطان الشهيرة لهرتزل «أنصحه أن لا يسير أبداً في هذا الأمر؛ لا أقدر أن أبيع ولو قدماً واحداً من البلاد، لأنها ليست لي بل لشعبي؛ لقد حصل شعبي على هذه الأرض بإراقة دمائهم وقد غذوها في ما بعد بدمائهم وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا؛ ليحتفظ اليهود بملايينهم».

• إن هذه النظرة السائدة والشائعة في كثير من الكتابات والمنشورات العثمانية والعربية باتت اليوم أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى التعديل والتصحيح. فالسلطان

عبد الحميد يتحمل مسؤولية كبيرة جداً، إن لم نقل المسؤولية الكبرى، في تسرب أراضي فلسطين للمنظمات الصهيونية وقيام البنية الاستيطانية الأولية التي تأسست عليها دولة إسرائيل في ما بعد. ومناط هذه المسؤولية هو سياسته البراغماتية والمترددة التي تضمنت التساهل تجاه تزايد الوجود اليهودي في فلسطين، على أمل الاستفادة من نفوذ الحركة الصهيونية في أوروبا وأمريكا والمساعدة على التخلص من عبء الديون الذي كان يرهق كاهل الدولة العثمانية. فسياسته على الأرض لم تُترجم موقفه المعلن، بل كانت متراخية ومترددة وفي أحيان كثيرة خاضعة لإملاءات القناصل الأجانب والدول الغربية، بحيث كان يسارع في إبطال كثير من الفرمانات التي كان يصدرها والتي كانت تفرض قيوداً على انتقال اليهود إلى فلسطين. ولأنه كان ذكياً ومحنكاً في السياسة وعلى قدر واسع من المتابعة والاطلاع الدائم لما يحدث في الغرب وفي الإعلام، فقد كان على يقين تام من طموحات وأطماع المنظمات اليهودية في فلسطين، كما هو مثبت في الأدبيات، وكما يروي هو نفسه في مذكراته في وقت لاحق. وهذا يضاعف من قدر المسؤولية عليه، إذ لم يكن ساذجاً أو مُنخدعاً بالدعاوى اليهودية أو مجاملاتهم له.

ونحن، في هذا الكتاب، نعترف مسبقاً بأوجه القصور التي يمكن أن تشكل نقاط ضعف لهذه الدراسة، ألا وهي عدم توافر الوثائق المباشرة العثمانية، والعربية على وجه الخصوص، التي يمكن الاعتماد عليها لتوضيح موقف عبد الحميد الثاني من النشاط الصهيوني على أرض فلسطين والتي يمكن من خلالها إدانة عبد الحميد الثاني وإثبات تورطه في بيع فلسطين.

لكن أقول: يتسع دوري في هذا البحث للنظر في القرائن والشواهد وفي جمع المعلومات التي توصّل إليها غيري من الباحثين وجاءت متناثرة هنا وهناك، لكنها اعتمدت بمجملها على سجلات المحاكم الشرعية والوثائق العثمانية والأجنبية، وفي الربط بين هذه المعلومات وتحليلها وتفسيرها ونقدها ضمن سياق الحدث التاريخي آخذين بعين الاعتبار التسلسل الزمني للحدث وصولاً إلى الاستنتاجات بعيداً من التحيز أو التعصب بحيث نخلص إلى نتيجة يمكن من خلالها أن نفسر عدم التطابق بين ما تم تدوينه عبر المصادر والمراجع المختلفة وما حدث على أرض الواقع.

إن موقف السلطان عبد الحميد الثاني من النشاط الصهيوني على أرض فلسطين ما زال بحاجة إلى مزيد من البحث والتنقيب، فضلاً عن حاجتنا إلى التفسير الموضوعي، والمتزن لهذا الموقف، وكل ما أرجوه أن يشكل هذا البحث منطلقاً جديداً للمؤرخين

للتحرر من سطوة الوثيقة في تفسير الحدث وترك المجال للتفسير المنطقي والعقلاني أن يأخذ مجراه، بحيث نخلص إلى نتيجة يمكن من خلالها أن نفسر التناقض بين ما تم تدوينه في المراجع والمصادر وما حدث على أرض الواقع، وبحيث نتوصل إلى تقديم صورة حقيقية لنشاط الحكام على أرضنا آخذين بعين الاعتبار الظروف التي دفعت بهم إلى تبني هذا الموقف والابتعاد من أسلوب التمجيد والتهليل الذي طالما اتبعناه، والذي بسببه لم نتمكن من تجاوز كثير من أخطاء الماضي التي ما زالت تلقي بظلالها على حاضرنا ومستقبلنا.

تمهيد

أولاً: الأوضاع العامة للدولة العثمانية إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني

يُعد السلطان عبد الحميد الثاني آخر سلاطين آل عثمان البارزين الذين ترك عهدهم أثراً في ذاكرة شعوب الإمبراطورية بعامة وفي فلسطين بخاصة. تربع هذا السلطان على عرش الخلافة مدة ثلاثةٍ وثلاثين عاماً (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)؛ مرت الدولة العثمانية خلالها بأزمات دولية وأخرى داخلية هددت مصير الإمبراطورية ووحدة أراضيها[1]. فمنذ اليوم الأول لارتقائه عرش الإمبراطورية وجد أن ثورات هادرة تعمّ إقليمَي البوسنة والهرسك بغية الانفصال عن الدولة العثمانية، والثورة ما زالت مشتعلة في بلغاريا، ووجد أيضاً أن الصرب والجبل الأسود يحاربان الدولة انتصاراً للثوار بتحريض من روسيا التي أسهمت في هذه الحرب إسهاماً غير مباشر[2]؛ هذا بالإضافة إلى الحرب المباشرة مع روسيا القيصرية (١٨٧٧) التي كشفت عن ضعف الدولة العثمانية في حماية حدودها[3].

وتزامن مع الحرب الروسية ـ العثمانية مشكلتان لم تكونا في حساب عبد الحميد، وهما ثورة اليونان وثورة كريت (١٨٧٧) اللتان طالبتا من خلالهما بمزيد من الامتيازات

---

(١) عادل مناع، تاريخ فلسطين أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨ (قراءة جديدة) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٢١١.

(٢) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، ٣ ج (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠)، ج ٢، ص ١٠٦٥ ـ ١٠٦٧، ويوسف نعمان معلوف، أسرار يلدز (أو) العقد الثمين في تاريخ أربعة سلاطين (نيويورك: مطبعة الأيام، ١٩٠٠)، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٨.

(٣) الشناوي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٧٣.

ولا سيَّما بالحكم الذاتي[٤]، كما تخلت إنكلترا وفرنسا عن سياسة التكامل السياسي للدولة العثمانية، إذ أخذت هاتان الدولتان تنتزعان من الدولة العثمانية ولاياتها وأقاليمها وأيّدتا أن تكون البوسنة والهرسك إدارياً خاضعتين لدولة النمسا، واستولت فرنسا على تونس عام ١٨٨١، وإنكلترا على مصر عام ١٨٨٢[٥].

أما على الصعيد الداخلي فقد تم إعلان المشروطية (الدستور ١٩٧٦) الذي تقررت فيه المساواة التامة بين جميع رعايا الدولة العثمانية أمام الفرمان، ونص على أن الدولة جسم واحد لا يمكن تجزئته، وعلى إنشاء مجلس نيابي (مجلس المبعوثان) يضم مئة وعشرين مبعوثاً منتخبين يمثلون الولايات العثمانية، وسمح بحرية التعليم والمطبوعات. وأهم من ذلك حرص الدستور على الإبقاء على الطابع الإسلامي للدولة، فقرر أن دينها الرسمي هو الإسلام واللغة العثمانية هي اللغة الرسمية، وأن رعاياها عثمانيون بدون تفرقة بين عثماني الأصل أو عربي أو كردي أو بين مسلم أو مسيحي أو يهودي[٦]، لكنه ـ أي عبد الحميد ـ عاود وعطّل الدستور وحلّ البرلمان سنة ١٨٧٨، وهو ما جعل حكمه أوتوقراطياً مستبداً على مدى ثلاثة عقود متتالية.

حاول السلطان عبد الحميد مواجهة تلك التحديات والمحافظة على ما تبقى من أراضي الدولة العثمانية بإمكانات متواضعة؛ فالجيش أضعف من أن يواجه جيوش الدول الأوروبية التي تنافست في احتلال أجزاء من الإمبراطورية[٧]، أما الخزينة فكانت خاوية؛ الأمر الذي دفع الحكومة إلى التفتيش باستمرار عن مصادر دولية جديدة للقروض بفوائد وشروط غير مُريحة. كما أن أجهزة الدولة الإدارية في العاصمة وفي الولايات المختلفة عانت الضعفَ وعدم الفاعلية في تنفيذ الإصلاحات ومشاريع التطوير الضرورية لحفظ

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٨٢ ـ ١٠٨٦، انتهت الحرب بين الدولتين عام ١٨٧٨، بمعاهدة برلين واستطاعت روسيا من خلالها أن تحصل على استقلال ذاتي لبلغاريا تحت السيادة العثمانية وثانياً استقلال الصرب ورومانيا والجبل الأسود وانضمام جنوب بسارابيا إلى روسيا وانضمام القرم أو أردهان إلى روسيا. انظر: محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ ـ ١٩١٤) (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، [د. ت.])، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٥) أنيس، المصدر نفسه، ص ١٧٢، وماري ملز باتريك، سلاطين بني عثمان الخمسة، تعريب حنا غصن، كامل مروة وكامل صموئيل مسليحة (القاهرة: مطبعة صادر، ١٩٣٣)، ص ٨٥.

(٦) الشناوي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٦٩ ـ ١٠٧٠، وعمر فاروق يلماز، السلطان عبد الحميد الثاني بالوثائق، ترجمة طارق عبد الجليل السيد؛ مراجعة الصفصافي أحمد المرسي (إسطنبول: دار النشر العثمانية العمرانية، ٢٠٠٠)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٧) مناع، تاريخ فلسطين أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨ (قراءة جديدة)، ص ٢١٢؛ محمد علي أورخان، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده (الرمادي: مكتبة دار الأنبار، ١٩٨٧)، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٤، ويلماز، المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٥٦.

سلامة الإمبراطورية في مواجهة التحديات الداخلية[8]. فكل محاولات الإصلاح كانت تنطوي على مواطنَ للضعف وأماكن للتناقض أدت بكيان الدولة المتحلل والمتفكك إلى نهايته المنطقية المحتومة، إذ كانت عوامل الإصلاح نفسها واهية وعرضة للانهيار، ذلك بأن السلطان كان يريد سلطة استبدادية مطلقة، في حين أن البيروقراطية الإدارية كانت تريد السلطة المقيدة بالمبادئ والمحدودة بالفرمانات. وهاتان الإدارتان لا يمكن التوفيق بينهما في النهاية، فكان أن انشقتا في زمن السلطان عبد الحميد عند نهاية القرن التاسع عشر[9].

وعلى الرغم من هذه التركة التي ورثها عبد الحميد عند وصوله إلى السلطة، إلا إنه نجح في المحافظة على حكمه، وكذلك أدت الظروف الدولية دورها في إطالة عمر الدولة العثمانية وحكم السلطان عبد الحميد الثاني، حيث لم تتفق الدول العظمى على تقسيم الدولة العثمانية. فكان لروسيا والنمسا والمجر خطط متضاربة بشأن البلقان، وبريطانيا وفرنسا في شمال أفريقيا، وبريطانيا وألمانيا في الدولة العثمانية الآسيوية، وغني عن الذكر صراع إيطاليا وفرنسا في طرابلس الغرب وتونس. وفي عام ١٨٧٨ حصلت الصرب على استقلالها وحصلت إمارة بلغاريا على الحكم الذاتي، وتأكد استقلال رومانيا وحصلت روسيا على القوقاز؛ ومن أجل المحافظة على تكافؤ الفرص حصلت إنكلترا على قبرص ١٨٧٨ ومصر في حين حصلت فرنسا على تونس[10].

ومع تدهور العلاقات مع كل من بريطانيا وفرنسا بعد احتلال مصر وتونس، إذ لم يعد بالإمكان الاعتماد على سياستهما التقليدية في حفظ سلامة الإمبراطورية ووحدة أراضيها، وفي سبيل ذلك قام السلطان عبد الحميد الثاني بتعزيز التعاون مع ألمانيا في مؤتمر برلين، إذ بدأ اعتماد الدولة العثمانية بصورة كبيرة على تأييد ألمانيا التي كانت تتطلع إلى زيادة نفوذها في المنطقة كونها صناعية واستعمارية، وقادتها سياستها هذه في عام ١٨٩٨ إلى إنشاء توافق اقتصادي عثماني ـ ألماني، وذلك بعد زيارة الإمبراطور

---

(٨) مناع، المصدر نفسه، ص ٢١٢؛ ألما وتلن، عبد الحميد ظل الله على الأرض، ترجمه عن الإنكليزية راسم رشدي (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٠)، ص ٨٥ ـ ٩١؛ معلوف، أسرار يلدز (أو) العقد الثمين في تاريخ أربعة سلاطين، ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠ و٣٢٣ ـ ٣٣٠، ويلهاز، المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٩) Albert Hourani, *The Ottoman Background of the Modern Middle East: The Third Carreras Arab Lecture of the University of Essex, 25 November 1969* = الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث Carreras Arab Lecture; 1969 (London: Longman, 1970), p. 21.

(١٠) ميم كامل أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ترجمة إسماعيل صادق (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢)، ص ٣٤.

فيلهلهم الثاني لعبد الحميد الثاني(١١). وشمل التعاون مجالات التجارة والاستثمار في مشاريع الإعمار والمواصلات، وازداد التنسيق السياسي والتعاون العسكري بين البلدين(١٢).

بهذا وبأدوات سياسته الداخلية الآنفة الذكر استطاع عبد الحميد الحفاظ على عرشه، أما أسلوب تحقيق هذا الهدف فكان سبباً في الانتقادات الشديدة التي وجهت إلى نظام حكمه وسياسته الداخلية، إذ استمر في الإصلاحات، لكن من دون فتح الباب على مصراعيه للنفوذ الغربي سياسياً وثقافياً، وحاول كسب ولاء المسلمين بدعمه فكرة الجامعة الإسلامية التي رأى فيها سياجاً يحمي الدولة من الأخطار التي كانت تحيق بها من الدول الغربية، وفي المقابل حارب الأفكار الليبرالية التحررية وخصوصاً القومية منها، واستعان في سبيل ذلك بأجهزة أمن قمعية تعتمد على شبكة واسعة من المراقبة والتجسس(١٣). لذا فإن أصحاب الفكر الليبرالي اتخذوا من عبد الحميد موقفاً معادياً بسبب محاربته اليقظة القومية ومحاربة تنظيماتها السرية والعلنية، وفي المقابل فإن الفئات المحافظة ونشطاء الحركات الإسلامية جعلوا من عبد الحميد رمزاً للخلافة وبطلاً حارب الاستعمار والصهيونية ومجمل «الأفكار الغربية الهدامة» وهكذا امتلأت صفحات الكتب بالمقالات الأيديولوجية المؤيدة أو المعارضة لسياسته وصار حكمه في نظر الكثيرين رمزاً لمرحلة تاريخية هي التي يجب علينا دراستها وعرضها بصورة متكاملة ومتزنة(١٤).

ثانياً: شخصية السلطان عبد الحميد الثاني

السلطان عبد الحميد هو السلطان السادس والثلاثون في تاريخ الأسرة العثمانية التي حكمت الإمبراطورية العثمانية طوال ستة قرون. وقد ظل جالساً على العرش ثلاثة

---

(١١) عُرفت هذه السياسة بسياسة الاتجاه نحو الشرق، إذ حصلت ألمانيا خلالها على موافقة الحكومة العثمانية على بناء خط حديد من البوسفور إلى أنقرة وحصلت المؤسسة نفسها على امتياز إتمام الخط الحديد الشرقي الذي يربط بين النمسا والمجر من ناحية والقسطنطينية من ناحية أخرى. انظر: أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ ـ ١٩١٤)، ص ١٧٣.

(١٢) الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية دولة مفترى عليها، ج ٣، ص ١٣٤٦ ـ ١٣٤٧.

(١٣) المصدر نفسه، ٣، ص ١١٩٩ ـ ١٢٠٠؛ مناع، تاريخ فلسطين أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨ (قراءة جديدة)، ص ٢١٢، ووتلن، عبد الحميد ظل الله على الأرض، ص ٩١ ـ ٩٥، وحول سياسته الداخلية، انظر: معلوف، أسرار يلدز (أو) العقد الثمين في تاريخ أربعة سلاطين، ص ٢٦٧ ـ ٢٧٢، وأورخان، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

(١٤) مناع، المصدر نفسه، ص ٢١٢.

وثلاثين عاماً انتهت بإقصائه عن سدة الحكم يوم الثلاثاء ٢٧ نيسان/ أبريل سنة ١٩٠٩، وكان عمره آنذاك سبعة وستين عاماً[١٥]، حيث قضى تسع سنين رهن الحبس في قصر ألاتيني الذي كان يملكه شخص يهودي، ثم نقل بعد ذلك إلى قصر بيرلي في إسطنبول حتى وفاته يوم الأحد الموافق العاشر من شباط/ فبراير سنة ١٩١٨ عن عمر يناهز السادسة والسبعين[١٦].

عرف السلطان عبد الحميد الثاني بحنكته السياسية، إذ كان رجلاً ألمعياً أديباً حساساً ذا فكر ثاقب وبصيرة نافذة، يدرك كل ما يدور حوله بفطنة وسرعة بديهة، شديد الحرص على وقار السلطنة ومقامها التي كان يرى أنها معرضة للخطر بشكل دائم. وكانت تقارير المخبرين السريين لا تنقطع عنه، وهو ما دفعه إلى استخدام كل صنوف الضغط وتضييق الخناق على كل من كان في دائرة شكه[١٧]. كان يفكر ملياً في شؤون دولته، ونتيجة للأحداث التي تعرضت لها الدولة العثمانية مع بداية حكمه تجده وبشكل متواصل متابعاً للصحافة المحلية ومطلعاً على ما يدور من أحداث في الإمبراطورية، أضف إلى هذا أنه كان يأتي بالصحف الأوروبية بواسطة كل من إسرافيم أفندي صاحب دار القراءة (مقهى الاطلاع) والكتبي المسمى إلينينو (Elinino) وكان يقرأ هذه الصحف أو يأمر بترجمتها[١٨] إذ كان المترجمون يقدمون ترجمات للحلقات المسلسلة والمقالات وكل الأخبار التي تتضمن أحداثاً ووقائع مهمة تتصل بالدولة العثمانية[١٩]. وكان مُجدّاً ومجتهداً، يتمتع بطاقة وحيوية عظيمتين ويهتم بكل شيء، ويتابع كل صغيرة وكبيرة في قضايا الأمة منذ الساعات المبكرة من الصباح حتى الأوقات المتأخرة من الليل، وكان ذا ذاكرة لاقطة حافظة على غير المألوف[٢٠].

يقول المستشرق أرمينيوس فامبري إن الطاقة والحيوية الماثلتين في شخصية عبد الحميد لا وجود لها لدى أي حاكم آخر من حكام الشرق قاطبة. فهو حاكم حذر

---

(١٥) للمزيد حول حياة السلطان عبد الحميد الثاني والظروف التي أحيطت به سنوات حكمه. انظر: معلوف، المصدر نفسه؛ باتريك، سلاطين بني عثمان الخمسة؛ وتلن، المصدر نفسه، ومحمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار، أعلام المسلمين؛ ٣٠ (دمشق: دار القلم، ١٩٩٠).

(١٦) سليمان قوجه باش، السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته، ترجمة عبد الله أحمد إبراهيم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨)، ص ١٧، ومعلوف، المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(١٧) قوجه باش، المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٠، ويلماز، السلطان عبد الحميد الثاني بالوثائق، ص ٢٦ ـ ٢٧.

يقظ ذكي متنور مليء بالإحساس الوطني، وعلى علم قوي بالشؤون الأوروبية، عارف باللغات والعادات والشؤون الخارجية لكلا العالمين الغربي والشرقي(٢١).

وبناء على طلب السلطان كان على فامبري أن يكتب تقريراً مرتين في الشهر على الأقل حول الرأي العام الأوروبي الخاص بالوضع في الدولة العثمانية(٢٢). ويتابع في موقع آخر قائلاً: إنني ومن دراستي لشخصية عبد الحميد لطالما تساءلت كيف استطاع هذا الرجل ردع يد أوروبا القوية عنه؟ ولطالما أظهر روح التفاؤل نحو مستقبل الدولة العثمانية فقد قال لي مرة «إن تزايد روح التنافس السياسي والاقتصادي بين الأوروبيين يجعلني في أمان من الصدمات، وسأعمل على أن أتخلص من الامتيازات الأجنبية»(٢٣). وهنا تبرز السمة الأساسية في سياسة عبد الحميد الخارجية المرتكزة على الاستغلال الماهر الذكي للتناقضات والخلافات الموجودة بين الدول الأوروبية وتضارب مصالحها، مستنداً بذلك إلى شبكة الاستخبارات القوية التي أسس لها فرعاً في كل أنحاء أوروبا(٢٤).

كان عبد الحميد الثاني شديد الذكاء والحساسية دمث الخلق ليّن العريكة، وقد حظي باحترام الأجانب وتوقيرهم لذكائه ومعاملته الجذابة، فهو يحيّر العقل ويشدّ الذهن في جميع أفعاله وحركاته، يجتهد كثيراً لتيسير الغاية التي كان ينشدها أو يرومها، وعرف عنه حب العمل وقوة البصيرة، كان رجلاً صلب الرأي قوي التفكير مصيباً في رأيه في الشؤون والقضايا الخارجية(٢٥). يقول عبد الحميد في مذكراته «كان أعدائي يجاهرون بالشكوى من أنني أخضع أحياناً لتأثير بعض مستشاريّ، وهذا خطأ، ولم يكن لِما يقوله عزّت بيك تأثير في شخصيتي، لقد كنت أقدّره حق قدره لأنه إنسان يتّسم بالحكمة

(٢١) Arminius Vambéry, *The Story of my Struggles: The Memoirs of Arminius Vambéry*, 2 vols. (London: T. F. Unwin, 1904), pp. 324-327.

تشير إلى أنه خُصص فصل من مذكراته للحديث حول علاقته بالسلطان عبد الحميد وتحت عنوان: «My Intercourse with Sultan Abdul Hamid»، وتوصل إلى معلوماته هذه حينما سكن قصر رفعت باشا إذ علّم ابنه عبد المجيد اللغة الفرنسية.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

(٢٣) Arminius Vambéry, «Personal Recollections of Abdul Hamid and his Court,» *Nineteenth Century and After* (London), vol. 16 (July-December 1909), pp 70-88.

(٢٤) أورخان، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده، ص ٢٢٩.

(٢٥) قوجه باش، السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣، وأنور الجندي، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية: تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث (بيروت: دار ابن زيدون، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م)، ص ٩٨ ـ ٩٩.

والعقل السديد[٢٦]، ويقول: «كنت ألقي السمع ملياً إلى جميع مستشاريَّ وأمعن التفكير في أفكارهم بتريث ورزانة، وبعد ذلك لا أرجع عن قراري ولا أحيد عنه، وأشرع في تطبيقه بثبات وعزيمة وإصرار»[٢٧].

سئل جمال الدين الأفغاني عن رأيه في عبد الحميد، فقال «إن السلطان عبد الحميد لو وزن بأربعة من نوابغ رجال العصر لرجحهم، ذكاء ودهاء وسياسة خصوصاً في تسخير جليسه... ولا عجب إذا رأيناه يذلل ما يقام في ملكه من الصعاب من دول الغرب، ويخرج المناوئ له من حضرته راضياً عنه وعن سيرته مقتنعاً بحجته، سواء في ذلك الملك والأمير والوزير والسفير»[٢٨].

وتمثلت سياسته الخارجية بإحياء الدولة العثمانية في إطار السلام، لهذا ارتكزت سياسته على السلطة المركزية، والتوازن والاعتدال، والاستقلالية وعدم الانحياز والاستفادة من اختلاف الآراء والصلح والجنوح للسلم واستمالة القلوب واللجوء إلى الشدة بحسب مكانها والعزل والتجريد والتخويف[٢٩].

وقد سعى عبد الحميد في مضمار سياسته الخارجية إلى تأسيس رابطة قوية تجمع شتات العالم الإسلامي وتوحِّد صفوفه، وكان يبتغي من ذلك تحقيق مستقبل باهر لدولة مسلمة تنتمي بصدق إلى خليفة مسلم عن طريق اتحاد العناصر المسلمة وتضامنها مع بعضها[٣٠]، إذ رأى عبد الحميد أن دولته تتمزّق وأن الدول الأجنبية أصبحت تنظر إليها نظرة الأسد إلى فريسته، لهذا دعا إلى تأسيس فكرة الجامعة الإسلامية. التي كانت في حقيقة ذاتها أداة دينية لتقوية سلطة عبد الحميد السياسية في العالمين العربي والإسلامي، وبواسطتها استطاع أن يحتفظ بولاء العناصر الإسلامية غير العثمانية داخل الدولة العثمانية[٣١].

---

(٢٦) السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية (١٨٩١ ـ ١٩٠٨) (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧)، ص ٧٩؛ يلماز، السلطان عبد الحميد الثاني بالوثائق، ص ٢٧ ـ ٢٨، ومعلوف، أسرار يلدز (أو) العقد الثمين في تاريخ أربعة سلاطين، ص ١٦٤.

(٢٧) السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية (١٨٩١ ـ ١٩٠٨)، ص ٨٦، ومنصور عبد الحكيم، السلطان عبد الحميد الثاني المفترى عليه (آخر السلاطين المحترمين) (القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠١٠)، ص ١٨٢.

(٢٨) الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية دولة مفترى عليها، ج ٢، ص ٩٨٩.

(٢٩) قوجه باش، السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته، ص ٢٩٢، ويلماز، السلطان عبد الحميد الثاني بالوثائق، ص ١٠٤ ـ ١٠٦.

(٣٠) قوجه باش، المصدر نفسه، ص ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٣١) حسان حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ (بيروت: الدار الجامعية للنشر، [د. ت.])، ص ٢١ ـ ٢٦.

يقول جمال الدين الأفغاني الذي كان مؤيداً للسلطان عبد الحميد في سياسته الإسلامية: «رأيته يعلم دقائق الأمور السياسية ومرامي الدول الغربية، وهو معد لكل هوة تطرأ على الملك مخرجاً وسلماً، وأعظم ما أدهشني ما أعدَّه من خفي الوسائل وأمضى العوامل كي لا تتفق أوروبا على عمل خطير في الممالك العثمانية. ويريها عياناً محسوساً أن تجزئة السلطنة العثمانية لا يمكن إلا بخراب يعم الممالك الأوروبية بأسرها»[٣٢]. ورأى الأفغاني أن السلطان «رجل داهية، إذ كلما حاولت أوروبا أن تجمع كلمة البلقان للخروج على سيادة الدولة كان يسارع بدهائه لحل ما ربطوه وتفريق ما جمعوه من كلمة وخطط»[٣٣]. وقال «إن ما رأيته من يقظة السلطان وشدة حذره وإعداده العدة اللازمة لإبطال مكايد أوروبا وحسن نواياه واستعداده للنهوض بالدولة قد دفعني إلى مد يدي له فبايعته بالخلافة والملك»[٣٤].

كان يهدف من دعوته إلى الجامعة الإسلامية إلى مقاومة أطماع الدول الغربية ومن ثم مقاومة معارضيه في الداخل ومواجهة أعدائه في الخارج بإبراز الصفة الدينية المقدسة لمذهبه بصفته الخليفة وزعيم المسلمين[٣٥]. وقد وصفت خطة عبد الحميد هذه بأنها تمثل سياسة التوازن الدولي التي كان من شأنها أن تبقي الدول الغربية متحاسدة متنابذة في الأمور التي تتعلق بالدولة العثمانية ومستقبلها[٣٦]. لقد كان عبد الحميد سياسياً قديراً «وقرماً من أقرام السياسة» الدولية، ولولا ذلك لما استطاع أن يصمد في وجه هذه الرياح، وكان قادراً على معرفة مختلف التيارات الفكرية والمؤامرات، وكان يفهم أبعاد الخطر الداخلي الذي يؤججه الاستعمار والصهيونية عن طريق حزب الدولة العثمانية الفتاة، وكيف تسيطر عليهم الماسونية العالمية وتوجههم لمصلحتها[٣٧].

نكتفي بهذه اللمحات السريعة في الحديث عن شخصية السلطان عبد الحميد الثاني التي كان الهدف منها إبراز معالم شخصية هذا السلطان لنقول إننا لسنا أمام شخصية ضعيفة لا تقرأ ما يدور حولها من أحداث وبالتالي لا يمكن لها أن تتنبأ بما

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦، وعبد الحكيم، السلطان عبد الحميد الثاني المفترى عليه (آخر السلاطين المحترمين)، ص ٢١٧.

(٣٤) الجندي، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية: تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث، ص ٨٣.

(٣٥) سعيد بن سفر الغامدي، موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر) (القاهرة: مكتبة التوبة، ١٩٩٢)، ص ١٠١.

(٣٦) الجندي، المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٨٣.

سيحدث في المستقبل، وسنقرأ في الفصول القادمة المزيد حول سياسته الداخلية والخارجية، وانعكاساتها السلبية على الوضع في فلسطين.

ثالثاً: الحركة الصهيونية ودور هرتزل فيها

تشير كلمة «صهيون» في التراث الديني اليهودي إلى جبل صهيون والقدس، وإلى الأرض المقدسة كلها، وتستخدم للإشارة إلى اليهود بوصفهم ديناً. وتعدّ العودة إلى صهيون حجر الزاوية في الديانة اليهودية. ويطلق اصطلاح الصهيونية أيضاً على نظرة محددة ظهرت في أوروبا ترى أن اليهود ليسوا جزءاً عضوياً من التشكيل الحضاري الغربي، بل هم شعب الله المختار والجماعة المقدسة التي استوطنت القدس في فلسطين ويجب أن تهجر إليها[٣٨].

ومع تطور الفكر القومي في أوروبا ظهرت نزعات صهيونية في أوساط الفلاسفة والمفكرين السياسيين والأدباء تنادي بإعادة توطين اليهود في فلسطين استناداً إلى أسباب تاريخية وسياسية وعلمية. وبدأت النزعات الصهيونية تظهر بين اليهود أنفسهم أواخر القرن التاسع عشر. وعبّرت عن نفسها في بادئ الأمر عن طريق تقديم الصدقات التي كان يرسل بها أثرياء اليهود في الغرب إلى إخوانهم البائسين في شرق أوروبا[٣٩].

وقد نحت المصطلح ذاته المفكر النمساوي ناثان بيرنباوم (Nathan Birnbaum) في مؤتمر بال ١٨٩٧ حيث قال: إن الصهيونية ترى أن القومية والعرق والشعب شيء واحد، وبهذا استُبعد الجانب الديني من المصطلح، وأصبحت الصهيونية هي الدعوة القومية اليهودية التي جعلت من السمات العرقية اليهودية قيمة نهائية مطلقة بدلاً من الدين اليهودي. وفي الحركة التي تحاول أن تصل إلى أهدافها من خلال العمل السياسي المنظم لا من خلال الصدقات، وبعد المؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧ تحدد المصطلح وأصبح يشير إلى الدعوة التي تبشر بها المنظمة الصهيونية، وإلى الجهود التي تبذلها، وأصبح الصهيوني هو من يؤمن ببرنامج بال. وبعد ذلك بدأت دلالات الكلمة تتفرع وتتشعب، فهناك «صهيونية سياسية»، وأخرى «صهيونية عملية» وكل صهيونية لها توجهها وأسلوبها الخاص وإن كانت لا تختلف جميعها في القصد النهائي[٤٠].

---

(٣٨) عبد الوهاب المسيري، موسوعة تاريخ الصهيونية، ٣ ج (القاهرة: دار الحسام، ١٩٩٧)، ص ٢٤.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٨.

وتوصل أقطاب الحركة الصهيونية في المؤتمر إلى أن الحل الوحيد لخلاص اليهود من هذا الاضطهاد هو إنشاء وطن قومي خاص بهم. وتطور التفكير الصهيوني، فغدا أكثر تحديداً، وأصبحت الصهيونية تعني تهجير اليهود المشتتين إلى فلسطين لتأسيس الدولة اليهودية التي تدين بالدين اليهودي، وتتميز بالعنصر اليهودي والثقافة اليهودية، وتعمل على بعث مملكة داود وإعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى، ثم اتخاذ فلسطين مركز انطلاق للسيطرة على المناطق المتاخمة لها والتي تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات[٤١]. وقد استعمل الصهاينة في بحثهم عن مساندة اليهود فكرة العودة الخيالية إلى أرض الميعاد فلسطين لمنح الصهيونية شحنة عاطفية بغية جعلها مقبولة من اليهود جميعهم، وفي الوقت نفسه عملت الصهيونية على أن يتمسك اليهود بدينهم ويفيدوا من القيم اليهودية القديمة التي تجعل منهم شعب الله المختار، كما عملت على إحياء اللغة العبرية والثقافة اليهودية وعلى تدعيم الأمل في العودة إلى فلسطين هدفاً لجمع اليهود سياسياً، وتدعوهم إلى إقامة دولة يهودية يستطيعون فيها أن يمارسوا شعائرهم ويؤدوا رسالتهم العالمية من طريق نشر مجموعة من المؤلفات الصهيونية التي استهدفت تجديد المفاهيم القديمة وتكييفها مع الأفكار العقلانية الحديثة[٤٢]. واعتمدت الصهيونية في الترويج لحركتها على المؤسسات اليهودية الثقافية والدينية والاجتماعية التي كانت منتشرة في أنحاء العالم كافة، وتم التنسيق فيها لإنشاء دولة يهودية في فلسطين[٤٣]. وانطلقت الصهيونية الحديثة مع مؤسس الحركة الصهيونية وزعيمها الأهم ثيودور هرتزل الذي ولد في بودابست العام ١٨٦٠م، ودرس في فيينّا بين عامي ١٨٧٨ ـ ١٨٨٤م، ثم اشتغل بالكتابة الأدبية والسياسية بين عامي ١٨٨٥ ـ ١٨٩١م.

في عام ١٨٩١ عيّن مراسلاً لـ جريدة الحرة الجديدة (*Die Neue Freie Presse*) التي تصدر في باريس، وقبلها كانت تصدر في فيينّا، وظل في وظيفته هذه إلى عام ١٨٩٥. وقد اكتسب شهرته من طريقها، وتمكن من التعرف عن كثب إلى الشؤون السياسية والثقافية في أوروبا[٤٤]. وخلال إقامته في باريس ظهرت المشكلة التي قامت

---

(٤١) حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣)، ج ١، ص ١٥ ـ ١٦.

(٤٢) أحمد طربين، قضية فلسطين (١٨٩٧ ـ ١٩٤٨): محاضرات في التاريخ السياسي، ٢ ج (دمشق: دار الهلال، ١٩٦٨)، ج ١، ص ٤٣.

(٤٣) الخولي، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤٤) Alex Bein, «Theodor Herzl,» in: *Encyclopedia of Zionism and Israel*, edited by Raphael Patai (New York: Herzl Press, 1971), pp 490-491.

آنذاك حول قضية الضابط اليهودي دريفوس[٤٥] المتهم بالخيانة ونقل أسرار عسكرية إلى السفارة الألمانية في باريس فحكم عليه بالسجن المؤبد، وفي صباح ٥ كانون الثاني ١٨٩٥، وبينما كان دريفوس يمر أمام الصحافيين وبينهم هرتزل صاح «عليكم أن تقولوا لفرنسا كلها إني بريء» وفي الوقت نفسه كانت هتافات السخرية تتصاعد من الجماهير «جبان! يهوذا! يهودي قذر، الموت لليهودي»[٤٦].

من هنا بدأ هرتزل يعي بالتدريج أخطار معاداة السامية، ومن هنا بدأ يدعو إلى إنشاء دولة يهودية مستقلة، وهي الدعوة التي نشرها في كتابه الدولة اليهودية (*Der Juden Staat*) الصادر عام ١٨٩٦، وكان له تأثير كبير وصدى واسع في أوساط اليهود في جميع أنحاء العالم، إذ نبّه إلى أن مشكلة اليهود مسألة قومية ولا بد من إيجاد حل لها، ويجب على الدول أن تنظر إليها بوصفها سياسة دولية تجتمع الدول المتحضرة لمناقشتها، وقرر أن اليهود لا يمكن لهم العيش في المجتمعات الأخرى، لأنه ليس لهم مكان يجمعهم. والكتاب محاولة من هرتزل لإيجاد حل للمسألة اليهودية، ومحاولة لإحياء فكرة دولة اليهود، وتحت عنوان فرعي فلسطين أم الأرجنتين، يقول: «هل نختار فلسطين أم الأرجنتين إننا سنأخذ ما يعطى لنا وما يختاره الرأي العام»، ويُعدد إيجابيات الأرجنتين بأنها أرض خصبة ومناخها معتدل، ولكن بشيء من عدم الراحة[٤٧].

وفي فقرة لاحقة يتوقف عند فلسطين، ويقول: «أما فلسطين فهي وطننا التاريخي الذي لن يُنسى أبداً واسمها فقط سيجذب شعبنا إليها بقوة. وإذا فرضنا أن السلطان سيعطينا فلسطين فإننا في المقابل سنتولى إدارة المالية العثمانية كلها» وبهذا يجب أن يحصل الدعم المالي من أثرياء اليهود لتحقيق هذا الهدف كذلك، فهرتزل منذ البداية

---

(٤٥) نسبة إلى ألفرد دريفوس، يهودي الأصل كان يعمل ضابطاً في سلاح المدفعية الفرنسية. اتُّهم عام ١٨٩٤ بأنه سلم معلومات هامة إلى الملحق العسكري الألماني في باريس فاتُّهم بالخيانة وأدين بعد محاكمة استمرت مدة طويلة. وحكم بطرده من الجيش ونفيه إلى جزيرة الشيطان لكن قضيته لم تتوقف عند هذا الحد. ففي عام ١٨٩٦ تم اكتشاف الجاني الحقيقي واسمه استر هاذي وتسربت الأنباء إلى الصحافة الفرنسية التي ضخمت الخبر حتى أصبحت عام ١٨٩٨ فضيحة كبرى تشغل الرأي العام الفرنسي والأوروبي معاً وأعيدت محاكمته واستمرت حتى تمت تبرئته نهائياً عام ١٩٠٧. انظر: أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عالم المعرفة؛ ٧٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ١٨٢.

(٤٦) بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٣٤١.

(٤٧) Theodor Herzl, *The Jewish State*, 5th ed. (London: H. Pordes, 1967), p. 30.

ظهر الكتاب بعدة طبعات باللغة الإنكليزية والفرنسية والعبرية، وهو ما ساعد على انتشاره طولاً وعرضاً في الأوساط اليهودية في أنحاء العالم.

كان على يقين بضرورة ضمان الدعم الأوروبي لليهود، وذلك كخطوة ثابتة من أجل تحقيق أطماعهم بإنشاء الدولة اليهودية(٤٨).

وهو في كتابه الدولة اليهودية لم يأتِ بجديد عمّا سبقه، لكن ما تميز به هو طرحه المنهجي الهادئ وتوكيده الواثق للدولة حلاً أكيداً لما يعانيه اليهود في المجتمعات الغربية. كانت أداتاه جمعية اليهود والشركة اليهودية، الأولى هي الأداة السياسية التي تقوم بتوعية الرأي العام اليهودي والعالمي وتنظيم الهجرة الجماعية إلى المفاوضات والحصول على الوثيقة التي تعترف بالسيادة اليهودية على فلسطين، أما الشركة فمن أجل جمع المال اللازم وتنظيم التجارة والصناعة وتصفية ممتلكات اليهود في أوروبا وشراء الأراضي(٤٩).

وبهذا الكلام نتوصل إلى أن أطماع هرتزل كانت محددة، توجهت نحو فلسطين منذ البداية، حيث قرر أن فلسطين هي البلد الوحيد الذي يمكن أن يشبع رغبات اليهود، وأي مكان آخر هو مستحيل ولن يتحقق ذلك إلا عبر إيجاد حركة وطنية تضم الصهاينة وتحقق آمالهم في إنشاء وطنهم القومي في فلسطين(٥٠).

وكان لليهود ردود فعل متناقضة على صدور كتاب الدولة اليهودية، إذ اعتبره البعض ضرباً من الجنون، وبخاصة يهود النمسا وبعض الفعاليات الرسمية كالجمعية اليهودية (كاديما) التي بادرت إلى تأييد مشروع الدولة اليهودية واستمرت على رأس الفئات المتحمسة لسياسة هرتزل. وعلى الرغم من منع روسيا للكتاب إلا أنه انتشر بين اليهود في أوروبا الشرقية كما ساندته جميعات «أحباء صهيون» وأطلقت على هرتزل لقب «موسى الجديد» ودعته إلى قيادة الحركة السياسية. وهكذا بدأ الحديث عن مؤتمر صهيوني شامل(٥١). وبهذا نرى أن هرتزل شكل حجر الأساس في انطلاقة الحركة الصهيونية وتحقيق أهدافها في استعمار فلسطين.

وعلى الصعيد الإعلامي فقد رأى هرتزل أن الوقت قد حان لإصدار صحيفة صهيونية تُعبِّر عن أهداف الحركة الصهيونية، فقرر إصدار صحيفة العالم (*Die Welt*) في ٤ حزيران/ يونيو ١٨٩٧ خدمةً لحركته ولسد حاجات القضية. وكانت أبحاث هذه

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٤٩) وليد الخالدي، الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي، ١٨٩٧ - ١٩٩٧ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)، ص ١٤ - ١٥.

(٥٠) Nahum Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, with an introduction by the Rt. Hon. A. J. Balfour Portraits and illustrations, selected and arranged by Israel Solomons, 2 vols. (London: Longmans, Green and Co., 1919), vol. 1, p. 265.

(٥١) الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، ص ٣٤٧.

المجلة وأفكار كتاب دولة اليهود الأساس الذي اعتمده هرتزل في دعوته إلى المؤتمر الصهيوني الأول[٥٢]. وقد استغلها هرتزل لاستمالة السلطان عبد الحميد، إذ أكد له وعبر المقرّبين منه أنه سيعمل على نشر الأخبار والأنباء التي قد تكون في مصلحة السلطان والدولة العثمانية، واعتبر هرتزل هذا الحل خطوة نحو تكريس الصحافة اليهودية لمصلحة الدولة العثمانية[٥٣].

وبهذا كانت كتابات هرتزل وجهوده السابقة الذكر الأساس الذي مهد لظهور الحركة الصهيونية العالمية في مؤتمر بال ١٨٩٧ الذي حدد الخطط الرئيسية للاستيلاء على فلسطين كما سنرى، والذي انتقل بالحركة الصهيونية من معرض الجهد الفردي غير المنظم والجمعيات المحلية المتناثرة في أرجاء العالم إلى حركة سياسية عالمية عنصرية يترأسها هرتزل قولاً وعملاً، إذ نصبه مؤتمر بال رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية. وحدد هذا المؤتمر أهداف الحركة الصهيونية في ما سمي برنامج بال. وقد امتاز التفكير السياسي لدى هرتزل بالمرونة والحصافة وتعدد الجوانب، وكان إذا سُدَّ في وجهه طريق سلك طريقاً آخر إلى أن تمكن من تحقيق أهدافه[٥٤].

---

(٥٢) حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٢٥.

نشير هنا إلى أنه قد سبق هرتزل عدد من مفكري اليهود في بلورة الفكر الصهيوني أهمهم خمسة، ومنهم جوزيف سلفادور (١٧٩٦ ـ ١٨٧٣)، أول كاتب يهودي دعا إلى فكرة العودة إلى صهيون بخاصة في كتابه روما، باريس، أورشليم، ومنهم موشي هيس (١٨١٢ ـ ١٨٧٥)، أصدر كتاباً سنة ١٨٦٢ روما والقدس آخر مسألة في القومية، تناول فيه علاقة اليهود بالغرب، ورأى استحالة اندماج اليهود في الأمم التي يعيشون بينها وتبنى الدعوة إلى العودة إلى فلسطين حيث يكون بإمكانهم أن يؤسسوا لهم في الشام دولة يهودية. ومنهم ليون بينسكر، الطبيب اليهودي (١٨٢٠ ـ ١٨٩١) نشر في برلين سنة ١٨٨٢ كتاب الانعتاق الذاتي، وحمّل فيه اليهود مسؤولية ما يحدث لهم فيقول: «إن لم يعن اليهود باليهود فلن يعينهم أحد» وآشير غينتسبرغ (١٨٥٦ ـ ١٩٢٧) وصاموئيل موليفر (١٨٢٤ ـ ١٨٩٨). للمزيد، انظر: محمد الناصر النفراوي، التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية، ١٨٣٩ ـ ١٩١٨ (تونس: دار محمد علي الحافي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٩، والخالدي، الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي، ١٨٩٧ ـ ١٩٩٧، ص ١٢.

(٥٣) Neville J. Mandel, «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881- 1908,» *Middle Eastern Studies*, vol. 11, no. 1 (1975), pp. 312-332.

ويشار إلى أنه في عام ١٩٠١ نشر هرتزل في صحيفته القسم الأول من روايته أرض الميعاد؛ ومع انتهاء المؤتمر الصهيوني الخامس ١٩٠٢، نشرت الصحيفة مقال «Dr Franz Oppenneiner» الاستيطان اليهودي في فلسطين وعلى جزأين شرح من خلالها الكيفية التي يمكن أن يتم بها استعمار فلسطين. وللمزيد حول أطماع هرتزل المبكرة ومخططاته في فلسطين، انظر: Zvi Shilony, *Ideology and Settlement: The Jewish National Fund, 1897-1914*, translated from the Hebrew by Fern Seckbach (Jerusalem: Magnes Press, Hebrew University, 1998), p. 50.

(٥٤) الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ص ٧١ ـ ٧٢. =

ويمكننا القول إن السياسة العامة التي اتبعها هرتزل انحصرت في تحقيق ثلاثة أهداف هي:

١ ـ الاستيطان في فلسطين.

٢ ـ إحياء العادات والتقاليد والدراسات اليهودية.

٣ ـ تحسين الوضع الاجتماعي والحضاري الثقافي لليهود في العالم.(٥٥)

وقد مات هرتزل في الثالث من تموز/ يوليو ١٩٠٤ ودفن في فيينّا، وفي عام ١٩٤٩ نقلت رفاته إلى جوار القدس المحتلة(٥٦).

= وستتم الإشارة لاحقاً لبرنامج مؤتمر بال وإلى أهم ملامح التفكير السياسي لهرتزل والكيفية التي حقق من خلالها برنامجه في فصل المفاوضات بين هرتزل وعبد الحميد.

(٥٥) Isaiah Friedman, ed., *The Rise of Israel: From Precursors of Zionism to Herzl*, general introduction by Howard M. Sachar, Rise of Israel; 1 (New York; London: Garland Pub., 1987), vol. 1, p. 240.

(٥٦) أنيس صايغ، معدّ، يوميات هرتزل، ترجمة هلدا شعبان الصايغ، سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٠، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ٧ ـ ٨.

الفصل الأول

موقف السلطان عبد الحميد الثاني
من الهجرة اليهودية إلى فلسطين

أولاً: بدايات الهجرة اليهودية إلى فلسطين

شكلت فلسطين في المرحلة الزمنية التي سندرسها جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. وكانت في ظل الحكم العثماني تابعة لأقسام الشام الإدارية، التي كانت وقتذاك تتألف من خمس ولايات، وهي: ولاية حلب، وولاية بيروت، وولاية الشام، ومتصرفية القدس، ومتصرفية جبل لبنان[1].

أما فلسطين فكانت تُقسم إدارياً إلى المناطق التالية:

في الشمال متصرفية عكا وتشمل أقضية حيفا، وطبريا، وصفد. ومتصرفية نابلس وتشمل قضاءَي جنين وطولكرم، وكلها تتبع ولاية بيروت.

في الجنوب متصرفية القدس الشريف المستقلة وتشمل أقضية القدس، ويافا، وغزة، والخليل، وبئر السبع وتخضع مباشرة للحكومة المركزية في الأستانة[2].

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه التقسيمات الإدارية التي جعلت من فلسطين جزءاً من سورية لم تنفِ عنها المفهوم العربي الجغرافي الذي تعود جذوره إلى عوامل دينية مرتبطة بمعنى الأراضي المقدسة[3].

وبناءً على توجهات السلطان عبد الحميد لإعادة التنظيم الإداري في فلسطين، وبعد أن لمس أن النفوذ الأجنبي فيها أصبح متجذراً، وخطراً على مستقبلها، فقد ثبّت متصرفية القدس الشريف عام ١٨٨٧ كياناً إدارياً مستقلاً عن ولاية سورية،

---

(١) حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٩)، ص ٦٨، و Neville J. Mandel, «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881- 1908,» *Middle Eastern Studies*, vol. 11, no. 1 (1975), p. 36.

(٢) حلاق، المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٣) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٤١ (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٩.

وشملت جنوب فلسطين ووسطها، وتُحكم من القدس ومرتبطة بوزارة الداخلية مباشرة[٤].

وقد جاء الإجراء السلطاني هذا لاعتبارات عديدة منها:

- الحد من النفوذ الأجنبي ووقف التدخل المتزايد للدول العظمى في شؤون فلسطين الداخلية.
- الحد من هجرة اليهود الأجانب إلى فلسطين.
- المكانة الدينية[٥].

أما مناطق شمال فلسطين فتشكل فيها وحدتان إداريتان هما: لواء عكا ولواء نابلس وأُلحقا بولاية بيروت عام ١٨٨٨.

وأصبحت فلسطين تُدار من المركز في إسطنبول مباشرة وأوصلت مع القصر بواسطة خطوط اتصال. وقد دلتنا الوثائق العثمانية على أن إجراء أي تصرف أو اتفاق الحكام الإداريين حتى في أدنى المراتب الإدارية كان يتطلب تفويضاً رسمياً من إسطنبول[٦]. ولقد تم العمل بهذا النظام المركزي لضمان عدم وجود أي انحراف في تطبيق الفرمانات والأوامر المركزية[٧]. أما عن أوضاع اليهود في الدولة العثمانية بعامة فقد أخذت الدولة منذ قيامها بمبدأ الحرية الدينية، وطبّق العثمانيون التقليد الإسلامي الخاص بمعاملة أهل الكتاب. وبعد سقوط غرناطة بأيدي الإسبان (١٤٩٢) هاجر كثير من يهود إسبانيا إلى الدولة العثمانية التي رحبت بهم وعاملتهم وفقاً لنظام الملة[٨]

---

(٤) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية دولة مفترى عليها، ٣ ج (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠)، ج ٢، ص ٩٧٩.

(٥) محمود الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤ (حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٠)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٨، وميم كامل أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ترجمة إسماعيل صادق (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢)، ص ٤٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٨) الملة: ملت مشتقة في اللغة العربية من اللفظ السرياني «مالتا» وقد استعملت كلمة ملة في القرآن الكريم بمعنى ديانة مثل ملة إبراهيم أي دين إبراهيم؛ وقد احتفظت العربية بهذا المعنى للكلمة. ولأن كلمة ديانة لا تعني العقيدة فقط وإنما أصحابها أيضاً فهي صارت تعني في العصور الوسطى الديانة والجماعة المسلمة في مواجهة «أهل الذمة». أما الاستعمال العثماني الحديث لكلمة «ميليت» بمعنى الشعب أو الجماعة فقد بدأ منذ القرن التاسع عشر. للمزيد انظر: هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٤٧.

العثماني[٩]، إذ منحوا استقلالاً دينياً ذاتياً في ما يتعلق بالطقوس الدينية والتعليم ومنحت سلطة رسمية لزعيمهم (حاخام باشي) الذي كان يقيم في العاصمة العثمانية[١٠]. وخلال حكم الدولة العثمانية للبلاد العربية كان اليهود من رعايا السلطان ينتقلون بحرية من فلسطين وإليها وأقاموا في الأماكن المقدسة القدس، وطبريا، وصفد، والخليل[١١].

يعود اليهود في أصولهم إما إلى بقايا اليهود القدامى الذين امتزجوا مع أهل البلاد وأطلق عليهم اسم «المستعربين»، وإما إلى إسبانيا وعرفوا باسم «السفارديم»، وفي نهاية القرن التاسع عشر جاء اليهود من ألمانيا وشرق أوروبا وعرفوا بـ «الأشكنازيم»[١٢] وترجع أصولهم إلى العرق السلافي والكسوني. ولا يبلغ عدد الذين يحملون التبعية العثمانية منهم سوى خمسة آلاف نسمة من أصل خمسة وثلاثين ألفاً، ويحافظ الباقون على جنسية بلدانهم الأصلية التي جاؤوا منها[١٣]. وقد عمل اليهود في كل فروع التجارة والصناعة وتمتعوا باستقلال ذاتي، واستفادوا منذ وقت مُبكر بمنافع الامتيازات الأجنبية[١٤] التي أعطيت إلى الرعايا الأجانب[١٥].

---

(٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام «فلسطين» = *The Third International Conference on Bilad Al-Sham: Palestine 19-24 April 1980*، ٦ ج (عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)، ص ٦٥٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٥٦ ـ ٦٥٧.

(١١) أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ص ٥٦ ـ ٥٧، وصبري جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧ (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٦٠ ـ ٦٢.

(١٢) Ben Halpern, *The Idea of the Jewish State* (London: Harvard University Press, 1961), p. 105.

(١٣) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٢٠٣.

(١٤) الامتيازات الأجنبية: كانت فرنسا من أوائل الدول التي أبرمت اتفاقات مع الدولة العثمانية عرفت بالامتيازات الأجنبية عام ١٥٣٥ ـ ١٥٦٩، والتي أتاحت حرية التنقل للرعايا الفرنسيين بين الموانئ العثمانية وممارسة التجارة فيها، وضمنت لهم الحريات الفردية والدينية والتجارية، وأعفتهم من الخضوع للفرمان المدني ولفرمان العقوبات العثمانيين، وسمحت للسفن الفرنسية المبحرة في المياه العثمانية برفع العلم الفرنسي، كما سمحت للرهبان الأجانب اللاتين والكاثوليك منهم بحرية التدخل دون مضايقة، كذلك منحت الامتيازات وعبر سلسلة متتالية من الاتفاقات (١٦٠٤ ـ ١٧٤٠) لقناصل فرنسا الحصانة القضائية وامتدت الحماية الفرنسية على رعايا الدولة العثمانية الذين أصبحوا عملاء لفرنسا وبواسطتهم ضغطت على الدولة العثمانية. وبهذا هيمن التجار الأوروبيون على عمليات التبادل التجاري في الدولة العثمانية ولا سيما المدن التجارية والموانئ وأصبحوا مع قناصلهم يشكلون جاليات ذات نفوذ قوي. ومن الجدير ذكره أن بريطانيا وقعت اتفاقيات مشابهة عام ١٥٨٠ وتلتها هولندا وغيرها من الدول الأوروبية. للمزيد انظر: علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٤ ـ ١٧، وليلى صباغ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨١)، ص ١٨٤.

(١٥) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٠ ـ ١١.

وفي فترة الحكم المصري لبلاد الشام (١٨٣١ ـ ١٨٤٠) تحسنت أحوال اليهود، إذ أعفاهم الحاكم المصري من المغارم التي كانت تفرضها عليهم الدولة العثمانية[١٦]. وفي بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبصدور مرسوم الإصلاح لعام ١٨٥٦، فقد منحت الدولة العثمانية الأقليات الدينية المساواة مع المسلمين أمام الفرمان، وذلك بالمحافظة على حقوقهم الدينية والدنيوية وأمنهم الشخصي وأمن ممتلكاتهم، وفي الوقت نفسه[١٧] جرى توسيع نظام الحماية حتى أصبح الرعايا غير المسلمين يلجأون إلى قناصل الدول الأجنبية في القدس، ليكونوا تحت حماية دولهم، وليصبحوا بمنزلة مواطنين أجانب يتمتعون بالامتيازات الممنوحة لهم في ظل الامتيازات الأجنبية[١٨].

من هنا أقبل معظم اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين على قنصليات الدول الأجنبية، وطلبوا الحماية الأجنبية، وأكثرها لدى القنصلية البريطانية في القدس، التي أصبحت تتولى رعاية شؤونهم وتتابع جميع قضاياهم الحياتية المتعلقة بالبيع والشراء للأموال غير المنقولة ودخولهم إلى البلاد والوقوف على حل مشاكلهم من تحصيل ديونهم ومشاجراتهم مع المواطنين، وتحصيل رخص البناء باعتبار أن الحكومات المحلية ليست مسؤولة عنهم، ولا تستطيع محاسبتهم بموجب فرمان الحماية[١٩].

---

(١٦) عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، ص ٤٢. نلاحظ التغييرات السريعة على أوضاع اليهود خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام وما بعد، إذ تزايدت الهجرة من روسيا إلى القدس تحديداً وتزايدت أعداد اليهود من ٥ آلاف في ١٨٣٦ إلى ١٠ آلاف أواخر ١٨٥٠، مؤلفين نحو نصف سكان المدينة. وبدأوا بتملك الأرض والبناء حول المدينة وتقوية مركزهم الاجتماعي والاقتصادي فيها؛ انظر: *Studies on Palestine during the Ottoman Period: Changes in the Position of the Jewish Community on Palestine and Syria in the Mid Nineteenth Century* (conference), edited by Moshe Ma'oz (Jerusalem: Magnes Press, 1975), p. 154.

(١٧) أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ص ٦٢.

(١٨) *Studies on Palestine during the Ottoman Period: Changes in the Position of the Jewish Community on Palestine and Syria in the Mid Nineteenth Century*, p. 15.

الحكم المصري لبلاد الشام جعل الدول الغربية تكتشف أهمية فلسطين السياسية والدينية في المنطقة وجعلها في المقام الأول في الدبلوماسية على المستوى العالمي للدول الغربية، لهذا تأسست أولى القنصليات الأجنبية في القدس البريطانية (١٨٣٩)، الألمانية (١٨٤٢)، الفرنسية وسردينيا (١٨٤٣) والأمريكية (١٨٤٤). افتتاح ست قنصليات في هذه المدة القصيرة أمر له دلالته، فالاحترام الكبير والتأثير الكبير لهذه القنصليات في السياسة العامة في المنطقة أمر أدى دوراً كبيراً في تغيير مجرى الأحداث لمصلحة الهجرة اليهودية؛ فنتيجة اهتمام هذه القنصليات بأمر رعاياها الذين أخذوا مكانة خاصة اضطرت الحكومة العثمانية إلى أن تتعامل معهم باحترام كبير وتأخذ رغباتهم بعين الاعتبار. والقدس أصبحت مقر عمل هذه القنصليات التي أخذت تتطلع إلى زيادة تأثيرها السياسي والاقتصادي في المنطقة. للمزيد، انظر: Mordechai Eliav, ed., *Britain and the Holy Land, 1838-1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem* (Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi Press; Magnes Press, Hebrew University, 1997), pp. 15-16, and Walter Laqueur, *A History of Zionism* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1972), p. 43.

(١٩) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ١١٠.

ومع صدور فرمان تملّك الأجانب لعام ١٨٦٩[٢٠] وتزايد قدوم اليهود الأجانب إلى فلسطين لم تعد الدولة العثمانية تدقق في أسباب دخولهم، الأمر الذي مكنهم من شراء الأراضي والبدء في إنشاء المستعمرات، وأعطيت لهم الحقوق الكاملة في التملك والعمل على كل الأراضي العثمانية ما عدا الحجاز، وكان هذا التعديل نتاج ضغوط الدول العظمى على الدولة العثمانية[٢١].

ويُعد فرمان تملّك الأراضي أحد التنظيمات التي تركت بصمات واضحة المعالم على أراضي الدولة العثمانية، ولقد جاء نتيجة للضغوط الخارجية التي حتمتها تدخلات الدول الأوروبية والتنافس في ما بينها على ممارسة النشاط القنصلي والديني والثقافي والاقتصادي، وضغوط سفرائها في إسطنبول والقنصليات المنتشرة في المدن الأخرى، والمطالبة بالسماح لرعاياها بتملّك الأراضي والعقارات. وما إن صدر هذا الفرمان حتى أخذ المهاجرون اليهود ممّن يحملون جنسياتها بشيد الأحياء وشراء الأراضي لأغراض البناء دون الحاجة إلى أخذ موافقة إسطنبول[٢٢].

تجدر الإشارة إلى أن العوامل الدينية أيضاً قد قامت بدورها في استقطاب اليهود وهجرتهم إلى فلسطين في تلك الفترة، إذ إن كثيراً من العائلات اليهودية هاجرت من أجل زيارة الأماكن المقدسة ومن أجل إنقاذ أبنائهم من سياسة التمييز العنصري التي أخذت تزداد قوة في أوروبا تجاههم[٢٣]. ولم يجد العثمانيون غضاضة في ازدياد أعداد اليهود في فلسطين خلال تلك الفترة، إذ إنهم كانوا يرحبون بتعميرهم للمنطقة من أجل زيادة حصيلة الضرائب[٢٤].

---

(٢٠) صدر فرمان تملك الأجانب لعام ١٨٦٩ الذي يسمح للأجانب بالتملك سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات أم شركات في جميع أراضي الدولة سواء داخل المدن أو خارجها باستثناء الحجاز. ونتيجة لذلك أخذت الدول الأوروبية بإرسال رعاياها للإقامة في فلسطين والعمل على شراء الأراضي وإقامة المستعمرات. للمزيد، انظر: الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل نعمة الله نوفل؛ بمراجعة وتدقيق خليل الخوري، ٢ ج (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م)، ج ٢، ص ٦٨. فالدولة العثمانية بهذا الفرمان جعلت من الرعايا الأجانب جزءاً من الرعية العثمانية وتمكّن اليهودي الأجنبي من بيع وشراء وتأجير الأراضي. انظر: Eliav, ed., Ibid., p. 16.

(٢١) الشناق، المصدر نفسه، ص ١١١؛ عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٤٢، وزياد المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني (عمّان: المؤلف، ٢٠٠٤)، ص ١٢٣.

(٢٢) أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨ (عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٦)، ص ٣٥٣.

(٢٣) Neville J. Mandel, *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*, edited by Albert Hourani, Middle Eastern Affairs; 4 (New York: Oxford University Press, 1965), pp. 77-108, esp. p. 80.

(٢٤) مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ٦٥٧، و *Studies on Pales-* =

استمرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين على الرغم من أن الدول الأوروبية قامت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتحرير رعاياها اليهود من جميع القيود التي كانت مفروضة عليهم[٢٥]، لكن أوضاع اليهود في دول أوروبا الشرقية بقيت على حالها بل ازداد اضطهادهم، وذلك بعد التطورات التي حصلت في روسيا (تحديداً)، إذ كانت أكثرية اليهود في روسيا تعيش من التجارة والحِرف واستئجار المزارع والحانات والمطاعم والفنادق وتشغيلها، بحيث كانوا حلقة الوصل بين الإقطاعيين الروس والفلاحين، إلى أن جاء التطور الرأسمالي الذي أدى إلى نشوء طبقة متوسطة من غير اليهود، راحت تنافس تجارهم وتضيّق سبل العيش عليهم، ما اضطر أعداداً كبيرة منهم للهجرة إلى المدن التي ضاقت بالحجم الكبير من العمالة[٢٦].

وفي عام ١٨٨١ أخذت الهجرة اليهودية تأخذ بُعداً جديداً مع اغتيال قيصر روسيا واشتراك عناصر يهودية في الحادثة، إذ قامت مذابح واعتداءات منظمة ضدهم أسفرت عن هجرات جماعية إلى فلسطين منذ العام ١٨٨١ إلى العام ١٩١٤[٢٧]. ويذكر أنه خلال هذه الفترة هاجر حوالى ٢,٦٥ مليون يهودي توجه منهم ٥٠ ألفاً نحو فلسطين[٢٨].

يتضح مما سبق أن هجرة اليهود إلى فلسطين مرتبطة بأسباب مختلفة، فلكل سببه حسب مكانه وزمانه، ونلخص الأمر اعتماداً على تقرير أكرم بك والي القدس للسنوات

= *tine during the Ottoman Period: Changes in the Position of the Jewish Community on Palestine and Syria in the Mid Nineteenth Century*, pp. 154-155.

(٢٥) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٤٤.

(٢٦) جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ٤٣.

(٢٧) Laqueur, *A History of Zionism*, p. 58, and Nahum Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, with an introduction by the Rt. Hon. A. J. Balfour Portraits and illustrations, selected and arranged by Israel Solomons, 2 vols. (London: Longmans, Green and Co., 1919), vol. 1, p. 271.

(٢٨) Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA: University of California Press, 1976), pp. 1-2.

كمثال على ما حدث لليهود يذكر أنه ما بين عامي ١٨٨١ و١٨٨٣ كان نحو ٢٢٤ ألف لاجئ (٦٣ ألفاً منهم من مدينة بودولسك الروسية (Podolsk) لوحدها)، ممتلكات اليهود جميعها دمرت، ٢٠,٠٠٠ ألف يهودي تركوا من غير بيوت و١٠٠,٠٠٠ عاشوا حياة بائسة حقيرة. للمزيد حول أوضاع اليهود في أوروبا الشرقية، آنذاك، انظر: Martin Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922* (Westport, Conn.: Praeger, 1999), pp. 36-39.

ونتيجة لتعرض يهود رومانيا للاضطهاد بعدما أعلنت استقلالها عام ١٨٧٨ ورفضها منحهم حقوق المواطنة وتشجيعها لهجرتهم هنا اعترفت رومانيا بلجنة مركزية تضم ممثلين عن ٣٢ جمعية لهجرة اليهود كانت تعمل في رومانيا آنذاك وأكدت أنها ستساعدهم على إقامة مملكة لهم في فلسطين. انظر: جريس، المصدر نفسه، ص ١٠٣، وLaqueur, Ibid., p. 58.

١٩٠٤ ـ ١٩٠٦ حول الهجرة اليهودية بالقول: «فمن روسيا مثلاً هاجروا للحفاظ على حياتهم وبقائهم، أما المهاجرون من فرنسا وأمريكا وغيرها فطبيعي أنهم أرادوا الهجرة من أجل توسيع تجارتهم، وكان هناك سبب حاسم هو العامل الديني وبسبب اندفاعهم الديني، فقد فضل البعض القدس على دول أخرى، والبعض منهم لا يتأخر عن تقديم أية تضحية في سبيل القدوم والبقاء في القدس. وإذا أضفنا إلى ذلك النشاطات التشجيعية التي كان يقوم بها أغنياء يهود أوروبا، أمثال روتشيلد وهيرش، فلا شك بأن هجرة اليهود الأجانب ستتوسع وتزداد أهميتها من يوم إلى يوم».

ويتابع حديثه «بأن أصحاب الأفكار من اليهود وغيرهم من الأجانب، يعترفون دائماً بالازدهار والسعادة والأمن التي حصلوا عليها في الدولة العثمانية والتي لم يروا مثلها في أي مكان آخر في العالم، هذا بالإضافة إلى الذل والضغط الذي يواجهونه في البلاد الأخرى، فهي من الأسباب الدافعة إلى هجرتهم. ولهذه الأسباب فإن المنع الذي صدر من قبل الحكومة لم يؤد إلى كسر اندفاعهم نحو القدس، بل العكس فلكونهم جديين ومنتجين جداً في أفعالهم وأصحاب خيال في طموحاتهم ولاعتبارهم ذلك المنع كمصادرة لحقوقهم المكتسبة ولاعتبارهم إياه غير عادل فقد دعموا وضاعفوا طموحهم إلى الهجرة»[٢٩].

وقد تزايدت مع حركة الهجرة أعداد الجمعيات اليهودية التي كانت تهدف إلى مساعدة يهود أوروبا وتخفيف حدة آلامهم ومنها التحالف الإسرائيلي العالمي (AIU) الذي أنشئ في باريس عام ١٨٦٠ بالتعاون مع الفرع الفرنسي من بيت روتشيلد المالي، وذلك باعتباره أداة للدفاع عن اليهود في وجه حرمانهم من حقوق المواطنة[٣٠].

ثانياً: سياسة عبد الحميد الثاني تجاه الهجرة اليهودية إلى فلسطين

سجلت الدولة العثمانية ممثلة بالسلطان عبد الحميد الثاني أول موقف رسمي معلن من الهجرة اليهودية إلى فلسطين في نيسان/ أبريل عام ١٨٨٢ بعد تزايد أعداد

---

(٢٩) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ١١٨، واعتماداً على أوراق أكرم بك.

(٣٠) مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ٦٥٨.

المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية إليها[٣١]، إذ أعلنت أنه لن يُسمح لليهود المهاجرين إلى أراضيها بالاستقرار في فلسطين، بل يمكنهم أن يهاجروا إلى داخل أي ولاية عثمانية أخرى وأن يستقروا فيها كما يريدون، بشرط أن يصبحوا رعايا عثمانيين، وأن يقبلوا فرمانات الإمبراطورية العثمانية عليهم[٣٢]، ووفقاً لهذه الفرمانات كان يمكن إعطاؤهم الأراضي الحكومية معفاة من الرسوم، كما أُعفوا من الضرائب والخدمة العسكرية، وأُعطوا حرية ممارسة شعائرهم الدينية شأنهم شأن بقية الرعايا. وكان يمكن لليهود الاستقرار بمجموعات لا تتجاوز ١٥٠ عائلة في المنطقة الواحدة[٣٣].

هنا تدخلت الولايات المتحدة لأول مرة لمصلحة اليهود، وذلك في ١٢ حزيران/ يونيو ١٨٨٢، فكان جواب الخارجية العثمانية أن الموضوع لا يزال قيد البحث لدى السلطان عبد الحميد الثاني، وأن مجلس الوزراء العثماني يسمح لليهود بالاستيطان في أي مكان من الدولة العثمانية باستثناء فلسطين بشرط أن يصبحوا رعايا عثمانيين، وأن ينفذوا الفرمانات العثمانية[٣٤].

وفي ٢٩ حزيران/ يونيو ١٨٨٢ قامت الدولة العثمانية بتنفيذ قرار منع الهجرة إلى فلسطين بأنْ أبرقت إلى متصرف القدس تطلب منه عدم السماح لليهود الذين يحملون

---

(٣١) Mandel, *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*, pp. 80-81, and Isaiah Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918* (London: Oxford Clarendon Press, 1977), p. 40.

نشير إلى أن الهجرة اليهودية المنظمة وبحسب المدة الزمنية لهذا البحث تقسم إلى فترتين: الموجة الأولى الأعوام ١٨٨٢ ـ ١٩٠٣ والموجة الثانية ١٩٠٤ ـ ١٩٠٨. ونشير إلى أن موجات الهجرة قد بدأت تأخذ شكلها المنظم والعلني والسريع في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الباحثة).

(٣٢) مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ٦٦٢؛ عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٤٨؛ Mandel, Ibid., pp. 80-81, and Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922*, p. 42.

والمعلومات ذاتها وردت في: Mandel: «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881- 1908,» p. 314, and *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 2.

ونذكر أنه في عام ١٨٨٢م تمكن البارون روتشيلد أن يحصل من الحكومة العثمانية على ضمان وإذن بالتأسيس للمستعمرات الزراعية في فلسطين والتي أحضر إليها اليهود كمزارعين للعمل فيها. للمزيد انظر: League of Arab States, *Jewish Immigration to Palestine* (Beirut: Palestine Department, Political Section, 1994), p. 9.

(٣٣) Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918*, p. 40.

(٣٤) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٤٩، و Mandel, *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*, p. 82.

نتلمس من هذا الموقف أن القرار لم يكن حازماً وقطعياً، إضافة إلى ذلك فلمجرد إعطاء الجنسية العثمانية لليهود المهاجرين فهذا يعطيهم الحق في حرية التنقل والتملك في أي ولاية عثمانية. برأي الباحثة أن فرماناً كهذا ـ الذي سنرى أنه سيلاحقنا إلى نهاية الكتاب ـ هو مطاطي، إذ بالظاهر لا يسمح بالهجرة ولكنه لا يمنعها تماماً (الباحثة).

جنسيات كل من روسيا ورومانيا بالاستقرار في فلسطين كونهم غير مرحب بهم، كما اتخذت الإجراءات ذاتها في اللاذقية وبيروت وحيفا. وفي العام نفسه صدر القرار بمنع بناء المستعمرات لليهود الروس في فلسطين[٣٥]. ثم أبلغت البعثات الدبلوماسية لدى الباب العالي رسمياً بقرار مجلس الوكلاء (الوزراء) العثماني الذي يقضي بمنع اليهود الروس من استيطان فلسطين[٣٦].

قدمت الدولة العثمانية كثيراً من التبريرات لتوضيح قرار المنع، لكن السببين الرئيسيين اللذين دفعا الحكومة العثمانية إلى اتخاذ القرار هما:

أولاً، الخوف الذي لازم السلطان عبد الحميد الثاني من احتمال ظهور مشكلة قومية في أراضيها تزيد من مشكلاتها التي لازمتها منذ بداية القرن التاسع عشر في حروبها مع دول البلقان[٣٧].

وثانياً، التدخل المتزايد الذي مارسته الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة رعاية مصالح رعاياها الذين يطلبون المساعدة بشكل متواصل من قناصلهم[٣٨].

وكان هذا الحظر مناقضاً لشروط اتفاقية الامتيازات الأجنبية الموقعة مع الدول الأجنبية التي ضمنت لرعاياها حرية التنقل في مختلف أنحاء الدول العثمانية باستثناء

---

(٣٥) Mandel: «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881- 1908,» p. 315, and *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*, p. 82, and Ruth Kark, «A Communication: Ottoman Policy and U.S. Attitudes Regarding Land Purchase and Settlement by American Jews in Palestine,» *Studies in Zionism*, vol. 14, no. 2 (1993), p. 214.

انظر أيضاً: مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ٦٦٢، ونائلة الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤ (عمّان: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ١٩٣. هذا وتعتبر هجرة ١٨٨٢ بداية الصهيونية الحديثة نظراً إلى فعاليتها وتنظيمها من قبل الزعماء الصهاينة أمثال «لواونتن» «واينبرغ»، الروسي، «فرايمن» البولوني، «هامبسن» الروسي، «هايفون» الألماني الذين سبق لهم أن أسسوا جمعية لتشجيع الهجرة كانت أولى نتائجها مجيء أول قافلة من مهاجري روسيا اليهود. للمزيد: انظر: حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٨٨.

(٣٦) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٤٩. نلاحظ هنا أن قرارات المنع شملت يهود أوروبا الشرقية ولم تشمل يهود أوروبا الغربية. انظر: Mandel: *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 3, and *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*, p. 82.

(٣٧) عوض، المصدر نفسه، ص ٤٩؛ Mandel: *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*, p. 82, and «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881-1908,» p. 315.

(٣٨) Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922*, p. 53.

الحجاز، وصدرت كذلك الأوامر للمتصرف في القدس بطرد جميع اليهود الذين استقروا في المتصرفية[٣٩].

هنا عاود القناصل الأجانب وتحديداً الدول الكبرى: روسيا، وألمانيا، والنمسا، وفرنسا، وبريطانيا، الاحتجاج على هذه التعليمات؛ لذا كانت الحكومة العثمانية دائماً تتراجع عن قرار الحظر الصادر بشأن منع أو الحدّ من الهجرة اليهودية إلى فلسطين[٤٠]. يدل على ذلك تمكُّن اليهود من الجنسيات كافة من النزول إلى يافا بمن فيهم اليهود الروس والرومانيون[٤١].

وكذلك في الأعوام ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ تم تأسيس مدارس متعددة في فلسطين لتعليم اليهود تحت الحماية البريطانية في ظل نظام الامتيازات الأجنبية[٤٢].

وقد أدت الصدامات بين العرب واليهود إلى حظر الهجرة اليهودية إلى فلسطين عام ١٨٨٦ وهو ما دفع مرة أخرى إلى احتجاج الدول الأوروبية على هذه الأوامر لأنها تعاكس نظام الامتيازات الأجنبية، فقام الباب العالي باتخاذ قرار رسمي حدد بموجبه مدة إقامة اليهودي في فلسطين بثلاثة أشهر، ويطبّق ذلك بحق جميع المهاجرين

---

(٣٩) مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ٦٦٣، و Mandel, «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881- 1908,» p. 315.

(٤٠) Ruth Kark, *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*, America-Holy Land Monographs Series (Jerusalem: Magnes Press, Hebrew University; Detroit, MI: Wayne State University Press, 1994), p. 227.

انظر أيضاً: جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ١٠٩، ويؤكد حلاق هذا الأمر بقوله إن تلك الأوامر بقيت «نافذة» في الخيال فقط إذ كان يمكن خرقها بفضل الرشوة، انظر: حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٩٢، إذ أنت كمن يدور في حلقة مفرغة لا نتيجة عملية لأي من قرارات الحظر التي أشبعت بها المصادر والمراجع المختلفة التي تناولت الموضوع لكن لا تجد ذكر «مباشر» لقرارات التراجع عن القرار، الأمر الذي يقود القارئ إلى نتيجة غير صحيحة ولا تتوافق مع ما حدث على أرض الواقع والذي أدى إلى تزايد أعداد المهاجرين وبشكل مستمر (الباحثة).
حماية اليهود كانت من الاهتمامات الأساسية التي سيطرت على سياسة القنصليات الأجنبية منذ تأسيسها، إذ رفضت جميع طلبات الحكومة العثمانية برد هؤلاء المهاجرين الأمر الذي حمل الأتراك دائماً على التراجع عن أي قرار يتم إصداره بحق هؤلاء المهاجرين، حول أمثلة لا حصر لها يمكن للقارئ أن يراجعها في: Eliav, ed., *Britain and the Holy Land, 1838-1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem*, pp. 59-88.

(٤١) مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ٦٦٣؛ Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922*, p. 56; Mandel: *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*, p. 83, and «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881- 1908,» p. 322.

(٤٢) Albert M. Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, 2 vols. (London: E. Goldston, Ltd., 1941), vol. 2, p. 428.

اليهود[٤٣]، الذين كانوا يأتون إلى فلسطين، ليس بهدف الحج بل للإقامة في الأراضي المقدسة[٤٤].

وفي العام نفسه طلب الباب العالي من متصرف القدس إبلاغ القناصل الأجانب استياء السلطان من عدم قيامهم بخطوات مباشرة من أجل إخراج اليهود الأجانب الذين انتهت مدة إقامتهم في فلسطين، وجاء الرد منهم أنهم لن يقبلوا بتنفيذ الأوامر حتى يتلقوا تعليمات من سفاراتهم في إسطنبول[٤٥].

وهذا دليل آخر على عدم اهتمام الدول الأجنبية بقرارات الدولة العثمانية بشأن الهجرة، وأن القرارات ما هي إلا حبر على ورق، ولم تنفذ على أرض الواقع[٤٦].

وفي عام ١٨٨٨ صدرت فرمانات جديدة نصت على ضرورة أن يحمل اليهود الأجانب جوازات سفر توضح عقيدتهم الدينية كي تمنحهم الدولة العثمانية تصريحاً لزيارة المتصرفية لمدة ثلاثة أشهر، كما رفضت السلطات العثمانية في ميناء يافا السماح بدخول اليهود الذين لم يحصلوا على تأشيرات دخول من القناصل العثمانيين في بلادهم، وأوعزت الدولة العثمانية إلى جميع قناصلها بعدم التأشير على جوازات سفر اليهود إلا بداعي الزيارة الدينية[٤٧].

---

(٤٣) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٥٠؛ جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ١١١، و Mandel, *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*, p. 83.

نتلمس تراجعاً آخر من قبل الدولة العثمانية برفع المدة التي تسمح بها للحجاج بالإقامة في فلسطين من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر (الباحثة).

يذكر ماندل أن الدولة العثمانية قد أبلغت إلى القناصل المحتجين أن الاستياء كان تحديداً من هجرة اليهود الروس وليس يهود أوروبا الغربية. انظر: Mandel, *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*, p. 83.

(٤٤) Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, p. 429.

(٤٥) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٩٥ ـ ٩٦؛ Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922*, p. 55, and Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, pp. 14-15.

مما تعجب له في الدولة العثمانية أن المسافة دائماً بين الفرمانات والممارسات كبيرة ومهما كانت الأوامر في إسطنبول كان يمكن دائماً الالتفاف حولها. للمزيد، انظر: Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918*, p. 41.

(٤٦) Hyamson, Ibid., vol. 2, p. 42.

(٤٧) حلاق، المصدر نفسه، ص ٩٦؛ Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 3; Kark, *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*, p. 229, and Hyamson, Ibid., vol. 2, pp. 432-439.

وبررت الحكومة العثمانية هذه الإجراءات بأنها على علم ودراية بالأخبار التي انتشرت في الخارج والتي تفيد بأن اليهود في أنحاء العالم بدأوا يقوّون أنفسهم في القدس وجوارها بهدف إعادة تأسيس مملكتهم القديمة، وبأن شعوراً غريباً قد ساور السلطان عبد الحميد الثاني بسبب الهجرة اليهودية الواسعة وما رافقها من امتيازات لليهود كرعايا أجانب، لهذا رغبت بوقف الهجرة اليهودية(٤٨).

لكن الولايات المتحدة لم تقنع بالإيضاحات التي قدمها الباب العالي، واحتجت على القيود المفروضة على الهجرة في ما يتعلق برعاياها، كما احتجت بريطانيا وفرنسا (بحجة المحافظة على الحقوق التي اكتسبتها من الامتيازات الأجنبية)(٤٩)؛ وهذا ما دفع بالدولة العثمانية إلى التراجع عن قراراتها (مرة أخرى)، واضطرت إلى التصريح بأن التعليمات الجديدة لن تطبق إلا على المهاجرين بأعداد كبيرة وليس على الذين يأتون فرادى(٥٠).

وفي رواية أخرى استطاعت الدول الأوروبية عام ١٨٨٨ أن تحصل على تنازل من الباب العالي يسمح لليهود بالاستقرار في فلسطين بشرط أن يصلوا فرادى لا جماعات، وأدى ذلك إلى فشل الدولة في منع اليهود من الاستقرار في فلسطين(٥١).

نتبين من ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن تستطيع مواجهة ضغوط الدول الأوروبية ولم تكن قادرة على إيجاد أي إدارة تختص بمواجهة المشاكل الناتجة من هجرة اليهود؛ لذلك أجريت تعديلات كثيرة على القرارات، وكان يجري نقض قرارات الإدارة المعنية أو غيرها من الإدارات، وهكذا ازدادت التناقضات وواجهت مشاكل باستمرار لم تكن لتعرف كيفية حلها(٥٢).

---

(٤٨) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٥٠.

(٤٩) عوض، المصدر نفسه، ص ٥١؛ جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ١١١؛ Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 83; Kark, Ibid., pp. 232-233, and Hyamson, Ibid., vol. 2, p. 443.

(٥٠) انظر: عوض، المصدر نفسه، ص ٥١؛ جريس، المصدر نفسه، ص ١١١، و Hyamson, Ibid., vol. 2, p. 444.

(٥١) «فرادى وليس جماعات» أيضاً تساهل آخر من الدولة العثمانية في موقفها من الهجرة اليهودية (الباحثة). انظر: مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ٦٦٥ ـ ٦٦٦؛ الموسوعة الفلسطينية (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٩)، مج ٢، وحلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٩٦.

(٥٢) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٦٦٨، و Mandel, Ibid., p. 15.

تجدر الإشارة هنا إلى محاولات رؤوف باشا[٥٣] متصرف القدس ما بين عامي ١٨٨٧ و١٨٨٩ وضع العراقيل في وجه المهاجرين اليهود الذين أبدوا رغبتهم في اكتساب حق الرعاية العثمانية، وبذل جهوداً لأجل طرد المقيمين الأجانب الذين خرقوا الفرمان، كما فرضت ضريبة عالية على الذين سعوا للحصول على الجنسية العثمانية[٥٤]. وعلل رؤوف باشا مطالبه هذه بأن روح المعارضة لوجود اليهود في فلسطين قد تعالت وأدت إلى صدامات عديدة بينهم وبين السكان، ولأن يهود العالم قد أصبحت لديهم النية لتقوية نفوذهم حول القدس لإعادة تأسيس دولتهم أو مملكتهم القديمة[٥٥]. من هنا فقد طالب رؤوف باشا الباب العالي أن تكون فلسطين خارج حرية الدخول والإقامة، فجاء الرد بما نصه: «اليهود القادمون إلى فلسطين من أجل الحج والتجارة لا يستطيعون البقاء فيها أكثر من شهر وبعدها يغادرون البلاد»[٥٦]؛ أي لا تراجع من الدولة العثمانية. وأمثال هذه القرارات برأي رؤوف باشا هي التي سمحت لليهود بالاستيطان الدائم، إذ كانوا يدخلون بحجة التجارة أو الحج إلى الديار المقدسة ثم يستقرون فيها[٥٧].

ورغم حماسة رؤوف باشا ومحاولاته المستمرة إلا أنه لم ينجح في الحيلولة دون استقرار اليهود في متصرفية القدس، أو نمو مستعمراتهم، ذلك لأن اليهود كان بإمكانهم زيارة البلاد بحجة أنهم حجاج واللجوء إلى قناصل الدول الأجنبية في ما بعد لتوفير الحماية لهم أو رشوة سلطات الميناء التي تسهل لهم إجراءات الدخول[٥٨] التي جعلت

---

(٥٣) شريف رؤوف باشا قبل توليه متصرفية القدس كان متصرفاً في بلاد الشام، ثم تنقّل بين الوظائف فصار وزيراً ووالياً في بيروت والشام وأخيراً عُهد إليه بولاية سالونيك، وهو في جميع ولاياته كان من خيار الحكام الذين عرفتهم الدولة العثمانية. للمزيد، انظر: مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ١١ ج (حيفا: دار الهدى للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ج ١، ص ٤٦.

(٥٤) Isaiah Friedman, ed., *The Rise of Israel: From Precursors of Zionism to Herzl*, general introduction by Howard M. Sachar, Rise of Israel; 1 (New York; London: Garland Pub., 1987), vol. 1, p. 222.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٢. نلاحظ إذاً أن أطماع اليهود في إحياء مملكتهم القديمة قد تكشفت للولاة والسلطات العثمانية (الباحثة).

(٥٦) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ١١٥، و Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 3.

(٥٧) Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922*, p. 56.

ويذكر أن الدولة العثمانية وخلال فترة حكم رؤوف باشا سمحت للكثير من يهود اليمن بالاستقرار في فلسطين، حول سياسية رؤوف باشا، انظر: Mandel, «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881-1908,» pp. 33-35, and Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918*, p. 44.

(٥٨) مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ٦٦٤، و Mandel, *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*, p. 83. =

هذه الأوامر بلا معنى. ويشار إلى أن جميع اليهود كانوا يفضلون الحصول على الجنسية الأجنبية للبقاء تحت حماية قنصلياتهم(٥٩).

هكذا، وبرغم كل القيود المفروضة، ونتيجة لتناقض قرارات الدولة العثمانية من الهجرة اليهودية، نرى أن أعداد اليهود كانت في ازدياد مستمر، ويمكن القول إن أعداد اليهود في فلسطين عام ١٨٨٢ وصلت إلى ٢٤ ألفاً وارتفعت إلى ٥٠ ألفاً عام ١٨٩٠(٦٠)، جلّهم من يهود روسيا ورومانيا، ولأول مرة ومنذ قرون شكل اليهود أكثرية ضمن سكان القدس(٦١).

ويذكر أنه في عام ١٨٩٠ تزايدت أعداد اليهود المقيمين بطريقة فرمانية وغير فرمانية وأغلبهم تحت الحماية الأمريكية(٦٢) والبريطانية. ففي العام ذاته وبحسب تقرير القنصل البريطاني في القدس زاد عدد السكان من ٢٠ ألفاً إلى ٤٠ ألفاً، أكثر من النصف يهود(٦٣).

وفي تقرير آخر يذكر أنه مع بدايات الهجرة الأولى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٤) بلغ عدد اليهود في فلسطين ٢٦ ألفاً أو ٥,٨ بالمئة من مجموع السكان البالغ عددهم ٤٥٠ ألفاً. وقد امتلك اليهود حوالى ٠,٠٣ بالمئة من الأرض، بمجموع ١٠,٠٠٠ من أصل ٢٦,٣ مليون دونم. ومع انتهاء موجة الهجرة الأولى ١٩٠٤ ارتفع عدد سكان المستعمرات

= يذكر التشة أن السلطان عبد الحميد الثاني كان حريصاً على اختيار الموظفين الأكفاء المخلصين أمثال رؤوف باشا حتى لا يقعوا فريسة لإغراءات القناصل الأجانب ورُشى اليهود؛ انظر: رفيق شاكر التشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين (عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ١٤٥، لكن بالمقابل نرى أنه استجاب لاحتجاجات القناصل على الإجراءات التي اتخذها رؤوف باشا لوقف الهجرة وقام بإنهاء ولايته التي لم تمتد إلا لسنتين وهو ما أدى إلى عودة الأمور إلى حالها (الباحثة).

(٥٩) Bejtullah D. Destani, ed., *The Zionist Movement and the Foundation of Israel, 1839-1972*, 10 vols. (London: Archive Edition, 2004), vol. 1, p. 151.

(٦٠) انظر: Mandel: *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 20, and «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881- 1908,» p. 34.

انظر أيضاً: جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ١١١، والوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤، ص ١٩٦. لاحظت الباحثة أن هناك اختلافاً كبيراً في إعطاء إحصاءات دقيقة عن أعداد اليهود ووجودهم في فلسطين فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني لكن تجد أن معظم المراجع العربية والصهيونية قد اعتمدت الأرقام التي ذكرها مانديل في دراساته حول الهجرة الصهيونية التي اعتمد بدوره على توثيقها من الأرشيف الصهيوني والسجلات العثمانية.

(٦١) Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922*, p. 58.

(٦٢) Kark, *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*, p. 234.

(٦٣) Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, vol. 2, p. 450.

إلى ٥٥,٠٠٠ منهم ٥٠٠٠ يهودي يعيشون في ٢٨ مستعمرة زراعية جديدة موزعين في أنحاء فلسطين، وزادت مساحة الأرض التي امتلكها اليهود إلى ٤٠٠,٠٠٠ دونم حيث إن «اليشوف» (Yishuv) امتلك ٤٢٠,٠٠٠ دونم أو ١,٦ بالمئة من مساحة فلسطين كاملة(٦٤).

ونذكر أنه في هذا العام، وفي المؤتمر الرابع لحركة أحباء صهيون (١٨٩٠) في أوديسا أخذ المؤتمرون قراراً بأمرين مهمين: **الأول**، تخفيف السلطة العثمانية القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها؛ **والثاني**، موافقة الحكومتين الروسية والرومانية على الترخيص الفرماني لحركة أحباء صهيون. وتم ذلك عبر تدخل الولايات المتحدة لدى الباب العالي وحكومتي روسيا ورومانيا دعماً للحركة الصهيونية في توطين اليهود في فلسطين. وهنا قامت الجمعية بفتح مكتب لها في يافا لشراء الأراضي، وعادت الهجرة لتتدفق إلى فلسطين (١٨٩٠ ـ ١٨٩١). ونتيجة لذلك فقد احتج الأهالي لدى الباب العالي لإجبار الدولة العثمانية على اتخاذ قرار بالعدول عن السماح بهجرة يهود روسيا إلى فلسطين(٦٥).

بهذه الخطوة انتقلت الهجرة من حيّز الفكرة إلى حيز التطبيق العملي. ومن الخطوات التي اتبعها الصهاينة لتسهيل أمور الهجرة إلى فلسطين في عامي ١٨٩٠ و١٨٩١ الاتصال بالوزراء العثمانيين عبر قناصل الدول الأجنبية في إسطنبول، ومنهم السفير الأمريكي، لرفع القيود عن الهجرة وبوسائل شتى، ومنها الرُشى. وقد جرى الالتفاف على هذا الحظر العثماني وصار المهاجرون يصلون إلى فلسطين بصفتهم حجاجاً.

نقول، رغم أن الموقف الرسمي العثماني بقي من عام ١٨٨١ إلى عام ١٩١٧ يعارض الهجرة اليهودية إلى فلسطين بصورة عامة، إلا أن التدابير العملية التي اتخذتها الإدارات المحلية وأحياناً من المركز لم تثبت فعاليتها في وقف تلك الهجرة(٦٦).

---

(٦٤) Kark, «A Communication: Ottoman Policy and U.S. Attitudes Regarding Land Purchase and Settlement by American Jews in Palestine,» p. 212.

(٦٥) الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨)، ص ٣٢٣. احتج أهالي مدينة يافا بدخول أعداد كبيرة من اليهود الروس للمدينة وسيطرتهم على الحياة التجارية ومنافستهم للأهالي. للمزيد، انظر: Hyamson, Ibid., vol. 2, p. 461.

(٦٦) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤. للمزيد، انظر: Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918*, p. 45.

وبالتسلسل الزمني نجد أن السلطان عبد الحميد الثاني قد كتب فرمانات بخط يده عام ١٨٩١ ليحول دون استيطان اليهود في فلسطين خشية قيامهم بتشكيل حكومة يهودية عنصرية في فلسطين، وبعثها إلى الصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع وفي ما يلي نص هذه الفرمانات بالتسلسل[٦٧]:

الفرمان الأول: (صدر الفرمان الأول في ٢١ من شهر ذي القعدة ١٣٠٨هـ (١٨٩١م)) «إن قبول الذين طردوا من كل مكان، في الممالك العثمانية سيؤدي في المستقبل إلى تشكيل حكومة يهودية، لذا فإن إجراء هذه المعاملات غير جائز... لذا فلا يُقبل هؤلاء بل يجب وضعهم في السفن فوراً لإرسالهم إلى أمريكا... وبناء على ذلك وحتى لا يبقى هناك أي مجال بعد الآن لأية معروضات أخرى بهذا الخصوص، تعاد هذه المذكرة للصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع»[٦٨].

وفي ٢٨ ذي القعدة أي بعد سبعة أيام من الفرمان الأول أصدر السلطان عبد الحميد الثاني الفرمان الثاني التالي نصه:

الفرمان الثاني: «إن قبول هؤلاء اليهود أو إعطاءهم حق المواطنة شيء ضار جداً فقد يتولد عن هذا في المستقبل مسألة حكومية يهودية... لذا يجب عدم قبولهم، وينبغي أن يؤخذ هذا في الحسبان عن عرض المسألة ويعرض هذا القرار بسرعة اليوم وتعطى المعلومات للصدارة العظمى من السكرتاريا الخاصة»[٦٩].

وبعد يوم واحد، في ٢٩ ذي القعدة أصدر السلطان عبد الحميد الثاني الفرمان الثالث وهنا نصه:

الفرمان الثالث: «لا يحق لأي دولة أن تعترض على عدم قبولنا لليهود الذين طردتهم دولة متمدنة وبناء عليه فإن هؤلاء اليهود لو أسكنوا في أي مكان (من أجزاء الإمبراطورية) فإنهم سوف يتسللون إلى فلسطين شيئاً فشيئاً مهما

---

(٦٧) نورد هنا هذه الفرمانات لأهميتها لدى المؤرخين الذين تناولوا موضوع الهجرة، وذلك كدليل قطعي على موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الهجرة. انظر: أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٧٢؛ محمد علي أورخان، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده (الرمادي: مكتبة دار الأنبار، ١٩٨٧)، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨، وأحمد فؤاد متولي، مشكلة طابا بين الحاضر والماضي من واقع كتابات المسؤولين عن الأحداث (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٨.

(٦٩) أورخان، المصدر نفسه، ص ٢٥٨؛ أوكي، المصدر نفسه، ص ٧٢، ومتولي، المصدر نفسه، ص ١٩.

اتخذت من تدابير وسيسعون إلى تشكيل حكومة يهودية بتشجيع الدول الأوروبية وحمايتها»[٧٠].

من خلال هذه الفرمانات نرى أن التعليمات تشير إلى الوعي الكامل للسلطان عبد الحميد الثاني للهدف الحقيقي من هجرة اليهود، وفي تلك السنوات المبكرة التي لم تكن الدعوة الصهيونية قد بدأت فعالياتها ونشاطها بشكل منظم كان يرصد جميع التيارات الفكرية والسياسية في أوروبا بدقة، فنراه يقرر أن غاية اليهود هي تشكيل حكومة موسوية (يهودية) في فلسطين بتشجيع الدول الأوروبية، وأنهم إن أسكنوا في أي جزء من الإمبراطورية العثمانية فسيتسللون إلى فلسطين وسيقومون بأعمال الربا ومص دماء المحتاجين[٧١].

وقد اعترف السلطان في عام ١٨٩٥ بأنه أدرك مشروعهم الشرير، لكن جاء اعترافه هذا متأخراً[٧٢].

هذا التناقض الصارخ في موقف السلطان الذي سنراه لاحقاً، حين عرض على هرتزل استيطان أي جزء من الدولة العثمانية عدا فلسطين، فهو حينما قدّم العرض كان يعلم أن بمقدور اليهود التسلل إلى فلسطين إذا فتح لهم الباب لكن من جهات أخرى.

إن فرمانات ١٨٩١ لم تؤد إلى وقف الهجرة اليهودية، إذ كانت من الناحية العملية حبراً على ورق ولم تكن لها قوة دائمة، وكانت السلطات العثمانية تتغاضى عن هذا الفرمان[٧٣]. ففي هذا العام قبلت طلبات الهجرة لليهود من كل الجنسيات[٧٤] وأقام اليهودي بشكل غير فرماني وتمتع بالحقوق كافة التي يتمتع بها المواطن العثماني[٧٥].

---

(٧٠) أورخان، المصدر نفسه، ص ٢٥٨؛ متولي، المصدر نفسه، ص ٢٠، وأوكي، المصدر نفسه، ص ٧٢. نشير إلى أن الكاتب أورخان مصدره في هذه الفرمانات كتاب وثائقي باللغة العثمانية.

(٧١) أورخان، المصدر نفسه، ص ٢٥٩؛ Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, pp. 10-11, and Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922*, p. 58.

(٧٢) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ١١٣، وأوكي، المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٧٣) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٩٨.

(٧٤) Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918*, p. 48.

(٧٥) Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922*, p. 57.

نذكر أنه في العام ١٨٩١، على سبيل المثال لا للحصر، دخل ١٤٦٥ يهودياً إلى فلسطين وتمتعوا بالحماية الإنكليزية ولم يكترثوا لأي إجراءات عثمانية بهذا الشأن. مئات من الحالات التي يمكن للقارئ أن يعود إليها تثبت محاولات المنع من قبل الموظفين الرسميين. هنا يتم تدخل القناصل فتعود الأوامر من الأستانة للموظفين بالإفراج عن هؤلاء =

وفي منتصف عام ١٨٩١ أورد مراسل الأهرام تقريراً عن الهجرة اليهودية من يافا إلى القاهرة ذكر فيه أنه بالنظر إلى كثرة ورود الإسرائيليين إليها فقد ارتفعت أجور منازلها وأثمان بضائعها ومأكلها ارتفاعاً أضر بسكانها... وأكد التقرير استمرار التسرب اليهودي إلى فلسطين نتيجة تساهل السلطات المحلية العثمانية المرتشية التي كانت تتغاضى عن تسجيل القادمين اليهود في سجلاتها... وأكد التقرير أن سكان فلسطين أظهروا ضيقاً بالهجرة بعد شعورهم بأخطارها المتعددة الجوانب»[٧٦]. نذكر ـ على سبيل المثال ـ تقرير القنصل البريطاني حول محاولة قائمقام يافا إبراهيم باشا منع نزول حوالى ٥٠٠٠ يهودي في يافا ومطالبته بكيفية التصرف معهم، لكن جاء رد إسطنبول بالسماح لهم بالإقامة وضمان حرية التنقل لهؤلاء الحجاج[٧٧].

وبعد إصدار فرمانات ١٨٩١ وردت تقارير للأستانة حول كثرة المستعمرات، وتنبه السلطان لها دون اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن توقف الهجرة أو الاستيطان، وهو ما مكن هؤلاء لاحقاً من تشكيل حكومة خاصة بهم[٧٨].

نشير إلى أنه منذ بدء المنع عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٨٩٦ أصدرت الحكومة عدة قرارات عدلت فيها موضوع المنع، وكان مردّ ذلك إلى ظهور عدة صعوبات واجهت الإداريين عند تنفيذ قرارات المنع من جراء وقوف اليهود ضد هذا المنع وتوسطهم مباشرة مع الأستانة، وضغط الدول الأجنبية لوقف المنع، لأن ذلك مخالف لنظام الامتيازات الأجنبية، وهو ما استدعى من الحكومة إجراء تعديلات كان من شأنها أن تضعف القوة المطلقة لذلك المنع[٧٩].

= المهاجرين والسياح لهم بالدخول. للمزيد، انظر: Destani, ed., *The Zionist Movement and the Foundation of Israel, 1839-1972*, pp. 144-146 and 151-155.

يذكر أن هذا الكتاب يعتمد في مصادره على مركز الوثائق البريطاني متتبعاً نمو الحركة الصهيونية ونشأتها في القرنين التاسع عشر والعشرين.

(٧٦) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٩٩.

(٧٧) Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, vol. 2, p. 461.

(٧٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٧٢. الآلاف من المهاجرين وجدوا طريقهم إلى فلسطين ومن كل الطبقات، تجار، صناع، ولكل المدن الفلسطينية. للمزيد حول طبيعة عمل ونشاط المهاجرين خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني انظر: Friedman, ed., *The Rise of Israel: From Precursors of Zionism to Herzl*, vol. 1, p. 229.

وحول حضور المهاجرين الروس عام ١٨٩١ ومحاولات منعهم التي باءت بالفشل نتيجة تدخل القناصل الأمريكان. انظر: Friedman, ed., Ibid., pp. 230-235.

(٧٩) ولمن أراد الاطلاع أكثر بشأن إجراءات الدولة العثمانية وبالتالي فشلها في منع الهجرة، انظر: الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ١١٥ ـ ١٢٦؛ Sicker, *Reshaping Palestine:* =

وفي ما يلي بعض الأمثلة على إصدار القرار بالمنع من ثم التراجع عنه:

١ ـ اعترضت القنصلية البريطانية على إعطاء تذكرة مرور لليهود الأجانب عند قدومهم لأجل السياحة داخل الدولة العثمانية، وطالبت السفارة في إسطنبول بإلغاء تذاكر مرور الأجانب وفعلاً تم إلغاؤها في عام ١٨٨٦.

٢ ـ كان يتم إرجاع اليهود الذين لم يأخذوا تأشيرة عثمانية من السفارات في الخارج، لكن تم تجاوز هذا القرار بأخذ كفالة لهم من القنصليات الأجنبية[٨٠].

٣ ـ تم تعديل المنع مرة ثانية عام ١٨٨٧ إذ جاء لمصلحة اليهود بأن يبقى الحفاظ على المنع الحالي وبعدم منع قدوم وبقاء المستثنين من ذلك، وبناء على الأمر العالي فلم يمنع دخول اليهود القادمين كأفراد دون دخول الجماعات من اليهود، وحددت مدة الإقامة بثلاثة أشهر. وتكررت أوامر المنع ثانية عام ١٨٩٢ وتم التعديل عليها بأن التعليمات الصادرة من الباب العالي تفيد بأن هجرة اليهود بقصد الاستقرار في فلسطين غير مسموح به، أما الذين يرغبون في زيارة البلاد حجاجاً فسوف يسمح لهم بالإقامة لمدة تراوح بين شهر وشهرين، ثم ينبغي عليهم بعدها مغادرة البلاد. وتكررت الأوامر نفسها ١٨٩٣[٨١].

٤ ـ صدرت توجيهات من قصر يلدز بلغها رئيس كتاب السلطان إلى الصدر الأعظم تخص اليهود القادمين من روسيا إلى القدس بهدف الزيارة بضرورة توخي الحذر والدقة مع هؤلاء، لكن دون المنع التام.

إن مثل هذا السماح بدخول اليهود إلى القدس أفراداً لا يمكن أن يكون إلا إلغاءً للمنع وتسهيلاً للعائلات اليهودية بالدخول إلى فلسطين والسكن في المكان الذي تريد، سواء في القدس أو في يافا أو صفد أو طبريا، أو في المستعمرات التي كثر بناؤها في تلك الفترة بمساعدة كبار رجال رأس المال اليهودي الأوروبي، وعلى رأسهم روتشيلد الذي تعهد بالإشراف على معظم المستعمرات وشراء الأراضي، وهذا الدعم هو الذي أعطى حرية للهجرة عن طريق تنظيم القوافل المؤلفة من (٢٠ ـ ٢٥٠) شخصاً من البلدان الأوروبية كافة، حيث يأتون إلى القدس أفراداً بعد

= *From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922*, pp. 58-59, and Kark, *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*, pp. 234-235.

(٨٠) الشناق، المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢، وذلك اعتماداً على أوراق القنصلية البريطانية.

(٨١) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٩٩.

أن ينتشروا لوقت قصير في أطراف الدولة العثمانية(٨٢). وفي متابعة لتطورات الهجرة نقول:

حدث موقف جديد في عام ١٨٩٦ عندما سعى هرتزل للاتصال بالسلطان عبد الحميد الثاني أوائل أيار/ مايو ١٨٩٦ محاولاً إيجاد تفاهم عثماني ـ يهودي يساعد السلطان بموجبه اليهود فيعطيهم فلسطين مقابل تقديم الدعم المالي للدولة العثمانية والتأثير في الرأي العام الأوروبي ليقف إلى جانب السلطان عبد الحميد الثاني الذي بات مكروهاً وبخاصة بعد مذابح الأرمن. لكن السلطان تشبث بموقفه المعارض «ظاهرياً» للهجرة اليهودية، وخصوصاً بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧م(٨٣).

مع استمرار تدفق المهاجرين اليهود تشكلت في عام ١٨٩٧ لجنة خاصة في القدس لمحاولة تطبيق قيود الدخول إلى البلاد، وفي عام ١٨٩٩ قدّم أعضاء اللجنة تقريراً إلى المجلس الإداري أوضحوا فيه أن قيود الهجرة لعام ١٨٩١ لم تطبّق إلا على يهود روسيا ورومانيا والنمسا واليونان في حين سمح ليهود آخرين بالدخول دون أي عوائق. وفي عام ١٨٩٧ طبقت اللجنة قيود الحظر، لكن كان بإمكان اليهود الدخول باستمرار بصفتهم حجاجاً(٨٤)، وما إن يتم الدخول حتى كان يستحيل إرغامهم على الخروج(٨٥).

واكتشفت اللجنة وجود عدة نقاط يمكن لليهود أن يدخلوا منها إلى فلسطين، وأن اليهود الموظفين الذين يتقاضون رُشى لا يمكن التعرف إليهم، وأن البحث عن

---

(٨٢) الشناق، المصدر نفسه، ص ١٢٦؛ Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 29 and Kark, *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*, pp. 234-235.

تابع ظهور اليهود في المدن الفلسطينية كافة وبدعم من كبار رجال المال اليهود أمثال موشي مونتفيوري، أدموند دي روتشيلد، وموريس دي هيرش. حتى فقراء اليمن وجدوا طريقهم إلى فلسطين بدعم من هؤلاء. للمزيد، انظر: Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, vol. 2, p. 462.

(٨٣) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٥١، سيتم تناول مفاوضات هرتزل ـ عبد الحميد في الفصل الثالث من هذا الكتاب. انظر أيضاً: Mandel, Ibid., p. 9; Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922*, p. 60, and Kark, Ibid., p. 239.

(٨٤) مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ٦٦٨ ـ ٦٦٩؛ الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤، ص ٢٠٣؛ Sicker, Ibid., p. 59, and Kark, Ibid., p. 234.

(٨٥) Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918*, p. 49.

تستدل من تشكيل اللجنة المذكورة تلمّس الأهالي لفشل السياسة العثمانية في منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين (الباحثة).

المخالفين لا قيمة له طالما أنه لا يمكن معاقبتهم. وقدمت اللجنة عدة اقتراحات لجعل القيود أكثر فعالية، ومنها تعزيز قوات البوليس وإيجاد لجان خاصة في كل من يافا والقدس والتسجيل الإجباري لكل المقيمين في البلاد وتقديم مكافآت مالية لمن يبلّغ عن اليهود المقيمين بصفة غير فرمانية[٨٦].

نذكر هنا دور ثلاثة من الولاة هم: محمد توفيق بك (١٨٩٧ ـ ١٩٠١)، وأحمد رشيد بك (١٩٠٤ ـ ١٩٠٦)، وعلي أكرم بك (١٩٠٦ ـ ١٩٠٨)، الذين كان لهم دور بارز في مقاومة الهجرة والاستعمار الصهيوني للمنطقة؛ إذ حذروا السلطان عبد الحميد الثاني وعبر مُراسلاتهم لإسطنبول مراراً وتكراراً من مخاطر الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وطالبوا السلطان بالضغط على القوى العظمى من أجل أن لا تسمح لقناصلها في القدس بالتعاون معهم. لكن لم يكن هناك استجابة لتحذيراتهم هذه، ما اضطر توفيق بك إلى مراسلة الصدر الأعظم من أجل إزاحة هذه المسؤولية عن أكتافه[٨٧]. كما أن أكرم بك وجد معارضة كبيرة لسياسته في إسطنبول، فالمشكلة كانت في النظام نفسه الذي كان يعتمد في تقاريره وقراراته على الجواسيس الذين تعارضت مصالحهم مع سياسة أكرم بك[٨٨] وغيره من الولاة.

أصدرت الدولة العثمانية تعليمات جديدة في حزيران/ يونيو ١٨٩٨ بمنع اليهود الأجانب من دخول فلسطين دون تمييز بين جنسياتهم ما لم يدفعوا تأميناً، ويقدموا تعهداً بالمغادرة خلال ثلاثين يوماً. وفي عام ١٨٩٩ أصدرت فرمانات جديدة ألغت تحديد الإقامة ثلاثين يوماً وسمح لكل يهودي أجنبي يزور فلسطين بالإقامة فيها لمدة ثلاثة أشهر بشرط تسليم جواز سفره ويتسلم بدلاً منه بطاقة حمراء، وعند انتهاء المدة الفرمانية تقوم السلطات المحلية بترحيل اليهودي من البلاد[٨٩].

وفي عام ١٨٩٨ تمكن القناصل الأجانب من تقديم خدمات للمئات من اليهود الأمريكان واستطاعت القنصلية إدخال المئات والتغاضي عن تعليمات الدولة

---

(٨٦) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٦٦٩، والوعري، المصدر نفسه، ص ٢٠٣؛ Kark, Ibid., p. 240.

(٨٧) David Kushner, «The District of Jerusalem in the Eyes of Three Ottoman Governors at the End of the Hamidian Period,» *Middle Eastern Studies*, vol. 35, no. 2 (April 1999), pp. 83-102.

(٨٨) يذكر أن القناصل وأثرياء اليهود وأعيان العرب جميعهم كانوا ضد سياسة أكرم بك وبالتالي رفعوا تقارير ضده إلى الأستانة من أجل إبعاده. للمزيد، انظر: David Kushner, «Ali Ekrem Bey: Governor of Jerusalem (1906-1908),» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 28, no. 3 (August 1996), pp. 349-362.

(٨٩) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٥٣؛ مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ٦٦٨، و Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, vol. 2, p. 518.

العثمانية[٩٠]. كذلك حال اليهود الروس إذ دخلوا القدس وسرعان ما أصبحوا رعايا إنكليز[٩١]، ونلاحظ تكرار الفرمانات ذاتها وعبر التسلسل الزمني الذي تتبعناه.

ونلاحظ هنا تزامن إصدار هذه الفرمانات مباشرة من بعد المؤتمر الصهيوني الأول الذي اطلع السلطان عبد الحميد الثاني على قراراته، حيث أبرق السفير العثماني في واشنطن ١٨٩٩ إلى السلطان بأن هدف الصهيونية إحياء الدولة اليهودية في فلسطين وإقامة حكومة مستقلة فيها، وأن بين يديه نشرة عبرية تبين مطامعهم، وأن بعض اليهود في الولايات العثمانية مشجعون لهذه الفكرة[٩٢]. وعاود السفير العثماني في واشنطن مرة أخرى الكتابة إلى سراي يلدز أوائل عام ١٨٨٩ حول الأفكار التي تراود اليهود في استيطان فلسطين، وجاء في إحدى رسائله أنه على الرغم من أن هذه الأفكار تبدو مستحيلة لكنهم ـ اليهود ـ يستعدون لتنفيذها بجمع النقود وتأمين النفوذ[٩٣]. من هنا نرى أن سفراء عبد الحميد الثاني بلغوه بالتطورات كافة، وبتطلعات اليهود ومطامعهم في فلسطين.

ونجد أن عبد الحميد يسن الفرمانات ويصدر التعليمات المتلاحقة للسيطرة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، إذ أصدر التعليمات عام ١٩٠٠، وجاء فيها أنه لا بد للموسويين الذين يذهبون إلى فلسطين لأجل الزيارة أن يحملوا معهم تذكرة مرور ـ أو جواز سفر ـ تتضمن صفة وغاية السياحة وتابعية حاملها، وإيداع جوازات سفرهم لدى موظف الجوازات، والحصول بالمقابل على تذكرة زيارة أو إقامة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر في فلسطين، ويجب أن تكون بلون أحمر وشكل متميز، ويجب تنظيم قائمة بأسماء هؤلاء الزوار، وإذا ظهرت لاحقاً فيها أي مخالفة لأي منهم فيجب اتخاذ إجراءات حازمة ضد المخالفين[٩٤].

---

(٩٠) Kark, *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*, p. 234.

(٩١) Hyamson, Ibid., vol. 2, p. 531, and Eliav, ed., *Britain and the Holy Land, 1838-1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem*, p. 280.

ونذكر على سبيل المثال العمل على تأسيس العديد من المدارس والمستشفيات في كافة المدن الفلسطينية لخدمة الصهاينة. للمزيد، انظر: Hyamson, Ibid., vol. 2, p. 505.

(٩٢) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٥٣، و Kark, Ibid., p. 239.

(٩٣) عوض، المصدر نفسه، ص ٥٣. أمثلة عديدة يمكن للقارئ أن يعود إليها تثبت فشل محاولات منع دخول اليهود إلى فلسطين وذلك من بعد تلقي موظفي الميناء الأوامر من الأستانة بالإفراج عن هؤلاء المهاجرين. للمزيد، انظر: Destani, ed., *The Zionist Movement and the Foundation of Israel, 1839-1972*, pp. 237-244.

(٩٤) أورخان، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠؛ Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, vol. 2, p. 561; Eliav, ed., *Britain and the Holy Land, 1838-1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem*, p. 295, and Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 12.

هنا نترك الحكم على هذه التعليمات لتعليق أكرم بك والي القدس على نظام البطاقة الحمراء الذي يعطي رأيه بفعالية هذه الورقة التي لم تكن يوماً عائقاً أمام استقرار اليهود القادمين إلى فلسطين، بل «كانت أداة مساعدة... إذ لم تنفذ في أي وقت ضد أي يهودي هذا الإجراء. لذلك فإن فعالية البطاقة الحمراء قد أمنت دخول اليهود إلى القدس براحة تامة...». فأول ما يدخل اليهودي لا تستطيع الشرطة متابعته وتعقبه لإعادته إلى بلاده، إذ اعتبرت ركيزة تؤمن لليهود سلامة إقامتهم، وذلك لأن ٩٠ بالمئة يأتون إلى يافا بجوازات سفر مزيفة[٩٥].

وكان تنفيذ هذا الإجراء يتطلب المتابعة الحثيثة من الأجهزة التنفيذية المدنية والعسكرية في المتصرفية وعدم إتاحة المجال لموظفيها بتلقي الرشوة، وتشديد الرقابة على الحدود البرية والبحرية للحيلولة دون تسلل المهاجرين بطريقة غير شرعية. غير أن ارتفاع عدد المستوطنين بشكل لافت للنظر يبين أن الورقة الحمراء لم تضع حداً لتيار الهجرة. فعندما حاول رؤوف باشا إحصاء سكان القدس بهدف ضبط عدد المستوطنين أحصي ٤٣٠٠٠ مستوطن من أصل ٥٥٠٠٠، وقد عقّب على هذا الأمر مراسل البشير عام ١٨٩١ قائلاً «لو سألت اليوم أحد رؤسائهم الدينيين عن عدد أهل ملّته لأجابك أنهم خمسة عشر أو عشرين ألفاً في الكثير مع أني أعلم العلم اليقين أنهم لا يقلون عن الثمانين ألفاً»[٩٦].

كما أصدر الإرادة السنية في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٠٠ لمنع الإقامة الدائمة لليهود في فلسطين ومنع الهجرة الجماعية إلى أراضي الدولة العثمانية ومنع استملاك اليهود للأراضي في فلسطين. وأصدر إرادة سنية ثانية عام ١٩٠٢ حينما علم بتراخي الموظفين في تطبيق الأمر، ومما جاء فيه:

«كنا شددنا على منع دخول الإسرائيليين إلى أرض فلسطين ولكن الموظفين تراخوا في تطبيق الأمر. إن مأموري الدولة مسؤولون عن تطبيق الأمر وحتى اليهود من أتباع الدولة لا يجوز لهم الإقامة الدائمة... إن هذه الأمور لا تمانع في زيارة اليهود للأراضي المقدسة منفردين كانوا أو جماعات ولكنها لا تسمح بإقامتهم الدائمة»[٩٧].

---

(٩٥) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ - ١٩١٤، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٩٦) أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ - ١٩١٨، ص ٦١٣، و Mandel, Ibid., p. 15.

(٩٧) محمد مصطفى الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤)، ص ١٠١، والنتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، ص ١٥٤.

لكن كالمعتاد احتج الصهاينة ودفعوا بعض الحكومات الأوروبية إلى الاحتجاج لدى السلطان ومنهم السفير الإيطالي والأمريكي والإنكليزي[٩٨].

فكان أن تمثل رد الباب العالي عام ١٩٠١ ولكي يخفف السلطان من وطأة هذه الاحتجاجات وافق على أن يقابل هرتزل عام ١٩٠١[٩٩]، وأن يسمح لليهود بالدخول من كل الجنسيات[١٠٠]. كما تمتع اليهود العثمانيون والأجانب منذ العام ١٩٠١ بالحقوق التي يتمتع بها الرعايا العثمانيون، ولهذا أصبح بإمكانهم شراء الأراضي الميري والبناء عليها، وبشكل فرماني، حتى اليهود الذين لم يكن لهم حق الإقامة في فلسطين ودخلوا بشكل غير فرماني تم تجاهلهم وتمت معاملتهم كبقية المواطنين العثمانيين[١٠١]. ونلاحظ أن جميع هذه التسهيلات تمت بعد زيارة هرتزل لإسطنبول في فترة لاحقة.

في الوقت نفسه تزايدت إجراءات اضطهاد اليهود في روسيا منذ عام ١٩٠٥ وازداد توجه اليهود ورغبتهم في الهجرة إلى فلسطين وتجاهل اليهود الأمر القاضي بحمل جواز السفر أو ما يعادله ـ الذي يحدد الهدف من الزيارة ـ ومدة الإقامة المحددة، وهو ما سهل عليهم دخول البلاد، إذ كانت الوثيقة ضماناً لدخول البلاد في الوقت الذي ثبت فيه استحالة طردهم، واستمر الحال على ما هو عليه إلى نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني ١٩٠٨[١٠٢].

نختم بالقول إن تأكيد الصهاينة المستمر إمكان التغلب على فرمانات الدولة العثمانية يُعد دليلاً على فشل سياسة الدولة العثمانية في الحدّ من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فهذا وايزمن يصرّح في المؤتمر الصهيوني الثامن ١٩٠٧ «أنا أعلم أنه يوجد بينكم من يتحدث عن الدولة العثمانية وعن فرماناتها التي تحظر علينا كذا وكيت من أعمال فلسطين، أما أنا فأرفض هذا الهذيان وأؤكد أن العزيمة والإصرار يتغلبان على

---

(٩٨) Eliav, ed., *Britain and the Holy Land, 1838-1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem*, p. 295.

(٩٩) التتشة، المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(١٠٠) Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, vol. 2, p. 562, and Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918*, p. 97

(١٠١) مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ٦٧٠؛ Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922*, p. 59, and Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 15.

نلاحظ أنه في هذا العام تمت مقابلة هرتزل لعبد الحميد (الباحثة). نذكر أنه في العام ١٨٩٢م تم تأسيس جمعية H. I. M للأعمال الخيرية ولحماية حقوق اليهود وممتلكاتهم وأرزاقهم. للمزيد، انظر: Hyamson, Ibid., vol. 2, p. 567.

(١٠٢) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٦٧١.

الأتراك وعلى فرماناتهم. وهناك شيء آخر أنتم تتحدثون عن وعد تنالونه من دولة كبرى يبيح لكم العمل في فلسطين وأنا أؤكد لكم أن ألف وعد كهذا لا يفيد إن لم نعمل نحن أولاً في فلسطين ونقوم بالأعمال التي من شأنها أن تحول فلسطين إلى وطن عملي لليهود»[١٠٣].

كان هذا العرض التاريخي المجمل، الذي راعينا فيه التسلسل الزمني لإصدار القرارات السنية التي تمنع الهجرة، وبالمقابل إصدار القرارات التي تناقضها مباشرة حريصاً على بيان مدى نجاح سياسة عبد الحميد ومدى إخفاقها في ما يتصل بالحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ثالثاً: النتائج المترتبة على الهجرة اليهودية وانعكاساتها على فلسطين

نرى مما تقدم أن السلطان عبد الحميد الثاني قد حاول منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين «نظرياً» وذلك عبر الفرمانات والتعليمات التي أصدرها. لكن يبقى السؤال: هل كانت هذه الإجراءات ناجحة تماماً؟ وهل تمكّن من وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين؟

والسؤال الأهم: هل كانت الفرمانات التي أصدرها بروحها مطابقة لشكلها، ألم تتميز بالمرونة؟ لماذا كل هذا التغيير بهذه التعليمات؟ ومن بعدُ: هل يحق لنا أن نصور السلطان عبد الحميد الثاني بصورة المدافع عن فلسطين، والاتحاديين بصورة عملاء الصهيونية؟

نجيب عن هذه الأسئلة بعد قراءة في النتائج التي ترتبت على الهجرة اليهودية إلى فلسطين والأسباب التي أدت إلى فشل السياسة العثمانية تجاه الهجرة اليهودية خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني، حيث تبين لنا ما يلي:

١ ـ فشلت سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بصورة لا يمكن علاجها على عكس ما يذهب إليه الكثيرون، الذين يصورون السلطان عبد الحميد الثاني بصورة المدافع عن فلسطين. فقد ازدادت أعداد اليهود في فلسطين في عام ١٩٠٨ إلى ٨٠ ألفاً، أي ثلاثة أضعاف ما كان عليه عددهم عام ١٨٨٢، وقد بدأت إجراءات الحظر حين كانت أعداد اليهود لا تتجاوز ٢٤ ألفاً، بمعنى أن ٥٠

---

(١٠٣) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

ألفاً كانوا من المستوطنين الجدد، وهكذا ازدادت نسبة اليهود من ٥ بالمئة من مجموع السكان (كان عدد سكان فلسطين عام ١٨٨٢ يصل إلى حوالى نصف المليون) إلى ما يزيد على ١١ بالمئة (٨٠ ألفاً من مجموع السكان الذي وصل في ١٩٠٨ إلى حوالى ٧٠٠,٠٠٠)[١٠٤].

ونؤكد هنا سير الهجرة اليهودية إلى فلسطين في خط بياني مألوف، إذ تشتد في بعض السنين ثم تتضاءل في أخرى، وذلك لتوفير الاستقرار للقادمين من ناحية ولإقناع السلطات المعارضة أن الهجرة ليست مستمرة بشكل مبرمج[١٠٥].

٢ ـ تمكن كثير من اليهود من دخول فلسطين والاستيطان فيها وتأسيس أكثر من ثمانٍ وستين مستعمرة تحت سمع السلطات العثمانية وبصرها[١٠٦].

٣ ـ بحلول عام ١٩٠٨ لم يعد اليهود يتمركزون في القدس والخليل وصفد وطبريا، إنما في يافا وحيفا وغيرها من المدن الفلسطينية[١٠٧]، وتمتعوا بالمزايا التي تتضمنها الامتيازات الأجنبية وعملوا على رفع مستوى المعيشة في المدن الفلسطينية اقتصادياً واجتماعياً، وارتفعت أسعار الأراضي والبناء، وكل حوائج الحياة، وعملوا على تأسيس المدارس الزراعية والصناعية، ومن ثم عملوا على وضع أساس الوجود اليهودي في البلاد[١٠٨].

٤ ـ شكلت موجات الهجرة اليهودية الأولى إلى فلسطين القاعدة المادية أو البنية التحتية لإنشاء الكيان الإسرائيلي لاحقاً، إذ أدت إلى إدخال مزيد من رؤوس الأموال اليهودية، وبالتالي إلى توسيع النفوذين الاقتصادي والسياسي للحركة

---

(١٠٤) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٦٧١؛ عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٦٢؛ أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ص ٧٩، و Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, vol. 2, p. 569.

(١٠٥) الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، ص ٨٧٢.

(١٠٦) عوض، المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١٠٧) مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ٦٧٢.

(١٠٨) Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, vol. 2, p. 569.

في العام ١٩٠٧ وجد ٨٠ ألف يهودي يعيشون في فلسطين، ٤٥,٠٠٠ في القدس، ٨٠٠٠ في يافا، ٨٠٠٠ في صفد، ٤٠٠٠ بالتساوي بين حيفا وطبريا، ١٠٠٠ في الخليل، وهناك ٣٠ قرية يهودية بعدد سكان ٦ آلاف و٨٠٠٠ يهودي في أراضي غير مطورة. للمزيد، انظر: David Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, translated from the Hebrew by Mordechai Nurock [and] Misha Louvish (New York: Doubleday and Company, 1966), p. 286.

الصهيونية، ومكّنها من السيطرة على الأرض في فلسطين وزيادة حجم استثماراتها الاقتصادية[١٠٩].

بعد عرض النتائج التي ترتبت على الهجرة اليهودية إلى فلسطين نوضح الأسباب التي أدت إلى فشل سياسة عبد الحميد الثاني في منع الهجرة. فالحكومة المركزية في إسطنبول والسلطات المحلية في فلسطين غُلب على أمرها للأسباب التالية:

أولاً، تدخلات ونفوذ السفراء الأجانب في الأستانة والقناصل الأجانب في القدس وبيروت الذين تمسكوا بالامتيازات الأجنبية، فأصبح القنصل والمواطنون الأجانب الخاضعون له يشكلون دولة مستقلة بحد ذاتها. وأعاقت احتجاجاتهم تنفيذ قيود الهجرة ضد اليهود[١١٠]، فعبد الحميد الثاني لم يكن على درجة من القوة المادية والأدبية في المجال الدولي بحيث يتسنى له وقف الهجرة وقفاً تاماً[١١١].

وكان نتيجة هذا التدخل أن بدأت السياسة العثمانية في التهرب من قيود الدخول، فقد أوضح السفراء في إسطنبول للباب العالي أن حقوق رعاياهم في السفر داخل البلاد العثمانية تؤمنها الامتيازات الأجنبية، لذلك فإن أية تنظيمات معادية للصهيونية تعتبر لاغية وباطلة من تلقاء نفسها؛ إذ كانت هذه التنظيمات تخص أشخاصاً يتمتعون بحمايتهم، ولم يكتفِ ممثلو الدول العظمى بمنع طرد اليهود الذين لا يمتلكون مستندات صحيحة بل أمدّوهم بمنافذ للتهرب تمكنهم من دخول فلسطين، وبعد أن أرهبوا الأتراك أجبرت الدول العظمى الحكومة العثمانية على تقديم امتياز خاص لليهود فحْواه أن قيود الدخول سوف تنطبق فقط على اليهود الذين يأتون إلى فلسطين في جماعات قيوداً محددة، أما الذين يصلون مع عائلاتهم فقط فلا ينطبق عليهم ذلك، وبهذا أصبح في مقدور اليهود الأجانب أن يدخلوا فلسطين بسهولة[١١٢].

---

(١٠٩) عمران أبو صبيح، الهجرة اليهودية: حقائق وأرقام (عمّان: دار الجليل للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ١٧ ـ ١٨.

(١١٠) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٦٢؛ التنشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، ص ٨٦، وسعيد بن سفر الغامدي، موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر) (القاهرة: مكتبة التوبة، ١٩٩٢)، ص ٢٠٤.

(١١١) الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية دولة مفترى عليها، ج ٢، ص ٩٩٨، وجريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧ ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(١١٢) أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ص ٨٢ ـ ٨٣، وGeorge W. Robnett, *Conquest through Immigration; How Zionism turned Palestine into a Jewish State* (Pasadena, CA: Institute for Special Research, 1968), p. 53.

إن جهود الدول العظمى في تسهيل وتأمين هجرة اليهود الأجانب يمثلها قول لأكرم بك والي القدس: «إذ عزمت المتصرفية على أن تعيده إلى وطنه... وإذ بذلنا جهداً من قبل المتصرفية لإخراج ولو يهودي واحد من يهود الروس فستتدخل السفارة الروسية في الأستانة في الموضوع بمثابرة كبيرة ستعمل من ذلك قضية مهمة وخطيرة»[١١٣].

ثانياً، فساد الجهاز الإداري في متصرفية القدس وولاية بيروت الذي كان يصدر تعليمات متناقضة بهذا الشأن من حين إلى آخر، واستمرار اليهود في استخدام سلاح الرشوة مع الموظفين العثمانيين وهو ما كان سبباً في تمكين المهاجرين اليهود إلى فلسطين من شراء الأراضي وتعميق نفوذهم فيها[١١٤].

ثالثاً، محاولات اليهود المستمرة للتملص من القيود المفروضة عليهم بالتحايل عليها سواء كان ذلك بالحصول على الجنسية البريطانية أو الأمريكية، بعد التخلي عن الجنسية الروسية أم بالنزول في موانئ أخرى على الشاطئ السوري ثم التسلل براً إلى فلسطين[١١٥].

رابعاً، حصول الدول الأوروبية في عام ١٨٨٨ على امتياز يسمح لليهود بالإقامة في فلسطين إفرادياً وليس جماعياً، وعدم التأكد من هوية مشتري الأراضي، وهما أمران ساعدا بشدة على انهيار جميع القرارات والقيود التي فرضت على الهجرة اليهودية إلى فلسطين[١١٦].

خامساً، أوضح هرتزل في كتابه دولة اليهود الصادر عام ١٨٩٦ مبادئ الحركة الصهيونية، وزار إسطنبول، وفاوض عبد الحميد الثاني بشأن فلسطين، لكن السلطان رفض بالرغم من أن بعض الوزراء كان أكثر تجاوباً، ومع ذلك منح السلطان عبد الحميد الثاني وساماً لهرتزل وطلب إليه تدبير قرض أوروبي بقيمة ٢,٠٠٠,٠٠٠ TF. وإن كان هرتزل لم يحصل على مطلبه بشكل مباشر فإن عبد الحميد لم يتخذ «بصورة فعالة» أي إجراء صارم لإيقاف هجرة اليهود وتملكهم الأراضي في فلسطين[١١٧].

---

(١١٣) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ١٥٤.

(١١٤) جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ١١١؛ عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٦٢، والموسوعة الفلسطينية، مج ٢، ص ٨٦٦ ـ ٨٦٧. ولقد رأينا أن هذا التناقض لم يكن سببه فقط فساد الجهاز الإداري في القدس إنما أيضاً في فساد الجهاز الإداري في العاصمة الأستانة.

(١١٥) عوض، المصدر نفسه، ص ٦٢؛ جريس، المصدر نفسه، ص ١١١، والغامدي، موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر)، ص ٢٠٤.

(١١٦) الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، ص ٨٦٩.

(١١٧) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I,* p. 11.

واستمر هرتزل في مساعيه إلى أن قابل عبد الحميد الثاني عام ١٩٠١ وبالرغم من أنه لم يحصل على نتائج إيجابية فإنه فتح الباب للمناقشة وضَمن عدم اتخاذ إجراء سلبي ضد هجرة اليهود[١١٨].

سادساً، صدرت قرارات عثمانية لمنع الهجرة شكلاً ولكنها أتت مبهمة قصداً، وكانت النتيجة تسرّب المهاجرين بأعداد أكبر، وتملّكهم الأراضي بشكل أوسع[١١٩]، فالتعليمات والفرمانات غير واضحة ـ كما بيّنا سابقاً ـ ومفتوحة للتلاعب.

سابعاً، الفرق الكبير بين الفرمان العثماني والممارسات على أرض الواقع، فالمسافة كبيرة ما بين النظري والتطبيقي، ومهما كانت الفرمانات كان يمكن الالتفاف حولها، وكل ذلك بفعل تأثير أغنياء الصهاينة في إسطنبول وسورية[١٢٠].

ثامناً، مضت الحركة الصهيونية بوضع خططها لغزو فلسطين مالياً وبشرياً[١٢١] لتنفيذها في أرجاء فلسطين، وذلك بإنشاء أجهزة تتولى عمليات شراء الأراضي العربية وتمويل عمليات الشراء، وتوزيع الأراضي على فقراء المهاجرين ابتغاء زيادة كثافة السكان اليهود[١٢٢]، وإقامة مشروعات صناعية وتجارية، وإنشاء أجهزة التحكم المحلي والإدارة المحلية، وقيام مؤسسات تعليمية وثقافية، من أجل انتشار الصبغة اليهودية وصولاً إلى تأسيس الدولة[١٢٣].

تاسعاً: تمثل الموقف العثماني الرسمي طوال السنوات الممتدة من ١٨٨١ إلى ١٩٠١ بالترحيب بقدوم المهاجرين اليهود إلى جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية ما عدا فلسطين، حيث يحظر الاستيطان في الأراضي الواقعة داخل حدودها والسماح باستيطان جماعات صغيرة شرط أن يتخلى المهاجرون عن جنسيتهم الأجنبية ويتحولوا إلى رعايا عثمانيين ويحجموا عن السعي وراء امتيازات خاصة ويكتفوا بالبقاء ضمن حدود الفرمانات السارية المفعول داخل الدولة العثمانية[١٢٤].

---

(١١٨) الموسوعة الفلسطينية، مج ٢، ص ٨٧٢

(١١٩) المصدر نفسه.

(١٢٠) جاءت هذه المعلومات اعتماداً على تقارير الوكالة الصهيونية العالمية. للمزيد، انظر المقدمة، في: Friedman, ed., *The Rise of Israel: From Precursors of Zionism to Herzl.*

(١٢١) سيتم الإشارة إلى هذه المشاريع في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١٢٢) الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية دولة مفترى عليها، ج ٢، ص ٩٩٣.

(١٢٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٩٨.

(١٢٤) Mandel, *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*, p. 81.

وهكذا كانت التعليمات الصادرة إلى متصرف القدس عشية إبحار المهاجرين اليهود صوب فلسطين تقضي ببذل الجهود للحؤول دون وصول الوافدين من روسيا وأوروبا الشرقية إليها، غير أن المهاجرين اليهود رفضوا التقيد بقرارات الحكومة العثمانية واحتموا خلف حجة تعارض هذه الإجراءات مع الامتيازات الأجنبية(١٢٥). وتابعت الدولة العثمانية إصدار التعليمات وتحديد الزيارة بثلاثين يوماً فتابعت الدول الأوروبية احتجاجها على القيود المفروضة، فما كان من الباب العالي إلا أن أقدم على تنازل أسمى بتمديد فترة الإقامة إلى ثلاثة أشهر وإبلاغ المستفسرين أن مفعول القيود يسري على اليهود المهاجرين إلى فلسطين بصورة جماعية فقط(١٢٦).

ونختم بالقول إن نقطة الضعف التي تسجلها هذه الدراسة على السلطان عبد الحميد الثاني تجاه المسألة الفلسطينية أنه أصدر فرمانات جزئية لمصلحة بعض اليهود، وأذِن لهم بمقتضاها في شراء بعض مساحات محدودة من الأراضي الفلسطينية.

وقد استغل اليهود هذه الفرمانات فأقاموا عدة مستعمرات أشرفت عليها أجهزتهم المالية والفنية لتمويل الهجرة اليهودية وتأسيس المستعمرات فيها واستصلاح أراضيها واستغلالها اقتصادياً.

وليس في حنكة المؤرخ أو الباحث المحايد أن يجد تفسيراً أو تبريراً لموافقة السلطان على إصدار هذه الفرمانات الجزئية بحجة تعرض السلطان لضغوط دول أوروبية كبرى لم يقوَ على الوقوف في وجهها، إذ إن هذه الفرمانات كانت سنداً قوياً في يد الصهيونية للتوسع في شراء مزيد من الأراضي الفلسطينية وفتح باب الهجرة سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة(١٢٧).

كما لا يمكن القول إن عبد الحميد الثاني لم يكن يتوقع أن موافقته على بيع أراض محدودة في فلسطين لليهود، تكون بداية لتهويد فلسطين، فإن مثل هذا التفسير يبعد من السلطان صفات السياسي الحصيف المحنك بعيد النظر، وقد أجمع جمهرة من المؤرخين على أنه كان على حظ موفور من هذه السجايا(١٢٨). كانت هذه النسبة العددية الضئيلة لليهود ثمرة من ثمار سياسة السلطان عبد الحميد الثاني(١٢٩).

---

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٢.
(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٢.
(١٢٧) الشناوي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٩٩.
(١٢٨) المصدر نفسه.
(١٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٠٠.

مجمل القول إن السياسة العثمانية بمحاولاتها المتكررة في منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين قد تعاملت مع هذه المشكلة، لكنها لم تستطع النجاح بها، ونجحت فقط في الحد منها والحفاظ على عروبة فلسطين[١٣٠].

ودلالة على فشل السياسة العثمانية في السيطرة على الهجرة الصهيونية إلى فلسطين يقول وايزمن في مذكراته: «كنا نعلم أن أبواب فلسطين مغلقة أمامنا، وكنا نعرف بأن أي يهودي يريد دخول فلسطين كان عليه أن يحمل بطاقة حمراء، وإلا كان يطرد من قبل السلطات العثمانية، وكنا نعرف أن الفرمان العثماني يحظّر على اليهود شراء الأراضي، ولربما لو حاولنا أن نكون نظاميين لرعبنا، ولكننا استطعنا العبور إلى فلسطين وبصورة منتظمة ومستمرة في جنح الظلام، وعليه نرى أن اليهود قد استقروا في فلسطين ولم يطردوا وقاموا بشراء الأراضي والبناء عليها»[١٣١].

---

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ١٠٠٢.

(١٣١) أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢)، ص ٦٣، و Chaim Weizmann, *The Letters and Papers of Chaim Weizmann*, 23 vols. (Oxford: Oxford University Press, 1968), vol. 1: *Letters, Summer 1885-29 October 1902*, edited by Leonard Stein in collaboration with Gedalia Yogev.

الفصل الثاني

موقف عبد الحميد الثاني
من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

يُعالج هذا الفصل بدايات الاستيطان الصهيوني على أرض فلسطين وموقف السلطان عبد الحميد الثاني منه، ويتلخص الهدف منه في إعادة قراءة النتائج المتعلقة بموقف السلطان عبد الحميد الثاني من عملية الاستيطان، وإن كان لنا أن نعمل على تبرئته تماماً من المسؤولية الملقاة على عاتقه بوصفه حامياً للديار المقدسة أم لا. وهل فعلًا يستحق كل هذا الثناء والتقدير لموقفه من الحركة الصهيونية؟ وهل فعلاً يستحق كل هذا الذم الذي ناله من المؤرخين، سواء المعاصرين أم اللاحقين، له؟ وهل تكفي الفرمانات الصادرة بخط يده لمنع الهجرة والاستيطان واعتبارها دليلاً على براءته؟ أم لنا أن نقرأ بنتيجة ما آل إليه الوضع في فلسطين أثناء حكم عبد الحميد الثاني؟

وقد تم عرض الموضوع في ثلاثة محاور أساسية حيث أفرد المحور الأول للحديث عن المستعمرات الاستيطانية الصهيونية، وتناول المحور الثاني أدوات الاستعمار الاستيطاني التي نشأت على أرض فلسطين أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وخصص المحور الثالث للحديث عن النتائج التي ترتبت على حركة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين.

أولاً: المستعمرات الاستيطانية الصهيونية

يتفق معظم المؤرخين اليهود والعرب على أن بداية الاستعمار الصهيوني الفعلي على أرض فلسطين كانت عام ١٨٨٢، وقد بدأ خارج نطاق المدن الأربع التي سكنتها الأقلية اليهودية تقليدياً في فلسطين على الأقل منذ سنة ١٨٧٨، وهي صفد والخليل والقدس وطبريا[1]، حيث شكلوا حارات خاصة بهم في هذه المدن التي كانت أبوابها مفتوحة أمام السكان من الطوائف كافة، واندمجوا في البنى الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وبقي اليهود يشكلون أقلية بين سكان فلسطين قبل البدء بتهجيرهم من أوروبا

(١) عادل مناع، تاريخ فلسطين أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨ (قراءة جديدة) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٢٢٩.

الشرقية والغربية في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر، وقد اعتاد الباحثون الصهاينة أن يستعملوا مصطلح الاستيطان القديم أو «الييشوف القديم» الذي تمت إقامته منذ وصول بعض يهود إسبانيا بعد طردهم عام ١٤٩٢م إلى فلسطين والذين اعتاشوا من المساعدات وأموال الصدقات، واستخدام مصطلح الاستيطان الجديد منذ وصول مجموعات المهجرين من يهود أوروبا الأشكناز إلى فلسطين عام ١٨٨٢[٢]. فقد بدأ الاستعمار الصهيوني في فلسطين على أسس استهدفت تحويل فلسطين إلى وطن يهودي وتمثلت بامتلاك الأراضي وإنشاء المستعمرات عليها وإحياء اللغة والثقافة العبريتين[٣].

وقد مرت حركة الاستعمار الصهيوني في فلسطين ـ فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني ـ بمرحلتين هما:

١ ـ مرحلة الاستيطان غير المنظم وتنتهي بعام ١٩٠٠ التي امتازت بسيطرة مشاريع الاستيطان الفردية وتمثلت بالجهود والمساعي التي بذلها بعض المتحمسين من اليهود، واتخذت طابعاً خيرياً. ولم تكن هذه الجهود منظمة، حيث لم يربط بينها سوى العطف على اليهود.

٢ ـ مرحلة الاستيطان المنظم[٤] وتبدأ بعام ١٩٠٠، إذ به أخذ اليهود الصهاينة ببرنامج استعماري استيطاني منظم له أهدافه السياسية الواضحة التي تحظى بتأييد جماهير اليهود، وتم إيجاد الأجهزة والأدوات لدعم عملية الاستعمار.

واتخذ الاستيطان أشكالاً متعددة، منها:

أ ـ الاستيطان المدني، وإقامة الأحياء اليهودية في المدن الكبرى.

ب ـ الاستيطان الزراعي، وإقامة المستعمرات الزراعية[٥].

وسنتحدث عن بعض المشاريع الاستعمارية والمستعمرات التي تأسست في المرحلة الأولى للاستعمار الصهيوني في فلسطين، إذ امتازت هذه المرحلة بسيطرة

---

(٢) محمود الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤ (حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٢.

(٣) عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، ص ٦٧، ومصطفى مراد الدباغ، «الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، ١٨٥٤ ـ ١٩٤٨،» مجلة دراسات عربية، العدد ٥ (١٩٧٥)، ص ٣٠ ـ ٣٢.

(٤) عوض، المصدر نفسه، ص٦٨، و George W. Robnett, *Conquest through Immigration; How Zionism Turned Palestine into a Jewish State* (Pasadena, CA: Institute for Special Research, 1968), p. 42.

(٥) نائلة الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤ (عمّان: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ٢٠٧ و٢٨٣.

مشاريع الاستيطان الفردية التي تمثلت بالجهود التي بذلها بعض المتحمسين من اليهود، واتخذت الطابع الخيري من خلال مساعدة فقراء اليهود عبر العالم وجلبهم للعيش على أرض فلسطين[٦] لكنها شكلت نواة أساسية لحركة الاستعمار الاستيطاني في ما بعد، ومن أشهرها:

١ ـ مشروع مونتفيوري[٧]

تقدم مونتفيوري (Sir Moses Montefiore) بمشروع لتوطين اليهود في فلسطين أثناء الحكم المصري لبلاد الشام (١٨٣١ ـ ١٨٤٠) ولكن محمد علي لم يوافق على المشروع، وعندما عادت بلاد الشام إلى الحكم العثماني جدد مونتفيوري جهوده وزار الأستانة وحصل على فرمان من السلطان عبد المجيد عام ١٨٥٦ يمكّنه من شراء أراضٍ بالقرب من القدس ويافا، فأنشأ فيها البساتين، وأسكنها عائلات قليلة من المستوطنين اليهود[٨]. لكن مشروع مونتفيوري لم يلقَ نجاحاً على الرغم من اهتمامه به وزيارته لفلسطين أكثر من سبع مرات، حيث أبقت السلطات العثمانية مشروعه مجمداً[٩].

٢ ـ مشروع لورنس أوليفانت[١٠]

اعتمد مشروع لورنس أوليفانت كما وصفه في كتابه أرض جلعاد على فصل منطقة البلقاء عن نابلس ليستطيع اليهود من رعايا السلطان استغلال أراضي البلقاء بواسطة الأموال والخبرات والصناعات التي يمتلكها اليهود المهاجرين وتقوم الدولة العثمانية بدورها ببيع الأراضي الأميرية هناك لليهود وتأخذ الضرائب عنهم في كل عام[١١].

---

(٦) عوض، المصدر نفسه، ص ٦٨، و Robnett, Ibid., p. 42.

للمزيد حول مشروع مونتفيوري وحياته، انظر: إيلي ليفي أبو عسل، يقظة العالم اليهودي (القاهرة: مطبعة النظام، ١٩٣٤)، ص ١٣٧ ـ ١٨٠.

(٧) كان مونتفيوري من طليعة المبشرين والمتكهنين ببزوغ شمس الصهيونية وكان أعظم رجل وقف حياته على خدمة اليهودية مدافعاً عن شرف إسرائيل وأبناء جنسه الذين رزحوا تحت الاضطهاد. للمزيد، انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٨) David Ben-Gurion, *The Jews in their Land,* translated from the Hebrew by Mordechai Nurock [and] Misha Louvish (New York: Doubleday and Company, 1966), p. 272.

(٩) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٦٩.

(١٠) كاتب ورحالة إنكليزي مؤيد نشيط لعودة الشعب اليهودي إلى أرض فلسطين قام برحلات في عدة بلدان وألف كتباً جديدة عن رحلاته وأصبح عضواً في البرلمان البريطاني (١٨٦٥ ـ ١٨٦٧). للمزيد انظر: Margaret Oliphant W. Oliphant, *Memoir of the Life of Laurence Oliphant and of Alice Oliphant, his Wife,* 2 vols. (Edinburgh; London: W. Blackwood, 1892), vol. 1, pp. 1-10.

(١١) Laurence Oliphant, *The Land of Gilead* (London: William Blackwood and Sons, 1988), pp. 220-222. =

وكان لورنس يرى أن العمل على تطوير إقليم أو مقاطعة بعينها هو لفائدة الدولة العثمانية، حيث سيزيد إيرادات الإمبراطورية، ويطور سكانها من دون أن يؤثر في حقوق السلطان[١٢] (العثماني عبد الحميد الثاني)، الذي رفض المشروع، إذ خشي أن تلعب إنكلترا بالورقة اليهودية ضد السلطنة تمهيداً للسيطرة على فلسطين، ولأنه قد يفتح باباً جديداً للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية من خلال تقديم العون والحماية إلى أقلية غير مسلمة، وهكذا تنشأ مشكلة قومية جديدة يتعذر حلها إلا بالانفصال عن الدولة العثمانية[١٣].

٣ ـ مستعمرة مكفيه إسرائيل أو ينبوع إسرائيل

تأسست مستعمرة مكفيه إسرائيل (Mikveh Israel) سنة ١٨٧٠ وتعني بالعبرية أمل إسرائيل، وهي عبارة عن مدرسة زراعية بالقرب من يافا هدفها تعليم الفلاحة والزراعة لأبناء المستعمرات وتقديم التسهيلات لهم. نمت هذه المستعمرة وشغلت مساحة حوالى ٣٢١٠ دونمات وعُرفت لدى عرب فلسطين بمستعمرة نيتر نسبة إلى مؤسسات تشارلز نيتر (Charles-Yitzhak Netter)[١٤].

وتزامنت هذه الحركة مع بداية تأسيس الجمعيات اليهودية في أوروبا ومنها الاتحاد اليهودي العالمي (١٨٦٠) والاتحاد اليهودي الإنكليزي (١٨٧١) وجمعية أحبّاء صهيون، وتنافست في ما بينها لجمع الأموال اللازمة من أثرياء اليهود لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين عن طريق تأسيس المستعمرات والمدارس الصناعية والزراعية، لكن الدعم الأقوى جاء من البارون إدموند دي روتشيلد ومن المستعمرات التي تأسست فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني ونذكر منها:

= ويشار إلى أن محتوى رحلة أوليفانت إلى فلسطين وشرق الأردن قد نشرت في *Blackwood Magazine* تحت مسمى أرض جلعاد.

(١٢) Oliphant, *The Land of Gilead*, p. 178.

(١٣) علي محافظة، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ٢٧، وعوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٧٢ ـ ٧٣. وحول موقف الدولة العثمانية من مشروع أوليفانت، انظر: Neville J. Mandel, «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881- 1908,» *Middle Eastern Studies*, vol. 11, no. 1 (1975), pp. 312-313.

(١٤) عوض، المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٣، و Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, p. 272.

تشارلز يعقوب نيتر (١٨٢٦ ـ ١٨٨٢): يهودي فرنسي قام بتهجير ثمانٍ وعشرين طفلاً من باريس وأسكنهم مستعمرة مكفيه إسرائيل؛ انظر: مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ١١ ج (حيفا: دار الهدى للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ج ٤، ص ٦١٥.

أ ـ مستعمرة بتاح تكفا

تعني بتاح تكفا (Petah Tikva) بالعبرية باب الأمل وتعرف باسم «أم المستعمرات» ومعناها باب الرجاء، تأسست عام ١٨٧٨على يد جماعة من يهود روسيا إلى الشمال من مدينة يافا وعلى جزء من أراضي القرية العربية «ملبس» ومساحتها ٣٤٨٠ دونماً. ونشطت بفضل التبرعات المالية التي قدمتها إليها جمعية أحباء صهيون في روسيا. ومن ثم اشتراها البارون روتشيلد[١٥] وتم إعادة إحيائها سنة ١٨٨٣. تزامن ذلك مع محاولات السلطات العثمانية وقف أعمال البناء الجديدة نظراً إلى القيود التي فرضت آنذاك على دخول اليهود إلى فلسطين، لكن تدخل القناصل الأجانب حمل السلطات العثمانية على التراجع[١٦]. وقد كان لبتاح تكفا دور مهم في بلورة مفاهيم عديدة داخل الكيان الصهيوني في فلسطين، إذ أصبحت محطة مرور لأبناء الهجرة الثانية الصهيونية بين عامي ١٩٠٤ و١٩١٤. وعلى خلفية العلاقات بين الفلاحين العرب الذين كانوا يعملون في الأرض والمهاجرين الذين كانوا يفدون إليها وضَع زعماء الجناح العمالي الصهيوني كثيراً من نظرياتهم ومبادئهم بشأن بناء دولتهم في فلسطين، ومن ضمنها أسس العمل العبْري التي لا تزال حية إلى يومنا هذا[١٧].

وفي إشارة أخرى، فقد قام اليهود الروس بشراء ٢٦٠٠ دونم من الأرض التي كانت قد عرضتها الحكومة العثمانية للبيع عام ١٨٨٣، وذلك لعجز الفلاحين العرب عن تسديد الضرائب، فقاموا بشرائها وأضافوها إلى أراضي المستعمرة الأصل[١٨].

ب ـ مستعمرة ريشون ليتصيون

أنشئت ريشون ليتصيون أو «الأول لصهيون» (Rishon Le-Zion) في قرية عيون القرى أو عيون قارة عام ١٨٨٢ على مساحة ٣٢٠٠ دونم جنوب شرق يافا، سكنها

---

(١٥) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٦٨ ـ ٣٧٠؛ Ben-Gurion, Ibid., p. 272, and Ran Aaronsohn, *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine*, translated from the Hebrew by Gila Brand, Israel Studies in Historical Geography (Lanham: Rowman and Littlefield Publishers; Jerusalem: Hebrew University, Magnes Press, 2000), p. 49.

(١٦) أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨ (عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٦)، ص ٦٠٥، و Walter Laqueur, *A History of Zionism* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1972), p. 40.

(١٧) صبري جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧ (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٦٩، والدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٤، ص ٦١٧ ـ ٦١٨.

(١٨) جريس، المصدر نفسه، ص ١٠٥، و Aaronsohn, *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine*, p. 49.

ست عائلات يهودية روسية[١٩]. حيث اشتروها في المزاد العلني الذي عرضته الحكومة العثمانية لعجز أهلها عن تسديد الضرائب المترتبة عليهم، لكن والي القدس عارض بيع الأرض وتسجيلها باسم مواطنين أجانب، وتدخل نائب القنصل البريطاني في يافا الحاخام (حاييم أمزيليغ) وتمكن من شراء الأرض وتحويلها لاحقاً إلى المهاجرين اليهود[٢٠].

ومن الخطوات التي اتبعت من أجل تجاوز أي عقبات بشأن نقل ملكية الأرض كانت تتم بنقل الأرض باسم مواطن عثماني أو تحصيل ترخيص لبناء مزرعة إذ بالإمكان تحصيلها بسهولة من السلطات المحلية[٢١].

وكان من أبرز الذين أسسوا المستعمرة زلمان ليفونتين وهو من نشطاء جمعية أحباء صهيون، الذي أعجب بخصوبة الأرض، والتحقت عائلات أخرى من حركة البيلو (Bilu) بالعائلات الروسية الست وعاشوا حياة مشتركة، ووضعوا فرماناً مشتركاً لتسيير شؤون الحياة في المستعمرة[٢٢].

ج ـ مستعمرة روش بينا (رأس الزاوية)

تقع مستعمرة روش بينا (Rosh Pinna) على بعد ساعة من صفد باتجاه الشمال الشرقي وقد أسستها جمعيات استيطان فلسطين «موتيست في رومانيكا»[٢٣] عام ١٨٨٢ بمساعدة اللجنة المركزية لأحباء صهيون في رومانيا[٢٤] على أرض مساحتها ٢٧٠٠ دونـم[٢٥] واستوطنتها ٥٠ عائلة يهودية من رومانيا. استمرت المستعمرة بمساعدة روتشيلد المالية[٢٦]، وذلك بناء على استرحام قدمه سكان المستعمرة لروتشيلد،

---

(١٩) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٧٥؛ أريه أفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ترجمة بشير برغوثي (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٦)، ص ٧٩، و Aaronsohn, Ibid., p. 50.

(٢٠) جريس، المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٣، و Aaronsohn, Ibid., p. 58.

(٢١) أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨، ص ٦٠٦، و Aaronsohn, Ibid., p. 74.

(٢٢) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٧٦.

(٢٣) جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ١٠٤.

(٢٤) الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٨٢.

(٢٥) أفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ص ٨١، و Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, p. 273.

(٢٦) Laqueur, *A History of Zionism*, p. 40, and Ruth Kark, *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*, America-Holy Land Monographs Series (Jerusalem: Magnes Press, Hebrew University; Detroit, MI: Wayne State University Press, 1994), p. 225.

فاستجاب لطلبهم، وقدم دعماً مقداره ١٠ فرنكات لكل شخص، وزاد مساحة أراضيها بشرائه ٣٧٠٠ دونم من أفندية صفد[٢٧].

د ـ مستعمرة زخرون يعقوب (زمارين)

أنشئت عام ١٨٨٢على لسان صخري مرتفع على أحد قرون جبل الكرمل من أعمال حيفا، وقد اشترت جمعية أحباء صهيون الأرض البالغة مساحتها ٦٠٠٠ دونم واستوطن فيها ٤٠ عائلة قادمة من رومانيا، وتابعت أعمالها ونشاطاتها في الزراعة بدعم من البارون هيرش الذي أطلق عليها اسم أبيه «زخرون يعقوب» (Zikhron Yaakov)[٢٨]. وقد أمر البارون روتشيلد بإقامة مصنع للنبيذ وآخر للبراميل وخمارة كبيرة، وثالثاً للزجاج، وبنى فيها كنيساً فخماً وأكثر من مدرسة ومستشفى وصيدلية. وفي عام ١٨٨٩ تم تحويل ضاحيتين تابعتين للمستعمرة هما «يات تلوموا» و«مئير شافيه» إلى مستوطنتين مستقلتين[٢٩]. وشكلت المستعمرات السابقة الذكر نواة الاستعمار الصهيوني في فلسطين، إذ أدت دوراً أساسياً في تدريب المزارعين اليهود على الزراعة وفق الأساليب الحديثة[٣٠].

هـ ـ مستعمرة عكرون (عاقر)

تعني بالعربية تذكار بيت الله، أسسها روتشيلد عام ١٨٨٣ إلى الجنوب من مدينة الرملة، قامت على أرض مساحتها ٤٩٠٠ دونم وسكنتها ١٧ عائلة روسية. عملت في الزراعة، وذلك لحساب روتشيلد[٣١] بسعر ٧٠,٠٠٠ ألف فرنك، وتم تغيير اسمها من عكرون إلى «مزكيرت باتيه» أو «مسكرة باتيا» (Mazkeret-Batya) اسم والدة روتشيلد عرفاناً بالجميل له. وسجلت الأرض باسم ميكايل إرلانغو (Michael Erlangew) رئيس

---

(٢٧) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٨٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٨٥ـ ٣٨٦؛ جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ١٠٤ ـ ١٠٥؛ خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٤١ (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ١٨؛ الدباغ: «الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، ١٨٥٤ ـ ١٩٤٨»، ص ٣٢ ـ ٣٣، وبلادنا فلسطين، ج ٧، ص ٦٨١، و Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, p. 273.

(٢٩) جريس، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٣٠) League of Arab States, *Jewish Immigration to Palestine* (Beirut: Palestine Department, Political Section, 1994), p. 9.

(٣١) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧، وجريس، المصدر نفسه، ص ١٠٦. يذكر أبو بكر أن مساحتها (٧٠٠٠) دونم. انظر: أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨، ص ٦٠٧.

جمعية أحباء صهيون في باريس[٣٢]. زرع فيها أشجار متنوعة من الزيتون والمشمش واللوز والتوت لاستخراج الحرير[٣٣].

و ـ مستعمرة يسود همعلاة (أساس الصمود)

أسست مجموعة من يهود بولونيا مستعمرة بالقرب من بحيرة الحولة على أرض مساحتها ٢٥٠٠ دونم سموها يسود همعلاة أو «أساس الصمود» (Yesudha – Maala) عام ١٨٨٣. وقد استملكت بواسطة «يعقوب عبو» يهودي من صفد، ومن ثم نشطت بدعم من روتشيلد[٣٤].

أما بقية المستعمرات الزراعية التي أنشئت من أجل الإعلان عن الجمعية الصهيونية العالمية فقد تم اختيارها على أن تكون قريبة من الساحل، والباقية قريبة من منابع نهر الأردن وحول بحيرة طبريا والحولة، ومنها[٣٥]:

ز ـ مستعمرة نس تصيونا (راية صهيون)

أنشئت مستعمرة نس تصيونا (Ness Tsiyona) أو «راية صهيون»، على أراضي وادي حنين عام ١٨٨٣ وكانت استملكها أحد المهاجرين اليهود بمبادلتها مع مالكها الألماني لقاء مساحة مماثلة من الأرض في أوريا بروسيا. سكن فيها حوالى ٢٦ عائلة من أصل روسي، وأصبحوا في ما بعد مواطنين عثمانيين. تراوح مساحتها بين ١٣٥٠ و١٨٠٠ دونم. أصبحت منذ عام ١٩٠٠ تابعة لجمعية الاستيطان اليهودي (يكا)[٣٦]؛ وزرعت بأشجار العنب والبرتقال.

---

(٣٢) محمد سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملّك اليهود في أرض فلسطين،» صامد الاقتصادي (بيروت)، السنة ٤، العدد ٣٣ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١)، ص ٨٥؛ الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٤، ص ٦٢١؛ Laqueur, *A History of Zionism*, p. 40; Aaronsohn, *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine*, p. 55, and Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, p. 276.

(٣٣) الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٨٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٨٧؛ جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ١٠٦؛ قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٨؛ سليمان، المصدر نفسه، ص ٨٥؛ Laqueur, *A History of Zionism*, p. 40; Ben-Gurion, Ibid., p. 276; Aaronsohn, Ibid., p. 84; Kark, *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*, p. 224, and Martin Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922* (Westport, Conn.: Praeger, 1999), p. 46.

(٣٥) الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٨٨؛ جريس، المصدر نفسه، ص ١٠٦؛ الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٤، ص ٦٢١، وأفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ص ٨١.

ح ـ مستعمرة غديرة (قطرة يهود)

أقيمت عام ١٨٨٤ مستعمرة غديرة «قطرة يهود» (Gedera)، وتعني «فطيرة الغنم»، على أراضي القرية العربية (قطرة) لحساب حركة أحباء صهيون على مساحة مقدارها ٣٠٠٠ دونم[٣٧]. كانت ملكاً لابن نائب قنصل فرنسا في يافا إميل يوسف فيليت وسكنها المهاجرون من أبناء البيلوييم[٣٨]، وقد اتُّخذت مركزاً للأبحاث الزراعية لتدريب اليهود المهاجرين على أعمال الفلاحة[٣٩]. تركزت زراعتها على كروم الفاكهة والعنب وتم بناء مصنع للكحول وإنشاء مطحنة هوائية للقمح وفيها مدرسة وصيدلية[٤٠].

وبذلك وصل عدد المستعمرات التي أسسها اليهود الصهاينة في الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٨٨٤ إلى ثمانٍ، شكلت نواة النشاط الصهيوني داخل فلسطين أي أن الاستعمار الاستيطاني الفعلي على أرض فلسطين بدأ في ظل حكم السلطان عبد الحميد الثاني. كما أن المرحلة التي تأسست فيها هذه المستعمرات تزامنت مع بدء إصدار فرمانات منع الهجرة والاستيطان. فكيف نشأت هذه المستعمرات وبهذه الفترة الزمنية القصيرة وما دور فرمانات المنع في ذلك؟

وفي السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر تم تأسيس كثير من المستعمرات في وقت شددت فيه الدولة العثمانية من إجراءاتها لمنع دخول اليهود الأجانب، وذلك بعد موقف الأهالي المعارض الذي عبّروا عنه من خلال مخاطبة الدولة في إسطنبول بعرائض موقّعة من جميع فئات المجتمع مطالبين بمنع قدوم اليهود ومنع شراء الأراضي بخاصة في القدس. وفي الوقت نفسه حاول قناصل الدول الأجنبية ممارسة ضغوطهم على الدولة العثمانية فلم تستجب لكامل طلباتهم، لكن المفارقة ـ ومن المستغرب ـ أن الدولة العثمانية قد اعترفت بوجود المستعمرات التي أسست قبل إعلان المنع (وهو ما سمح للبارون روتشيلد تسجيل الأراضي التي اشتراها باسمه)، وسمحت لليهود بشراء الأراضي في كل أنحاء سورية[٤١]. ويذكر أن روتشيلد حين زار فلسطين عام ١٨٨٧

(٣٧) الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٨٨؛ الدباغ، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٢١، و Kark, *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*, pp. 225-226.

(٣٨) جريس، المصدر نفسه، ص ١٠٦؛ قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٨؛ Aaronsohn, *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine*, p. 92, and Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, p. 276.

(٣٩) أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨، ص ٦٠٧ ـ ٦٠٨.

(٤٠) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٨٩.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٩٠، و League of Arab States, *Jewish Immigration to Palestine*, p. 9.

قضى معظم وقته في مشاريع خارج المستعمرات، منها تأسيس المدارس، وتأمين الأراضي للمستشفيات في صفد، ومنها مستشفى «عزرا ناشيم» (Ezrat Nashim) في القدس و«سينوغوغيو» (Synogogue) في رام الله[٤٢]، وتأسيس مراكز توفير فرص عمل لليهود في مستعمراته.

ومن المستعمرات التي أسست في تلك الفترة:

- مستعمرة بئر طوبيا (Be'er Tuviya): أسست عام ١٨٨٦ على أرض مساحتها ٦٣٠٠ دونم من أراضي قرية القسطينة التابعة لقضاء غزة[٤٣]؛ من أجل توطين مجموعة من يهود صربيا الذين جاؤوا للاستيطان على أرض البارون بشروط خاصة، وزرع فيها القمح والسمسم[٤٤].

- مستعمرة رحبوت (Rehovot): تعني «الأماكن الرحبة»؛ أسستها شركة روسية يهودية عام ١٨٩٠ على أرض مساحتها ١٦٠٠ دونم في قرية ديران الواقعة جنوب غرب الرملة، وعاش فيها ٦٤ عائلة وتلقت الدعم المادي من شركة «يكا». غير أن الدولة العثمانية لم تسمح ببناء البيوت فيها إلا بعد عام ١٨٩٤، وهو ما أدى إلى اتساعها وزيادة عدد سكانها[٤٥]. وقد أعطت هذه المستعمرة انطباعاً جيداً بسبب وجود العشرات من كروم العنب والليمون والبرتقال، وتميزت بتربية الخيول والأبقار والطيور، وعاش سكانها برفاهية وأنشئت فيها مدرسة استخدمت للصلاة والعبادة[٤٦].

- مستعمرة موتسا (Motza): أو «قولونيا» (١٨٩٤) وهي تقع على سلسلة جبال القدس، وأقيمت على أرض مساحتها ٢٠٠ دونم لحساب جمعية أحباء صهيون، زرعت بالكروم ليعتاش السكان منها[٤٧].

- مستعمرة هرتوف (Hartuve): وتعني «الجبل الجميل» (١٨٩٥)؛ تقع على طريق يافا ـ القدس في قرية دير أبان في منطقة العرقوب، أنشئت على أرض مساحتها

---

(٤٢) Aaronsohn, *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine*, p. 108.

(٤٣) أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨، ص ٦٠٧ ـ ٦٠٨؛ سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملّك اليهود في أرض فلسطين،» ص ٨٥، و Aaronsohn, Ibid., p. 97.

(٤٤) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٩٠.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٩١؛ أبو بكر، المصدر نفسه، ص ٦٠٨؛ الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٤، ص ٦٢٢؛ Laqueur, *A History of Zionism*, p. 40, and Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, p. 277.

(٤٦) الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٩١.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٢، و Ben-Gurion, Ibid., p. 278.

٥٠٠٠ دونم وسكنها يهود من روسيا ورومانيا وبلغاريا[٤٨]. وهي خصبة ومناخها جيد، وزرع فيها القمح والسمسم، وبنى فيها اليهودي إسحق أول مطحنة تعمل على الغاز[٤٩].

• مستعمرة الخضيرة أو جديرة (Hedera): أنشئت سنة ١٨٩٠ على شاطئ البحر المتوسط بين يافا وحيفا. تبلغ مساحة أراضيها ٣٠ ألف دونم، استوطن فيها ٤٠ عائلة يهودية[٥٠]. وبُني فيها ٤٠ بيتاً حجرياً واسعاً، وعمل لكل بيت مخزن ياخور في التسوية وذلك لحماية البيوت من الرطوبة، وانتشر فيها مرض الملاريا عام ١٨٩٣، فأمر روتشيلد خبراء من موظفيه بمساعدة سكانها[٥١].

• مستعمرة «مشمار هايردن» (Mishmar Hayarden) (محبس نهر الأردن): أقيمت سنة ١٨٩٠ على أرض مساحتها ٤٤٠٠ دونم، وأنشأتها عائلات يهودية من صفد[٥٢]. تلقت الدعم المادي من البارون هيرش ومن جمعية أحباء صهيون، معروفة بزراعة الحبوب وتربية الحيوانات[٥٣].

• مستعمرة متولا أو المطلة (Metula): تقع خلف جبال الجليل، أقيمت عام ١٨٩٥ على أرض مساحتها ١٢٨٠٠ دونم، وبدعم من روتشيلد[٥٤]. وجاء ذلك في إثر تمردّ قام به سكان المطلة ضد السلطات العثمانية فأعلنوا أمامهم عن استعداد روتشيلد شراء أراضيهم، فوافقت السلطات المحلية على ذلك، وأجبرت الأهالي على الرحيل وطردتهم من أراضيهم بعد أن أعطتهم تعويضات رمزية عنها، وأسكنت مستوطنين يهوداً مكانهم[٥٥].

• مستعمرة «غان شموئيل» (١٨٩٦): أسسها بعض المستوطنين المتدينين تكريماً للحاخام شموئيل موهيليفر أحد زعماء حركة أحباء صهيون ومن أوائل الحاخامين

(٤٨) Ben-Gurion, Ibid., p. 278.

(٤٩) الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٩٣.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٩٣؛ سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملّك اليهود في أرض فلسطين،» ص ٨٦، والدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٧، ص ٦٨٥.

(٥١) الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٩٣.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٤؛ سليمان، المصدر نفسه، ص ٨٦، و Ben-Gurion, Ibid., p. 276.

(٥٣) الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٩٥، و Ben-Gurion, Ibid., p. 278.

(٥٥) سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملّك اليهود في أرض فلسطين،» ص ٨٦، وأفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ص ٨٤.

الذين ساهموا في عقد المؤتمر الصهيوني الأول إلى الشمال من الخضيرة. ولقد صرف البارون روتشيلد على بنائها نصف مليون فرنك، وأقام بها ٢٧٠ مستوطناً(٥٦).

وما إن جاء مؤتمر ١٨٩٧ حتى كان هناك ١٩ مستعمرة غطت مساحة ٤٥٠٠٠ دونم، وضمت ٤٣٥٠ نسمة، إضافة إلى أراضٍ غير مستعمرة لليهود ١٠٠٠٠ دونم غرب نهر الأردن و٢٠٠٠٠ دونم شرق الأردن. كما وصل عدد اليهود إلى ٤٥ ألف يهودي يعيشون في ٩ قرى و٢٨,٢٥٤ في القدس وحدها. لذا ومع نهاية القرن التاسع عشر كان عدد اليهود في فلسطين حوالى ٥٠ ألفاً(٥٧). كما انتقلت إدارة المستعمرات آنذاك في فلسطين والإشراف على عملية الاستيطان إلى جمعية الاستيطان اليهودي (يكا)، التي بدأت بنقل الإدارة إلى المستوطنين أنفسهم وشراء الأراضي وإنشاء مستعمرات جديدة منذ عام ١٩٠٠ وتركزت أغلبيتها في الجليل الأدنى شمال فلسطين(٥٨). ولنا أن نتساءل هنا عن وجود آلية إدارة هذه المستعمرات تحت سمع وبصر السلطات العثمانية.

ونتيجة لزيادة الطلب على أراضي البناء قفزت أثمان الأراضي قفزات كبيرة، وكانت الحكومات الأوروبية والمؤسسات الصهيونية وكبار الأثرياء والممولون اليهود على استعداد تام لإغداق الأموال الطائلة لشراء الأراضي، وذلك لبناء المستعمرات لاستيعاب المهاجرين اليهود والمؤسسات الدينية والثقافية(٥٩).

ومع الهجرة الثانية (١٩٠٤ ـ ١٩٠٨) تم تأسيس الكيبوتس (Kibbutz) وهي «مستعمرات زراعية تملكها الحركة الصهيونية والعاملون فيها موظفون، وهي تجربة منقولة عن «السوفخوز» في روسيا السوفياتية، أو كما أطلق عليها الموشاف (Moshav) أو صغار وكلاء المستوطنات، وهي مستعمرة زراعية تعاونية يملك المزارعون قطعاً منها، وهي مشابهة «للكولخوز» في روسيا السوفياتية(٦٠).

---

(٥٦) الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٩٧، وسليمان، المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٥٧) Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, p. 278, and Mandel, «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881- 1908,» pp. 35 - 36 .

(٥٨) الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

(٥٩) أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨، ص ٣٥٨.

(٦٠) Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, p. 282.

لمراجعة أدق التفاصيل حول الظروف التي تأسست بها فكرة الموشاف ووفقاً لموجات الهجرة المتعاقبة وبمختلف قدرات الصهاينة المالية وبحسب البلدان التي قدم منها هؤلاء المهاجرون. ولكن بالرغم من اختلاف الظروف والعادات والتقاليد فيما بينهم إلا أنهم اتفقوا على هدف واحد وهو التأسيس لحياة المزارع اليهودي في الموشاف والعيش من خلال الزراعة التي يمكنها في ما بعد التأسيس للدولة الصهيونية ونلاحظ أن ستي ١٨٩٠ و١٨٩١ كانتا مهمة جداً في حياة الاستيطان لأن الصهاينة الروس ولأول مرة سمحوا وبشكل رسمي بالتأسيس لتنظيم =

• مستعمرة سيجرة (الشجرة بالعربية) أو شجيرة: أنشئت عام ١٩٠٠ على أراضي قرية الشجرة العربية على أرض مساحتها ٣٥ ألف دونم وأصبحت مكاناً لتدريب المزارعين اليهود ومركزاً لتجمع شبيبة من عمال صهيون، ومنها تم ترتيب أول حراسة يهودية منظمة من أعضاء جمعية سرية اسمها «بارغيورا» (المحارب المتدين) في عام ١٩٠٨[٦١]. وفي بداية القرن العشرين كرست كل الجهود لشراء الأراضي وإقامة مستعمرات جديدة في الجليل الأدنى، وسهل مرج بن عامر، وغور الأردن وطبريا والناصرة وكان مجموع ما اشترته شركة يكا بين عامي ١٨٩٩ و١٩٠٤ سبعين ألف دونم في تلك المناطق، ومن هذه المستعمرات[٦٢]:

• محانايم، أسست عام ١٨٩٩.

• تفنثيل، أسست عام ١٩٠٠ غرب مدينة طبريا.

• كفار تابور (Kefar Tavor)، على أرض قرية (مسحة) أسست عام ١٩٠١ مساحتها ٧٠٠٠ دونم[٦٣].

• منحاميا، أسست عام ١٩٠٢ قرب مدينة طبريا.

• بيت غان، أسست عام ١٩٠٤.

أما بقية المستعمرات التي أسست على الساحل الفلسطيني فكانت:

• مستعمرة غفعات عيدة ١٩٠٣ أنشئت على أرض مساحتها ٧٨٥٨ دونماً من أراضي قرية امراج العربية[٦٤].

= (Ojess Committee) وهو تنظيم لدعم المزارع اليهودي في سورية والأراضي المقدسة وأسست فرعها الرئيسي في يافا، وسهلت عملية نقل الأراضي للمزارع اليهودي ـ نلاحظ أنها السنوات التي صدرت بها الفرمانات الثلاثة بخط اليد من عبد الحميد ـ وفي هذه الفترة ارتفعت أسعار بيع الأراضي، وفيها أسست ٦ مستعمرات وهي: حفوت، جديرا، مشمار هادريان، عين الشمس، ونسن تصيونا، وموتسا. ويتابع الكيفية التي تم من خلالها التأسيس ونقل أدوات الصناعة من أوروبا إلى الموشاف، للمزيد، انظر: Gad G. Gilbar, *Ottoman Palestine, 1800-1914: Studies in Economic and Social History* (Leiden: E. J. Brill, 1990), pp. 134-135.

(٦١) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٩٨.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٩؛ سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملّك اليهود في أرض فلسطين،» ص ٨٦، ونجيب الأحمد، «الاستيطان والهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» صامد الاقتصادي، السنة ٦، العدد ٤٨ (آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٨٤)، ص ١٤٩.

وفي بداية العام ١٩٠٠ كرست كل الجهود لشراء الأراضي وإقامة المستعمرات في الجليل الأدنى (سهل بن عامر) وغور الأردن، وطبريا، والناصرة. وكان مجموع ما اشترى بين عام ١٨٩٩ ـ ١٩٠٤ من قبل شركة يكا سبعين ألف دونم في تلك المناطق. انظر: الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٧، ص ١٤٠.

(٦٤) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠، والأحمد، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

• مستعمرة عتليت ١٩٠٤ جنوب غرب حيفا على الساحل تقع بين مدينة حيفا ومستعمرة زخرون يعقوب. كان روتشيلد قد اشترى معظم أراضيها، ومساحتها ٣٤٠٣ دونم[٦٥] وأقيمت على قطعة من الأرض منحتها لهم الحكومة العثمانية لاستخراج ملح الطعام منها إلا أنها تحولت إلى مستعمرة[٦٦].

• مستعمرة كفار سابا (Kefar Saba)، احتفظت باسم القرية العربية كفر سابا وقد اشتراها روتشيلد عام ١٨٩٦ وبيعت مرة ثانية إلى يهود من مستوطني بتاح تكفا ١٩٠٣ من أجل إقامة مستعمرة لأبنائهم عليها[٦٧].

• الكاشينا (بيرتوفيا)، أقيمت بدعم من صندوق الاستيطان في فلسطين عام ١٨٩٠ واستمرت بدعم من روتشيلد.

• خلدا (Hulda): تقع إلى الجنوب من مدينة الرملة، أقيمت عام ١٩٠٩ ولكن شراء الأراضي بدأ فيها عام ١٩٠٧[٦٨].

• بن شمن (Pen Schemen)، أقيمت عام ١٩٠٦، وتقع إلى الشرق من اللدّ[٦٩].

• بئر يعقوب (Beer Yaqov)، تقع بين صرفند والرملة، وتأسست عام ١٩٠٧[٧٠].

• بات شلومو (Bat Shelomo)، عرفت أيضاً باسم أم الجمال وقد أقيمت عام ١٨٩٩[٧١].

• مئير شفياه (Meir Shefeiya)، أقيمت عام ١٨٩٢[٧٢].

وبعد استعراض لأهم المستعمرات نشير إلى أن غير باحث نعت أوضاع المستعمرات الأولى بأنها كانت تعيش في حالة بؤس؛ لكن واقع المستعمرات يشير

---

(٦٥) الشناق، المصدر نفسه، ص ٤٠٠، وسليمان، المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٦٦) الأحمد، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٦٧) الشناق، المصدر نفسه، ص ٤٠٠، والدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٤، ص ٦٢٥.

(٦٨) أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨، ص ٦٠٩، والدباغ، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٢٧.

(٦٩) الدباغ، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٢٦.

(٧٠) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٢٧.

(٧١) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٦٨٥، و Aaronsohn, *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine*, p. 97.

(٧٢) الدباغ، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٦٨٧، و Aaronsohn, Ibid., p. 98.

إلى عكس ذلك. فقد نجحت في تثبيت العمل الاستيطاني الزراعي والمدني على أرض فلسطين بعد أن توافرت له الإمكانات كافة، وهي امتلاك الأرض والإنسان اليهودي لتوطينه عليها والمال اللازم لنجاحه، ونجحت في إنتاج المحاصيل الزراعية وفي بعض الصناعات. كما أن العمل الاستيطاني استطاع أن يوطن في المستعمرات الأولى عدداً من اليهود الأجانب البالغ عددهم ٦٥٠٠ مستوطن بجانب ٣٥٠ عاملاً يهودياً حتى عام ١٩٠٥، وهذا العدد يعد مؤشراً على نجاح التجربة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية على أرض فلسطين[٧٣] في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

يعدد الجدول الرقم (٢ ـ ١) المستعمرات الصهيونية على أرض فلسطين خلال حكم عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) وفقاً للتسلسل الزمني لتاريخ بناء المستعمرة حيث يبين المستعمرات وتاريخ إنشائها ومساحة أراضيها وعدد سكانها.

٤ ـ القومبانيات اليهودية خارج أسوار القدس

يوضح الجدول الرقم (٢ ـ ٢) أهم القومبانيات الموسوية، وهي عبارة عن أحياء سكنية يهودية أقيمت خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩). وكان الهدف من إنشائها تمكين اليهود الأجانب من الحصول على بيوت للسكن، وقد تم تجهيزها بالمؤسسات الدينية والمدارس الدينية والمشافي والصيدليات والأسواق التجارية في كل حي يتم بناؤه، وقد أقيمت تلك الأحياء بفضل المتبرعين في الخارج والداخل من أجل شراء الأراضي والبناء عليها[٧٤].

أما تسميات هذه الأحياء الاستعمارية فقد نسبت إلى مصادر كثيرة منها آيات من التوراة وفقاً لرغبة بناة هذه الأحياء واختيارهم تسميتها، وأحياء حملت أسماء مؤرخين وردت أسماؤهم في المخطوطات والكتابات المقدسة، وأحياء سميت بالأسماء الشخصية للمؤسسين، وأحياء سميت بأسماء البلدان والأقطار التي قدم منها المهاجرون اليهود[٧٥].

---

(٧٣) جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ١٩٨ ـ ٢٠٠.

(٧٤) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٤٨.

(٧٥) للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: سمير سمعان، «القدس عبر محطات تاريخية مفصلية، ١٨٢٧ ـ ٢٠٠٠م،» المنتدى (عمّان)، السنة ٢٤، العدد ٢٤٥ (آب/ أغسطس ٢٠٠٩)، ص ٣٥ ـ ٥٦.

الجدول الرقم (٢ ـ ١)

المستعمرات الصهيونية على أرض فلسطين خلال الحكم الحميدي، ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩

الرقم	اسم المستعمرة	تاريخ التأسيس	الموقع ـ القرية	المساحة	المتصرفية	الجهة الممولة	المرجع
١	مكفيه يسرائيل	١٨٧٠	يازور (طريق يافا)	٢٦٠٠ دونم	متصرفية القدس	الاتحاد اليهودي العالمي	مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ١١ ج (حيفا: دار الهدى للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ج ٤، ص ٦١٥، ومحمود الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤ (حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٠)، ص ٤١٥.
٢	بتاح تكفا	١٨٧٨	ملبس (راس العين)	١١ ألف دونم	متصرفية القدس	يهود من سكان القدس القديمة	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥.
٣	ريشون ليتصيون	١٨٨٢	عيون قارة	٣٢٠٠ دونم	متصرفية القدس	يهود روسيا ـ جمعية أحباء صهيون	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥، و أريه أفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ترجمة بشير برغوثي (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٦)، ص ٧٩.
٤	روش بينا (رأس الزاوية)	١٨٨٢	الجاعونة	٣ آلاف دونم	سنجق عكا	جمعيات استيطان فلسطين موتيست في رومانيكا	أفنيري، المصدر نفسه، ص ٨١، والشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥.
٥	زخرون يعقوب	١٨٨٢	زمارين	٦٠٠٠ دونم	سنجق عكا	روتشيلد	أفنيري، المصدر نفسه، ص ٨٤، والشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥.
٦	زمارين	١٨٨٢	زمارين قرية من أعمال حيفا	-	-	روتشيلد	الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٧، ص ٦٨١.
٧	سامبرا	١٨٨٢	-	-	-	روتشيلد	Ran Aaronsohn, *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine*, translated from the Hebrew by Gila Brand, Israel Studies in Historical Geography (Lanham: Rowman and Littlefield Publishers; Jerusalem: Hebrew University, Magnes Press, 2000), p. 40.
٨	موشاف زيون	١٨٨٢	صرفند	-	-	-	أفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ص ٨٠.

يتبع

تابع

٩	عكرون (مركريت باتيه)	١٨٨٣	عاقر جنوب الرملة	٤٠٩٠ دونم	متصرفية القدس	روتشيلد جمعية الاستيطان اليهودي (يكا)	الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٤١٥، والدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٤، ص ٦٢١.
١٠	نس تصيونا (راية صهيون)	١٨٨٣	وادي جنين	١٣٥٠ دونم	متصرفية القدس	جمعية الاستيطان اليهودي (يكا)	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥، والدباغ، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٢١.
١١	موشاف ايكرون	١٨٨٣	صرفند	٢٠٠٠ دونم	-	روتشيلد	أفنيري، المصدر نفسه، ص ٨٠.
١٢	بن يعقوب	١٨٨٣	باب الخليل	-	القدس	روتشيلد	زياد المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني (عمّان: المؤلف، ٢٠٠٤)، ص ١٢٥.
١٣	مير سانيم	١٨٨٣	باب الخليل	-	القدس	روتشيلد	المدني، المصدر نفسه، ص ١٢٥.
١٤	يسود همعلاة	١٨٨٤	بحيرة الحولة	٢٤٠٠ دونم	سنجق – عكا	روتشيلد	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥، وأفنيري، المصدر نفسه، ص ٨٢.
١٥	غديرة (جديرا)	١٨٨٤	قطرة رام الله	٣٠٠٠ دونم	متصرفية القدس	اليهود الروس	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥، والدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٤، ص ٦٢١.
١٦	موتسا	١٨٨٤	قولونيا	٢٠٠ دونم	متصرفية القدس	يهود من القدس وجمعية احياء صهيون	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥، والدباغ، المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٠٥.
١٧	الجاعونة	١٨٨٤	-	-	-	-	أفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ص ٨١.
١٨	ميت شعاريم	١٨٨٥	باب الخليل قرب تلول المصاين	-	القدس	روتشيلد	المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني، ص ١٢٥.
١٩		١٨٨٦					
٢٠		١٨٨٧					

يتبع

تابع

٢١	بنير طوفيا	١٨٨٨	قسطينة	٦٠٠٠ دونم	متصرفية القدس	روتشيلد	الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٤١٥.
٢٢	المنشية	١٨٨٨	يافا	-	-	-	نجيب الأحمد، «الاستيطان والهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» صامد الاقتصادي، السنة ٦، العدد ٤٨ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٩٨٤)، ص ١٤٨
٢٣	بيت شلوموا	١٨٨٩	أم الجمال (زماين)	-	سنجق عكا	-	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٦؛ الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٧، ص ٦٨٥، و Aaronsohn, *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine*, p. 99.
٢٤	شافيه	١٨٨٩	جنوب حيفا	-	-	-	الأحمد، المصدر نفسه، ص ١٤٨، و Aaronsohn, Ibid., p. 99.
٢٥	رحوبوت	١٨٩٠	ديران	١٠٦٠٠ دونم	متصرفية القدس	يهود من بولندا ـ شركة يكا	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥؛ الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٤، ص ٦٢٢، وأفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ص ٨٦.
٢٦	مشمار هايدرن	١٨٩٠	جانب جسر بنات يعقوب	٤,٤٠٠ دونم	سنجق عكا	البارون هيرش + جمعية أحباء صهيون	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥؛ أفنيري، المصدر نفسه، ص ٨١، وهنري لامنس، «اليهود ومستعمراتهم في فلسطين،» المشرق، العدد ٢٣ (كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٩).
٢٧	الخضيرة	١٨٩٠	شاطيء البحر بين يافا وحيفا	٣٠ الف دونم	سنجق عكا	أحباء صهيون	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٦؛ الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٧، ص ٦٨٥، ولامنس، المصدر نفسه.
٢٨	عين الزيتون	١٨٩٠	صفد	-	-	-	لامنس، المصدر نفسه.
٢٩	كفرعنا	١٨٩١	حيفا	-	-	-	لامنس، المصدر نفسه.
٣٠	اباشوشه	١٨٩١	حيفا	-	-	-	لامنس، المصدر نفسه.
٣١	مئير شفياه	١٨٩٢	-	-	-	-	الدباغ، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٦٨٧.
٣٢	ماير شلوم	١٨٩٣					

يتبع

تابع

٣٣	ماير شلوم	١٨٩٤	-	-	القدس	روتشيلد	المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني، ص ١٢٥.
٣٤	موتسا تحتيت Mozq	١٨٩٤	قرب القدس ـ عين كارم	-	-	جمعية احباء صهيون	الأحمد، «الاستيطان والهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ص ١٤٩.
٣٥	متولا	١٨٩٥	المطلة حلف جبال الخليل	١٢,٨٠٠ دونم	سنجق عكا	روتشيلد	أفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ص ٩١، والشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٤١٥.
٣٦	غان شموئيل	١٨٩٦	شاطيء البحر		سنجق عكا ـ تابعة إلى الخضيرة	روتشيلد	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥.
٣٧	عرتوف	١٨٩٦	دير ابان	٥٠٠٠ دونم	متصرفية القدس	-	أفنيري، المصدر نفسه، ص ٩٢، والشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥.
٣٨	كاستينا بيير توفيا	١٨٩٦	الجزء الجنوبي من البلاد	-	-	-	أفنيري، المصدر نفسه، ص ٩٢.
٣٩		١٨٩٧					
٤٠		١٨٩٨					
٤١	محانايم	١٨٩٩	بجانب صفد	٨٥٠٠ دونم	سنجق عكا	شركة يكا	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥، ولامنس، «اليهود ومستعمراتهم في فلسطين».
٤٢	يفتئيل	١٩٠٠	كفر جما	١٤٠٠٠ دونم	سنجق عكا	شركة يكا	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥، وأفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ص ٩٨.
٤٣	سيجرة	١٩٠٠	الشجرة	٣٥ ألف دونم	-	روتشيلد	أفنيري، المصدر نفسه، ص ٩١.
٤٤	كفار تابور	١٩٠١	مسحة (العفولة)	٧٠٠٠ دونم	سنجق عكا	شركة يكا	الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٧، ص ١٤٠؛ الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥، وأفنيري، المصدر نفسه، ص ٩٨.

يتبع

تابع

٤٥	كفار سابا	١٩٠٢	كفرسابا قلقيلية	٧٠٠٠ دونم	متصرفية القدس	روتشيلد	الدباغ، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٢٥، والشاق، المصدر نفسه، ص ٤١٥.
٤٦	منحاميا	١٩٠٢	الدلهمية ـ وادي الأردن	-	سنجق عكا	شركة يكا	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٦، وأفنيري، المصدر نفسه، ص ٩٨.
٤٧	ايلانيا (الشجرة)	١٩٠٢	الشجرة ـ قرب الشجرة وادي الأردن	٨٩٠٠ دونم	سنجق عكا	شركة يكا	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٥، والأحمد، «الاستيطان والهجرة الصهيونية إلى فلسطين»، ص ١٤٩.
٤٨	غفعات عيدة	١٩٠٣	قرية أمراح	٧٨٥٨ دونم	سنجق عكا	أ. س. أ شركة يكا	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٦؛ الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٧، ص ٦٨٧، وأفنيري، المصدر نفسه، ص ٩٢.
٤٩	كركور	١٩٠٣	قضاء حيفا	-	-	-	الدباغ، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٦٨٧.
٥٠	بيت غان	١٩٠٤	جنوب طبريا	٢٠٠٠ دونم	سنجق عكا	-	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٦.
٥١	عتليت	١٩٠٤	عتليت قرية شاطئ البحر	٣٤٠٣ دونم	سنجق عكا	شركة يكا	الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٦؛ الدباغ، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٦٨٧، وأفنيري، المصدر نفسه، ص ٩٢.
٥٢	مئير شيفيا	١٩٠٤	حيفا	-	-	-	أفنيري، المصدر نفسه، ص ٩٨.
٥٣	كيبوتس دجانيا	١٩٠٥	جنوب شاطئ طبريا	٣٠٠٠ دونم	سنجق عكا	أ. س. أ شركة يكا	أفنيري، المصدر نفسه، ص ٩٨، والشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٦.
٥٤	كيبوتس كيزيت	١٩٠٥	جنوب طبريا الصنبرة	-	سنجق عكا	أ. س. أ شركة يكا	افنيري، المصدر نفسه، ص ٩٨؛ الشناق، المصدر نفسه، ص ٤١٦، والدباغ، بلادنا فلسطين، ج ١، ص ١٦٦.
٥٥	مهنا محنا مخاني يهودا	١٩٠٥	باب الخليل	-	القدس	-	المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني، ص ١٢٥.
٥٦		١٩٠٦					

يتبع

تابع

٥٧	بن شيمن	١٩٠٧	بيت عريف – الرملة	-	متصرفية القدس	الصندوق القومي اليهودي	الدباغ، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٢٦، والشاق، المصدر نفسه، ص ٤١٦.
٥٨	بئير يعقوب	١٩٠٧	بير يعقوب	-	متصرفية القدس	-	الدباغ، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٢٧، والشاق، المصدر نفسه، ص ٤١٦.
٥٩	حولدة	١٩٠٧	وادي الصرار (العرقوب)	-	متصرفية القدس	الصندوق القومي اليهودي	الدباغ، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٢٧، والشاق، المصدر نفسه، ص ٤١٦.
٦٠	نحلات يهودا	١٩٠٨	بالقرب من ريشون ليتسيون	-	القدس	-	الدباغ، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٥.
٦١	ايتاليت روس	١٩٠٨	-	-	القدس	-	المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني، ص ١٢٦.
٦٢	متسبية	١٩٠٨	غرب شاطئ طبريا	٢٠٠ دونم	سنجق عكا	-	الدباغ، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٦، والشاق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٤١٦.
٦٣	عين جانيم	١٩٠٨	ملبس	-	متصرفية القدس	-	الشاق، المصدر نفسه، ص ٤١٦.
٦٤	نحلات شمعون	١٩٠٨	باب العمود	-	القدس	-	المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني، ص ١٢٥.
٦٥	كنيرت (مزرعة)	١٩٠٩	سمخ	-	سنجق عكا	-	الشاق، المصدر نفسه، ص ٤١٦.
٦٦	دجانيا	١٩٠٩	شاطئ جنوب طبريا	على أرض كنيرت ٣٠٠٠ دونم	سنجق عكا	أ. س. أ شركة يكا	الشاق، المصدر نفسه، ص ٤١٦، وأفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ص ٩٨.
٦٧	احوازات بيت (تل أبيب)	١٩٠٩	شمال يافا	٢٢٠ دونم	متصرفية القدس		الشاق، المصدر نفسه، ص ٤١٦.
٦٨	بيت نحوم	١٩٠٩	باب الخليل	-	القدس	-	المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني، ص ١٢٥.

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)

القومبانيات اليهودية خارج أسوار القدس (المستعمرات)

الرقم	اسم الحي	سنة التأسيس	الموقع	طبيعة السكان	المرجع
١.	مشكنوت إسرائيل	١٨٧٥	القدس ـ باب الخليل	مختلط	محمود الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤ (حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٠)، ص ٢٢١، اعتماداً على سجلات القدس الشرعية، وزياد المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني (عمّان: المؤلف، ٢٠٠٤)، ص ١٢٥
٢.	بيت ديفيد	١٨٧٧	القدس ـ باب العمود	شكناز	الشناق، المصدر نفسه.
٣.	ايفين اسرائيل	١٨٧٨	القدس		المدني، المصدر نفسه، ص ٣٤٢.
٤.	مزكريت موشيه	١٨٨٢	القدس ـ باب الخليل	شكناز	الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٢١، وهنري لامنس، «اليهود ومستعمراتهم في فلسطين،» المشرق، العدد ٢٣ (كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٩).
٥.	أوهال موشيه	١٨٨٢	القدس ـ باب الخليل	سفارديم	الشناق، المصدر نفسه، ولامنس، المصدر نفسه.
٦.	بيوت يمني	١٨٨٤ ١٨٨٥		سفارديم	المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني، ص ٣٤٩، ولامنس، المصدر نفسه.
٧.	كفار هشلواح	١٨٨٥		سفارديم	المدني، المصدر نفسه، ص ٣٤٩.
٨.	بيت اسرائيل	١٨٨٦	القدس ـ باب العمود	مختلط	الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، والمدني، المصدر نفسه، ص ١٢٥.
٩.	بيت يوسف	١٨٨٨	القدس ـ باب العمود	مختلط	الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٢٢.
١٠.	محنة يهودا	١٨٨٨	القدس ـ باب العمود	مختلط	الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٢٢، ولامنس، «اليهود ومستعمراتهم في فلسطين.»
١١.	سكوت شلوم	١٨٨٨	القدس ـ باب الخليل	مختلط	الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٢٢؛ المدني، المصدر نفسه، ص ١٢٥، ولامنس، المصدر نفسه.
١٢.	زخروف طوفيا	١٨٩٠	القدس باب الخليل	سفارديم	الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٢٢، والمدني، المصدر نفسه، ص ١٢٥.
١٣.	عزرات يسرائيل	١٨٩١	القدس	مختلط	الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٢٢، والمدني، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

يتبع

تابع

.١٤	نحلات تصفي	١٨٩٢	القدس ـ باب الخليل	مختلط	الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٢٢، والمدني، المصدر نفسه، ص ١٢٥.
.١٥	بيت ابراهام	١٨٩٢	القدس	مختلط	المدني، المصدر نفسه، ص ١٢٥.
.١٦	رمشك اليمازر	١٨٩٢	باب الخليل	مختلط	
.١٧	مكفيه اسرائيل	١٨٩٢	القدس ـ باب الخليل		الشناق، المصدر نفسه، ص .٢٢٢
.١٨	البخارية	١٨٩٢	القدس ـ باب العمود		الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٢٢.
.١٩	يوهال يعقوب	١٨٩٢	باب الخليل		
.٢٠	نحلات تصيون	١٨٩٣	القدس ـ باب الخليل		الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٢٢.
.٢١	نسيم باق	١٨٩٣	القدس ـ باب العمود		الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٢٢، والمدني، المصدر نفسه، ص ١٢٥.
.٢٢	جورات العنب	١٨٩٥	القدس ـ باب الخليل		الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٥٠.
.٢٣	نحلات يعقوب	١٨٩٧	القدس ـ باب الخليل		الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٥٠.
.٢٤	بيت منسك	١٨٩٧	القدس ـ باب الخليل		
.٢٥	بيت يوسف أمريكاني	١٩٠٠	القدس ـ باب الخليل		الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٥٠.
.٢٦	بيوت بيفين	١٩٠٢	باب الخليل		
.٢٧	بيت حوليم	١٩٠٣	باب الخليل		
.٢٨	بيوت يرودية	١٩٠٣	باب الخليل		
.٢٩	بيت صوليم	١٩٠٣			
.٣٠	الأخوة	١٩٠٦	باب الخليل		
.٣١	زخروف موشيه	١٩٠٦	باب الخيل		
.٣٢	سفارية حيد	١٩٠٨	باب الخليل		
.٣٣	بيت زيريم	١٩٠٨	باب الخليل		

ثانياً: أدوات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

تأسس في أوروبا عدد من الجمعيات والمنظمات والشركات اليهودية والتقت على هدف واحد، هو نقل الجماعات اليهودية المهجرة من أوطانها إلى فلسطين، بعد أن تكون قد بعثت مبعوثيها لشراء الأراضي الزراعية لتوطين تلك الجماعات، وقد وصل عدد من الأعضاء المؤسسين لهذه الجمعيات إلى فلسطين للقيام بالدور الذي أوكل إليهم من متابعة عمليات شراء الأراضي وإنشاء المستعمرات عليها. وأعلنت تلك المؤسسات إبان تأسيسها أن غرضها هو مساعدة الفقراء من اليهود وإقامة مؤسسات ثقافية واجتماعية لهم، وأن عملها يتركز على الجانب الإنساني، وتنشيط الجمعيات الخيرية اليهودية التي أقيمت في فلسطين[٧٦].

وعملت الحركة الصهيونية على إيجاد الأجهزة والأدوات والمؤسسات والجمعيات التي كان الهدف منها تعميم عملية الاستعمار الاستيطاني وتمويلها والإشراف عليها والتأكد من نجاحها[٧٧]. وهنا أهم المؤسسات والشركات اليهودية التي عملت على شراء الأراضي العربية في فلسطين والتي بدأت نشاطها قبل فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني:

• جمعية التحالف اليهودي العالمي (Alliance Israelite Universell): أسسها عام ١٨٦٠ يهود فرنسيون من بينهم «أدولف كراميه» عضو مجلس النواب ووزير العدل في الحكومة الفرنسية منذ عام ١٨٧٠، وأول ما سعى إليه الاتحاد هو تقديم المساعدة السياسية والثقافية لليهود أينما كانوا، وإنشاء المستعمرات الزراعية، فأقام المدرسة الزراعية باسم «مكفيه إسرائيل» عام ١٨٧٠ وعيّن المسؤول الإداري لها شارلز نتر. وقد عهد إلى هذه الجمعية الصهيونية بعد تأسيسها تعليم أبناء اليهود في فلسطين[٧٨].

• جمعية رومانيا الاستيطانية: تشكلت باتحاد ٣٢ جمعية لتهجير اليهود كانت تعمل في رومانيا آنذاك بمساعدة اللجنة المركزية لأحباء صهيون، وبعد أن اعترفت بها الحكومة الرومانية بادرت بالعمل على تنظيم حركة تهجير يهود رومانيا إلى فلسطين،

---

(٧٦) الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

(٧٧) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(٧٨) الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٩٨. هذا وكان قد تأسس عام ١٨٧٠ اليانس إسرائيلي في بريطانيا عرف باسم «Anglo-Jewish Association» ويهدف إلى تطوير اليهود ثقافياً واجتماعياً. وفي عام ١٨٧٣ تأسس أليانس ألماني على أهداف الأليانس الفرنسي نفسها في نشاطه التعليمي. للمزيد، انظر: حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٩)، ص ٨٠.

وتمكنت من حيازة ثلثي أراضي قرية الجاعونة القريبة من صفد بمساعدة أحد مبعوثيها إلى فلسطين (موشي دايفيد شوف) حيث تبلغ مساحتها ثلاثة آلاف دونم، وأسس عليها مستعمرة روش بينا وسكنها ٣٠ عائلة يهودية بحماية البارون الفرنسي هيرش الذي قام بتسديد كل ديونهم، واشترى لهم مستلزمات العمل من بهائم وعدة زراعية، وقدم لكل مستوطن ١٠ فرنكات شهرياً. وقد نجحت الجمعية بشراء ٦ آلاف دونم من أراضي قرية زمارين الواقعة في الجنوب الغربي من حيفا، وأنشأت مستعمرة أطلق عليها اسم زخرون يعقوب تخليداً لذكرى والد روتشيلد. بعد ذلك انهارت الجمعية، وأصبح المستوطنون بحماية روتشيلد ضمن شروطه، أما الأسس التي قامت عليها والمقاصد التي عملت لأجلها فيمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ تحقيق استعمار فلسطين على يد اليهود.

٢ ـ نشر الفكرة القومية بين اليهود وتعزيزها.

٣ ـ رفع شأن اللغة العبرية باعتبارها لغة قومية.

٤ ـ رفع مستوى المجموعات اليهودية من المستويات كافة[٧٩].

● **تحيات إسرائيل**: أسسها أواخر سنة ١٨٨١ بعض اليهود في القدس بمبادرة يحيئيل ميخل بينس وأليعازر بن يهودا، وهي شركة سرية لشراء الأراضي في فلسطين أسموها «تحيات إسرائيل» (بعث إسرائيل) لأن إنقاذ أرض إسرائيل لا يتم إلا أذ تأسست شركة سرية واحدة تستطيع شراء الأرض في كل وقت وفي كل مكان، غير أن هذه الشركة لم تقم بأي نشاط في هذا المجال[٨٠].

● **يسود همعلاة**: تأسست على يد «زلمان دايفيد ليوفنتين» مبعوث الجمعيات الروسية التي كانت تعمل من أجل استيطان اليهود في فلسطين سنة ١٨٨٢؛ إذ عمل على تجميع القوى اليهودية (الروس الجدد) في لجنة أسماها «لجنة طلائعيي يسود هامعلاة» (أساس الصمود) بهدف تنسيق عمليات الاستعمار الصهيوني في فلسطين وتقديم المشورة والعون إلى المهاجرين الجدد الذين يفدون إلى البلد[٨١].

---

(٧٩) الشناق، المصدر نفسه، ص ٣٠١.

(٨٠) جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ٧٠.

(٨١) جريس، المصدر نفسه، ص ١٠٢، و Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922*, p. 46.

• البيلو: (Bilu) أو (Biluim): وهي مختصر للكلمات العبرية التالية «تعالوا نرحل لبيت يعقوب» (Come Let Us Go to the House of Jacob)، جمعية مكونة من ٥٠٠ شخص من مقاطعة خارتوف (Khartov Region)، وهم في الأصل جزء من جماعة أحباء صهيون التي تأسست في روسيا عام ١٨٨٢، وسُجلت رسمياً في العام نفسه في الدولة العثمانية كما نُقل مكتب البيلو إلى إسطنبول؛ ومن شعاراتها: «إلى إخواننا وأخواتنا في الخارج إذا لم أساعد نفسي من سيساعدني» (To our brothers and sisters in Exile «if I do not i help myself, who will help me»).[٨٢]

وكان الهدف الأساسي لهذه الجمعية هو تجهيز الطلائع (الحالوتسا) وتوجيهها إلى فلسطين من أجل الاستعمار[٨٣]، وتحديداً بناء المستعمرات الزراعية لاستقبال موجات المهاجرين المتعاقبة وتعليمهم أساليب الزراعة الحديثة. فمع موجة جديدة يخرج القدامى إلى مستعمرات أخرى جديدة ويحل مكانهم القادمون الجدد. وهكذا، وبهذه الطريقة يمكن لليهود أن يؤسسوا لمجتمعهم القادم[٨٤].

جاء في نداء الجمعية «يا أحباءنا يهود المنفى ندعوكم للنهوض من سباتكم الذي استمر ألفي عام، أنتم مدعوون لغسل العار الذي لحق بالأمة اليهودية والحصول على موطن لليهود في أرضهم فلسطين»[٨٥].

• جمعية البيكا (PICA): أنشئت هذه الجمعية عام ١٨٨٣ برعاية إدموند روتشيلد بهدف شراء الأراضي في فلسطين وتهيئتها للاستيطان الاستعماري اليهودي، فتمكنت حتى عام ١٩٠٧ من إنشاء ٤٢ مستعمرة على أراضيها بتمويل منها، وكانت قد بدأت القيام بمشاريع تجفيف المستنقعات منذ عام ١٨٩٣ حتى تشجع على جلب المهاجرين وبيع الأراضي لهم[٨٦].

---

(٨٢) Isaiah Friedman, ed., *The Rise of Israel: From Precursors of Zionism to Herzl*, general introduction by Howard M. Sachar, Rise of Israel; 1 (New York; London: Garland Pub., 1987), vol. 1, p. 198, and Sicker, Ibid., p. 45.

نستطيع القول إن ١٠ بالمئة من أصل ٣٠٠٠٠ مهاجر وصلوا إلى فلسطين واستقروا في المستعمرات الزراعية كان ذلك بفضل جمعية البيلو. انظر: Sicker, Ibid., p. 50.

(٨٣) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٨.

(٨٤) Nahum Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, with an introduction by the Rt. Hon. A. J. Balfour Portraits and illustrations, selected and arranged by Israel Solomons, 2 vols. (London: Longmans, Green and Co., 1919), p. 271, and Sicker, Ibid., pp. 43-44.

(٨٥) سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملّك اليهود في أرض فلسطين»، ص ٧٥، و Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, p. 275.

(٨٦) Kenneth W. Stein, *The Land Question in Palestine, 1917-1939* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984), p. 11.

• جمعية أحباء صهيون (Hibbat Zion): أطلق هذا المسمى على منظمات يهودية نشأت في مناطق مختلفة في روسيا، وإنكلترا، ورومانيا، والنمسا، والولايات المتحدة. وكان أول نشوئها في روسيا في إثر الاضطرابات بعد اغتيال القيصر عام ١٨٨١، وعملت على تشكيل مجموعة من الطلاب اليهود من أجل البعث القومي والاقتصادي بواسطة الهجرة والعمل في فلسطين، وأطلقت على تنظيمهم اسم البيلو الذي أشرنا إليه، كما عملت على إيجاد جمعية أخرى باسم «كاديما» وتعني إلى الأمام، والهدف العمل من أجل تهجير اليهود من بلادهم والوصول إلى فلسطين، وأسست مستعمرات «ريشون لتصيون» و«غدير» و«روش بينا»[٨٧]. ولهذا فإن تاريخ الاستيطان في فلسطين مرتبط بتاريخ قدومهم إليها[٨٨].

ويمكن اعتبار هذه الجمعية أول حركة صهيونية ذات طابع سياسي، وقد توحدت جميع منظمات «أحباء صهيون» في جمعية واحدة بنفس الاسم واختير ليون بنسكر (Leon Pinsker) رئيساً في المؤتمر الذي عقد سنة ١٨٨٤ في روسيا[٨٩]. ونذكر أن نشاطها لم يقتصر فقط على الهجرة، بل على تأسيس المعاهد التعليمية في فلسطين وتأمين مرشدين في الأمور العملية[٩٠].

وفي كل ذلك كان لدى الأتراك شكوكهم تجاه نشاط هذه المنظمة التي أسسوا لها مكتباً رسمياً في إسطنبول. وطالبوا بالسماح لهم رسمياً لتأسيس المستعمرات وقدموا عريضة للسلطان عبد الحميد الثاني بهذا الخصوص. لكن الحكومة العثمانية وضعت كثيراً من المعيقات أمامهم، بيد أنهم استطاعوا التحايل على الفرمانات من خلال تسجيل الأراضي التي تم شراؤها باسم يهود أوروبا، ومن خلال توزيع «البخشيش» بين الولاة المحليين[٩١]. وقد اجتمع قادة أحباء صهيون في مؤتمرهم الأول الذي انعقد في كاتاويك (Katawic) عام ١٨٨٤ عبّروا من خلاله عن ولائهم للسلطان ورغبتهم في

---

(٨٧) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠. للمزيد، انظر: Laqueur, *A History of Zionism*, p. 75, and Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA: University of California Press, 1976), pp. 11-12.

(٨٨) Laqueur, Ibid., p. 75.

(٨٩) الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

(٩٠) Simcha Kling, *Nachum Sokolow, Servant of his People* (New York: Herzl Press, 1960), p. 63.

(٩١) Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, p. 231; Laqueur, *A History of Zionism*, p. 76-77, and Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, pp. 22-23.

للمزيد حول أحباء صهيون ونشاطها على الأرض في فلسطين، انظر: Nahum Sokolow, *Hibbat Zion* (Jerusalem: L. Mayer, 1941).

الاستيطان في فلسطين بوصفهم مواطنين موالين للسلطان والدولة والحكومة وبدون أي تطلعات أخرى(٩٢).

هذه الأنشطة الاستعمارية الاستيطانية على أرض فلسطين توضح مدى اطلاع الحكومة العثمانية على مخططات الصهيونية وبالتعاون مع الحكومات الأوروبية، وكانوا على معرفة بأن وجود عدد من الجمعيات اليهودية بأسمائها المختلفة كان هدفها السيطرة على الأرض وبناء المستعمرات وتوطين اليهود في أرض فلسطين.

• **الوكالة اليهودية ـ جمعية الاستعمار اليهودي (The Jewish Colonization Association)**: ترجع نشأتها إلى مؤتمر بال عام ١٨٩٧، وهي الجهاز الذي يُشرف على حركة الاستعمار الاستيطاني ويُعنى بإسكان المهاجرين في المستعمرات التي أقيمت برأسمال قدره ٢,٠٠٠,٠٠٠ فرنك بتمويل من البارون دي هيرش وروتشيلد(٩٣). وتعرف اختصاراً بـ (JCA).

وقد تأسست الوكالة بهدف إدارة المستعمرات التي كان يشرف عليها روتشيلد. فأخذت تؤسس المدارس اليهودية الصناعية والزراعية، وعملت على توسيع أراضي المستعمرات وتنظيم إدارتها بحيث تكتفي ذاتياً. ونالت الجمعية دعم بريطانيا فأصدرت سفارتها في إسطنبول تعليمات إلى القنصل البريطاني في القدس بالاستمرار في تقديم الحماية البريطانية لمشاريع الجمعية، وقامت بتزويد المستوطنين بكل ما يلزمهم لتكوين أنفسهم في المستعمرات من بناء ورأسمال وعقار، كما أنها كانت تبيع الأراضي في نهاية الأمر إلى المُزارع وتمنحه سند تسجيل (الطابو) بعد تسديد الأقساط كافة المترتبة عليه(٩٤). وأصبحت الشركة أكبر مالك للأراضي في فلسطين فامتلكت ما يقارب ١٥١ ألف دونم، وأقامت سبع مستعمرات، وهي محانايم ينتيل، وكفار تابور، وإيلانيا، ومنحاميا، وغفعات عيده، وكفار سابا وعتليت(٩٥).

---

(٩٢) Isaiah Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918* (London: Oxford Clarendon Press, 1977), p. 43.

(٩٣) Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, p. 253.

(٩٤) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٧٨، وقاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ١٩.

(٩٥) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

في العام ١٩٠٠ تم نقل ملكية في فلسطين (المستعمرات) وعشرات الآلاف من الدونمات إلى الـ T.C.A بالإضافة إلى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك لرصيد المؤسسة للمزيد، انظر: Mordechai Eliav, ed., *Britain and the Holy Land, 1838-1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem* (Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi Press; Magnes Press, Hebrew University, 1997), p. 284.

• الصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund 'Kern Kayemet'):
أنشئ الصندوق عام ١٩٠٠ (والفكرة في الأصل كانت لهرتزل ١٨٩٩) بهدف شراء الأراضي في فلسطين، وقد سُجل المصرف في لندن باسم «كارن كايمت» عام ١٩٠٤[٩٦] وتمكن من امتلاك خمسة عشر ألف دونم من الأراضي في يافا والجليل عام ١٩٠٥. ومما جاء في فرمانه «أن الهدف الأساسي لتأسيس المصرف هو شراء واستئجار ومبادلة أية أراضٍ أو غابات واكتساب حقوق الحيازة والمرافق والأملاك الأخرى غير المنقولة في فلسطين وسوريا وأي جزء آخر في الدولة العثمانية»[٩٧].

وفي المؤتمر الصهيوني السادس عام ١٩٠٣ تقرر أن يكون هدف الصندوق شراء الأراضي وبيعها للإنشاء والزراعة والبستنة، وكذلك الغابات ومساحات الأراضي من أي نوع في فلسطين، وتعمير الأراضي أو زراعتها أو تأجيرها لليهود الذين يحظر عليهم إعادة تأجيرها. ولتحقيق هذا الغرض يجب مساعدة جميع المشاريع القابلة للتحقيق وإبرام عقود من أي نوع للمساعدة على الحفاظ على الأرض وتوسيعها، وإقامة اتصالات بالمشاريع الصناعية والمالية وبالحكومات أو السلطات الأخرى[٩٨].

وقد ابتاع الصندوق منذ تأسيسه وحتى عام ١٩٠٨ حوالى ٨٧٠٠٠ دونم، أي ٦ بالمئة من الأراضي في فلسطين، منها ٢٠٠٠ دونم في سهل حطين و٦٥٠٠ دونم في وادي الأردن[٩٩].

---

(٩٦) عوض، المصدر نفسه، ص ٧٩، وحسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣)، ص ١٠٣.

(٩٧) لين وولتر وأوري ديفيس، الصندوق القومي اليهودي، ترجمة محمود زايد ورضوان مولوي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٣٩ - ٤٤؛ أفنيري، دعوة نزع الملكية - الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ - ١٩٤٨، ص ١٠٣؛ Zvi Shilony, *Ideology and Settlement: The Jewish National Fund, 1897-1914*, translated from the Hebrew by Fern Seckbach, Israel studies in Historical Geography (Jerusalem: Magnes Press, Hebrew University,1998), pp. 30-31, and Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, vol. 1, pp. 295-296.

(٩٨) وولتر وديفيس، المصدر نفسه، ص ٤٣ - ٤٤؛ الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ - ١٩١٤، ص ٣١٢؛ إنجليتا الحلو، عوامل تكوين إسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ٥٣.

(٩٩) الحلو، المصدر نفسه، ص ٦١؛ Sokolow, Ibid., vol. 2, p. 296, and Yosef Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, English translation by Chaya Galai (Oxford [Oxfordshire]: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1987).

واحدة من المشاريع التي خطط لها الصندوق، كان تطوير أراضي حوض نهر الأردن والبحر الميت وفي العام ١٨٩٩ عمل هرتزل اتصالاته مع رجل الأعمال السويسري اليهودي أبرهام ماكس بوركارت (Abraham Max Bourcart) لمشروع الماء والطاقة من نهر الأردن ولتطوير المنطقة زراعياً. للمزيد، انظر: Shilony, *Ideology and Settlement: The Jewish National Fund, 1897-1914*, p. 92.

• المصرف اليهودي للمستعمرات (Jewish Colonial Trust): حُددت أهداف المصرف في المؤتمر الصهيوني الثالث عام ١٨٩٩ بـ «تحسين إدارة الاستعمار في الشرق، ولا سيّما في فلسطين وسورية وسائر أنحاء العالم»(١٠٠).

• جمعية مساعدة اليهود الألمان (The Hilfsverein Der Deutscnen Juden): منظمة يهودية ألمانية تأسست عام ١٩٠١ لتحسين وضع اليهود الاجتماعي والسياسي، وتحديداً يهود أوروبا الشرقية. وقامت على تأسيس المدارس في الدولة العثمانية، لتعليم المستوطنين اليهود. وقد تعاونت مع الحركة الصهيونية لاحقاً لتحقيق أهدافها، ومن المدارس اليهودية العليا التي أنشأتها: Gymnasium وBezalel Arts and Grafts School في القدس(١٠١).

• مكتب فلسطين: أسس من أجل توسيع «شركة الاستيطان اليهودي» التي وضعت خطة عمل للوصول إلى أهدافها عام ١٩٠٣، وكان هدفها شراء الأراضي في فلسطين وفي البلدان المجاورة بغرض الزراعة والبناء، وأنشأت شركة «شجرة زيتون» وذلك لتثبيت حيازة الأراضي التي تشتريها من قبل شركة «كارن كايمت» والقيام بالعمل الزراعي وغراسة الأشجار. وبعد تسجيل الصندوق القومي فرمانياً برزت الحاجة إلى تأسيس مكتب رسمي في فلسطين لتقديم نصائح وتوصيات بشأن ما يتم شراؤه ولمساعدة المهجرين على استيطان الأراضي المستملكة، وكان قد شكل أكثر من شركة للإشراف وتقديم الخدمات للمستعمرات الزراعية والمدنية.

وتقرر في المؤتمر الصهيوني الثامن عام ١٩٠٧ إنشاء ذلك المكتب باقتراح من آرثر روبين اليهودي الألماني عضو الهيئة التنفيذية الصهيونية الذي اقترح فكرة إقامة شركة للاستيطان في فلسطين، تمولها البنوك اليهودية، وبالتعاون مع شركات خاصة هدفها التطوير الصناعي والتجاري. وبناء على ذلك تمت الموافقة على تأسيس شركة تطوير أراضي فلسطين عام ١٩٠٨ (Palestine Land Development Co.)، وأخذت مكانها الفعلي في إدارة أعمال شراء الأراضي باسم الصندوق القومي اليهودي والإشراف على جميع مراحل النشاطات الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين من خلال فرعها الرئيسي

(١٠٠) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٨١ ـ ٨٢، و Eliav, ed., *Britain and the Holy Land, 1838-1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem*, p. 314.
ويذكر أن بريطانيا كانت من أكبر مؤيدي تأسيس المصرف.

(١٠١) Esther Benbassa, «Zionism in the Ottoman Empire at the End of the 19th and the Beginning of the 20th Century,» *Studies in Zionism*, vol. 11, no. 2 (1990), pp. 127-140.

«مكتب فلسطين» الذي تولى إدارته روبين، والذي تمكن من شراء الأراضي وتوطين اليهود الأجانب في فلسطين[(١٠٢)].

• **البنك الإنكليزي الفلسطيني (The Anglo Palestine Bank)**: تأسس في لندن عام ١٩٠٣ ومركزه الرئيسي في يافا وله فروع في القدس والخليل وبيروت وصفد وطبريا. ويعدّ أول مؤسسة صهيونية تقوم في فلسطين. وكان الهدف العام منه البحث عن الامتيازات لمشروعات اقتصادية بهدف خدمة المشروع الصهيوني ومساعدة الحركة الصهيونية على شراء الأراضي. لهذا حرص على مساعدة الحكومة العثمانية بقروض مقابل الحصول على امتيازات للحركة الصهيونية ورفع القيود عن الهجرة اليهودية[(١٠٣)]. وقد نشط هذا البنك في تقديم القروض للفلاحين بضمان أراضيهم للاستيلاء عليها في حال عجزهم عن سداد قروضهم. واستطاعوا من خلاله امتلاك مساحات واسعة من الأراضي في فلسطين[(١٠٤)]. ومن أهدافه التي سعى إليها إيجاد مكان لليهود المهاجرين من أوروبا الشرقية داخل فلسطين لممارسة حقوقهم الكاملة، وخلق نواة دولة يهودية في فلسطين قادرة في المستقبل على التزود بالقيم والتقاليد اليهودية والنهوض بفلسطين كي تحتل مكاناً مرموقاً يليق بالشعب اليهودي[(١٠٥)].

• **بنك فلسطين الألماني**: أُسس البنك عام ١٨٩٧ لتشجيع المصالح الاقتصادية والاستعمارية الألمانية في الدولة العثمانية من خلال ممارسة الأعمال المصرفية وشراء الأراضي[(١٠٦)].

إن الهدف من إنشاء هذه البنوك في فلسطين هو خدمة المشاريع الاستعمارية للدول الأوروبية في فلسطين ولمساعدة الحركة الصهيونية على شراء الأراضي، وقد أدار اليهود معظم فروع هذه البنوك في المدن الفلسطينية المختلفة[(١٠٧)].

---

(١٠٢) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣١٢ ـ ٣١٤، وأفنيري، دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨، ص ١٠٣.

(١٠٣) حول أدق التفاصيل بشأن البنك الإنكليزي الفلسطيني، انظر: Gilbar, *Ottoman Palestine, 1800-1914: Studies in Economic and Social History*, pp. 219-253, and Eliav, ed., *Britain and the Holy Land, 1838-1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem*, p. 318.

(١٠٤) زهير غنايم عبد اللطيف غنايم، تملك الأرض ومشكلة الديون وأثرهما في التحول في الأراضي في فلسطين العثمانية، ١٨٥٨ ـ ١٩١٧ (فلسطين: جامعة القدس، ٢٠٠٦)، ص ١٧ ـ ١٨.

(١٠٥) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٨٢؛ الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ص ١٠٤، و Ben-Gurion, *The Jews in their Land*, p. 286.

(١٠٦) غنايم، المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩، و Eliav, ed., *Britain and the Holy Land, 1838-1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem*, p. 328.

• جمعية مونتفرور (Montefrore): أسسها اليهود الروس عام ١٨٩٣ بدعم من منظمة أحباء صهيون لتحسين الزراعة لدى اليهود وتدعيم المستعمرات اليهودية[١٠٨].

• نادي المكابيين (The Macabaeans): جمعية أصدقاء تأسست في لندن عام ١٨٩١ لتضم عدداً من المثقفين والفنانين والكّتاب وأصحاب المهن اليهود، وكانت تعقد اجتماعاتها بصورة منتظمة لكي تنمي الثقافة اليهودية، وكان يرئسها عام ١٨٩٥ الرسام سولومون ج.

وفي عام ١٨٩٧ قام هربرت بنتويش بتنظيم الرحلة المكابية إلى فلسطين فاشترك فيها ٢١ شخصاً بينهم إسرائيل زانغويل، وتمت عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال، وهناك من يعتبر هذه الرحلة دلالة على الاهتمام المتزايد لدى يهود إنكلترا بفلسطين بالإضافة إلى وقعها في النفوس[١٠٩].

وفي سبيل تعزيز علاقات التعاون بين اليهود (المستعمِرين) ويهود الولايات المتحدة تم تأسيس النادي الأمريكي في يافا مطلع القرن العشرين على يد رجال الأعمال والمال اليهود الأمريكان، والهدف منه السعي لتوحيد السكان ومساعدتهم وتشجيع العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والمستعمِرين اليهود. ومن أهدافهم جعل يافا من أكثر المدن حضارة وتمدناً في المنطقة[١١٠].

وتزامن مع هذه الأنشطة الاقتصادية بداية تأسيس أولى الجماعات الصهيونية المسلحة في فلسطين، وكانت مكونة من الحرس (شومريم) الذين تولوا حراسة المستعمرات الصهيونية، وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٠٧ تألفت جمعية سرية منهم لا يتعدى عدد أفرادها العشرة باسم «بارغيورا» واتخذت شعاراً لها يقول: «بالدم والنار سقطت يهودا وبالدم والنار ستنهض»[١١١].

---

(١٠٨) ميم كامل أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ترجمة إسماعيل صادق (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢)، ص ٢٠ ـ ٢١.

(١٠٩) للمزيد، انظر: أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٣٠.

(١١٠) Kark, *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*, pp. 230-231.

(١١١) وليد الخالدي، «بناء الدولة اليهودية، ١٨٩٧ ـ ١٩٢٤: الأداة العسكرية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٩ (صيف ١٩٩٩)، ص ٦٥ ـ ١٠٣.

ثالثاً: موقف السلطان عبد الحميد الثاني من حركة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والنتائج التي ترتبت عليها

يتمثل موقف السلطان عبد الحميد الثاني من حركة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالفرمانات والأوامر التي أصدرها، سواء بخط يده أو من خلال الإشراف والمتابعة عن طريق وُلاته، لكن يبقى السؤال عن فاعلية تطبيق هذه الأوامر وعما إذا بقيت حبراً على ورق. ولنا أن نسأل هل يكفي المؤرخ أن يتخذ من هذه الأوامر والفرمانات أدلة وشواهد على موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الهجرة والاستيطان على أرض فلسطين، أم عليه أن يطابق بين هذه الفرمانات وما كان يجري على أرض الواقع عبر الربط بين الأحداث التاريخية وما وصلت إليه حركة الاستعمار الاستيطاني من نتائج؟ بناء على هذه النتائج يمكننا أن نقدر موقف السلطان عبد الحميد الثاني والدولة العثمانية من حركة الهجرة والاستعمار الاستيطاني؛ وعلينا بداية أن نؤكد الحقائق الآتية[١١٢]:

أولاً، إن الظروف الموضوعية والأوضاع الإدارية التي كانت سائدة في فلسطين خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني كانت خير معين لليهود الأجانب للقدوم إلى فلسطين وشراء الأراضي وإقامة المستعمرات. ولم تكن «الإدارة العثمانية ـ العثمانية» التي كانت قائمة في فلسطين مع وصول طلائع المهاجرين اليهود إلى البلد معروفة بحسن تنظيمها أو فعاليتها أو نزاهتها؛ بل كان العكس هو الصحيح. كذلك كانت السلطات المركزية العثمانية في وضع مماثل وبخاصة بعد أن ازدادت ديون الدولة العثمانية وازداد نفوذ الدول الغربية وتدخلها المباشر في شؤون الإمبراطورية الداخلية[١١٣].

ثانياً، أصدرت الحكومة قرارات عديدة منذ بدء المنع عام ١٨٨٢، لكنها لم تؤدِ إلى كسر اندفاع اليهود نحو فلسطين واستيطانهم، وكان ذلك بسبب «ضغط الدول الأوروبية» لوقف المنع كونه مخالفاً لنظام الامتيازات الأجنبية، وهو ما اضطر الحكومة العثمانية

---

(١١٢) نشير هنا إلى أن هذه المعلومات ما هي إلا نتائج توصل إليها كثر من الباحثين الذين تناولوا حركة الاستيطان في فلسطين لكنها جاءت ما بين السطور ولم تعرض بشكل مركز ودقيق، الأمر الذي لا يمكّن القارئ من التوصل إلى استنتاجات منطقية وتبقيه في حالة من التشتت والضياع. إضافة إلى أن موقف كثر من المؤرخين أوقعهم في مطابّ؛ إذ تراه يعرض المعلومة التاريخية معتمداً على الوثائق التاريخية التي لا يمكنه أن يتخطاها وفي الوقت نفسه تراه يخلص بنتيجة مغايرة تماماً لما عرض من معلومات. من هنا جاءت وظيفة الباحثة في إعادة عرض هذه النتائج في خط زمني متسلسل ومن ثم التوصل إلى نتائج تتطابق مع ما صلت إليه حركة الاستعمار الصهيوني على أرض فلسطين.

(١١٣) جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

إلى إجراء تعديلات كان من شأنها أن تضعف القوة المطلقة لذلك المنع، وجعل تعديل الفرمانات من أبرز المشاكل التي كان يواجهها الحكام الإداريون في فلسطين. وعليه فإن قرار منع دخول اليهود واستيطانهم لا يمكن أن تنفذه الحكومة المحلية(١١٤).

ثالثاً، صحيح أن السلطات العثمانية فرضت القيود المتلاحقة لمنع هجرة اليهود وامتلاكهم الأراضي في فلسطين غير أن سلاح «الرشوة» والتحايل على الفرمانات والإهمال مكّن اليهود من شراء قسم من الأراضي، وإن كان يبدو قليلاً لكنه شكل نواة الوجود الصهيوني في فلسطين(١١٥). كما شكلت المستعمرات فواصل رئيسية في عملية بناء الكيان الصهيوني(١١٦). بكل الأحوال، فإن مسؤولية تطبيق الفرمانات والأوامر تبقى في جانب السلطة العثمانية القائمة آنذاك.

رابعاً، أدرك السلطان عبد الحميد الثاني وولاته أن حرية دخول اليهود الأجانب، وإقامتهم في فلسطين، وما تقدمه المنظمات والجمعيات اليهودية العالمية والمحلية من مساعدات يتعدى كونه قضية إنسانية، وأن ما تقدمه الدول الأجنبية من تسهيلات وبناء المستعمرات الخاصة بهم سيكون له ثمن باهظ وضار بالدولة إذا طالب اليهود باستقلالهم وتشكيل حكومة خاصة بهم(١١٧)، لكن السلطان عبد الحميد أبدى ضعفاً كبيراً إزاء وقف تدخل الدول الأجنبية وبالتالي تحقيق أهدافها الاستعمارية في فلسطين(١١٨).

خامساً، استطاعت الدول الأجنبية المحافظة على الحقوق التي اكتسبتها من الامتيازات الأجنبية، إذ حصلت على امتياز من الباب العالي يسمح لليهود بالاستقرار في فلسطين بشرط أن يصلوا «فرادى لا جماعات»(١١٩). وقدمت القنصليات الخدمات اللازمة لليهود وذللت جميع العقبات التي كانت تعترضهم سواء بالدخول إلى فلسطين

---

(١١٤) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٥٦٣، و League of Arab States, *Jewish Immigration to Palestine,* p. 9.

(١١٥) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٨٨، ويؤكد رزوق أن حركة أحباء صهيون لم تهتم بأي من قرارات المنع وسرعان ما وجدت سبلاً ملتوية لإقامة المستعمرات. انظر: رزوق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، ص ٣٤.

(١١٦) سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملّك اليهود في أرض فلسطين،» ص ٩٤، و Laqueur, *A History of Zionism,* pp. 75-78.

(١١٧) Neville J. Mandel, *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914,* edited by Albert Hourani, Middle Eastern Affairs; 4 (New York: Oxford University Press, 1965), p. 82.

(١١٨) الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨)، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٣.

(١١٩) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية دولة مفترى عليها، ٣ ج (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠)، ص ٦٦٥.

أو بشراء الأراضي، فلم تألُ القنصليتان الألمانية والإنكليزية جهداً في تقديم الدعم اللازم لإتمام معاملات نقل الأملاك غير المنقولة لرعاياها اليهود، فما كان على اليهودي الراغب في شراء أي عقار إلا أن يكتب استدعاءه ويقدمه إلى القنصل وكان يذيل استدعاءه بقوله: «إنني من الموسويين المستوطنين أولاً في القدس وليس داخلاً في عداد الممنوعة مهاجرتهم» وما على القنصل إلا أن يرفق مع تلك المطالب صورة تشبه سند التمليك، تجمع معلومات مفصلة عن العقار المراد مبايعته وموقّعة من القنصل إلى متصرف القدس. وعندما تصدر الموافقة من الحكومة يتم تسجيل العقار في دائرة الأراضي لإصدار سند التمليك[١٢٠]. وكان بإمكان اليهود الحصول على الأراضي من جديد فكانوا يشترونها بأسماء اليهود العثمانيين المستقرين في البلاد وبأسماء العرب المحليين وبأسماء القناصل أو مندوبيهم. أما البناء فكان بإمكان المباني المؤقتة أن تتحول بوسيلة أو بأخرى إلى مبانٍ دائمة، وهكذا أنشئت جميع المستعمرات التي ذكرنا. وحين قامت الحركة الصهيونية كان في فلسطين ١٩ مستعمرة حديثة[١٢١].

سادساً، أقدمت الدولة العثمانية على «رفع الحظر» عن الاستعمار اليهودي في فلسطين، ورخصت الحكومة الروسية لحركة أحباء صهيون بصورة رسمية، وعقدت الجمعية مؤتمرها الرابع، وتألفت لجنة مركزية برئاسة بنسكر، وتم افتتاح مكتب للإشراف على عملية الهجرة وشراء الأراضي في مدينة يافا. وبهذا انطلقت عمليات المضاربة بأسعار الأراضي، ثم أقدمت الدولة العثمانية بعد احتجاجات عرب فلسطين على حظر الهجرة اليهودية[١٢٢]، لهذا عمل السلطان على إصدار الفرمانات المتوالية وبخط يده سنة ١٨٩١ لكي يمنع استيطان اليهود في فلسطين.

سابعاً، رغم أن السلطان عبد الحميد الثاني رفض أن يبيع الأرض مباشرة فهو كان يبدي استعدادات ملحوظة للتساهل مع الطلبات اليهودية، سواء عبر غض الطرف عن تطبيق الفرمانات بشأن هجرتهم أو عبر إصدار تشريعات تنظيمية تستجيب لرغباتهم[١٢٣].

---

(١٢٠) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٢٥٦.

(١٢١) أحمد فؤاد متولي، مشكلة طابا بين الحاضر والماضي من واقع كتابات المسؤولين عن الأحداث (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٨.

(١٢٢) رزوق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، ص ٣٥. كنا قد أشرنا إلى هذه الفرمانات في فصل الهجرة اليهودية.

(١٢٣) سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملّك اليهود في أرض فلسطين،» ص ٨٣ ـ ٨٤، وعوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٨٨ الذي يؤكد أن هذه الاستجابات جاءت نتيجة لضغط بريطانيا على عبد الحميد الثاني.

ثامناً، في عام ١٨٩٦ أجازت الدولة العثمانية لليهود الذين استوطنوا البلاد قبل نيسان/أبريل ١٨٩٣ أن يتملكوا العقارات الثابتة، ولكنها ظلت متمسكة بقرارها عدم السماح للشركات اليهودية خارج فلسطين بشراء الأراضي[١٢٤].

ويذكر ماندل أن السلطة العليا ووزارتي الداخلية ومساحة الأملاك قد أكثرت من القيود المتعلقة باليهود في كل وقت، وبالتدريج كانت هذه الجهات تقلل، وغالباً «تناقض»، أوامرها السابقة، حتى إنه في عام ١٩٠٠ كانت الإدارة المركزية قد أصبحت في فوضى من تشابك الأنظمة والتعليمات غير المتناسقة[١٢٥].

تاسعاً، منذ بدء المنع عام ١٨٨٢ وحتى ١٨٩٦ كانت الحكومة قد أصدرت قرارات عديدة عدلت فيها موضوع المنع، وكان مردّ ذلك يعود إلى ظهور عدة صعوبات وعقبات واجهت الإداريين عند تنفيذ قرارات المنع، منها توسط اليهود مباشرة مع الأستانة، وضغط الدول الأجنبية لوقف محاولات المنع، وذلك لمخالفتها نظام الامتيازات الأجنبية الذي أعطى رعاياها حرية التنقل والإقامة في الولايات العثمانية. وهذا ما اضطر الحكومة إلى إجراء تعديلات كان من شأنها أن تضعف القوة المطلقة لذلك المنع[١٢٦]، وأبقى فعالية هذه القرارات بين مدّ وجزر، وظل دخول اليهود الأجانب حراً بالرغم من قرار المنع الذي كان خاصاً برعايا روسيا والنمسا واليونان وإيران، لكنه لم يشمل رعايا أمريكا وفرنسا وألمانيا وإنكلترا الذين يحملون جنسيات الدول التي ينتمون إليها[١٢٧].

مثال على ذلك أنه في عام ١٨٨٨ وفي سبيل إرضاء الدول الأجنبية صرح الباب العالي بأن بإمكان اليهود الأجانب الذين يقيمون في فلسطين أن يشتروا الأراضي وفق الشرطين الآتيين:

ـ أن يقدموا لمكتب تسجيل الأراضي (الطابو) في القدس شهادة صادرة عن قنصليتهم وعليها تصديق المتصرف تثبت أنهم مقيمون شرعيون.

---

(١٢٤) عوض، المصدر نفسه، ص ٨٩.

(١٢٥) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 88.

(١٢٦) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ١١٩؛ الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤، ص ١٤٢، وبيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٩٩.

(١٢٧) الشناق، المصدر نفسه، ص ٢١٨، وزياد المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني (عمّان: المؤلف، ٢٠٠٤)، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

ـ أن يتعهدوا بألا يسمحوا «ليهود غير شرعيين» بأن يقيموا على أرضهم (إذا كانت حضرية أو يقيموا عليها مستعمرة إذا كانت ريفية)(١٢٨).

وهذا التنازل كان نموذجاً للثغرات التي خرقت إجراءات الحظر؛ ففي الوقت الذي تُصدر فيه الدولة العثمانية أوامر المنع كان يتم ضمان حق اليهود الأجانب في الإقامة والحصول على الأراضي، إما بفعل ضغوطات الامتيازات الأجنبية أو لعدم وجود أية إدارة تختص بمواجهة المشكلات الناتجة من استقرار اليهود في فلسطين، فبرغم الأوامر المتكررة كانت تجري تعديلات عليها تناقض القرارات الصادرة، ومن ثم فقد كانت السلطات تواجه مشاكل لا تعرف كيفية حلها(١٢٩).

وفي مثال آخر، «تنبّه» المتصرف رؤوف بك لموضوع شراء اليهود للأراضي، الأمر الذي جعله يصدر أمراً محلياً يمنع فيه بيع الأراضي لليهود ولو كانوا من الرعايا العثمانيين، وأخذ يعمل على إعاقة إقامة الأبنية الجديدة في مستعمراتهم تنفيذاً للأوامر(١٣٠). وفي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٩٢ منع نهائياً بيع الأراضي الأميرية لليهود ولمواطني كل الدول الأجنبية. كما تم اعتبار أراضٍ واسعة في أماكن مختلفة من فلسطين أراضيَ أميرية؛ لكن أمام ضغط الدول العظمى، وبخاصة ألمانيا، ألغي القرار في نيسان/ أبريل عام ١٨٩٣، حيث أعلنت الحكومة أن المنع يشمل اليهود الذين يقيمون في فلسطين إقامة غير فرمانية فقط وسُمح للآخرين بشراء الأراضي بشرط أن لا يكونوا ممنوعي الإقامة، وأن لا يُقيم على هذه الأرض يهود إقامتهم غير فرمانية(١٣١).

عاشراً، عملية امتلاك الأراضي كانت «فرمانية» تماماً. وتناولتها تقارير مفصلة كان يبعث بها الولاة من فلسطين إلى الأستانة، إذ أرسل «رشيد بك» غير تقرير إلى الإدارة؛ ويظهر من قراءتنا لهذه التقارير أن السلطات المحلية كانت تعرف جيداً الأشخاص والجمعيات التي عملت وساعدت على شراء الأراضي ووسائل عملها. وقد برر رشيد

---

(١٢٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى، «موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام «فلسطين» = *The Third International Conference on Bilad Al-Sham: Palestine 19-24 April 1980*، ٦ ج (عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)، ص ٦٦٧.

(١٢٩) Neville J. Mandel, «Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine: 1881-1908: Part I,» *Middle Eastern Studies*, vol. 10, no. 3 (October 1974), pp. 312-332.

(١٣٠) الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٦١، وجريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧، ص ١٠٩.

(١٣١) الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٦٢. ويؤكد الشناق في أكثر من موقع في الكتاب حركة انتقال ملكية الأراضي إلى اليهود بنوعيها الملك والأميري إذ تمت عمليات الشراء بناء على رخص كانت تصدر بحق تملك اليهود الأجانب كونهم رعايا للدول الأجنبية (ص ٢٥١).

أن عملية الاستيطان تعود بفائدة اقتصادية على البلاد، وشهد على نفسه بأنه قد عمل وشدَّد على تنفيذ الفرمانات، وبأن كل الصفقات التي تمت في عهده كانت فرمانية، يقول: «نظراً لوجود التشديد في تنفيذ تبديل الملكية فقد استعملوا وسائل أخرى عن طريق تسجيل ونقل الملكية عن طريق يهود أجانب التي لا تنطبق عليهم الشروط المقررة، حيث توجهوا لامتلاك الأراضي كمشترين. وأخذت المنظمات والجمعيات تدفع أثمان الأراضي التي اشتروها»[١٣٢].

حادي عشر، إن روتشيلد كانت له عدة امتيازات، وعلاقات جيدة مع السلطان عبد الحميد الثاني ومع الإدارة العثمانية، والسبب أن بنك روتشيلد في لندن كان قد أمّن عدة قروض للدولة العثمانية أثرت بدورها في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين. وقام روتشيلد ومدير مستعمراته في فلسطين إلياهو شايد (Elie Scheid) وهو يهودي من فرنسا، بتوثيق علاقاتهم بشكل قوي مع المسؤولين العثمانيين في إسطنبول. وفي كل زيارة إلى المنطقة كان يلتقي شايد المسؤولين العثمانيين في بيروت وفلسطين، ويعمل معهم لإزالة العقبات التي تحول دون تأسيس المستعمرات، وكان يزود الدولة العثمانية بتقارير شهرية يوضح من خلالها أهمية وجود هذه المستعمرات[١٣٣].

ولنا أن نأخذ بحيثيات العمل الذي قام بها البارون روتشيلد في استملاك الأراضي وبناء المستعمرات دليلاً على نجاح اليهود (الصهاينة) في اختراق أوامر المنع ومنها:

١ ـ إسكان اليهود الأجانب داخل ولاية بيروت في حيفا في قرية زمارين وجوارها وفي قضاء صفد من سنجق عكا، وتشكل هناك ثلاث «مستعمرات»، الجاعونة وزبيد ودهاير، أصبحت في ما بعد تحت تصرف روتشيلد لإسكان القادمين من اليهود عن طريق موانئ صور وصيدا وحيفا ويافا[١٣٤].

٢ ـ هجوم استعماري كبير على أراضي فلسطين وشراء ١٢٠ ألف دونم بتمويل من روتشيلد.

(١٣٢) للمزيد حول تجاوز فرمانات المنع في بيع الأراضي، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٢ ـ ٢٧٥، وFriedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918*, p. 45.

(١٣٣) Yuval Ben-Bassat, «Proto-Zionist–Arab Encounters in Late Nineteenth-Century Palestine: Socio-regional Dimensions,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 38, no. 2 (Winter 2009), pp. 42-63.

(١٣٤) الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٨٧، و Aaronsohn, *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine*, pp. 73-74.

٣ـ عيّن روتشيلد وكلاء له في جميع مناطق فلسطين بمعاش خمسة آلاف قرش وعين عدداً من الأطباء بمعاش ٣٠٠٠ قرش للمحافظة على صحة اليهود الساكنين هناك، وفتح صيدلية في كل محل ووظف صيادلة فيها[١٣٥]. كما أرسل الخبراء والفنيين الفرنسيين لدراسة أوضاع اليهود الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، وبدأ هؤلاء الخبراء بتدريب اليهود أصول الزراعة وإرشادهم إلى الأمور المهنية والتعليمية والصحية[١٣٦].

٤ ـ استخرجَ سندات طابو باسم الوكلاء وخاصة وكيله الكبير «إلياهو شايد».

٥ ـ تعاون روتشيلد مع عدد من المبشرين والمعاونين الإنكليز والأمريكان يبيعون لهم أراضي ـ برخصة أو بدونها ـ وذلك لإنشاء معابد ومستشفيات وبيوت سكنية، إذ كان لروتشيلد شركات تعمل في الزراعة وبدعم من أمواله. وأسس مراكز توفير فرص عمل لليهود في مستعمراته.

٦ ـ أنشأ روتشيلد أبنية على شكل حصون في المستعمرات اليهودية في أقضية حيفا وطبريا وصفد، وأكمل الأبنية والبيوت والمستشفيات وجميع مراكز الصناعات.

٧ ـ استملك الأراضي في حوران وعمل على شراء الأسلحة والتدريب عليها وتوزيعها على القرى اليهودية[١٣٧]. من هنا نرى أن روتشيلد أصبح الموجّه الرئيسي لحركة الاستعمار الاستيطاني عملياً، وتمكن من الحصول على إذن من الدولة العثمانية لتسجيل كل الأراضي التي بحوزته باسمه شخصياً وقد بلغ عدد مستعمراته ١٩ مستعمرة. ويقدر ما صرفه عليها بحوالى ٤٠ مليون فرنك، استطاع بواسطتها أن يملك ٢٧٥٠٠٠ دونم[١٣٨].

وكل هذه التبرعات السالفة لا تساوي شيئاً أمام فضل البارون هيرش الذي دعم المشروع الاستعماري الاستيطاني بمئة مليون فرنك[١٣٩]. وكان روتشيلد قد أسرّ في خريف أيامه إلى الدكتور وايزمن قائلاً: «لقد قمت بذلك لأنني اعتقدت بأن يوماً سيأتي

---

(١٣٥) الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٨٨، و Aaronsohn, Ibid., p. 74.

(١٣٦) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٩٤.

(١٣٧) الشناق، المصدر نفسه، ص ٢٨٨. ومن الواضح أن الصحافة في مصر كانت قد تنبهت إلى عملية التسليح هذه وأشارت المؤيد في عددها ٢٨٨٢ لسنة ١٨٩٩، ص ٢، تحت عنوان: «اليهود في سوريا ومستعمراتهم» بأن روتشيلد يمدهم بالقناطير المقنطرة من الدنانير والأسلحة وتقول: «وإذا بحثت في بيوتهم تجدها مشحونة ببنادق المادة والمسدسات والمِدى...». انظر أيضاً: Aaronsohn, Ibid., p. 108.

من المستشفيات التي أنشأها روتشيلد في القدس: Ezrat Nadhim، وفي رام الله Synogogue.

(١٣٨) سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملّك اليهود في أرض فلسطين،» ص ٩١.

(١٣٩) الشناق، المصدر نفسه، ص ١٧٧.

وستكون المسألة اليهودية (الشعب وأرضه) مطروحة أمام شعوب العالم، لذلك أردت أن أجهز حقيقة تاريخية في المستعمرات في كل أنحاء البلاد حيث يستطيع مندوبون أن يأتوا ويصرحوا باسمهم أمام الشعوب»[١٤٠].

ثاني عشر، كرست الحركة الصهيونية نشاطها الاستعماري الاستيطاني في ثلاث مدن رئيسية، ومنها استطاعت إيجاد قاعدة انطلاق صلبة لبناء الوطن القومي الذي كانت تحلم به، وهي:

أ ـ القدس: تم شحنها بالمال لدفع أثمان الأراضي وبناء المستعمرات وتعزيزها بالمدارس الدينية والجامعات والمشافي والصيدليات لصهر الثقافات المختلفة وإحياء اللغة العبرية[١٤١].

ب ـ يافا: يحتل النشاط الاستعماري الاستيطاني في يافا المركز الثاني بعد القدس من حيث الأهمية، كونها البوابة الاستراتيجية التي يمر عبرها سيل المستوطنين وحركة التغلغل الأجنبي والأموال اللازمة لشراء الأراضي وبناء المستعمرات، كما يتم من خلالها الاتصال بالجمعيات والبنوك والشركات الصهيونية في الخارج[١٤٢].

ج ـ الخليل: تركز الاستيطان الاستعماري الصهيوني فيها في محلة اليهود مما أدى إلى تضاعف سكانها من ٦٠٠ مستوطن عام ١٨٧٥ إلى ١٢٠٠ مستوطن بعد ست سنوات وتم فيها بناء النزل والمدارس لخدمة المستوطنين[١٤٣].

إن دور مستعمرات المدن الثلاث لم يقتصر على إيواء جموع المستوطنين وحسب، بل صارت أوكاراً لأعضاء الحركة الصهيونية وشركاتها وبنوكها وجمعياتها ووكلائها الذين نشطوا في شراء الأراضي في الأرياف والبادية. والدليل على ذلك وجود الوكالات الكثيفة التي تزودنا بها سجلات المحاكم الشرعية الصادرة من داخل المتصرفية ومن الولايات العثمانية الأخرى ومن الدول الأجنبية، والتي صادق عليها قناصل وسفراء الدولة العثمانية والمعتمدة من دائرة الأملاك الأجنبية في القدس، وتقضي بتفويض وتوكيل ذوي الشأن بإبرام صفقات الأراضي وإدارة شؤونها[١٤٤]. وفي

---

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.
(١٤١) أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨، ص ٥٩٧.
(١٤٢) المصدر نفسه، ص ٦٠١.
(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٦٠٢.
(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٦٠٢ ـ ٦٠٣.

تقرير للقنصل الأمريكي في بيروت حول وضع المستعمرات اليهودية في فلسطين يقول: بغض النظر إذا نجحت الصهيونية أم لا، إلا أنها حققت وجوداً لها في فلسطين[١٤٥].

هنا لا بد من التأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تموّل حركة الاستعمار الصهيوني في فلسطين منذ بدء الهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة عام ١٨٧٠[١٤٦].

ثالث عشر، كانت سياسة الدولة العثمانية قد «فشلت» تماماً في السيطرة على حركة الاستيطان بعد قيام ثورة الاتحاديين عام ١٩٠٨، وذلك على عكس ما يذهب إليه الكثيرون الذين يصورون السلطان عبد الحميد الثاني بصورة المدافع عن فلسطين والاتحاديين بصورة عملاء الصهيونية؛ إذ ازدادت أعداد اليهود في فلسطين عام ١٩٠٨ إلى ٨٠ ألفاً، أي ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٨٨٢، وازدادت نسبة اليهود من ٥ بالمئة من مجموع السكان إلى ١١ بالمئة[١٤٧].

وفي حلول عام ١٩٠٨ لم يعد اليهود يتمركزون في القدس والخليل وصفد وطبريا فحسب؛ بل أصبحوا في جميع المدن الفلسطينية، وحصل اليهود أيضاً على ٤١٨٠٠٠ دونم من الأراضي من مجموع مساحة أراضي البلاد البالغة ٢٧ مليون دونم وأنشأوا أكثر من ٤٠ مستعمرة زراعية يقيم فيها ١٢٠٠٠ مستوطن، وكان أكثر من النصف هم من الوافدين الجدد الذين لم يحصلوا على الجنسية العثمانية، وتمتع البقية بمزايا الامتيازات الأجنبية، ومن ثمّ تم وضع أساس الوجود اليهودي المستقل في البلاد[١٤٨].

رابع عشر، كانت «الإغراءات المالية» التي قدمها الصهاينة سبباً لحمل عبد الحميد الثاني على إصدار «فرمانات جزئية» لمصلحة اليهود، فأذِن لهم بشراء أقسام معينة من فلسطين[١٤٩]. كذلك، واعتماداً على فرمان تملّك الأجانب عام ١٨٦٩، أجيزت الملكية لمن يريدون سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات أم شركات. وبهذا تمكنت الجمعيات والمؤسسات الصهيونية من شراء الأراضي من الملّاك الإقطاعيين، وأخذوا يقيمون

---

(١٤٥) Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, vol. 1, p. 299.

(١٤٦) للمزيد، انظر: Aaronsohn, *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine*, pp. 228-230.

وفيها يذكر أسماء العائلات اليهودية المهاجرة والكيفية التي تم بها تلقي الدعم المالي من أمريكا.

(١٤٧) Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, p. 16.

(١٤٨) Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 29.

(١٤٩) أنيس عبد الله صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين (بيروت: منشورات جريدة المحرر، ١٩٦٦)، ص ٢٣.

المستعمرات الزراعية عليها[١٥٠]. وهذا يدفعنا إلى التساؤل هنا: ألم يكن بمقدور السلطان عبد الحميد الثاني العمل على إلغاء فرمان تملّك الأجانب الصادر عام ١٨٦٩؟!

خامس عشر: كان لبعض الحكام الإداريين «دور» في تسرّب الأراضي إلى اليهود؛ ومن الأمثلة على ذلك التقرير الذي رفعته شورى الدولة إلى الباب العالي يبيّن بيع عشر قرى في قضاء صفد بمساعدة قائمقام صفد «حمدي أفندي» في فترة إدارته ١٨٩١ ـ ١٨٩٤ لقضاء صفد بموجب الكشف المرفق إلى البارون روتشيلد على النحو التالي:

(١) ١٧٥٩٢ دونماً بيعت بمبلغ ١,٨٦٨,٠٩٤ قرش.

(٢) ١١٥ قطعة أرض بيعت بقيمة ٨٣٩٨١٠ قروش ومساحتها ٧٩٧٦ دونماً من الأراضي الزراعية.

(٣) أربع قطع أراضي مملوكة باعها بصورة غير فرمانية ومخالفة لقرارات العدلية وغير مطابقة للفرمان، قيمتها ١٠٢٨٢٨٠ قرشاً ومساحتها ٩٥١٦ دونماً، وغير مطابقة للمواصفات، وتقع جميعها في أراضي قرية الريحانية[١٥١].

ولنا أن نلخص وبالتسلسل الزمني لتطور حركتي الهجرة والاستعمار الاستيطاني في فلسطين أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني كالآتي:

١٨٧٨: أول مستعمرة استيطانية صهيونية على أرض فلسطين.

١٨٨١: تشرين الثاني/ نوفمبر أعلنت الدولة العثمانية الإذن للأجانب اليهود بسكن الدولة العثمانية ما عدا فلسطين.

١٨٨٢: بدأ البارون أدموند دي روتشيلد في باريس التمويل المالي للاستعمار اليهودي في فلسطين:

ـ أول موجة هجرة يهودية منظمة إلى فلسطين.

ـ عدد سكان اليهود في فلسطين ٢٤ ألفاً.

ـ تموز/ يوليو: بدأت الدولة العثمانية باتباع أو تبني سياسة السماح لليهود بزيارة فلسطين حجاجاً أو رجال أعمال لكن ليس للاستيطان.

---

(١٥٠) سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملّك اليهود في أرض فلسطين،» ص ٨٠.

(١٥١) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٢٩٠.

ـ كانون الأول/ ديسمبر: أبلغت الحكومة العثمانية قادة اليهود وزعماءهم في إسطنبول أنها أخذت تنظر إلى حركة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين كمشكلة سياسية.

١٨٨٤: آذار/ مارس، قرار الحكومة العثمانية بإغلاق فلسطين في وجه رجال الأعمال اليهود الأجانب منهم ولكن ليس الحجاج منهم.

١٨٨٨: الدول الأوروبية الكبرى تزيد حدة ضغوطها على الدولة العثمانية للسماح لليهود الأجانب بالدخول والاستيطان في فلسطين، وذلك فرادى وليس جماعات.

١٨٩١: أسس رجل الأعمال الألماني اليهودي هيرش المؤسسة الاستعمارية اليهودية (JCA).

١٨٩٢: منعت الحكومة العثمانية بيع الأراضي (الميري) لليهود الأجانب.

١٨٩٣: تضغط القوى الأوروبية الكبرى على الحكومة العثمانية للسماح لليهود الأجانب المقيمين بشكل فرماني في فلسطين بشراء الأراضي.

١٨٩٦: بدأت المؤسسة الاستعمارية اليهودية أعمالها في فلسطين: نشر كتاب **الدولة اليهودية** لمؤسس الحركة الصهيونية هرتزل.

١٨٩٧: ـ اعترض طاهر الحسيني مفتي القدس آنذاك للسلطان عبد الحميد الثاني على الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

ـ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال، وتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية (W.Z.O)؛ ونتيجة لذلك فقد وثّق السلطان عبد الحميد الثاني صِلاته مع القدس وأرسل جماعات من أعوانه لحراسة ولاية القدس.

١٨٩٨: حذرت الصحافة العربية من المؤتمر الصهيوني الأول وأهداف الحركة الصهيونية الاستعمارية في فلسطين، في صحيفة المنار.

ـ القيصر الألماني يزور فلسطين.

١٩٠٠: أخذت المؤسسة الاستعمارية اليهودية على مسؤوليتها رعاية حركة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بدلاً من روتشيلد.

ـ أرسلت الدولة العثمانية لجنة خاصة إلى فلسطين لدراسة أحوال الاستعمار الاستيطاني وحركة الهجرة اليهودية فيها.

١٩٠١: الدول الأوروبية تمارس الضغط على الحكومة العثمانية من أجل السماح لليهود الأجانب بشراء الأراضي في فلسطين.

ـ تأسيس الصندوق القومي اليهودي داعماً رئيسياً للمنظمة الصهيونية العالمية من أجل شراء الأراضي في فلسطين وتأسيس المعامل وتوظيف اليهود فيها.

ـ كانون الثاني/ يناير: اعتراض كبير من أهالي فلسطين على حركة بيع الأراضي لليهود الأجانب.

١٩٠٢: المنار تحذر من أن الصهيونية تعمل على إحياء فكرة الدولة اليهودية.

١٩٠٣: موجة الهجرة الثانية تبدأ إلى فلسطين.

ـ تأسيس البنك الإنكليزي الفلسطيني من أجل تمويل حركة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين.

١٩٠٤: موت ثيودور هرتزل.

ـ تموز/ يوليو: اشتباكات بين الفلاحين الفلسطينيين والمستعمرين الصهاينة في يافا.

١٩٠٧: تأسيس أول حركة أو تنظيم عسكري يهودي في فلسطين

ـ آب/ أغسطس: تقارير من والي القدس إلى الحكومة العثمانية توضح أطماع المستعمرين الصهاينة في فلسطين عبر كثافة الهجرة وشراء الأراضي[١٥٢].

---

(١٥٢) Walid Khalidi, *Before their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1876-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1984).

الفصل الثالث

مفاوضات هرتزل ـ عبد الحميد الثاني
(١٨٩٦ ـ ١٩٠٣)

أولاً: سير المفاوضات

امتدت الاتصالات بين هرتزل والسلطان عبد الحميد الثاني ستة أعوام، لم يقطع خلالهما أي منهما شعرة معاوية مع الآخر، فقد كان هرتزل يعلم أن الحصول على وعد بفلسطين من السلطان عبد الحميد الثاني لا يعادله أي وعد آخر، وكان الإغراء بالمال وسيلته الوحيدة[1]؛ ولكي يكسب عبد الحميد إلى صفّه قام بخمس رحلات إلى إسطنبول بين عامي ١٨٩٦ و١٩٠٢، وكانت اثنتان منهما على نفقة السلطان عبد الحميد الثاني.

وأثناء إقامته في إسطنبول استدعي إلى الباب العالي كما استدعي إلى القصر وأجرى محادثات ـ كما لو كان «قوة أمام قوة» ـ إذ تفاوض مع كبار رجال الدولة وتمكن من أن يمثل بين يدي السلطان عبد الحميد الثاني نفسه[2].

بدأ هرتزل مفاوضاته مع السلطان عبد الحميد الثاني عبر رجالات السلطان والمقرّبين منه أمثال الكونت فيليب نيولنسكي[3] وصموئيل مونتاغيو[4]. وقد انطلقت

---

(١) بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٣٦٠. نبدأ بالقول إن الاعتماد الأول لنا في هذا الفصل هو مذكرات هرتزل كونها المصدر الوحيد الذي تناول هذه المفاوضات بشكل تفصيلي.

(٢) ميم كامل أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ترجمة إسماعيل صادق (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢)، ص ٥١.

(٣) الكونت نيولنسكي (Philipp Michael de Newlinski) كان مركز السر لعبد الحميد الثاني وكان خير من يمّد صحيفة هرتزل بالأخبار. للمزيد، انظر: Isaiah Friedman, ed., *The Rise of Israel: From Precursors of Zionism to Herzl*, general introduction by Howard M. Sachar, Rise of Israel; 1 (New York; London: Garland Pub., 1987), vol. 1, pp. 114-116.

(٤) صموئيل مونتاغيو (١٨٣٢ ـ ١٩١١) متموّل ورجل مصارف يهودي إنكليزي صاحب مؤسسة من أهم المؤسسات المصرفية في لندن، انضم إلى حركة «أحباء صهيون» وأصبح من زعمائها في بريطانيا. تقدم عام ١٨٩٣ بالتماس إلى السلطان عبد الحميد يطلب السماح باستعمار شرق الأردن بعد أن أصدرت السلطات العثمانية أوامرها بمنع أحباء صهيون من ابتياع الأراضي في فلسطين، للمزيد، انظر: أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٣٠ ـ ٣٣، و Nahum =

المفاوضات من التعهد بتسديد ديون الدولة وإنعاش اقتصادها من خلال تشجيع كبار الأثرياء اليهود للقيام بأنشطة اقتصادية لمصلحة الدولة العثمانية، وذلك مقابل الحصول على فرمان مصدق (Charter) من السلطان عبد الحميد تسمح له بتملّك أرض فلسطين وباعتراف دولي بهذا الحق[٥].

بدأ هرتزل اتصالاته عبر صديقه الكونت نيولنسكي الذي كان قد تحدث مسبقاً مع السلطان عبد الحميد بشأن المشروع الذي طرحه عبر كتابه الدولة اليهودية[٦]. محاولاً إقناعه أن الاقتصاد العثماني لن يتعافى أبداً من دون المساعدة المالية من اليهود[٧].

نذكر هنا أن عبد الحميد الثاني كان مطلعاً على كتاب هرتزل الدولة اليهودية؛ المشار إليه سابقاً قبل المفاوضات، فهو على علم ودراية كاملة بمخططات هرتزل وأهدافه في فلسطين، وهو ليس بحاجة إلى أن يدخل معه في مفاوضات طويلة الأمد تمتد لست سنوات حتى يدرك مخططات الصهيونية، وذلك كما أشار كثير من الذين ناصروا فكرة مفاوضات هرتزل ـ عبد الحميد، وهو أيضاً مدرك تماماً لقوة اليهود المالية وبما يمكن لهم أن يقدموه من أموال تساعد على حل مشكلة الدولة العثمانية المالية المضطربة[*].

كما أن نيولنسكي زوّد هرتزل بتقرير عن الوضع المالي العام للدولة العثمانية، على أساسه وضع هرتزل خطته، كما أكد لهرتزل أن بيع فلسطين أمر غير ممكن لكن ضمانها كدولة تابعة (Vassal State) ممكن، كما رتب لقاءات هرتزل مع كبار رجال الدولة العثمانية[٨].

= Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, with an introduction by the Rt. Hon. A. J. Balfour Portraits and illustrations, selected and arranged by Israel Solomons, 2 vols. (London: Longmans, Green and Co., 1919), vol. 1, p. 231.

(٥) الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، ص ٣٦.

(٦) Theodor Herzl, *The Complete Diaries*, edited by Raphael Patai; translated by Harry Zohn, 5 vols. (London; New York: Herzl Press, 1960), pp. 345-346.

(٧) Mim Kemal Oke, «The Ottoman Empire Zionism and the Question of Palestine (1880-1908),» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14, no. 3 (August 1982), pp. 339-341.

(*) نذكر هنا أنه في عام ١٨٩٦ وضّح الرسام الشهير هولمان هنت (Holman Hunt) الفكرة الصهيونية في صورة راديكالية «دولة يهودية في فلسطين»، ونشرت تحت عنوان: «Mr. Holman Hunt on the Resettlement of the Jews in Palestine,» *Jewish Chronicle* (21 February 1896).

للمزيد، انظر: Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, vol. 1, p. 298.

(٨) للاطلاع على دراسة شاملة لحياة نيولنسكي وعلاقته بالصهيونية، انظر: Nathan Michael Gelber, «Philipp Michael de Newlinski: Herzl's Diplomatic Agent,» in: Raphael Patai, ed., *Essays in Zionist History and Thought*, Herzl Yearbook; vol. 2 (New York; London: Herzl Press, 1959), pp. 113- 152.

وكانت زيارة هرتزل الأولى لإسطنبول في ١٨ حزيران/ يونيو ١٨٩٦، حيث قابل خلالها ابن الصدر الأعظم جاويد بك وقدّم من خلالها عرضه القائم على تقديم ٢٠ مليون ليرة (Pounds) عثمانية لتخليص الدولة العثمانية من الدين العام، منها مليونان من أجل فلسطين، وثمانية عشر مليوناً من أجل تخليص الدولة العثمانية من التبعية المالية الأوروبية(٩).

وركزت الدولة العثمانية مطلبها في هذا اللقاء على ضرورة الإبقاء على القدس تحت السيطرة العثمانية كونها بلد المقدسات ولها مكانة خاصة لدى أصحاب الديانات الثلاث، وتم الاتفاق بينهما على أن تكون طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية والدولة اليهودية المقترحة قائمة على أساس اللامركزية في الحكم(١٠).

وفي هذه الزيارة أيضاً قابل هرتزل الصدر الأعظم خليل رفعت بك الذي أكد ضرورة أن تكون صحيفة جديد الصحافة الحرة (*Neue Freie Presse*) التي يرئس تحريرها هرتزل مساندة لسياسة الدولة العثمانية الخارجية تجاه أوروبا. واستجاب هرتزل لهذا الطلب(١١)، واستغلها لاستمالة السلطان إليه عبر نشره المراسلات والأنباء التي في مصلحة حكومة السلطان، وكرّس الصحافة اليهودية بعموميتها في أوروبا لمصلحة الدولة العثمانية(١٢) وبخاصة في المسألة الأرمنية(١٣).

إن مكانة القدس الدينية تم أخذها بعين الاعتبار منذ البداية من كلا الطرفين. ومنذ البداية كان عبد الحميد يسعى لأهداف منها القروض المالية والدعاية الإعلامية التي يمكنه أن يكسب من خلالها الرأي العام الأوروبي تجاه المسألة الأرمنية التي سببت له كثيراً من المشاكل. وعندما سأل الصدر الأعظم هرتزل عن الجزء الذي يودّون الإقامة

---

(٩) Herzl, *The Complete Diaries*, vol. 1, p. 365.

(١٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.

(١١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٧٥. أدرك هرتزل أن أحداً لن يصغي إليه إلا إذا حقق بعض النجاح في مشروعه وهو تحصيل الفرمان المصدق من السلطان. لهذا تراه سعى من دولة إلى أخرى وأسس لفكرة المؤتمر الصهيوني وأسس لأول صحيفة صهيونية (*Die Welt*) بهدف نشر الدعاية للحركة الصهيونية. للمزيد، انظر: Walter Laqueur, *A History of Zionism* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1972), p. 97.

(١٢) للمزيد حول هرتزل والمسألة الأرمنية، انظر: Marwan R. Buheiry, «Theodor Herzl and the Armenian Question,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 7, no. 1 (25) (Autumn 1977), pp. 73-97.

ومما يذكر تغطية الصحافة البريطانية وبدعم من هرتزل ونيولنسكي طلبَ السلطان بالوعد بالإصلاح في الأراضي الأرمنية مقابل تنازلات من طرفهم بمقالات تحت عنوان: «The Truth About the Secret Mission»، و«The Sultan and the Armenians»، ونشرت في صحيفة أوبزرفر (*Observer*) في حزيران/ يونيو ١٨٩٦.

(١٣) حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٢٦.

فيه من فلسطين، كان جواب هرتزل: «سنضحي بمبلغ أكبر لجزء أكبر من البلاد» (For More Land We Make Greater Sacrifices)[١٤].

وأثناء زيارة هرتزل للأستانة لم يقابل السلطان عبد الحميد الثاني لكنه تلقى رسالة شفوية من السلطان مع صديقه نيولنسكي في ١٩ حزيران/ يونيو ١٨٩٦ قال فيها: «إذا كان السيد هرتزل صديقك بقدر ما أنت صديقي فانصحه ألا يتخذ أي خطوة أخرى في هذا الموضوع؛ لا أستطيع أن أبيع ولو قدماً واحدة من البلاد لأنها ليست ملكاً لي بل لشعبي؛ لقد حصل أبناء شعبي على هذه الأرض بالقتال وبدمائهم وقد غذوها بدمائهم، ونحن سنغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا، كتيبتان من سورية وفلسطين استشهد أفرادها الواحد تلو الآخر في بلفنه (Plevna)[*] لم يسلم منهم أحد، قدموا حياتهم في المعركة. الدولة العثمانية ليست لي وحدي بل لشعبي؛ لا استطيع أن أتخلى عن شبر منها. ليوفر اليهود ملياراتهم فإذا قسمت إمبراطوريتي ربما يحصلون على فلسطين بلا مقابل إنما لن تقسم إلا على جثتنا. أنا لن أقبل بتشريحنا ونحن أحياء»[١٥].

من المهم أن نذكر هنا أنه وبالرغم من هذا الردّ القاطع والحازم الذي قاله السلطان، إلا أنه وبعد أيام معدودة أي في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٨٩٦؛ وافق على مقابلة هرتزل «آجلاً أم عاجلاً» لكن لم يحدد التاريخ. وطلب من نيولنسكي ترتيب المقابلة إنما دون التزامات مسبقة[١٦]. كما طلب من مقرّبيه ومسؤوليه أن يزوّدوه بتقارير عن هرتزل ودوافعه[١٧].

تعاطف السلطان مع هرتزل وتصميمه على إنقاذ شعبه من الوضع الصعب الذي يعانيه، فقال له «إن الدولة العثمانية تستطيع أن تستقبل اليهود على شرط أن لا يقيموا معاً ويجب أن يفرّقوا في أماكن مناسبة تحددها لهم الحكومة وسوف يقوم المواطنون العثمانيون بمنحهم سلطات التصرف». لم يحقق عرض عبد الحميد آمال هرتزل، ومع ذلك لم يتردد في أن يرفض هذا العرض الطيب[١٨].

---

(١٤) Herzl, *The Complete Diaries*, vol. 1, p. 376.

(*) معركة بين الدولة الروسية والدولة العثمانية في منطقة بلفنه في رومانيا بين عامي ١٨٧٧ و١٨٧٨.

(١٥) Herzl, Ibid., vol. 1, p. 378.

(١٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٥. ونذكر هنا أن هرتزل لم يفقد الأمل من جواب السلطان؛ على العكس، أقنع أتباعه أن نجاح مشروعهم منوط بزيادة المبلغ المعروض على السلطان. للمزيد، انظر: Laqueur, *A History of Zionism*, p. 108.

(١٧) Gelber, «Philipp Michael de Newlinski: Herzl's Diplomatic Agent,» p. 132 .

(١٨) أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ص ٥١.

تم تفسير عرض السلطان هذا أنه ربما أراد أن يختبر هرتزل إذا كان هو فعلاً قادراً على مساعدته في حل المسألة الأرمنية حين طلب أن يؤثر في الصحف الأوروبية في لندن وباريس وبرلين وفيينّا ليتحدثوا عن المسألة الأرمنية بعداء أقل للأتراك، وأن يعمل على إقناع زعماء الأرمن بالخضوع له، وإذا تحقق ذلك يمكن أن يستقبل هرتزل بوصفه صديقاً[١٩].

ووعد هرتزل بدوره العثمانيين بتحقيق مطالبهم هذه، وأكد للأتراك أنه يستطيع أن يكون وسيطاً ويساعد الحكومة على التوصّل إلى اتفاقية هدنة مع اللجان الثورية الأرمنية، ولهذا الغرض اجتمع هرتزل بأحد زعامات الأرمن الثورية ناظار بك في لندن عام ١٨٩٦، وحاول أن يقنع الهنتشاك بتسوية منازعاتهم مع الباب العالي بالطرق السلمية، لكن الأرمن رفضوا هذه العروض وشككوا بدوافع هرتزل، وظنوا أن الأتراك والصهاينة قد أقنعوا الدول العظمى بتأجيل الإصلاحات في أرمينيا مقابل إقامة دولة يهودية ذات حكم ذاتي في فلسطين[٢٠].

وقبل أن تنتهي رحلة هرتزل الأولى لإسطنبول دار حديث بين السلطان ونيولنسكي نُورِده هنا لنكشف عن مدى التردد القائم عند السلطان؛ فقد سأل نيولنسكي: هل اليهود مصممون على أخذ فلسطين بأي ثمن؟ أليس بإمكانهم أن يقيموا في أي بلد آخر؟ أجاب نيولنسكي: فلسطين مهدهم وإليها يتمنون العودة. فعقّب السلطان لكن فلسطين مهْد الأديان الأخرى؛ أجاب نيولنسكي: إذا لم يحصل اليهود على فلسطين فسوف يذهبون إلى الأرجنتين[٢١].

وفي عام ١٨٩٦ أيضاً أخبر السلطان هرتزل وبواسطة نيولنسكي أنه وبسبب ضيق وضعه المالي مستعد للدخول في مفاوضات مقابل ٢٠ مليوناً، وعلى دفعات، وبحسب ما يقدمون سوف يناقش الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومقابل «الدولة التابعة» في ما بعد، وأن التفاصيل سيتم بحثها لاحقاً في مفاوضات إسطنبول، وأن اليهود سيعطَون إدارة خاصة فيهم في الأرض وفقاً لاتفاق وبأن الاتفاق سيعلن لاحقاً على العالم[٢٢].

---

(١٩) الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، ص ٣٦١؛ Herzl, Ibid., vol. 1, pp. 386-387, and Neville J. Mandel, «Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine: 1881-1908: Part I,» *Middle Eastern Studies*, vol. 10, no. 3 (October 1974), p. 317.

(٢٠) أوكي، المصدر نفسه، ص ٥٢، و Herzl, Ibid., vol. 1, p. 387.

(٢١) Herzl, Ibid., vol. 1, p. 395, and Mandel, Ibid., p. 317.

(٢٢) Gelber, «Philipp Michael de Newlinski: Herzl's Diplomatic Agent,» p. 135.

كما أكد نيولنسكي لهرتزل أن السلطان لم يتخذ موقفاً واضحاً من المشروع، لأن خطة اليهود لم تكن واضحة وسرية، وأكد له أن السلطان قد أخبره «أن اليهود أذكياء سيجدون الصيغة المناسبة»[٢٣]. من هذا الرد نستنتج أن السلطان عبد الحميد لديه رؤية ما في الموضوع، لكن لم تحدد بعد[٢٤]. وأنه على استعداد للدخول في مفاوضات مع هرتزل. كذلك لم يشعر هرتزل بالفشل ـ كل الفشل ـ من زيارته هذه لإسطنبول إذ اعتبر أن النجاح الذي تمكن من تحقيقه هو أنه وضع السلطان عبد الحميد في صورة مشروعه بإقامة دولة يهودية في فلسطين مستقبلاً[٢٥].

إن المتابع للمفاوضات بتفاصيلها الأولية الدقيقة يجد أن السلطان لم يملك رؤية أو موقفاً واضحاً، لكننا نستنتج أن قبوله بإعطاء فلسطين بشكل مباشر وبصيغة فرمانية يتفق عليها الطرفان كان أمراً مستحيلاً لأسباب سنذكرها لاحقاً، لكن نتلمس من ردوده الصارمة أحياناً، التي تمتاز بالمرونة أحياناً أخرى، أن السلطان أراد المناورة ليحقق أهدافه المشار إليها وأهمها المالية.

أرى أن هذه المناورات سمحت لليهود بتحقيق أهدافهم ولو بشكل جزئي في الهجرة والاستيطان داخل فلسطين، وربما تفسر لنا قرارات عبد الحميد التي مانعت الهجرة والاستيطان أحياناً ومن ثم تراجعت عنها أحياناً أخرى.

ولو افترضنا أن النوايا صادقة عند السلطان عبد الحميد فهو كان يمكنه أن يتخذ إجراءات أكثر حزماً في ممانعة الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين خلال مفاوضاته مع هرتزل الذي تابع المفاوضات عبر رسائل كان يبعث بها إلى السلطان عبد الحميد؛ فقد جاء في إحدى رسائله بتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٨٩٦ ما يلي:

«أن يقدم اليهود قرضاً تحت السيطرة العثمانية بقيمة عشرين مليون جنيه استرليني يقوم على الضريبة التي يدفعها اليهود في فلسطين إلى السلطان وتبلغ مئة ألف جنيه استرليني في السنة وتزداد إلى مليون جنيه سنوياً مقابل ذلك يفتح السلطان باب الهجرة غير المحدودة بناء على دعوة خاصة منه لليهود إلى فلسطين ويعطَون الاستقلال الذاتي «فلسطين دولة شبه مستقلة» يضمنه الفرمان الدولي»[٢٦].

---

(٢٣) Herzl, Ibid., vol. 1, p. 400.
(٢٤) Mandel, «Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine: 1881-1908: Part I,» p. 317.
(٢٥) Herzl, Ibid., vol. 1, pp. 399-440.
(٢٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

ونذكر أيضاً أن هرتزل بعد هذه الزيارة تمكن من عقد المؤتمر الصهيوني الأول ما بين ٨/٢٩ و٩/١ في عام ١٨٩٧ بحضور ٢٤٠ مندوباً يمثلون جمعيات صهيونية من أنحاء العالم، وتمخّض عن تحديد أهداف الحركة الصهيونية في ما عُرف ببرنامج بال، وإنشاء الإدارة التنظيمية لتنفيذ هذا البرنامج (المنظمة الصهيونية العالمية)، وقد حدد المؤتمر الصهيوني الأول هدف الصهيونية بما يلي: إن غاية الصهيونية هي «خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه الفرمان العام»، أما وسائل تحقيق هذا الهدف فهي:

١ ـ العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة.

٢ ـ تنظيم اليهودية العالمية وربطها بواسطة منظمات محلية ودولية تتلاءم مع الفرمانات المتبعة في كل بلد[٢٧].

٣ ـ تقوية وتغذية الشعور والوعي القوميين اليهوديين.

٤ ـ اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الحكومية الضرورية لتحقيق غاية الصهيونية.

٥ ـ تصديق الباب العالي والدول التي يسكنونها لهذا المشروع[٢٨].

مهمٌّ أن نذكر أن أكثر لحظات المؤتمر حسماً عندما رفعوا أيديهم وقالوا «إذا أنا نسيت القدس أجعل يدي اليمنى تنسى»[٢٩]. وبهذا تم تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية وانتخاب هرتزل لرئاستها وإعلان برنامج بال الصهيوني[٣٠]. ومما جاء في خطاب هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧ ما يلي:

«ولما كان الرواد العمليون الأوائل للصهيونية قد أدركوا هذا فإنهم قد بدأوا العمل الزراعي لليهود... ووضعوا اللبنات الأولى للحركة الصهيونية... إن الصهيونية لن تحقق أهدافها دون التفاهم القاطع مع الوحدات السياسية المشتركة... إذ يمكن

---

(٢٧) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠)، ص ٣٤ ـ ٣٥، وتهويد فلسطين، إعداد وتحرير إبراهيم أبو لغد؛ ترجمة أسعد رزوق، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٣٧ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢)، ص ٧٨.

(٢٨) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٣٥؛ تهويد فلسطين، ص ٧٨، و Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, vol. 1, p. 268.

(٢٩) Sokolow, Ibid., vol. 1, p. 166

(٣٠) Anna Nordau and Max Nordau, *Max Nordau: A Biography* (New York: Nordau Committee, 1943), p. 166.

الاستحواذ على ثقة الحكومة التي نريد التفاوض معها بخصوص توطين جماهير اليهود على نطاق واسع وذلك عن طريق اللغة البسيطة والتعامل القويم... إن المزايا التي يمكن لشعب أن يقدمها مقابل الفوائد المجنية لهي من الكبر بحيث تضفي على المفاوضات أهمية مسبقة... إن المنهج المعقول الوحيد للعمل الذي يمكن لحركتنا أن تسلكه هو العمل للحصول على ضمانات شرعية، فالاستعمار ليس هو الحل للمشكلة اليهودية... إذا كان أحد يعتقد أن في استطاعة اليهود التسلل إلى أرض آبائهم فإنه إما يخدع نفسه أو يخدع الآخرين... إن هجرة اليهود... إنعاش للإمبراطورية العثمانية بأكملها... إلى جانب ذلك فإن صاحب العظمة السلطان له خبرات رائعة مع رعاياه من اليهود وكان هو بدوره عاهلاً رفيقاً بهم. وهكذا فإن الأحوال القائمة تشير إلى نتائج ناجحة شريطة أن يعالج الموضوع كله بذكاء وسلاسة، إن المساعدات المالية التي يمكن لليهود أن يقدموها للدولة العثمانية ليست بالشيء اليسير وسوف تعمل على القضاء على كثير من الأمراض الداخلية التي يعاني منها البلد الآن... فإذ ما حلت مشكلة الشرق الأدنى بصورة جزئية إلى جانب حل المشكلة اليهودية فإنها ستعود بالفائدة المؤكدة لجميع الشعوب المتحضرة»[٣١].

وبهذا عارض هرتزل أي محاولة للتسلل التدريجي إلى فلسطين، إذ إن خطته كانت تقضي بالحصول على ميثاق قانوني من السلطان العثماني عبد الحميد، يمنح اليهود بموجبه الحق في إقامة وطن لليهود في فلسطين، يتمتع بحكم ذاتي. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أقدم على الخطوات التالية:

١ ـ الحصول على رعاية القيصر الألماني مقابل دعم مصالح وسياسة ألمانيا في الشرق الأدنى.

٢ ـ رشوة المسؤولين العثمانيين وتقديم الوعود بشأن قروض يهودية عاجلة.

٣ ـ إنعاش المالية العثمانية المتدهورة.

٤ ـ شراء موافقة السلطان على مشاريعه الصهيونية في فلسطين[٣٢].

---

(٣١) ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، ٢ ج (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩)، ج ١، ص ٩٧ ـ ١٠٠.

(٣٢) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث ص ٣٧، وحسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣)، ص ٧٥.

وسعى هرتزل أيضاً لإنشاء بنك صهيوني من أجل تمويل عملية استعمار فلسطين وتنظيمها وربطها بالعهود الصهيونية الشاملة لتنفيذ أهداف مؤتمر بال، إذ من دون هذا البنك يغدو الأمل الصهيوني في الحصول على فرمان للهجرة والاستيطان في فلسطين أملًا صعب التحقيق، لهذا عيّن هرتزل دايفيد ولفسون المتمول اليهودي رئيساً للجنة البنك التي بدأت تعمل على التمويل من كبار أثرياء اليهود، كما حث هرتزل على إقامة «صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار» ليكون عمله في فلسطين وسورية[٣٣]، وليكون وسيلة لامتلاك الأرض في فلسطين.

كما سعى هرتزل لدى كبار الممولين الأوروبيين اليهود أمثال ج. ك. بوزنانسكي وهو أغنى رجل في بولونيا ومتحمس جداً للقضية الصهيونية وكان يبتغي من إشراكه في تأسيس البنك اليهودي الاستعماري استمالة أصحاب الملايين الآخرين في جميع أنحاء أوروبا الشرقية، كما حرص على الاتصال بأثرياء اليهود في إنكلترا أمثال سليجمان وهو صاحب أكبر بنك فيها، واتصل باللورد روتشيلد وحاول إغراءه بأنه «إذا تمشيت معنا سنغنيك مرة أخرى وسنأخذ أول حاكم منتخب لنا من بيتكم»[٣٤]. ولخص وايزمن الفكرة لدى هرتزل كالآتي:

هناك أثرياء اليهود وهناك الفقراء منهم، الأثرياء الذين أرادوا مساعدة الفقراء لديهم التأثير القومي في بلادهم، ومن ثم هناك سلطان الدولة العثمانية الذي طالما أراد المال ولديه التأثير في فلسطين. والأكثر منطقية أن تجعل أثرياء اليهود يقدمون المال للسلطان من أجل السماح للفقراء بالذهاب إلى فلسطين، وبالتالي تكون أمام خطوتين: **الأولى**، إقناع أثرياء اليهود من أجل المساعدة؛ **والثانية**، إقناع الدول العظمى لممارسة الضغط على الدولة العثمانية والتصرف كضمانة في هذا الأمر وهما ألمانيا وإنكلترا[٣٥].

وبهذا حقق المؤتمر الصهيوني الأول الأهداف التي وضعها هرتزل له كما تناقلت الصحف اليهودية الصهيونية وغير الصهيونية جميعها أخبار المؤتمر عالمياً. أما هرتزل فقد أعطاه المؤتمر دفعة قوية نحو الأمام للاستمرار في مشاريعه من أجل إيجاد التمويل اللازم له، وبه أصبح الرئيس الفعلي للمنظمة الصهيونية العالمية[٣٦].

---

(٣٣) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ١٣٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٣٥) Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (London: East and West Library, 1950), pp. 62-63.

(٣٦) Laqueur, *A History of Zionism*, p. 107.

وبعد المؤتمر ركز هرتزل جهوده في اتجاهين: **الأول**، تعريف العالم بمشكلة اليهود، وخلق فرص دبلوماسية لتحصيل الفرمان؛ **والثاني**، تجميع قوى اليهود المالية لتحقيق الهدف(٣٧).

وكان السلطان عبد الحميد الثاني متابعاً لهذا المؤتمر الصهيوني الأول والمقررات التي تمخضت عنه(٣٨)، ولجميع المؤتمرات الصهيونية اللاحقة، وكانت ترسل له برامجها(٣٩).

ومن الدلائل والمؤشرات التي تؤكد وعي السلطان عبد الحميد لخطر الحركة الصهيونية على فلسطين الزيارة التي قام بها جماعة من يهود إنكلترا وعلى رأسهم إسرائيل زانغويل لفلسطين من أجل التمهيد للمؤتمر الصهيوني الأول، وإذ بهم يصرحون عن عقد المؤتمر في ميونيخ، وهو ما أثار غضب حقي بك متصرف القدس، وكتب تقريراً إلى الأستانة حول الموضوع مؤكداً أنه اتخذ الإجراءات اللازمة حول عقد مؤتمرهم في ألمانيا(٤٠). وقام الدبلوماسيون العثمانيون في العواصم الأوروبية بكتابة تقارير للأستانة عن نشاط الحركة الصهيونية ومدى التقدم الذي وصلت إليه في أوروبا(٤١).

وكانت الصحف الأوروبية تتداول أخبار الحركة الصهيونية ونشاطاتها تباعاً، ومنها كتابات نيولنسكي في صحيفة الوقت (*Les Temps*) في باريس ومقال في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٨٩٧ في صحيفة (*Correspondence Detest*) أشار من خلاله لمأساة تشرد اليهود في العالم وتطلعاتهم بالعودة إلى فلسطين(٤٢).

وفي مقابلة مع هرتزل في صحيفة شباب إسرائيل اللندنية (*Young Israel*) في تموز/ يوليو ١٨٩٨ يقول: «كل الأدوات يجب أن نضعها بأيدينا تماماً كما فعل روبنسون

---

(٣٧) Milton Plesur, «Zionism in the General Press, 1897-1919: From Basle to Sarajevo,» in: Raphael Patai, ed., *Essays in Zionist History and Thought: Studies in the History of Zionism in America, 1894-1919,* Herzl Yearbook; vol. 5 (New York; London: Herzl Press, 1970), pp. 127-145, esp. 132.

إذا أردت العودة لصعوبات هرتزل في جمع المال من رتشيلد وهيرش. انظر: Herzl, *The Complete Diaries,* vol. 1, pp. 302-310.

(٣٨) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ١٣١.

(٣٩) Mandel, «Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine: 1881-1908: Part I,» p. 319.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

(٤١) أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢)، ص ٧٤.

(٤٢) Gelber, «Philipp Michael de Newlinski: Herzl's Diplomatic Agent,» p. 139.

كروزو في جزيرته؛ قراء الصحيفة تماماً سيدركون المغزى من هذا الكلام، في الأيام القادمة قصة نمو الصهيونية ستكون بمثابة رواية جميلة رائعة»[٤٣].

ونؤكد هنا أيضاً أن وزارة الخارجية العثمانية لم تتوانَ لحظة عن متابعة أخبار المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال، وجمع المعلومات اللازمة عنه، ومتابعة تطورات نشاط الحركة الصهيونية ما بعد المؤتمر الصهيوني الأول، وأرسلت التقارير الوافية لهذا الغرض لإسطنبول، كما أرسلت مقتطفات الصحف التي تناولت هذا الأمر إلى إسطنبول.

كذلك حاول الدبلوماسيون الأتراك مقابلة زعماء الصهيونية وأرسلوا عملاءهم إلى مختلف مؤتمراتهم. ونخص بالذكر تقارير السفير العثماني في واشنطن علي فرح بك والسفير العثماني في ألمانيا علي توفيق باشا التي تحذر السلطان من رغبة اليهود في إنشاء دولة يهودية في فلسطين[٤٤].

وفي عام ١٨٩٨ أرسل السفير العثماني في لندن أنتونوبولوس باشا (Antonopulos Pasha) تقريراً للأستانة حذر من زيادة عدد المستعمرات الصهيونية في فلسطين، وأن هؤلاء المستوطنين لن يقبلوا العيش في ظل الدولة العثمانية وفرماناتها، بل على العكس، وكما أعلنوا في المؤتمر الأول، أرادوا «العيش في ظل الحماية الدولية» وبشكل مستقل عن الدولة العثمانية[٤٥].

وفي عام ١٩٠٣ حذر السفير العثماني في برلين وطالب بمنع الصهاينة من شراء واستئجار الأرض في فلسطين حيث كان يعرف أن الهدف منها تأسيس دولة لليهود في فلسطين[٤٦].

إذاً، فالسفراء الأتراك قد حذروا السلطان عبد الحميد من نشاطات الحركة الصهيونية القائمة على الهجرة والاستيطان، لأنها برأيهم تشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي العثماني؛ فهذا علي فرح بك في عام ١٨٩٨ يكتب وبشكل متواصل إلى السلطان فيقول «لقد آن الأوان لمنع اليهود من الدخول إلى فلسطين، ولأجل ذلك

---

(٤٣) Gabriel Piterberg, *The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel* (London; New York: Verso, 2008), p. 36.

(٤٤) Bülent Kemal Oke, «Zionists and the Ottoman Foreign Ministry during the Reign of Abdulhamid II (1876-1909),» *Arab Studies Quarterly*, vol. 2, no. 4 (Fall 1980), pp. 364-373, esp. pp. 365-366.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٦٧.

يجب اتخاذ إجراءات أكثر حزماً». وأخبر السلطان أنه أثناء زيارة القدس شاهد أثرياء اليهود وسيطرتهم على المدينة في حين أن المسلمين فقراء، وإذا لم نقم بإيقاف نشاطهم الاستيطاني هذا ستكون لهم السيطرة الكاملة على المدينة، وعلى السلطان أن يقنع الدول الكبرى بعدم تقديم المساعدة لهؤلاء وإلا سنوقع على موت إخواننا في الدين من المسلمين(٤٧).

واهتمت وسائل الإعلام العالمية بعد المؤتمر الصهيوني الأول بالحركة الصهيونية ونشاطها وذكرها بوصفها عضواً في المجتمع الدولي. وقد أدى الكتّاب اليهود دوراً أساسياً في هذا الأمر، إذ تحدثوا عن أهداف روحانية للحركة، وظهرت مقالات تحت عنوان: «تطور الصهيونية» (The Evolution of the Zionism) و«الصهيونية» (The Zionism)(٤٨).

ويتتابع الأحداث عُقد المؤتمر الصهيوني الثاني في بال عام ١٨٩٨ وكان في مقدمة قراراته تكريس مقررات المؤتمر الأول، والسعي لدى الدولة العثمانية لتحقيق المشروع الصهيوني، وإنشاء البنك اليهودي الاستعماري، وتشجيع تعليم اللغة العبرية، ليظهر اليهود على أنهم أمة واحدة ذات لغة واحدة وقومية واحدة، وإطلاق يد هرتزل في التفاوض مع الدول الأوروبية لخدمة المسألة اليهودية(٤٩).

انطلاقاً من القرارات الأخيرة للمؤتمر الصهيوني الثاني بدأ هرتزل محاوراته مع ألمانيا تحديداً وذلك لنفوذها في الأوساط العثمانية(٥٠).

ومن خلال قرارات المؤتمر الصهيوني الأول والمؤتمر الثاني، التي جاءت بعد زيارة هرتزل الأولى للأستانة، نجد أن الصهاينة كانوا مباشرين في طلباتهم وتحديد أهدافهم تجاه السيطرة على فلسطين؛ وبحسب ما قدمنا في الفصلين الأول والثاني (الهجرة والاستيطان)، فقد كانوا يتجهون نحو التطبيق العملي لهذه الأفكار وبشكل منظم، وقد سعوا لكسب التأييد الدولي عليه، ولما كان عبد الحميد متابعاً لنشاطهم من خلال التقارير الدورية التي تصله، فلماذا استمر في المفاوضات؟

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٧ـ ٣٦٨.

(٤٨) Plesur, «Zionism in the General Press, 1897-1919: From Basle to Sarajevo,» p. 130.

(٤٩) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ١٤٨؛ الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ص ٢١١، و Nordau and Nordau, *Max Nordau: A Biography,* p. 166.

(٥٠) حلاق، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

ومن الأدلة التي تؤكد ذلك أنه بين عامي ١٨٩٨ و١٨٩٩ «كنت ترى السماسرة اليهود يطوفون منطقة «مرج عيون» لتحصيل أملاك جديدة فيها»[٥١]. وبسبب هذا الأمر عبرت مجلة المشرق وصحف الأستانة عن قلقها من الهجرة اليهودية إلى فلسطين وحذرت السلطات العثمانية من نتائجها وقالت «أتتنا الأعداد الأخيرة من جرائد الأستانة العلية وفيها كلام مريب عن اليهود وانتشارهم في فلسطين وربما استلفت أصحاب هذه المقالات أنظار ذوي الأمر إلى استدراك ما يعدّونه مخالفاً لنظام الدولة ويؤيدون قولهم بذكر الأوامر الشريفة التي كررتها مراراً الحضرة السلطانية في هذا الشأن»[٥٢].

وتباعاً لسير المفاوضات زار هرتزل إسطنبول للمرة الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٨ بهدف لقاء القيصر الألماني فيلهلم الثاني الذي كان في زيارة السلطان عبد الحميد الثاني حيث رأى هرتزل فيه خير وسيط بينه وبين السلطان لتحقيق مشروعه[٥٣]. لكن لماذا ألمانيا؟

اتجهت أنظار هرتزل نحو ألمانيا، لعدة أسباب، منها:

أ ـ ثقافة هرتزل الألمانية، وكون أغلبية قادة الحركة الصهيونية من اليهود الألمان.

ب ـ العلاقات الوطيدة بين ألمانيا والدولة العثمانية.

ج ـ قدرة ألمانيا العسكرية وأطماعها في الشرق، وتطلعها إلى الحصول على نصيب مناسب من المستعمرات في آسيا وأفريقيا.

فقد كان هرتزل مدركاً لأطماع ألمانيا، لذلك سعى منذ البداية لتقديم الحركة الصهيونية بوصفها عميلاً للإمبريالية[٥٤].

وما يُدلل على هذا ما جاء في كتابه الدولة اليهودية بقوله: «لو أعطانا صاحب الجلالة السلطان فلسطين، فبوسعنا أن نتعهد له بالمقابل بتنظيم أمور الدولة العثمانية

---

(٥١) المشرق، العدد ٢٣ (١ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٩)، ص ١٠٩٣.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨٨.

(٥٣) كان الهدف من زيارة فيلهلم الثاني الدولة العثمانية الحصول على امتياز طريق برلين ـ الأستانة ـ بغداد لتدعيم النفوذ الألماني في الدولة العثمانية، انظر: حلاق، المصدر نفسه، ص ١٥١.

للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية، ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ (دمشق: المكتبة الهاشمية. [د. ت.])، ج ١، ص ٤٣٧ ـ ٤٤٢.

(٥٤) علي محافظة، العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١٤١.

المالية، وسوف نقيم سوراً دفاعياً لأوروبا في آسيا ومركزاً حضارياً ضد البربرية، ونحن كدولة محايدة يمكننا التواصل مع كل أوروبا التي يجب عليها الحفاظ على وجودنا»[٥٥].

ومن الجدير بالذكر أن هرتزل كان قد بعث إلى بسمارك بنسخة من كتابه **الدولة اليهودية** الذي صدر عام ١٨٩٦ مرفقاً برسالة استعطاف جاء فيها: «أضع بين أيديكم مشروعي حول تأسيس دولة يهودية في فلسطين للتصرف والبت فيه إذ إنكم بقبضتكم الفولاذية وإرادتكم الحديدية تمكنتم من توحيد ألمانيا المجزأة وإذا ارتأيتم واقعية مشروعي فستكون هذه الدولة من أخلص حماة مصالحكم في المنطقة».

ونذكر أن بسمارك كان خارج الحكم آنذاك، ولا نعرف ماذا كان رده على رسالة هرتزل هذه[٥٦].

ولقد دعم الألمان المشروع الصهيوني منذ البداية، وكانوا مع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فبعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول كتب الوزير المفوض الألماني في بيرن الهر فون تاتنباخ تقريراً مفصلًا عنه، وعرض رأيه في المشروع الصهيوني وانتشار الوعي القومي بين اليهود الألمان، ورفعه إلى القيصر الألماني الذي أجاب «دع اليهود يذهبون إلى فلسطين وكلما أسرعوا في الهجرة كلما كان أفضل، ولن أضع أية عراقيل في طريقهم».

إن رأي القيصر هذا هو الرأي السائد في أوروبا التي شهدت هجرة آلاف اليهود من روسيا وبولندا ورومانيا[٥٧] خلال هذه الفترة، وقد سعت الحكومة الألمانية لدى الحكومة العثمانية والسلطان عبد الحميد من أجل أن ينظر للحركة الصهيونية نظرة معقولة[٥٨].

وكان لهرتزل عدة لقاءات مع مجموعة من المسؤولين الألمان أمثال الأمير أويلنبورغ ودوق بارون اللذين أعلنا تأييدهما لإقامة المشروع الصهيوني داخل فلسطين، وقاما بتبليغ هرتزل بموافقة القيصر الألماني على المشروع، وموافقته لمقابلة هرتزل عند

(٥٥) Theodor Herzl, *The Jewish State*, 5th ed. (London: H. Pordes, 1967), p. 30.
(٥٦) محافظة، المصدر نفسه، ص ١٤٨.
(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٤٤.
(٥٨) المصدر نفسه.

زيارته للقدس ١٨٩٨[٥٩]. ونذكر هنا أن القيصر الألماني اعترف أن الفكرة الصهيونية لطالما أعجبته واستهوته وأثارت عاطفته[٦٠].

وفي أيلول/ سبتمبر عام ١٨٩٨ كتب السفير الألماني في فيينا الكونت فيليب زو إلينبرغ (Count Philipp zu Eulenburg) إلى هرتزل أن القيصر على استعداد لمقابلة السلطان وعلى استعداد ليأخذ على عاتقه حماية اليهود في المنطقة[٦١].

التقى هرتزل بالقيصر الألماني في الأستانة وبحضور وزير الخارجية الألماني بُولوف (Bulow) وذلك في ١٨/ ١٠/ ١٨٩٨، حيث شرح هرتزل أوضاع اليهود في العالم وتطلعاتهم في تحقيق الهجرة إلى فلسطين ومشاريعهم الاقتصادية التي ينوون القيام بها حين يستوطنون فلسطين[٦٢].

وأظهر القيصر بدوره تعاطفاً مع مطالب هرتزل، وذلك لقناعته بأن القدرات المالية والبشرية لليهود يمكنها أن تحقق آمالهم وتطلعاتهم في عملية الاستيطان داخل فلسطين[٦٣]. وطلب من هرتزل تحديد نوع الطلب فأجاب هرتزل «شركة فرمانية تحت الحماية الألمانية» (A Chartered Company under German Protection)[٦٤] وجاءت تحت عنوان آخر: «شركة يهودية لأراضي سورية وفلسطين» (Jewish Land Company for Syria and Palestine) فوافق القيصر في هذا اللقاء على أن يقابل الوفد اليهودي برئاسة هرتزل في فلسطين[٦٥].

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٦٠) Oke, «Zionists and the Ottoman Foreign Ministry during the Reign of Abdulhamid II (1876-1909),» p. 368.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

(٦٢) بشأن تفاصيل مقابلة هرتزل مع القيصر الألماني، انظر: ألما وتلن، عبد الحميد ظل الله على الأرض، ترجمه عن الإنكليزية راسم رشدي (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٠)، ص ١٠١ ـ ١٠٣، و Herzl, *The Complete Diaries*, vol. 2, pp. 729 -734

وللمزيد حول مراسلات هرتزل وقيصر ألمانيا ووزرائه، انظر: Alex Bein, «Memoirs and Documents about Herzl's Meetings With The Kaiser I,» in: Raphael Patai, ed., *Essays in Zionist History and Thought*, Herzl Yearbook; vol. 6 (New York; London: Herzl Press, 1965), pp. 55-68.

وهي عبارة عن رسائل من أرشيف هرتزل يوضح من خلالها المشاريع والأفكار التي طرحها على قيصر ألمانيا آنذاك.

(٦٣) Herzl, Ibid., vol. 2, p. 728.

(٦٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٣٤، و Bein, Ibid., p. 61.

(٦٥) محافظة، العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥، ص ١٤٨.

وأثناء لقاء القيصر بالسلطان العثماني تحدث القيصر بشيء من الحماسة عن أماني اليهود في فلسطين، ولكنه فوجئ بفتور شديد من جانب السلطان الذي سار بالحديث نحو موضوعات أخرى(٦٦).

عاد هرتزل والتقى القيصر على أبواب مستعمرة «مكفيه إسرائيل» إذ اصطف مع كبار الحاخامين وتلامذة المدارس العبرية الذين أنشدوا للقيصر ترحيباً باللغة الألمانية مطلعه: مرحباً بك يا حامل تاج النصر(٦٧)، وكان لقاءً سريعاً. واستقبل القيصر الألماني الوفد الصهيوني في خيمته في القدس في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٩٨(٦٨). وألقى هرتزل خطاباً بين يديه، أشار فيه إلى خطة الحركة الصهيونية القائمة على إنشاء شركة يهودية لأراضي سورية وفلسطين تحت الحماية الألمانية، تأخذ على عاتقها المشروع الكبير، وكل ما هو مطلوب من الدولة العثمانية أن تلغي فرمان الهجرة، وأكد مرة أخرى احترام اليهود جميع الأديان التي قامت على أرض فلسطين(٦٩).

وقد وصف هرتزل في هذا اللقاء مدى اهتمام واحترام القيصر له أثناء زيارته لفلسطين وذلك على نقيض ما قدمت له المراجع العربية(٧٠). وكان رد القيصر على هرتزل كالآتي: «المسألة بحاجة إلى دراسة معمقة ونقاش مطول، إذ إن الأرض ما زالت بحاجة إلى المزيد من العمل، فالمستعمرات التي رأيتها سواء الألمانية أم اليهودية توضح تماماً ما يمكن عمله بشأن الأرض فالبلاد تحتوي على مكان لكل واحد (The Country Has Room for Every One) وعمل المستوطنين يمكن أن يكون مثالاً لأهل البلاد، إن حركتكم [يقصد الحركة الصهيونية] التي أعرف عنها الكثير يبدو فيها رأي صائب»(٧١). واستكمل الحديث في ما بينهم حول ما يمكن عمله بالأرض وكيفية توفير الماء وتطوير الوضع في البلاد والقضاء على الأمراض(٧٢).

---

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٦٩) Herzl, *The Complete Diaries*, vol. 2, pp. 719-721.

(٧٠) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٥٥ ـ ٧٥٦. للمزيد انظر: ديزموند ستيوارت، تيودور هرتزل: مؤسس الحركة الصهيونية، ترجمة فوزي وفاء وإبراهيم منصور (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٣٠٩ ـ ٣١٢.

(٧١) محافظة، العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥، ص ١٤٩؛ ستيوارت، المصدر نفسه، ص ٣١٧؛ Herzl, *The Complete Diaries*, vol. 2, pp. 755-756, and Ahad Ha'am, *Essays, Letters, Memoirs*, translated from the Hebrew and edited by Leon Simon (London: East and West Library, 1946), pp. 278-279.

(٧٢) Herzl, *The Complete Diaries*, vol. 2, p. 756.

علق هرتزل على نتيجة اللقاء بقوله: «هو لم يقل نعم ولم يقل لا»[73]. وذلك ليس بمستغرب، والسبب أن القيصر يريد إيجاد موطئ قدم له داخل الدولة العثمانية لغزوها اقتصادياً، وإن هو لبّى طلب الصهاينة فذلك سيؤدي إلى فشل الهدف الذي جاء من أجله بشكل مباشر[74]. ولأن الدولة العثمانية تعتمد في سلاحها على الألمان فإن تأييد الصهيونية أمر سيغضب السلطان، كما أن فرنسا وبريطانيا ما كانتا لترحبا بنفوذ ألمانيا في المنطقة[75]. كما كان لموقف أغنياء اليهود السلبي من الحركة الصهيونية أثره في الموقف الألماني.

إن السؤال المطروح هنا هو لماذا سمحت الدولة العثمانية لهرتزل بهذا النشاط أثناء زيارة القيصر الألماني لفلسطين؟ وبأي صفة يقوم بإلقاء خطاب في فلسطين أمام القيصر وتحديداً في إحدى المستعمرات الصهيونية؟ ألم يكن أجدى بالسلطان عبد الحميد ـ وبخاصة بعد كل ما تقدم من معرفته وتتبعه لنشاط الحركة الصهيونية ـ القيام بمنع هرتزل من دخول أرض فلسطين؟

كتب هرتزل معلقاً على زيارته لفلسطين: «لو كان لدى الحكومة العثمانية بُعد نظر لوضعوا حداً لنشاطي وتحركاتي، فالأمر بسيط، إذ كان يجب طردي من البلاد». وهو مستغرب من سماح الحكومة العثمانية له بإكمال رحلته إلى فلسطين[76]. ولا بد من الإشارة إلى أن هرتزل لاقى استقبالاً حاراً من جانب المستوطنين اليهود في المستعمرات اليهودية من مثل مكفيه إسرائيل، وريشون لتسيون، ورحوفوت[77].

ولمزيدٍ من التوضيح حول موقف ألمانيا من الحركة الصهيونية نقول: إن الخط الذي انتهجته الدبلوماسية الألمانية خلال عهد القيصر فيلهلم الثاني، هو الخط الذي تبنّى دعم المؤسسات اليهودية في فلسطين، وبخاصة المدارس والمؤسسات الخيرية التي

---

(٧٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٥٧.

(٧٤) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ١٥٦، والخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ص ٧٩. إذ أكد تأييده لبناء المستعمرات الزراعية بشرط احترام السيادة العثمانية وفرماناتها.

(٧٥) ستيوارت، تيودور هرتزل: مؤسس الحركة الصهيونية، ص ٣١٩، ومحافظة، العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥، ص ١٥٢. للمزيد حول مصالح كلا الدولتين، انظر: محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار، أعلام المسلمين؛ ٣٠ (دمشق: دار القلم، ١٩٩٠)، ص ١٤٧ ـ ١٥٠.

(٧٦) Herzl, *The Complete Diaries*, vol. 2, pp. 760-761.

(٧٧) يوسف حسين عمر، أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني، ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ (عمّان: دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠١)، ص ٢٠١.

كان يعتقد أنها مفيدة «لجرمنة» الشرق، وتبنى المستعمرون اليهود هذا الخط في فلسطين لاعتبارات اقتصادية، لأن هؤلاء المستعمرين كانوا يستوردون البضائع والمنتجات الألمانية، لذلك لم تتردد ألمانيا عام ١٨٩٣ في المطالبة بإلغاء الفرمان العثماني الذي يحرم اليهود من شراء الأرض في فلسطين، وكانت ألمانيا الدولة الأوروبية الوحيدة التي طالبت بهذا الإلغاء.

لكن الحكومة الألمانية كانت تخشى إعلان حمايتها للوجود اليهودي في فلسطين وللمشروع الصهيوني خوفاً من إثارة الدول الأوروبية[٧٨]، ورغبة في الحفاظ على صداقتها مع الدولة العثمانية، وذلك لحماية مشاريعها في الشرق؛ وهذا ما جعل القيصر يتراجع عن موقفه تجاه طلب هرتزل، وما دامت الصهيونية هي الخطر الأساسي للدولة العثمانية فإن دعم ألمانيا لهرتزل يكون بذلك ضد سياسة ألمانيا القائمة على حماية الدولة العثمانية[٧٩].

والواقع أن تحركات ألمانيا في الدولة العثمانية كانت قد أثارت شكوك الروس والفرنسيين؛ ورغم محاولاتها نفي هذه الإشاعات لكنها لم تفلح[٨٠]. (ولكن هذا لا يمنع من دعم ألمانيا لنشاط الحركة الصهيونية في رأي الباحثة).

ونتابع القول إن الألمان كانوا أول المعجبين بأفكار هرتزل وبكتابه الدولة اليهودية. وتم إصدار صحيفة دي فلت (*Die Welt*) الأسبوعية في ألمانيا لتنطق باسم الحركة الصهيونية، وتشكل اتحاد الصهاينة الألمان الذي عقد مؤتمره العام في فرانكفورت ٣١/١٠/١٨٩٧.

كما أنشأ هاينريش لوي (Heinrich Lowe) في برلين اتحاد الصهاينة البرلينيين وقد صدرت عدة صحف لتعبر عن نشاط الصهاينة في ألمانيا، منها صحيفة الصهيوني (*Der Zionist*) عام ١٩٠١، وصحيفة (*Israelitische Rundschau*) الشهرية الناطقة باسم اتحاد الصهاينة البرلينيين[٨١]. وقد أنشأ اليهود الألمان «جمعية إغاثة اليهود الألمان» (١٩٠١)، التي أدت دوراً مهماً في إغاثة يهود أوروبا الشرقية، وقامت بنشاط

---

(٧٨) محافظة، العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٧٩) Okc, «Zionists and the Ottoman Foreign Ministry during the Reign of Abdulhamid II (1876-1909),» p. 368.

(٨٠) محافظة، المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

ثقافي وتعليمي واسع في الدولة العثمانية، وتولت إنشاء شبكة من المدارس اليهودية في الدولة العثمانية، وكانت لغة التعليم فيها اللغة العبرية[٨٢].

بعد زيارة هرتزل الوحيدة لفلسطين، وفشل وساطة القيصر، لم يتراجع الأول عن الاستمرار في طلب الحماية الألمانية، لكنه لم ينجح في ذلك، وهو ما دفعه إلى اللجوء إلى دول أوروبية أخرى[٨٣].

وفي الفترة الممتدة من ١٥ إلى ١٨ آب/ أغسطس ١٨٩٩ باشر المؤتمر الصهيوني الثالث جلساته، وفيه انضمت جمعية أحباء صهيون إليه بصورة رسمية. أعلن هرتزل أن نشاطه السياسي ينصب في هذه الحقبة في الأوساط العثمانية لإقناع السلطان العثماني بمشروعه، والموافقة على فرمان يبيح لليهود الاستيطان في فلسطين. وقد قرأ على المؤتمرين رسالته إلى إصدار السلطان عبد الحميد التي أكد له من خلالها «إخلاص اليهود للسلطان نحو رعاياه اليهود ورغبة الصهاينة في إغاثة إخوانهم التعساء في دول أوروبا المختلفة وأمل الصهاينة بتقدير وتشجيع السلطان لهذه الرغبات»، وأكد أن الغاية منها لفت نظر السلطان إلى الحركة الصهيونية ومطالبها[٨٤].

وأضاف هرتزل في خطابه الافتتاحي أمام المؤتمر، أن اتصالاته التي بدأها مع العثمانيين لا بد من أن تستمر وتتطور حتى تتمكن الحركة الصهيونية من الحصول على موافقة الباب العالي لتنفيذ خطتها الاستيطانية في فلسطين بحماية السلطان العثماني ورعايته. وقد تمسك هرتزل برأيه الداعي إلى ضرورة الحصول على تأييد إحدى الدول الكبرى بالإضافة إلى الدولة العثمانية قبل البدء بإرسال مهاجرين يهود إلى فلسطين، وبمجرد أن أيقن فشله في الوصول إلى هدفه عن طريق ألمانيا قرر الاتصال مباشرة بالعثمانيين والعمل على الوصول إلى السلطان العثماني نفسه. وتم خلال المؤتمر وضع صيغة فرمانية صهيونية لوثيقة الاستيطان والإعلان عن تأسيس المصرف اليهودي الاستعماري[٨٥].

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٨٣) الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، ص ٣٦٢. ولعل هذا يشهد بالكثير مما لدى هرتزل من عناد وإلحاح غريبين لأنه رغم هذا الرفض الواضح استمر في ممارسة الضغط على عبد الحميد. انظر: ستيوارت، تيودور هرتزل: مؤسس الحركة الصهيونية، ص ٣٢٠.

(٨٤) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ١٥٦، والخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ص ٨٢.

(٨٥) الخولي، المصدر نفسه، ص ٨٢، و Nordau and Nordau, *Max Nordau: A Biography*, p. 172.

أدت التطورات العالمية دوراً مؤثراً في مسيرة الحركة الصهيونية وجعلتها تنقل أحد مؤتمراتها إلى لندن، وذلك إدراكاً من الحركة بأهمية دعم بريطانيا لنشاطها، فعقدت مؤتمرها الرابع في لندن عام ١٩٠٠، لحث الشعب البريطاني على مضاعفة تأييده للحركة، وانتهى المؤتمر في مقرراته إلى ضرورة تكثيف الجهود من أجل تحقيق مقررات المؤتمرات السابقة، وفي مقدمها مؤتمر بال ١٨٩٧، والعمل على زيادة الجمعيات الصهيونية لخدمة الحركة الصهيونية، وإجراء المفاوضات مع المسؤولين الإنكليز لبذل المساعي من أجل تحقيق مشروع الدولة اليهودية، وفيه تم الإعلان عن تأسيس صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار[٨٦].

بعد المؤتمر الرابع عاد هرتزل يطلب لقاء السلطان عبد الحميد، عن طريق وسيط جديد هو المستشرق الرحالة اليهودي أرمينيوس فامبري[٨٧]، وذلك لأن نيولنسكي كان قد توفي في تلك المرحلة. فأعدّ فامبري للقاء هرتزل ـ عبد الحميد بشرط أن يقابله بوصفه صحافياً متنفذاً ورئيساً متنفذ ورئيس لليهود وليس ممثلاً عن الحركة الصهيونية[٨٨].

وكان هرتزل قد نوّه إلى أن فامبري حذره من الحديث عن الصهيونية، إذ إن فلسطين مدينة مقدسة شأنها شأن مكة[٨٩]. لكن بما أنه «صحافي متنفذ ورئيس لليهود» فلماذا بحث معه طلبات الحركة الصهيونية كما تم الإعلان عنها في المؤتمر الصهيوني الأول؟ أليست هذه مناورة أخرى من السلطان حتى يحافظ على «ماء الوجه»؟ وإذا كانت فلسطين مقدسة شأنها شأن مكة فلماذا الحديث عنها؟

---

(٨٦) Nordau and Nordau, Ibid., p. 172.

انعقد المؤتمر في لندن لجذب مزيد من اهتمام الجمهور بالحركة الصهيونية. للمزيد، انظر: الخولي، المصدر نفسه، ص ٨٢، وحلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ١٦٧.

(٨٧) هو جاسوس ومستشرق هنغاري يهودي الأصل تزوج من أميرة عثمانية ووطد علاقاته مع الباب العالي ووصفه هرتزل بأنه من أروع الشخصيات التي قابلها ويبلغ من العمر ٧٠ سنة يتكلم اثنتي عشرة لغة وآمن بخمسة أديان، كان صديقاً مقرباً من السلطان. انظر: Mandel, «Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine: 1881-1908: Part I,» p. 319, and Herzl, *The Complete Diaries*, vol. 3, p. 960.

(٨٨) Herzl, Ibid., vol. 3, p. 1092.

سير المفاوضات يثبت أن عبد الحميد التقى هرتزل كوسيط بينه وبين رجال المال اليهود. للمزيد، انظر: Oke, «The Ottoman Empire Zionism and the Question of Palestine (1880-1908),» pp. 329-341, esp. p. 331.

(٨٩) Herzl, Ibid., vol. 3, p. 1093.

سجل مصطفى طوران مبادرة هرتزل للسلطان بالقول: «مولانا صاحب الشوكة جلالة السلطان لقد وكلنا عبيدكم اليهود بتقديم أسمى آيات التبجيل والرجاء، وعبيدكم المخلصون اليهود يقبّلون التراب الذي تدوسونه ويستعطفونكم للهجرة إلى فلسطين المقدسة ولقاء أوامركم العالية الجليلة نرجو التفضل بقبول هديتكم خمسة ملايين ليرة ذهبية». للمزيد، انظر: عمر، أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني، ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩، ص ٢٠٣.

قابل هرتزل السلطان عبد الحميد الثاني في ١٨ أيار/ مايو ١٩٠١، وكان منطلقه في الحديث تقديم الشكر إلى السلطان كونه مخلصاً لليهود ويقدم لهم المساعدة بشكل دائم، وأنه ـ أي هرتزل ـ بالمقابل مستعد لتلبية أي طلب للسلطان وطمأنه أنه لا ينوي حالياً البوح بهذا اللقاء وما صدر فيه، لهذا بإمكانه الحديث والتعبير عن طلباته بحرية تامة، خلال اللقاء أكد السلطان صداقته الدائمة لليهود وثقته الكبيرة بهم[٩٠].

كان منطلق هرتزل للحديث مع السلطان قصة اندروكليس مع الأسد والشوكة التي انتزعها، فجلالة السلطان هو الأسد والشوكة التي يودّ هرتزل انتزاعها هي الدَّين العام، الذي إن أمكن الدولة العثمانية التخلص منه استعادت مكانتها بين دول العالم[٩١]. واكتشف هرتزل في هذه اللحظة أن عبد الحميد لديه الرغبة لجعل إدارة الشؤون الداخلية العامة تحت سيطرته الخاصة وإضعاف الدور الأوروبي فيها، لهذا رسم هرتزل خطته لتحرير السلطان من قبضة الدول الأوروبية وأموالهم[٩٢].

وأكد هرتزل للسلطان أنه يودّ مساعدة الدولة العثمانية مالياً عبر أثرياء اليهود والخبراء اليهود في المجالات كافة، فكل ما تحتاج إليه الدولة العثمانية الآن هو المال والخبرة الصناعية المتوافرة لدى اليهود في العالم. هنا نوّه السلطان عبد الحميد إلى أن الثروات المعدنية غير مستغلة في الدولة العثمانية من حديد وذهب وفضة ونفط، وطلب منه أن يوصي له بمستثمر قدير لأجل أن يؤسس لمصادر دخل جديدة في البلاد مثل ضرائب الكبريت، وكان ذلك إشارة استشف منها هرتزل ثقة السلطان به[٩٣]. وأكد السلطان لهرتزل أن الرجل سيكون له مركز رسمي في البلاد، وذلك حتى لا يثير الشبهات من حوله، وأنه سيعمل على تزويد هرتزل بالتقارير بشكل مستمر، وبهذا يكون هذا الرجل صلة وصل بين السلطان وهرتزل.

وبعد ذلك انتقل الحديث بينهما عن الدين العام للدولة العثمانية موضحاً المبلغ المطلوب لتصفية هذا الدين، وهنا طلب هرتزل معرفة التفاصيل كافة وأمر السلطان رجاله وكبار المسؤولين تلبية طلبه على الفور[٩٤].

(٩٠) Herzl, Ibid., vol. 3, p. 1113.

(٩١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١١٣ ـ ١١١٤.

(٩٢) Oke, «The Ottoman Empire Zionism and the Question of Palestine (1880-1908),» p. 330.

(٩٣) Herzl, Ibid., vol. 3, pp. 1114-1115.

(٩٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١١٦.

استمرت المحادثات لأكثر من ساعتين، انتهت بطلب هرتزل تصريحاً للهجرة لمصلحة اليهود، وعرضاً مفصلاً لمالية الدولة العثمانية، وضرورة استمرار المراسلات في ما بينهما، ووعد السلطان بتقديم ذلك كله[٩٥]. بعد اللقاء تلقى هرتزل هدية من السلطان تحتوي على قلم وخاتم تعبيراً عن الصداقة[٩٦].

عاد هرتزل بعد هذه المقابلة إلى فيينّا وهو متفائل من أجل جمع المال اللازم لتحقيق ما تم الاتفاق عليه مع السلطان، وخلال مباحثاته واتصالاته في العواصم الأوروبية استمرت المفاوضات بينه وبين السلطان عبد الحميد عبر الرسائل التي تم تبادلها في ما بينهما، إذ قام هرتزل بإرسال الرسائل إلى عبد الحميد يطلعه على أهم التطورات في مشروعهما الذي اتفقا عليه[٩٧]، ومن أهم ما جاء في هذه الرسائل:

طلبت الدولة العثمانية أربعة ملايين جنيه من هرتزل، ووعد هرتزل بتنفيذ الطلب، لكن مقابل تحديد موقف واضح من السلطان تجاه الهجرة اليهودية[٩٨]، والضمانات التي يمكن أن تقدمها الدولة لهؤلاء المهاجرين وكبار المستثمرين اليهود. فكان أن استجاب له السلطان بشرط أن يحصل اليهود على الجنسية العثمانية، وأن يؤدوا الخدمة العسكرية، وأن لا تكون الهجرة بجماعات كبيرة.

وفي المقابل عرض هرتزل إنشاء شركة أراض عثمانية ضخمة تعمل على استصلاح الأرض وبناء المستعمرات لتسهيل عملية اقتراض الأموال[٩٩]. وبهذا دخل هرتزل في المفاوضات الجدية مع السلطان حول الفرمان الذي سعى إليه[١٠٠].

---

(٩٥) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١١٧.

(٩٦) Friedman, ed., *The Rise of Israel: From Precursors of Zionism to Herzl*, vol. 2, p. 244.

(٩٧) لمن أراد المزيد حول الرسائل، انظر: Herzl, Ibid., vol. 3, pp. 1160-1162, 1166-1177, 1180, 1187, 1184, 1161 sqq, 1239, 1258, 1256, 1298 and 1287.

أيضاً للمزيد حول المفاوضات والمراسلات التي تمت بين السلطان ورجاله تحسين بك وإبراهيم بك وهرتزل، انظر: Friedman, ed., Ibid., vol. 2, pp. 160-170 (Negotiations with the Sultan).

(٩٨) Herzl, Ibid., vol. 3, p. 1133.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١١٣٣ ـ ١١٣٦.

(١٠٠) أدولف بوهم (Adolf Bohm) قائد في الحركة الصهيونية نشر وثيقة من أرشيف هرتزل وهي نسخة عن وثيقة مقترحة ما بين المنظمة الصهيونية العالمية (WZO) والحكومة العثمانية تحوي معلومات عن الحقوق والامتيازات والوظائف لشركة أراضي اليهود العثمانية المقترحة من هرتزل «Jewish-Ottoman Land Company» (JOLC)، وذلك بهدف استيطان سورية وفلسطين يبدو أنها طبعت في صيف ١٩٠١م، والوثيقة كتبت بالشراكة ما بين فامبري وهرتزل. تأتي أهمية الوثيقة لأنها توضح مشاريع وخطط الحركة الصهيونية الاقتصادية في فلسطين وكيفية تفريغ فلسطين من سكانها لحساب اليهود وإقامة مستعمرات في فلسطين بمساحة تكفي لخمسة أو ستة ملايين يهودي. للمزيد، انظر: Walid Khalidi, «The Jewish Ottoman Land Company, Herzl's Blue Print for the Colonization of Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 22, no. 2 (Winter 1993), pp. 30-47, esp. p. 32.

مكث هرتزل أياماً أخرى في إسطنبول بعد مقابلة السلطان يحاول الاتصال بالشخصيات العثمانية مثل عزت بك وإبراهيم بك ونوري بك للتباحث معهم بشأن القروض اليهودية لتغطية العجز المالي في الدولة لقاء السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين. وهكذا تبين لاحقاً من دراسة الوقائع والمباحثات الصهيونية ـ العثمانية أن العثمانيين كانوا على استعداد لقبول المساعدات المالية اليهودية ولا سيّما بعد تردي أوضاعهم المالية، ولكن دون أن يسمحوا بمنح فلسطين لليهود بشكل مباشر وواضح[١٠١].

انعقد المؤتمر الصهيوني الخامس في بال بسويسرا في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٠١، واتخذت فيه قرارات مهمة، ومنها إنشاء الصندوق القومي اليهودي لشراء الأراضي في فلسطين وجعلها أراضي ذات ملكية جماعية لا خاصة، وتشغيل العمال اليهود لا غيرهم، وتهويد الأرض المقدسة من جديد، والسماح بإنشاء منظمات صهيونية في أية منطقة، والشروع في وضع دائرة للمعارف اليهودية[١٠٢].

تلقى هرتزل دعوة لزيارةٍ رابعةٍ إلى إسطنبول في ٥ شباط/ فبراير ١٩٠٢، لكنه لم يقابل السلطان خلالها واكتفى بالتفاوض مع رجُليه: عزت بك وإبراهيم بك، لتزويدهما بأهم ما توصل إليه من نتائج[١٠٣]. لكنهما استنكرا عليه تصريحاته التي ألقاها في المؤتمر الصهيوني مشيراً خلالها إلى أن السلطان قد سمح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين بهدف إقامة مملكتهم؛ فأنكر ذلك وتنصل منه[١٠٤]. ومن ذلك نلاحظ مدى إصرار السلطان على سرية المفاوضات.

قام عزت بك بإبلاغ هرتزل بموقف السلطان، بقوله: «إن السلطان سوف يسمح بالهجرة اليهودية إلى آسيا الصغرى وما بين النهرين بشرط الحصول على الجنسية العثمانية، وبها يخضعون للفرمانات العثمانية وأن لا تكون الهجرة جماعية ولا الإقامة إنما يكون ذلك وفقاً لشروط حكومة السلطان وفي المناطق التي تحددها لهم في كل

---

(١٠١) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ١٨٤.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٧٣، والخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ص ٨٤.

(١٠٣) Herzl, *The Complete Diaries*, vol. 3, p. 1207.

هناك من يشير إلى أن عبد الحميد قابل هرتزل للمرة الثانية في ١٩٠٢، لكنه لقاء في الخفاء وغير معلن. للمزيد، انظر: Neville J. Mandel: *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA: University of California Press, 1976), p. 13, and «Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine: 1881-1908: Part I,» p. 319.

(١٠٤) Herzl, Ibid., vol. 3, pp. 1216-1217.

البلاد ـ عدا فلسطين في البداية»[١٠٥] أي خمس عائلات هنا وخمس عائلات هناك: «هجرة غير مركزية»[١٠٦].

واشترط السلطان مقابل ذلك على هرتزل تشكيل وكالة مالية يهودية من أجل إنشاء شركة تعدين لاستثمار مناجم الذهب والفضة والنفط في الدولة العثمانية وتخليصها من ديونها، وتقديم القروض بشروط معتدلة لها[١٠٧]. وأجاب هرتزل عبر رسالة بأنه قادر على تشكيل الشركة التي أرادها السلطان، لكن ما يتعلق بالدين العام فهذا يحتاج إلى دعاية إعلامية، وذلك يتعارض مع السرية التي اشترطها السلطان للمفاوضات[١٠٨].

وعاود السلطان التأكيد لهرتزل أنه مستعد لأن يفتح لإمبراطورية لليهود ـ ما عدا فلسطين أولاً ـ وأن يتجنسوا بالجنسية العثمانية، ولكن هرتزل رفض رفضاً قاطعاً، وهدد بترك إسطنبول[١٠٩]. وقام السلطان بإرسال رسالة لهرتزل عبّر فيها عن مخاوفه إن سمح بالهجرة غير المقيدة لليهود ـ حتى لو هو رغب بها ـ فقد تثير غضب شعبه كله[١١٠].

ثم كان الجواب النهائي من السلطان ورجاله لهرتزل على شكل نصيحة، تقول:

«ادخلوا هذه البلاد كرجال مال وكونوا أصدقاء؛ بعد ذلك يمكنكم أن تفعلوا ما تشاؤون». ويمكن أن تفهم من هذه النصيحة أن بإمكانهم الحصول على فلسطين، ونحن لا نمانع بذلك، ولكن علينا أن نكون حذرين وإلا خسرنا كل شيء[١١١].

هنا لم يكن أمام هرتزل سوى الرفض المباشر والصريح لهذه العروض، لأنه منذ البداية سعى إلى تعهد رسمي يسمح بدخول فلسطين بشكل فرماني ـ أن يقدمه بشكل صريح ومباشر ـ كما أننا لا ننسى أن هرتزل أيضاً لم يتمكن من جمع المال اللازم للسلطان ـ كما سنوضح لاحقاً ـ فالأخير يقول «أعطيك حتى تعطيني»[١١٢].

---

(١٠٥) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢١٨.

(١٠٦) Laqueur, *A History of Zionism*, p. 116.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ١١٦، و Herzl, Ibid., vol. 3, p. 1219.

(١٠٨) Herzl, Ibid., vol. 3, p. 1220.

(١٠٩) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٢٤.

(١١٠) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٢٥، و Laqueur, *A History of Zionism*, p. 117.

(١١١) Herzl, Ibid., vol. 3, p. 1226.

(١١٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٣٤ ـ ١٢٣٥؛ Laqueur, Ibid., p. 116, and Oke, «The Ottoman Empire Zionism and the Question of Palestine (1880-1908),» p. 330.

كانت الزيارة الخامسة والأخيرة لهرتزل لإسطنبول نهاية تموز/ يوليو ١٩٠٢، وجاءت بناء على دعوة سفير الدولة العثمانية في بريطانيا، التي أكد له من بعدها عدم إذاعة أو نشر أي خبر عن مفاوضات هرتزل مع السلطان، لأن في ذلك ضرراً كبير للدولة العثمانية، وإن تمكن من تجميد الدين العام للسلطان فإنه سينظر بعين العطف على طلبات اليهود وسيقدم له من الأدلة ما يثبت ذلك[١١٣].

وصل هرتزل إلى إسطنبول في ٢٥/ ٧/ ١٩٠٢[١١٤]. وعلى الرغم من كل الشروحات التي قدمها إلى السلطان[*] فقد جاء الردّ النهائي بواسطة تحسين بك السكرتير الأول للسلطان وإبراهيم بك ترجمان الديوان السلطاني أن بإمكان الإسرائيليين أن يهاجروا ويستقروا في الإمبراطورية العثمانية بشرط ألا يجتمعوا في مكان واحد بل في أماكن تحددها لهم الحكومة العثمانية وبشرط أن تقرر الحكومة عددهم مسبقاً وسيعطون الجنسية العثمانية، وستطبق عليهم الواجبات المدنية بما فيها الخدمة العسكرية، وسيخضعون لفرمانات البلاد كالعثمانيين تماماً، وكان هذا الردّ في ٢ آب/ أغسطس ١٩٠٢[١١٥].

نرى من عرض السلطان المتلاحق على هرتزل بأنه على استعداد لفتح الإمبراطورية أمام المهاجرين اليهود من جميع الدول على أن يتعهدوا بأن يصبحوا رعايا عثمانيين بكل ما يفرضه ذلك عليهم من واجبات، وبهذا يمكنهم السكن في أي مقاطعة من البلاد عدا فلسطين ـ بادئ الأمر ـ مقابل ذلك يريد السلطان من هرتزل تأسيس وكالة لتصفية الدين العام والقيام باستثمار مناجم الدولة العثمانية ومعادنها كلها.

لكن هرتزل كان يرفض أي اتفاق لا ذكر لفلسطين فيه مع عدم القبول بالهجرة غير المقيدة[١١٦]. هكذا اضطر هرتزل إلى التحول من إسطنبول إلى لندن بعد تأكده

---

(١١٣) Herzl, Ibid., vol. 4, p 1298.

(١١٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣١٠.

(*) للمزيد حول عروض هرتزل للسلطان عبد الحميد، انظر: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣١٤ ـ ١٣٤٠.

(١١٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٤٠ ـ ١٣٤١، و Laqueur, Ibid., pp. 116-117.

(١١٦) العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، ص ٥٥. نسب هرتزل إلى عبد الحميد أنه عرض عليه توطين اليهود في العراق لكن هرتزل رفض هذا العرض لأنه لم يشمل فلسطين، والتاريخ المحايد يؤكد صحة هذا العرض، ولعله صحيح إذا فسرناه على أساس ما هو معروف ومشهور عن عبد الحميد من رفضه الهجرة الجماعية لليهود إلى فلسطين وأنه عرض عليهم الهجرة في أعداد قليلة إلى أية ولاية من ولايات الدولة العثمانية عدا فلسطين. للمزيد، انظر: الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ص ٨٩، و Ha'am, *Essays, Letters, Memoirs*, pp. 282-286.

من استحالة الحصول على أي وعد أو تشريع بفلسطين أو حتى بجزء منها[117] «بشكل صريح ومباشر».

وفي عام ١٩٠٢ قررت الحركة الصهيونية عقد مؤتمرين في آن واحد، أحدهما في بال بسويسرا في الفترة ٢٣ ـ ٢٨ آب/ أغسطس والآخر في فلسطين، وهو أول مؤتمر صهيوني عُقد في الأراضي المقدسة، أعد له الروسي الصهيوني مناحم ماندل أوسيشكين (Menahem Mandle Ussishikin) وكان الاتجاه السائد في المؤتمرين أن تكون فلسطين «دولة قومية لليهود» وأعلنوا أنهم لن يستوطنوا إلا فلسطين[118].

أما المؤتمر الصهيوني الذي عُقد في فلسطين في مستعمرة «زخرون يعقوب» فقد كان اجتماعاً سرياً عقده اليهود لتوحيد جهودهم داخل فلسطين بعد ملاحظة بوادر الانقسام بين أفراد الطائفة اليهودية ومقاومة الفرمانات العثمانية والعمل على تسهيل مهمة المهاجرين اليهود. وقد أسفر المؤتمر عن وضع تنظيم يضم جميع اليهود الذين يقيمون في فلسطين، وقسمت فلسطين إلى ستة أقسام على النحو التالي:

١ ـ بيت المقدس، والخليل، ومتسه، وعرطوف.

٢ ـ المستعمرات حول الرملة.

٣ ـ يافا وبتاح تكفا.

٤ ـ الناصرة، وطبريا، والمستعمرات القائمة في هذه المنطقة.

٥ ـ الخضيرة، وزخرون يعقوب، وحيفا.

٦ ـ صفد ومستعمرات الجليل[119].

ويرى الخولي أن هذا المؤتمر لم يعاود الانعقاد مرة أخرى في فلسطين لأن السلطات العثمانية تنبهت إلى أن الصهيونيين قد مدوا نشاطهم إلى فلسطين، فعملت على وقف النشاط، ولربما أن أقطاب الصهيونية شعروا أن أوروبا هي المكان المناسب لعقد مؤتمرهم وليس فلسطين[120].

---

(١١٧) الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، ص ٣٦٥.

(١١٨) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ١٩٢؛ الخولي، المصدر نفسه، ص ٨٤، و Plesur, «Zionism in the General Press, 1897-1919: From Basle to Sarajevo,» p. 135.

(١١٩) الخولي، المصدر نفسه، ص ٨٥.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٦.

والواقع أن هرتزل ظل حتى آخر أيامه يجتهد من أجل تحقيق مشروع «الدولة اليهودية» في فلسطين. وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٠٤ فقدت الحركة الصهيونية زعيمها فطويت بوفاته صفحة نشطة من التحرك الصهيوني. ويقول سوكولوف عن وفاة هرتزل «إنه تركنا وكان متأكداً بأننا سنسلك الطريق نفسه، ولكن عاش فينا إلى الأبد كمثل النجمة التي تضيء وتسير ويبقى ضوؤها مؤثراً في الآخرين»[١٢١].

في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٠٥ عُقد المؤتمر الصهيوني السابع في بال وانتخب ماكس نوردو رئيساً للمؤتمر، فأكد في أول خطاب له «ضرورة التواصل بين الحركة الصهيونية والدولة العثمانية»، وأن من مصلحة الدولة العثمانية أن تقيم في فلسطين وسورية شعباً قوياً منظماً[١٢٢]، وقرر المؤتمر رفض أي مشروع استيطان آخر لا يتضمن فلسطين التي لا بديل منها وطناً للشعب اليهودي[١٢٣].

وهذا ما تم التشديد عليه في المؤتمر الصهيوني الثامن ١٩٠٦، إذ أكدوا أن الذهاب إلى فلسطين ضرورة صهيونية إضافة إلى أن الصهيونية بمنزلة رائدة للمدنية الأوروبية، كما تقرر تأسيس شركة للأراضي الفلسطينية وتخصيص قرض يقدمه «البنك القومي اليهودي» لبناء مستعمرات جديدة بالقرب من يافا؛ وتقرر أيضاً اعتبار اللغة العبرية لغة التخاطب الرسمية للصهيونية، وأنه يمكن التغلب على الفرمانات العثمانية والحصول على فلسطين بواسطة العمل الصهيوني الذي له أن يحوّل فلسطين إلى وطن عملي وفعلي لليهود[١٢٤].

ثانياً: تقييم المفاوضات

قبل الحديث عن أسباب فشل المفاوضات والنتائج التي ترتبت عليها نحاول الإجابة عن سؤال مهم، وهو لماذا المفاوضات إذاً ومسبقاً؟

وما يسترعي الانتباه هنا أن السلطان عبد الحميد أبقى الباب مفتوحاً أمام هرتزل للتفاوض وإجراء الاتصالات طوال الفترة الممتدة من عام ١٨٩٦ حتى ١٩٠٢ رغم أنه كان معارضاً للحركة الصهيونية وتطلعاتها؛ إذاً لماذا لم يضع حداً لهذه الاتصالات

(١٢١) حلاق، المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨، و Albert M. Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, 2 vols. (London: E. Goldston, Ltd., 1941), vol. 2, p. 596.

منذ بدايتها؟ وما الهدف من وراء محادثاته مع هرتزل؟ ولماذا حاول الإبقاء على شعرة معاوية بينه وبين هرتزل؟

وقد تضاربت الآراء حول مفاوضات هرتزل ـ عبد الحميد الثاني، فهناك من اعتبرها مناورة سياسية قام بها السلطان ليطلع على مخططات الحركة الصهيونية عن قُرب، وهذا ما يمكّنه من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع امتداد نشاط الصهاينة على أرض فلسطين.

وهناك من شكّك بصحة قيام مثل هذه المفاوضات، وأنها وجدت في خيال هرتزل وأن لا أساس لها من الصحة، وحجتهم في هذا الأمر أن المصدر الوحيد الذي تناولها هو مذكرات هرتزل، والمذكرات مصدر صهيوني يجب الحذر مما جاء فيه.

وهناك من حمّل تبعتها أساساً إلى مستشاري السلطان وأفراد بطانته ممّن كانوا يبحثون عن الرشوة في أية جهة ومن أي مصدر، وأنهم أقنعوا عبد الحميد باستقبال هرتزل لاستخدامه أداة في الحصول على قرض مالي من المموّلين اليهود لتسديد ديون الدولة العثمانية التي بلغت أوضاعها المالية حداً بالغ الخطورة، وأنهم بيّنوا للسلطان إمكان تحقيق ذلك من دون اللجوء إلى التخلي عن فلسطين لليهود؛ إضافة إلى ذلك فإن المسؤولين العثمانيين وجدوها فرصة سانحة لإطالة المفاوضات كي يستغلوا النفوذ اليهودي في الصحافة الأوروبية لتقديم صورة إيجابية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة العثمانية[١٢٥].

وهناك من يفسر هذا الموقف بأن العثمانيين كانوا غير جادين في مفاوضاتهم مع هرتزل، إذ إنهم كانوا يماطلونه في استخدام عروضه المالية على أنها ورقة رابحة في أيديهم للضغط بها على الممولين الأوروبيين ـ بخاصة الفرنسيون منهم ـ من أجل حملهم على تقديم شروط وتسهيلات أفضل، إذ كانت الحكومة العثمانية متورطة منذ مدة طويلة في مفاوضات مضنية مع هؤلاء الممولين من أجل توحيد ديونها وسدادها[١٢٦].

واستناداً إلى رأي كثيرين ممن تناولوا حياة السلطان عبد الحميد الثاني وجدوا أنه لجأ إلى هذا الأسلوب للأسباب التالية:

---

(١٢٥) أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عالم المعرفة؛ ٧٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ١٧٣.
(١٢٦) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

١ ـ محاولة السلطان استخدام هرتزل وكل من يقف وراء مشروعه في خدمة سياسته وتحقيق أغراضه والتلويح بإمكان الاقتراض المالي منهم للدول التي كان يزمع الاقتراض منها فعلاً لكي يقوي مركزه في هذه المباحثات(١٢٧).

٢ ـ تأجيل فتح جبهة جديدة ضده في تلك الأوقات الحرجة التي كانت فيها المشكلة الأرمنية في أوجها، لأنه كان على وعي تام بالنفوذ اليهودي الكبير في عالم الصحافة والسياسة في أوروبا، وكان إغلاق الباب في وجوههم بشكل نهائي لا يعني إلا هبوب عاصفة شديدة من المتاعب والمشاكل ضد الدولة العثمانية الغارقة أصلاً في مشاكلها(١٢٨).

أي أن موقف السلطان كان دقيقاً وحرجاً جداً، فهو من جهة لا يستطيع التخلي عن أي شبر من فلسطين، وعليه من جهة أخرى أن يتجنب إثارة عداوة المؤسسات اليهودية الواسعة النفوذ في عالَمَي الصحافة والمال... فما الحل إذن؟ هو أن يمتنع عن إعطاء أية وعود محددة لهم لكن بشكل يبقيهم على أمل غامض يدفعهم إلى تكرار المحاولة وعدم قطع هذا الخيط الرفيع من الأمل، أي كسب أكبر قدر ممكن من الوقت، لذا نراه يمنح هرتزل وساماً جبراً للخواطر بعد ردّ طلبه ذلك الردّ الحازم(١٢٩)، وذلك في أول عام من بدء المفاوضات.

من الحق القول إن السلطان كان مشدوداً لمشروع هرتزل، لأن هدفه الرئيسي الذي سعى إليه آنذاك كان تخليص الدولة العثمانية من تبعيتها وديونها لأوروبا(١٣٠). واستخدم «أطماعهم في فلسطين» طريقاً لتحقيق هدفه، لكن كما لاحظنا في الفصلين الأول والثاني (الهجرة والاستيطان) أن اليهود تمكنوا من تحقيق أهدافهم حتى لو لم يقدم السلطان أي تعهد رسمي مباشر بذلك. والمفاوضات يمكنها أن تفسر موقف السلطان اللامبالي من العرائض والشكاوى ولجميع ما تناولته الصحف العربية آنذاك

---

(١٢٧) محمد علي أورخان، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده (الرمادي: مكتبة دار الأنبار، ١٩٨٧)، ص ٢٥١ و٢٥٧، ومحمد مصطفى الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤)، ص ٩٥. إذا كان هدف السلطان استعمال هرتزل وزيارته ورقة في يده في المفاوضات المالية الجديدة التي دخلها مع فرنسا (مشروع روفييه).

(١٢٨) أورخان، المصدر نفسه، ص ٢٥٢؛ الهلالي، المصدر نفسه، ص ٩٥، و Martin Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922* (Westport, Conn.: Praeger, 1999), p. 54.

(١٢٩) أورخان، المصدر نفسه، ص ٢٥٢؛ الهلالي، المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٣٠) Oke, «Zionists and the Ottoman Foreign Ministry during the Reign of Abdulhamid II (1876-1909),» p. 331.

عن مخاطر الصهيونية، لكن رغم ذلك فقد فشلت المفاوضات في تحقيق أهدافها المباشرة لكلا الطرفين.

١) يمكن أن نلخص السبب وراء فشل المفاوضات كما جاء على لسان هرتزل، بقوله:

«أنا على إيمان تام بأنني لو نجحت في إقامة الشركة اليهودية الشرقية وذلك بمساعدة روتشيلد لتغيرت لهجة عبد الحميد تجاهي ولحقق لي مطالبي»[١٣١]. فهرتزل والحركة الصهيونية لم يعتمدا ميزانية مالية خاصة بغية تحقيق ما تم الاتفاق عليه مع السلطان عبد الحميد الثاني[١٣٢].

كما وجد كبار المستثمرين اليهود في مشروعات هرتزل مغامرة مالية كبيرة وعلى رأس هؤلاء روتشيلد[١٣٣]، إذ شعر أن مصالحه المالية المستثمرة لن تصان مع هرتزل والصهيونية، بل ستصبح مهددة، وهو ما سيعرض مستعمراته للخطر، لهذا السبب لم يتفق مع هرتزل[١٣٤].

لقد بنى هرتزل خطته منذ البداية على فرضية المساهمة بملايين أصحاب الملايين ولا سيّما آل هيرش وروتشيلد وآل مونتاغو وغيرهم، وهو يروي أدق التفاصيل عن مقابلاته لأصحاب الملايين ورسائله لهم وهو يبدو متزلفاً أحياناً ومهاجماً لهم في معظم الأحيان وواثقاً بأنه سيجرهم بسحر شخصيته إلى مشروعه السياسي، لكنه لم ينجح فعلياً مع أحد من هؤلاء[١٣٥].

---

(١٣١) Herzl, *The Complete Diaries*, vol. 3, p. 1342.

(١٣٢) النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(١٣٣) إذا أردت العودة لصعوبات هرتزل في جمع المال من روتشيلد وهيرش، انظر: Alex Bein, «Some Early Herzl Letters,» in: Raphael Patai, ed., *Essays in Zionist History and Thought*, Herzl Yearbook; vol. 1 (New York; London: Herzl Press, 1958), pp. 302-310.

والمقال عبارة عن أهم ما تحتويه رسائل هرتزل إلى كبار رجال المال اليهود في محاولاته لإقناعهم بجمع المال اللازم لمشروعه الصهيوني والرسائل وجدت في أرشيف هرتزل الذي احتوى على ٥ آلاف رسالة من مراسلاته حول العالم.

(١٣٤) ستيوارت، تيودور هرتزل: مؤسس الحركة الصهيونية، ص ٢٨٨، وصبري جريس، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧ (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ١٦٥. كتب هرتزل روايته أرض جلعاد (Altneuland)، عام ١٨٩٩ ونشرها عام ١٩٠٢. قال فيها «إن كتابه عاطفي وخيالي وأهداه إلى روتشيلد من أجل تأنيبه على عدم دعمه لمشروعه». للمزيد، انظر: Piterberg, *The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel*, pp. 38-40.

(١٣٥) الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، ص ٣٥٦.

كذلك كان لدى الأتراك شكوكهم تجاه هرتزل ومدى تأثيره عالمياً في رجال المال والأعمال وفي سياسات الدول الأوروبية الخارجية، وقدرته المالية لإتمام المشروع. وهذا ما تأكد لهم لاحقاً، إذ لم يتمكن هرتزل فعلياً من تحصيل الدعم الكافي من أثرياء اليهود والمنظمات القيادية اليهودية، كما أن البنوك لم يكن لها علاقة بمشاريعه، وهو ببساطة كان يأمل في الحصول على هذا الدعم في حال حصوله على التعهد من السلطان(١٣٦)، وبهذا أيضاً تمثل شرط رجال المال اليهود، وقد أدرك الأتراك ذلك لكنهم لم يريدوا أن يخيّبوا ظنه لأنهم كانوا يطمعون من خلال وجوده في إسطنبول أن يتمكنوا من الحصول على عروض مالية أخرى، وهذا ما تحقق لهم فعلاً(١٣٧).

ويبدو أن الأوضاع المالية للدولة العثمانية هي التي جعلت عبد الحميد يوافق على مقابلة كل من هرتزل وولفسون لاحقاً، لكن تضاربت الأولويات؛ إذ إن رجال المال اليهود اشترطوا على هرتزل الحصول على الموافقة أولاً، ومن ثم يمكنهم أن يقدموا الدعم، وفي المقابل اشترط السلطان توافر المال أولاً ثم يمكنه أن يناقش «تعهد الاستيطان» المطلوب، ومن هنا لم يتمكن كلا الطرفين من التوصل إلى حل نهائي(١٣٨).

ومن الأمثلة على ذلك أن صموئيل مونتاغيو من أصحاب رأس المال الكبار وضع شرطاً على هرتزل أن تكون مساعدته مقترنة بمساعدة هيرش وروتشيلد، ولم يكن لدى روتشيلد قناعة بالوعود العثمانية، ولديه شكوك بقدرته على إتمام المشروع، كما لم يكن على استعداد بالمغامرة لأجل استقبال عشرات الألوف من المهاجرين اليهود إلى فلسطين وتحديداً لمستعمراته، وكما أن خبراته وتجاربه مع إسطنبول أقنعته أن المشاريع السياسية لم تكن مفضلة عندهم(١٣٩)، وكان لهرتزل محاولاته لإقناع هيرش عام ١٨٩٦ لكن دون جدوى إذ لم يكن على قناعة أن هرتزل قد يحصل على وثيقة فرمانية، ولذا تحوّل هرتزل إلى جمع الأموال من صغار اليهود(١٤٠).

---

(١٣٦) Laqueur, *A History of Zionism*, pp. 100 -101.

(١٣٧) Piterberg, *The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel*, pp. 9-11.

(١٣٨) Ben Halpern, *The Idea of the Jewish State* (London: Harvard University Press, 1961), p. 264.

حول مفاوضات هرتزل-روتشيلد، انظر: Friedman, ed., *The Rise of Israel: From Precursors of Zionism to Herzl*, vol. 2, pp. 270-284.

(١٣٩) Isaiah Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918* (London: Oxford Clarendon Press, 1977), p. 94.

(١٤٠) Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, vol. 1, p. 259.

جاءت سياسة هرتزل تجاه الدولة العثمانية على أساس «أعطِ وطالبْ» لكن هذه السياسة أثبتت فشلها لأنه لم يستطع توفير المصادر المالية، كما أن السلطان بدوره رفض تقديم أي تصريح «مباشر» يمكنه أن يقنع أو يطمئن كبار رجال المال اليهودي أو الصهاينة[١٤١].

فمن أسباب فشل المفاوضات (بتقديري) ما يلي:

أولاً، إن هرتزل قد آمن في الحصول على اعتراف دولي بقضية اليهود، وقبل البدء بأي نشاط اقتصادي أو سياسي في فلسطين، وهو ما أطلق عليه اسم «الصهاينة الكلاسيكيون» (Classical Zionists).

من ناحية أخرى برز التيار المعارض لخط هرتزل الذي أصر على الاستيطان، سواء حصل اليهود على «التعهد» أو الفرمان أو الضمانات الدولية أو لم يحصلوا، وهم من أطلق عليهم اليهود «الصهاينة العمليين» (Practical Zionism)[١٤٢]؛ من هنا جاء رفض معظم أثرياء اليهود دعم هرتزل ومشاريعه مالياً لأجل سداد ديون الدولة العثمانية وتنفيذ رغبات عبد الحميد.

ونقول إن عبد الحميد كان عنده رغبة شديدة بحل كل مشاكل الدولة العثمانية المالية ورفع السيطرة الأوروبية على الدولة، «لكن المحرم وحدود المحرم» هو الذي وقف في طريق عبد الحميد، فهرتزل أراد التعهد وعبد الحميد أراد المال، وعبد الحميد لم يكن قادراً على منح التعهد[١٤٣] «بشكل مباشر».

كان السبب الرئيسي لعدم توصل هرتزل إلى اتفاق مع الأتراك هو إصراره على الجمع بين المالية ومشاريع الاستيطان. والعثمانيون، بدورهم، فصلوا بين السندات المالية والحصول على التعهد من أجل فلسطين. وعندما أصر هرتزل على التعهد أسقط السلطان أي ضمانة أو حتى الوصول إلى أي تفاهم مع الصهاينة في الأمور المالية[١٤٤].

ثانياً، إن عبد الحميد مع تقدم المفاوضات وانكشافها أصبح يدرك أن هناك مشاعر إسلامية ضد المشروع تزداد قوة يوماً بعد يوم، فكان من نتيجة ذلك أن تناقصت رغبته

---

(١٤١) Friedman, *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918*, p. 117.

أول خلاف بين هرتزل وآحاد هام، انظر تفاصيله، في: Ha'am, *Essays, Letters, Memoirs*, pp. 278-282.

(١٤٢) محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ص ١٨٠.

(١٤٣) Oke, «The Ottoman Empire Zionism and the Question of Palestine (1880-1908),» p. 331.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٣١.

في عقد الصفقة[١٤٥]، وزاد حرصه على عدم إغضاب الرأي العام الإسلامي الذي كان السلطان قد بدأ يتزلف إليه ليستميله ضد أوروبا، لهذا رفض الإغراءات المالية التي قدمها هرتزل له، لكن هذه الإغراءات قد نجحت في حمله على إصدار فرمانات جزئية لصالح اليهود فأذِن لهم بشراء أقسام معينة من فلسطين[١٤٦].

ثالثاً، إن عبد الحميد (المشهود له بالذكاء والمهارة الدبلوماسية في تسيير الأمور) لا يمكنه أن يتورط في عمل كهذا[١٤٧] وبالصورة التي أرادها هرتزل، لكنه أبقى على شعرة معاوية بينه وبين هرتزل وذلك لمحاولته التخلص من الدين العام وإنعاش البلاد اقتصادياً بالأموال اليهودية، وفي المقابل كان لا يستطيع أن يقدم شبراً واحداً من فلسطين فكان يريد الأخذ دون عطاء، إلا أن هرتزل لم يقم وزناً لأي عطاء من قبل السلطان خارج أراضي فلسطين[١٤٨].

رابعاً، إصرار هرتزل على التعهد أو الضمانات الدولية لأنه أراد أن يسير كل شيء بشكل فرماني، ورفض فكرة التسلل إلى البلاد بصورة غير شرعية، ولأن استيطاناً كهذا لن يلبي الطموحات الصهيونية المُغرقة في التفاؤل بنجاح مشروعها[١٤٩]، إذ أكد هرتزل أن ما يجب عمله هو إيجاد موطئ قدم «لليهود» في فلسطين بواسطة وثيقة معلنة ومعترف بها تحت حماية دولة أوروبية مثل ألمانيا أو إنكلترا أو إيطاليا، والوثيقة عند هرتزل تعني الترخيص السياسي الذي كان يودّ الحصول عليه لإقامة مستعمرات في فلسطين تتمتع بالحكم الذاتي، وبعبارة أخرى استعمار فلسطين وإقامة دولة فيها[١٥٠].

وكان اهتمام السلطان الرئيسي منصباً على استخدام صلات هرتزل بالمصرفيين اليهود للحصول على قروض، وكان هرتزل يتظاهر بأن له علاقات مع مصرفيين يهود،

---

(١٤٥) ج. م. ن. جفريز، فلسطين إليكم الحقيقة، ترجمة أحمد خليل الحاج؛ مراجعة محمد أحمد أنيس، ٢ ج (الشارقة: دار الثقافة والإعلام، ٢٠٠٠)، ج ١، ص ١٠٧، و Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 15.

(١٤٦) أنيس عبد الله صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين (بيروت: منشورات جريدة المحرر، ١٩٦٦)، ص ٢٣. للمزيد، انظر: Isaiah Friedman, «Theodor Herzl: Political Activity and Achievement,» *Israel Studies*, vol. 9, no. 3 (Fall 2004), pp. 46-79, esp. p. 47.

(١٤٧) سعيد بن سفر الغامدي، موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر) (القاهرة: مكتبة التوبة، ١٩٩٢)، ص ٢٣١.

(١٤٨) الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(١٤٩) الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨)، ص ٣٣٢.

(١٥٠) أحمد طربين، قضية فلسطين (١٨٩٧ ـ ١٩٤٨): محاضرات في التاريخ السياسي، ٢ ج (دمشق: دار الهلال، ١٩٦٨)، ص ٥٣.

وبأنه موشك على تقديم القرض ولكن هو بحاجة إلى تصريح علني من السلطان، يتضمن ترحيباً بيهود روسيا، ويطوي سائر الفرمانات المقيدة لحقوق اليهود في حيازة الأرض وإدارة (الوثيقة)، في حين تظاهر السلطان بأنه مستعد لأن يفعل تلك الأشياء كلها، ولكن ليس بصورة ظاهرة وصريحة ومعلنة[١٥١].

ثالثاً: نتائج المفاوضات

هل حقق هرتزل أي نجاح يذكر من هذه المفاوضات؟ يمكن أن نذكر النتائج على النحو الآتي:

١ ـ استطاع هرتزل أن ينتزع اعترافاً عالمياً من كثير من حكومات العالم بالمنظمة الصهيونية العالمية[١٥٢].

٢ ـ تمكّن عبر هذه المفاوضات (ست سنوات) أن يجعل من فلسطين مسألة سياسية وإعلامية تشغل بال الرأي العام الأوروبي، ووضع الصهيونية على الخريطة السياسية للدول الكبرى، وكان شعاره «بالقليل من المال والدبلوماسية يمكن أن تحقق هدفك»[١٥٣]. ربما تكون هذه مناورة ذكية قام بها الأتراك، ومع أن هرتزل عاد من إسطنبول ولم يحقق شيئاً بشكل فرماني ومباشر، لكن على الصعيد المعنوي فإن أخباره وأخبار مهمته انتشرت بين اليهود في العالم، وبناء عليها زاد أملهم وحصل على شعبية كبيرة في ما بينهم[١٥٤]. وهو ما مهّد السبيل أمام زعماء الصهيونية بعد هرتزل للسير قُدماً على خطته من أجل الحصول على التعهد حتى تم لهم ذلك في ظروف الحرب العالمية الأولى، على يد حاييم وايزمن، بوعد بلفور[١٥٥]. إن مجرد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧ أي بعد جولة المفاوضات الأولى بين هرتزل مع السلطان عبد الحميد، والإعلان الصريح عن هدف بناء وطن قومي لليهود في فلسطين، يدلل على أن هرتزل لم يأخذ رفض السلطان عبد الحميد لمطلبه على محمل الجد، وأنه فهم رفض السلطان على أساس أنه موقف تفاوضي لتحصيل المزيد من اليهود لا أكثر. ويتوضح ذلك من

---

(١٥١) المصدر نفسه، ص ١٠١، وبول مركلي، الصهيونية المسيحية (١٨٩١ ـ ١٩٤٨م)، ترجمة فاضل جتكر (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٦٥.

(١٥٢) محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ص ٢٠٣، وطربين، المصدر نفسه، ص ١٠١.

(١٥٣) Ha'am, *Essays, Letters, Memoirs,* p. 284, and Laqueur, *A History of Zionism*, p. 139.

(١٥٤) Laqueur, Ibid., p. 102.

(١٥٥) طربين، قضية فلسطين (١٨٩٧ ـ ١٩٤٨): محاضرات في التاريخ السياسي، ص ١٠١.

خلال خطاب هرتزل أمام المؤتمر وثنائه على السلطان وقناعته التي عبّر عنها بأن «تحقيق الهدف الكبير بالاستيلاء على فلسطين لا يزال ممكناً وقيد الاستطاعة.

٣ ـ لم يكن لدى السلطان ومستشاريه أية نية في إعطاء فلسطين للصهاينة بشكل مباشر، لكن فتحوا لهم الأبواب بطرق غير مباشرة، فأعطوهم الجنسية العثمانية وسمحوا بمستعمراتهم بشرط ألا تتركز في نقطة واحدة، وهذا ما حدث فعلاً(١٥٦). وقد كان محور استراتيجية هرتزل الحصول على الوعد والبراءة الفرمانية من السلطان بشكل واضح ويعتمد من قبل الدول الكبرى. ولم يكن هرتزل مقتنعاً باستراتيجية الصهيونيين العمليين القائمة على خلق وقائع على الأرض من طريق التسلل التدريجي وشراء الأراضي وبناء المستوطنات. في تحليل موقف وسياسة واستراتيجية السلطان عبد الحميد إزاء الاستراتيجيتين الصهيونيتين يمكن القول إنه غض النظر عملياً عن استراتيجية «التسلل»، أي مسار الصهيونية العملانية، لكنه وقف في وجه استراتيجية «الوعد الفرماني». وعلى الأغلب كان عبد الحميد يرى أن عدم التنازل والتشدد إزاء مطلب «الوعد الفرماني» سيكون كافياً لحمايته من حكم التاريخ ويدفع عنه تهمة «بيع فلسطين لليهود». غير أن تساهله مع استراتيجية «التسلل» قادت عملياً إلى النتيجة عينها، وكأن التنافس والتفاوض كان يتم آنذاك بين عمليتين: الأولى، شراء فلسطين من قبل اليهود بالجملة ودفعة واحدة، مسار هرتزل؛ والثانية، شراؤها بالتقسيط عبر التسلل، وهو مسار الصهيونيين العمليين.

٤ ـ فشلت الصهيونية في تحصيل تعهد الاستيطان، لكن حققت الفوز بشكل آخر، إذ راوغت الأتراك في الهجرة والاستيطان، واستطاعت أن تؤسس لنفسها مستعمرات كثيرة على امتداد سير المفاوضات، وهي المستعمرات التي شكلت النواة الأولى لدولة اليهود في فلسطين(١٥٧).

٥ ـ بالرغم من الجواب الذي حصل عليه هرتزل من السلطان عبد الحميد إلا أنه على الأقل ضمن حقوق إقامة الصهاينة في فلسطين، وهو ما شجع اليهود على الانخراط في الخطط الخاصة بالحركة الصهيونية في فلسطين؛ فتكرار قول السلطان إن اليهود دائماً عاشوا بأمان في الدولة العثمانية شكّل أكبر عامل جذب لليهود إلى فلسطين(١٥٨).

---

(١٥٦) Laqueur, Ibid., pp. 100 -101.

(١٥٧) Oke, «The Ottoman Empire Zionism and the Question of Palestine (1880-1908),» p. 338.

(١٥٨) Oke, «Zionists and the Ottoman Foreign Ministry during the Reign of Abdulhamid II (1876-1909),» pp. 371-372.

٦ ـ يبدو أن التشدد المتردد الذي أظهره عبد الحميد في وجه المشاريع اليهودية، وبخاصة الصهيونية في فلسطين، كان نتيجة تأثير بعض رجال الحاشية من العرب مثل عزت باشا العابد وأبي الهدى الصيادي من ناحية، وحرص السلطان على تدعيم سياسته الإسلامية من ناحية أخرى، والشكوك التي كان يدركها بشأن النوايا الصهيونية؛ فلم يكن غريباً أن يرفض السلطان إغراءات الصهيونية المالية، وليس غريباً أن يرفض كل ما عُرض عليه من مال رغم حاجة الدولة إليها، لأن المقابل كان أرض فلسطين وهو مستحيل، إذ لا توجد حكومة متحضرة تستطيع أن تمنح أشخاصاً يتبعون دولاً أخرى امتيازات خاصة في بلاد يسكنها رعاياها؛ إلى جانب مخاوف السلطان من استيلاء اليهود على أرض فلسطين وفصلها عن الدولة العثمانية والتمهيد لإقامة ملك لهم فيها. ومثل هذا الموقف متوقع، لكن ما لم يكن متوقعاً أن يغض النظر عن سياسة التسلل الصهيونية وألّا يُبدي الحسم المطلوب في تنفيذ فرماناته وفرماناته هو نفسه.

لم تكن القيود التي فرضها عبد الحميد ناجحة تماماً، ليس بسبب تحوله عن وجهة نظره إزاء الخطر الصهيوني الذي استمر يخشاه حتى عزله عام ١٩٠٩، فقد اضطر تحت وطأة الدَّين ومشاكل الدولة المالية إلى الدخول في مفاوضات مع هرتزل استمرت ستة أعوام، لكنها انتهت بالفشل بسبب تشبث السلطان بموقفه المعارض علناً لهجرة اليهود إلى فلسطين[١٥٩]. وقد تبنى هذا الرأي كثير من المؤرخين الذين تحدثوا عن مفاوضات هرتزل ـ عبد الحميد.

فلماذا لم نقل إن المفاوضات باءت بالفشل بسبب عدم تمكن هرتزل من تحقيق مطالب السلطان المالية؟ لأن هذا التفسير هو الأقرب إلى الصحة في تفسيرنا لمفاوضات هرتزل ـ عبد الحميد، إذ لو كان عبد الحميد يتخذ موقفاً صارماً لَما دخل المفاوضات التي دامت ست سنوات مع هرتزل زعيم الحركة الصهيونية.

ونرى أن المؤرخين يقعون في تناقض كبير عند تفسير ما يُعرَض من معلومات تستند إلى الوثائق التاريخية عن الهجرة والمستعمرات الصهيونية في فلسطين بسبب التعارض مع رأيهم الخاص أو التحليل الذي يقدمه لموقف السلطان، فالتبريرات تستند إلى العاطفة لا إلى الوقائع التاريخية البحتة. فالمبدأ أو الموقف الحازم لا يقبل التفاوض لمدة ست سنوات، ولا يقبل كل هذه التنازلات التي أتيحت للصهاينة في فلسطين سواء في الهجرة أو الاستيطان أو النشاط الاقتصادي.

---

(١٥٩) عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ٥٧ ـ ٦١.

وعلينا أن ننبه القارئ أيضاً إلى مدى حساسية الموقف بين العرب والسلطان عبد الحميد في هذه الفترة، إذ بدأت النزعة القومية بالتزايد والمطالبة بالانفصال عن الدولة العثمانية؛ والدارس والمطلع على تاريخ المنطقة العربية آنذاك يُدرك أن قبول عبد الحميد لمطالب الصهيونية بشكل مباشر، وكما أراد هرتزل، يعني تماماً القضاء على عرشه، فكيف يمكن لأي حاكم ذكي أن يقبل بيع أرض مقدسة لجميع الديانات السماوية؟ لكنه «راوغ هرتزل وراوغ أهالي المنطقة». ما معنى ادخلوا فُرادى وليس جماعات؟ ما معنى سورية وما بين النهرين وما عدا فلسطين «في البداية»؟ ما معنى إعطاؤهم الجنسية العثمانية وأن يعاملوا شأنهم شأن أي مواطن عثماني له ما لهم من حقوق وعليه ما عليهم من واجبات؟ ألا يحق لهم من بعد إعطائهم الجنسية حرية التنقل والتملك داخل الدولة العثمانية بما فيها فلسطين؟ ما معنى أن تُقام مستعمراتهم بترخيص فرماني؟ ما معنى طرد أو عزل جميع الولاة المخلصين الذين طالبوا بإنهاء السيطرة الصهيونية على الأرض في فلسطين؟

وإذا أردنا أن نأخذ بآراء البعض الذين يرون أنه دخل المفاوضات لكي يتقي شر الحركة الصهيونية، إذاً لماذا لم يتخذ من الإجراءات ما يحدّ من خلالها من هجرة الصهاينة أو بناء مستعمراتهم في فلسطين؟ ولماذا لم يحدّ من نشاطاتهم الاقتصادية من مثل تأسيس البنوك والشركات التي أشرنا إليها؟

إن هرتزل أراد أن يسير كل شيء بشكل فرماني وباعتراف دولي بهذا التنازل، وهو ما أدرك استحالته الصهاينة العمليون، لهذا انفصلوا عن هرتزل وتقدموا بنشاطهم الاستعماري داخل فلسطين، وفقاً للحرية والتغاضي عن تنفيذ القرارات التي كان يتم إصدارها، وبقي عبد الحميد نتيجة الظروف التي قدمناها غير قادر على أن يعلن بصراحة عن موقفه.

ألم يجدر بعبد الحميد، وتحديداً بعد التصريح الحازم الذي أعلنه قبل بدء المفاوضات بأيام، أن لا يُقْدِم على خطوة واحدة بدلاً من الاستمرار مدة ست سنوات. وإن قبلنا برأي البعض في أن المفاوضات دارت بين رجالات السلطان المرتشين وهرتزل! فكيف يمكن لرجل محنك سياسياً مثل هرتزل أن يقبل بمفاوضات يعرف أنها لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا يمكن أن تأخذ شكلها الفرماني من غير موافقة عبد الحميد عليها؟ ألا يحق القول إن هذه المفاوضات شجعت رجال المال اليهودي لبناء المستعمرات ولإحياء آمالهم في بناء مملكتهم القديمة؟ ثم كيف تمكن هرتزل من

مقابلة القيصر الألماني في الأستانة وإلقاء خطاب بين يديه في فلسطين؟ بأي صفة قام بمثل هذه الأنشطة؟

أمّا من جانب هرتزل فإن من يتابع موقفه وخطاباته في المؤتمرات الصهيونية المتتابعة يجد أنه كان واضح الرؤية في مطالبه وأهدافه، لكن لعدم وضوح موقف عبد الحميد قلت حماسة رجال المال اليهود ولم يساعدوه على جمع المال اللازم، وهو ما أدى إلى فشل المفاوضات.

الفصل الرابع

الموقف الشعبي العربي تجاه النشاط الصهيوني في فلسطين وموقف السلطان عبد الحميد الثاني منه

عاش العرب واليهود عيشة مسالمة في معظم الأحيان، ولم يتخللها من الخصومات أكثر ما يتخلل عادةً حياة أي مجتمع متعدد الطوائف والأجناس. ولم يحصل منذ ما قبل نهاية القرن (التاسع عشر) مثل ذلك الغضب المركّز الذي اشتد عقب اشتداد الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ عام ١٨٨٠[1]، إذ اعتبر سكان المدن العرب المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى البلاد «حجاجاً» جاؤوا لدوافع دينية أو هرباً من الاضطهاد في أوروبا الشرقية[2].

ولما كانت أعداد المهاجرين قليلة نسبياً، ولما كانوا يتسترون أيضاً على الدوافع السياسية للهجرة اليهودية فقد أظهر عرب فلسطين شعوراً غير عدائي نحوهم.

واستمرت العلاقات هادئة بين العرب واليهود، فقد كانت حاجة المستعمرات الأولى ماسّة إلى العمال، ولم يكن في وسع المستوطنين اليهود إحضار العمال من الخارج نظراً إلى القيود المفروضة على الهجرة، لذلك اضطروا إلى الاستعانة بالعمال العرب، وحدثت نزاعات حدود على الأراضي بين العرب واليهود، لكنها كانت عادية، كما وُجد بدْوٌ مسلحون يهاجمون المستعمرات من وقت إلى آخر، لكن ليس لأنها يهودية[3].

لكن موقف عرب فلسطين تبدّل أواخر القرن (التاسع عشر) بعد أن تنبَّه العرب للخطر الصهيوني وأصبح مألوفاً أن تحصل اعتداءات من السكان العرب على المستعمرات الصهيونية[4]، واتخذت المعارضة أشكالًا مختلفة جاءت:

أولاً، عبر العرائض والشكاوى التي رفعها أهالي فلسطين إلى السلطان عبد الحميد الثاني مطالبين من خلالها بوقف الهجرة والاستيطان اليهودي.

---

(١) أنيس عبد الله صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين (بيروت: منشورات جريدة المحرر، ١٩٦٦)، ص ٤٣.

(٢) عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٣١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٤) صايغ، المصدر نفسه، ص ٤٤.

ثانياً، عبر المقالات التي نُشرت في الصحف الكبرى آنذاك التي نبهت السلطان عبد الحميد الثاني إلى الخطر الصهيوني، وطالبته باتخاذ موقف حازم تجاه حركة الهجرة والاستيطان الصهيوني. ونتساءل هنا: بمَ تمثل موقف السلطان عبد الحميد الثاني من هذه العرائض والشكاوى بكل أشكالها؟ وهل اتخذ من التدابير والإجراءات ما يستجيب بها لمطالب سكان فلسطين؟ وهل لنا أن نتخذ من هذه العرائض والشكاوى دليلاً آخر على تساهل السلطان عبد الحميد الثاني تجاه أمر الهجرة والاستيطان الصهيوني على أرض فلسطين، الأمر الذي ساعد الصهاينة في ما بعد على تأسيس دولتهم على أرض فلسطين؟

إنّ ما يُبرئ السلطان عبد الحميد الثاني من ذاك هو عدم معرفته بحقيقة ما يجري في فلسطين، وينسب هذا التقصير إلى ولاته المحليين، ولا سيَّما شهادة الكثير من المقرّبين إلى السلطان على أنه كان يطلع على كل ما تنشره الصحف سواء العربية أم الأوروبية دائماً.

يسلط هذا الفصل الضوء على الموقف الشعبي العربي من «زعامات محلية أو عبر الصحافة العربية» من نشاط الحركة الصهيونية على أرض فلسطين، والهدف من هذا الاستعراض للموقف الشعبي أن نوضح للقارئ استشعار أهالي فلسطين والمنطقة المبكر للخطر الصهيوني(٥)، ومن ثمّ محاولاتهم المستمرة لتنبيه السلطان عبد الحميد الثاني أو حتى استنجادهم به من أجل وقف هذا النشاط الصهيوني.

أولاً: العرائض والشكاوى

لم تشهد فلسطين حركة مقاومة «منظمة» ومستمرة يمكن أن تقف بقوة أمام المشروع الصهيوني طوال الفترة ١٨٧٨ ـ ١٩٠٩. أما ما جرى فجاء ردّ فعل مباشراً على النشاط الصهيوني وموجات الهجرة، وبالمقابل نشط الأعيان وأصحاب النفوذ المحليون في كبريات المدن الفلسطينية وعلى رأسها القدس في مواجهة النشاط الاستعماري الصهيوني(٦).

---

(٥) تجدر الإشارة إلى دراسات عديدة تناولت هذا الموضوع وبشكل مفصل، ولهذا سوف نقتصر في هذا الفصل على تناول بعض المواقف العامة والبارزة التي عبّر من خلالها السكان المحليون عن استيائهم ومعارضتهم للنشاط اليهودي ومن سياسة عبد الحميد الثاني التي تساهلت مع هذا النشاط ولم تكن لها محاولات حاسمة لوقفه.

(٦) عادل مناع، تاريخ فلسطين أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨ (قراءة جديدة) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٢٣١، والياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨)، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

ولم يتبدل الموقف من اليهود إلا بعد أن أخذت طبيعة الوجود اليهودي تتحول من الطابع الديني في فلسطين والمعايشة إلى الطابع الاستعماري الاستيطاني الزراعي - أي فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني - بوحي من الأفكار الصهيونية، وكان واضحاً منذ البدء أن هناك أكثر من رد فعل واحد إزاء الهجرة الصهيونية الأولى ومحاولات الصهيونيين استملاك الأراضي. وقد تجسّد ذلك في إقبال الجوالي الزراعية اليهودية على شراء الأراضي بدعم من روتشيلد - كما قدمنا - وهو ما شكّل مصدر ربح وفير لكبار الملاكين العرب في فلسطين. ونجد أن كثيراً من الأراضي وقعت بِيَد المرابين العرب، ومن ثم انتقلت إلى المستعمر الصهيوني، وذلك لعدم قدرة الفلاح الفلسطيني على سداد ديونه والفوائد الباهظة[٧].

أما في الريف فقد كان جهلُ المستوطنين اليهود للغة العربية والعادات والتقاليد الاجتماعية الزراعية مصدرَ استفزازٍ للفلاحين العرب، سرعان ما تحول هذا الاحتكاك إلى صدام عنيف عندما بدأ المستوطنون الجدد بإجلاء الفلاحين عن الأراضي التي اشتروها من المُلّاك والإقطاعيين ومن الحكومة التي كانت تصادر أراضي الفلاحين مقابل ضرائب لا قدرة لهم على سدادها[٨]، إذ كانت يد السلطة ثقيلة عليهم وخفيفة على المستوطنين في تنفيذ تعليمات الدولة وأوامرها. واصطدم المستوطنون مع القبائل البدوية التي خرجت من مراعي قطعانها. وقام الطرفان - الفلاحون والبدو - من غير تنسيق بعمل متكامل في مواجهة المستعمرات وحرق المزارع وتخريب المرافق. وتنضح يوميات المستوطنين الأوائل بأخبار هذه المقاومة التي يسمونها أعمال نهب وتخريب[٩].

انطلقت أولى ملامح المقاومة العربية الفلسطينية تجاه النشاط الصهيوني عام ١٨٨٦، حين اتخذت الصفة العامة عندما قام المزارعون من سكان مستعمرة بتاح تكفا (قرية ملبس والخضيرة)، بإجبار سكانها من الفلاحين الفلسطينيين على ترك أراضيهم تحت التهديد؛ الأمر الذي دفع الفلاحين الفلسطينيين إلى الدخول معهم في مواجهات عنيفة أجبرت القنصل البريطاني في القدس على تقديم شكوى إلى قاضي نابلس الشرعي ضد تصرفات الفلاحين العرب تجاه المستعمرين اليهود[١٠].

---

(٧) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠)، ص ٤٨.

(٨) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

(١٠) ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٤٨ - ٥٠، و Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, CA: University of California Press, 1976), pp. 35-36.

ونقل الزعماء السياسيون الفلسطينيون معارضة الشعب إلى البرلمان العثماني والأوساط السياسية الدولية. منذ بداية الاستيطان الصهيوني عرَض يوسف الخالدي، ممثل القدس في البرلمان العثماني، الذي شكّل عام ١٨٧٦، خطرَ الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وطالب المجلس باتخاذ قرار بوقفها[١١].

وقد تقدم رؤوف باشا حاكم القدس العثماني باعتراض إلى القنصلين الألماني والروسي على الهجرة اليهودية، ليس لأنهم يهود من رعايا روسيا أو ألمانيا، ولكن خوفاً من عودة اليهود إلى فلسطين بأعداد كبيرة[١٢].

تجدر الإشارة هنا إلى أن العداء للصهيونيين وفي هذه المرحلة لم يقتصر على الفلاحين والمهنيين والتجار بل شمل قطاعات لم تتضرر مباشرة من الهجرة الصهيونية في مراحلها الأولى؛ فعندما حل رشاد باشا محل رؤوف باشا متصرفاً لسنجق القدس، وأبدى محاباة للصهيونيين، قام وفد من وجهاء القدس بتقديم الاحتجاج ضده في أيار/مايو ١٨٩٠. وتضمنت المطلبين الأساسيين للحركة الوطنية في فلسطين، وهما تحريم الهجرة اليهودية، ومنع استملاك اليهود للأراضي الفلسطينية[١٣].

تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى عريضة رفعها ثلاثة مخبرين للدولة العثمانية إلى السلطان عبد الحميد الثاني تحكي تفاصيل تواطؤ بعض المسؤولين في فلسطين عام ١٨٩٠ في بيع أراضٍ بين حيفا ويافا للمستوطنين اليهود، وجاءت تحت عنوان «إخبارية صادقة نرفعها إلى مقام مولانا الخليفة»[١٤]، وقد جاء فيها: «نحن وبدافع من الحَميّة الدينية والوطنية وباعتبارنا مسؤولين بالإخبار عن كل تصرف يُخالف رضا السلطان، ولكوننا في الأصل من أهالي البلقاء وحيفا وبيروت وموظفين مستخدمين في لواءَي

---

(١١) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(١٢) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٤١ (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٣٢.

(١٣) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٤٩؛ Martin Sicker, *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922* (Westport, Conn.: Praeger, 1999), p. 58 and Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, pp. 39-40.

(١٤) وثيقة: بدايات تواطؤ المسؤولين في بيع الأراضي الفلسطينية لليهود المهاجرين عام ١٨٩٠، ص ١٣١ (Y. PRK AZS 27139)، إسطنبول ـ الدولة العثمانية Palestine HIST/2005

وهي ترجمة حرفية لوثيقة عثمانية تحكي على لسان ثلاثة مخبرين للدولة العثمانية تفاصيل تواطؤ بعض المسؤولين في فلسطين عام ١٨٩٠، في بيع أراضٍ تمتد بين حيفا ويافا للمستوطنين اليهود. والمخبرون الثلاثة هم: مخبر من بيروت: صبحي، ومخبر من حيفا: سعد محمد، ومخبر من عكا: محمد توفيق السيد. وقام بترجمة الوثيقة كمال خوجة، أحد الشخصيات البارزة في الجمعية الدولية للمترجمين العرب.

عكا والبلقاء كنا قد سمعنا وعلمنا من مصادر موثقة ارتكاب بعض المسؤولين في حيفا وعكا أعمالاً تتنافى ورضا السلطان». وأشارت العريضة هنا إلى عملية إدخال اليهود الأجانب من رومانيين وروس وإسكانهم في الدولة العثمانية بوجه عام وفي فلسطين بوجه خاص، وتملّكهم الأراضي.

ذكر اتفاق متصرف عكا صادق باشا مع قائمقام حيفا السابق مصطفى القنواتي والحالي أحمد شاوي ومفتي عكا علي أفندي ورئيس بلدية حيفا مصطفى أفندي وآخرين بقبول مئة وأربعين عائلة يهودية طردوا من الممالك الروسية في قضاء حيفا، وعلى بيع الأراضي التي يملكها والي أضنة السابق وشقيق المتصرف المشار إليه شاكر باشا وسليم نصر الله قودي من أهالي جبل لبنان، وقبول المأمورين الرُشى، وقيام رئيس البلدية بتنظيم رخص مزورة وإحداث مئة وأربعين منزلاً على الأراضي المذكورة وتحويلها إلى قرية وإسكان اليهود فيها وإعطائهم صفة رعايا الدولة العثمانية من القدم[١٥]، وبالتالي إعطائهم حق الإقامة في هذه القرية. ووضحت الوثيقة أطماع اليهود الفاسدة الذين طردوا من الدول الأجنبية في تملك الأرض. وما يثبت ذلك المعاملات الجارية في سجلات الدوائر الرسمية في عكا وحيفا.

وأشارت العريضة إلى تمليك ثلاث قرى وهي عسفيا وأم التوت وأم الجمال وإلحاقها بمستعمرة زمارين، وإلى شراء اليهود أراضي الساحل بين حيفا ويافا التي تزيد مساحتها على ثلاثين ألف دونم[١٦]. وتابعت التنويه إلى عمليات البيع، وذكرت منها بيع حوالى خمسة عشر ألف دونم من جبل الكرمل بالحيل والطرق الملتوية من قبل رئيس البلدية، وسلب أراضي العاجزين والفقراء من الأهالي بأثمان بخسة ليقوموا بعد ذلك ببيعها لليهود بأثمان مرتفعة. وذكرت بأن قدرة اليهود المالية جعلتهم يسومون السكان العرب المسلمين أبشع أنواع الظلم، ويسلّطون على أعراض النساء، وقاموا بتزوير العملات، وحبس الرجال وتعذيبهم، وتخزين الأسلحة، وبناء المدارس الضخمة».

ومن بعد كل هذا فهم «آملين أن تتخذ الوسائل الكفيلة لوضع حد لمثل هذه الأعمال» التي سكت عنها المسؤول العثماني.

وقد سجل عرب فلسطين أول تذمر رسمي لهم من الهجرة اليهودية في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٨٩١ حينما بعث جمع من زعماء القدس ببرقية موقعة من خمسمئة

(١٥) الوثيقة نفسها، ص ١.
(١٦) الوثيقة نفسها، ص ٢.

شخص إلى الصدر الأعظم يطالبون بفرمان يمنع الصهيونيين من دخول فلسطين ومن شراء الأراضي فيها(١٧). ويذكرون فيها: «بأن اليهود قد سلبوا الأراضي من المسلمين ويدأوا تدريجياً بالسيطرة على التجارة المحلية وإحضار السلاح إلى فلسطين».

وتعتبر هذه العريضة أول عمل عربي منظم ضد الهجرة والاستيطان اليهوديين(١٨). ولم تكن وليدة المصادفة، بل نتيجة الوعي العربي المبكر لطبيعة الفكرة الصهيونية وأهدافها وتهديدها للوجود القومي لعرب فلسطين(١٩).

وكانت على ما يبدو أحد الأسباب التي شددت فيها الأستانة قيودها على الهجرة وشراء الأراضي من قبل اليهود، إذ ينقل أهارون كوهين (المؤرخ الصهيوني) من مذكرات كالفارسكي عن المنازعات التي جرت في منطقة طبريا أواخر القرن التاسع عشر أن قائمقام طبريا (أمين أرسلان) قد أخبره أننا حاربنا ضد التغيير في الصفة القومية للمنطقة وليس ضد مساوئ المستأجرين العرب من غير تعويض(٢٠).

وعزا قنصل بريطانيا في القدس موقف العرب هذا إلى تزايد عدد المهاجرين حتى أصبح ثلثا سكان القدس يهوداً(٢١)، كذلك لعدم قدرة المسلمين من السكان على الصمود أمام منافسة المهاجرين اليهود لهم في النواحي الاقتصادية، ومن أجل الحفاظ على بلادهم بعد شراء اليهود الأراضي بشكل ملموس(٢٢).

يدلل على وعي المواطن في فلسطين للخطر الصهيوني أن أحاد هاعام (Ahad Ha'am) كان أول من حذر من الفلاح العربي الغاضب ضد الهجرة الصهيونية، وذلك في مقابلة له مع الصحيفة الروسية ـ العبرية (*Ha-Melitz*). في أول زيارة له لفلسطين

---

(١٧) Albert M. Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*, 2 vols. (London: E. Goldston, Ltd., 1941), vol. 2, p. 461.

(١٨) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ٣٢، و Yosef Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, English translation by Chaya Galai (Oxford [Oxfordshire]: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1987), p. 21.

(١٩) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٤٩. احتجاج أهالي القدس ذكره القنصل البريطاني دكونسون في تقرير 16 July 1891 (FO/195/1727)، اعتماداً على: عبد اللطيف الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام (عمّان: وزارة الأوقاف، ١٩٨١)، ص ٦٠.

(٢٠) قاسمية، المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٢١) صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، ص ٤٤، ومحمود الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤ (حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٠)، ص ١٤٦.

(٢٢) الشناق، المصدر نفسه، ص ١٤٧؛ عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ١٣٢، وأسعد رزوق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٤.

عام ١٨٩١ يقول فيها إن العربي لا يمكن تجاهله، وهو ليس بالساذج والبسيط، فهو حادّ الطباع ويقظ، الأمر الذي يجعل عيشة المستوطن صعبة ويؤدي به إلى صدام مع العرب في ما بعد[٢٣].

ويثني على ذلك أ. هرمان وهو صحافي يهودي استوطن فلسطين عام ١٨٩٨، بقوله: إن الفلسطيني العربي يقظ وحذر وإن الحركة العربية ما زالت في البداية؛ لكن على الحركة الصهيونية أن تأخذ حذرها لأنها ستواجه التحديات الكبيرة[٢٤].

وفي ٢٦ حزيران/يونيو ١٨٩١ أرسل متصرف القدس إلى الصدر الأعظم برقية ذكر فيها تعليماته حول قرب وصول ٥٠٠ يهودي إلى ميناء يافا، فكان الردُّ منعَ اليهودِ الروس من الإقامة في فلسطين، ومنعَ بيع الأراضي والسماح لهم بزيارة القدس لفترة قصيرة[٢٥]. ويعلق الصايغ على هذا المنع بأنه كان حبراً على ورق لتدخل الإنكليز لمصلحة الصهاينة، وبذلك استمرت الهجرة، واستمر بيع الأراضي تحت سمعِ الحكومة العثمانية وبصرها[٢٦]. وتبع ذلك احتجاج آخر من أهالي القدس ضد ممارسات متصرّف القدس أحمد رشيد باشا (١٨٩٠ ـ ١٨٩١) لمواقفه العلنية المؤيدة والداعمة لليهود في المتصرفية وفي تسهيل أمورهم من حيث شرائهم الأراضي وإنشاؤهم المستعمرات[٢٧]، بحيث أعاقوا عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والصحي.

كما ثار العرب وهاجموا مستعمرة «بيار تعبيا» في غزة ودمروها تدميراً كاملاً ومساحتها ٤٨٠٠ دونم وعدد سكانها ٦٥٥ نسمة، الأمر الذي اضطر الحكومة العثمانية إلى مضاعفة نشاطها لمواجهة الأحداث الجديدة[٢٨].

وقد مثّلت زيارة هرتزل إلى الأستانة عام ١٨٩٦، والرحلة المكابيية إلى فلسطين تحت إشراف كل من إسرائيل زانغويل وهربرت بنتويش التي جاءت غداة انعقاد أول مؤتمر صهيوني عام ١٨٩٧، والأخبار التي ترامت إلى المثقفين في فلسطين عن اجتماع

---

(٢٣) Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, pp. 58-59.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٢٥) عوض، المصدر نفسه، ص ١٣٢، و Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 39.

(٢٦) صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، ص ٤٤.

(٢٧) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ١٤.

(٢٨) حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٩)، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦.

عُقد في نيويورك تأييداً للمؤتمر الصهيوني المنوي عقده؛ أسباباً مجتمعة كان لها اليد الطولى في تنبيه أهالي البلاد إلى الأخطار السياسية التي تنطوي عليها هجرة اليهود المتزايدة إلى فلسطين، وهو ما حمل متصرف القدس على استدعاء القنصل الألماني للإعراب عن مخاوفه حيال الغزو الصهيوني، كما أخذ الباب العالي في هذا العام يتلقى سيلاً من الاستفسارات المتكررة تدور حول المشاكل الناجمة عن الهجرة اليهودية المستمرة إلى فلسطين[٢٩].

وبعد انعقاد مؤتمر بال ١٨٩٧ ازدادت ردود الفعل العربية، واتخذت المعارضة الفلسطينية طابعاً جديداً؛ إذ ترأس مفتي القدس محمد طاهر الحسيني هيئة عربية محلية هدفها الوقوف في وجه الاستيطان الصهيوني، وكان من مهامها التدقيق في طلبات نقل الملكية في متصرفية القدس[٣٠] لمنع الصفقات المزوّرة التي يعقدها المستوطنون والحؤول دون امتلاكهم أراضيَ زراعية جديدة[٣١].

وفي آذار/ مارس عام ١٨٩٩ بعث مبعوث القدس إلى مجلس المبعوثان العثماني يوسف ضيا الخالدي[٣٢]ـ وهو من الذين تتبعوا الصحافة الأوروبية ويعتبر من أكثر وأقوى الشخصيات التي وقفت في وجه عبد الحميد في البرلمان العثماني ـ برسالة إلى زادوك كان (Zadok Kahn) الحاخام الأكبر ليهود فرنسا، أكد فيها بأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، ورأى الخالدي أن الحركة الصهيونية تشكل خطراً على مصير شعب فلسطين، وأن الهجرة اليهودية ستؤدي إلى طرد الفلسطينيين من ديارهم، وسيواجه اليهود حركة شعبية رافضة من السكان العرب، لذا طالب اليهود بالذهاب إلى مكان آخر غير فلسطين[٣٣].

---

(٢٩) أسعد رزوق، «ملاحظات أولية حول موقف العرب من الصهيونية ونظرتهم إلى الخطر الصهيوني: منذ ظهور الدعوة الهرتزلية وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى (١٨٩٦ ـ ١٩١٤)،» ورقة قدمت إلى: ندوة فلسطين العالمية الثانية التي عقدت في الكويت خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ شباط/ فبراير ١٩٧١، ص ٥.

(٣٠) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٥٠، وصايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٣١) شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)، ص ٣٠٤.

(٣٢) من الجدير ذكره أن الخالدي وقف في وجه موسى مونتفيوري عندما كانت رحلته الأخيرة في ١٨٧٥ إلى القدس. الخالدي في فيينّا كتب له رسالة لاقت رواجاً إذ انتقد مونتفيوري لمحاولاته المتكررة جلب اليهود والعمل على استيطانهم داخل فلسطين واستغلال أوضاعهم التعيسة من أجل تحقيق أهدافه، كما حذره من محاولاته هذه وأن يركز على التعليم والإصلاح الاقتصادي وتأسيس المدارس لتعليم اللغات الأوروبية ومدارس زراعية. للمزيد، انظر: Eliezer Be'eri, «The Jewish-Arab Conflict during the Herzl Years,» *Jerusalem Quarterly*, no. 41 (1987), pp. 6-7.

(٣٣) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢؛ عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ١٤٨؛ Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, =

ويقول الخالدي إن الكارثة أن يفكر هرتزل وزملاؤه بأن يسيطر الصهاينة على فلسطين حتى لو كانت هناك إمكانية للحصول على موافقة الخليفة. من هنا فهو يعتبر هذه الحركة خطراً كبيراً على اليهود في فلسطين، ويقول: «صحيح أن العرب والأتراك يتعاطفون بصورة عامة مع أصحابك بالدين، ولكن يوجد بينهم متعصبون مثل باقي الشعوب» وهو ما يثير حركة شعبية واضطرابات؛ لذلك فإن من مصلحة اليهود في الدولة العثمانية أن لا يفكروا بفلسطين مكاناً جغرافياً لدولتهم، وأن يبحثوا عن أي مكان آخر للشعب اليهودي البائس[٣٤].

والجدير بالذكر أن الحاخام زادوك كانن لم يُجب عن رسالة الخالدي بل سلّمها إلى هرتزل الذي بادر بدوره إلى الرد عليها بقوله «إن اليهود كانوا وما زالوا وسيبقون من أحسن أصدقاء الدولة العثمانية» وأكد أن «اليهود لا قوة عسكرية لهم وإنهم عنصر محبٌّ ومسالم ويأملون في العيش على قدم المساواة مع غيرهم، وأن الفكرة الصهيونية ليس لديها مشاعر العداء تجاه الحكومة العثمانية؛ بل على العكس فالحركة مهتمة تماماً في إيجاد موارد جديدة للإمبراطورية من طريق السماح لعدد محدود من اليهود بالهجرة... أما الشعب الفلسطيني فإنهم سيكسبون أخوة أذكياء كما سيكسب السلطان مخلصين... لقد قدمت لجناب السلطان بعض المطالب العامة وأنا سعيد لاعتقادي بأن ذكاءه الحاد سيجعله يقبل الفكرة من حيث المبدأ وكل من هو قلبه على الدولة العثمانية يجب أن يكون مع مطالب الصهيونية، وإذا رفضها سنبحث، وثق بأننا سنجد ما نبتغيه في مكان آخر». وحينها ستفقد الدولة العثمانية إلى الأبد الفرصة الأخيرة للإصلاح المالي[٣٥]. وأنت تسمع هذه الكلمات اليوم من صديق فعلي للدولة العثمانية. أما ردّ هرتزل فكان مختصراً، وتجاهل خطر الصهيونية، وركّز على المكاسب الاقتصادية التي يمكن للدولة العثمانية أن تحققها إذ ما استجابت وتعاونت مع الحركة الصهيونية[٣٦].

وفي هذه الفترة من عام ١٨٩٩ تأزمت العلاقات بين العرب واليهود نتيجة الهجرة اليهودية، الأمر الذي استدعى الشرطة العثمانية للتدخل، وبخاصة في مستعمرات

= pp. 47-48, and Be'eri, Ibid., p. 5.

بشأن النص الكامل لرسالة الخالدي إلى هرتزل، انظر: Walid Khalidi, ed., *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948*, Anthology Series; no. 2 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), pp. 91-93.

(٣٤) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ١٤٧، و Be'eri, Ibid., pp. 8-9.

(٣٥) حلاق، المصدر نفسه، ص ٢٤٢؛ الشناق، المصدر نفسه، ص ١٤٨؛ عوض، المصدر نفسه، ص ١٤٨، و Be'eri, Ibid., pp. 9-10.

(٣٦) Be'eri, Ibid., p. 10.

الجليل الأدنى وبيت جان، وقد تركزت الأزمات بين الجانبين بسبب الخلافات الحادة بين الفلاحين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود[٣٧].

وقد عثر في أحد البيوت المقدسية على عريضة خطية، كان قد كتبها عدد من أبناء المدينة الأحرار بهدف إرسالها إلى الصدر الأعظم في الأستانة عام ١٩٠٠، تحدثوا فيها عن الخطر الصهيوني المحدق بهم[٣٨]. واستمرت المعارضة العربية للهجرة اليهودية، وكانت مؤثرةً بحيث استطاعت أن تشكل قوة ضاغطة على الحكومة العثمانية لوضع حد لبيع الأراضي، وبدعم من مفتي فلسطين امتنعت السلطات العثمانية في القدس في عام ١٩٠٠ عن السماح بانتقال الأراضي لليهود، وبمنع الهجرة إلى فلسطين[٣٩].

كما أن خطباء المساجد في عدد من المدن الفلسطينية، مثل القدس ونابلس والخليل، هاجموا في خطبهم الدور الاستعماري النشط الذي أسس بقوة لزيادة عدد اليهود في فلسطين وتعجيل هجرة اليهود إليها، وقد لوحظ أن ملفات بلدية نابلس وسجلات القرارات فيها قد اشتملت على عدد كبير من القرارات التي اتخذت بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٨ حول النشاط السياسي الذي قام به أبناء المنطقة من احتجاجات وتظاهرات وعرائض، كتبوها للباب العالي. وما يلفت الانتباه أن ما جاء في هذه القرارات اعتُبر نشاطاً سياسياً محموداً شهدته المدن الفلسطينية، وتمثل بعقد ندوات ومؤتمرات جماهيرية تندد بأنشطة القناصل الداعمين للحركة الصهيونية وتصرفاتهم المشبوهة ومحاولاتهم تشجيع السكان على القبول بمبدأ الجوار اليهودي معهم أو تلك التي تتعلق بالإذن بإقامة مهرجانات في ميادين عامة، في كل من القدس ونابلس وعكا وغيرها من المدن الفلسطينية الأخرى. كما أن وكلاء قناصل الدول الأوروبية، وبخاصة وكيل القنصل البريطاني (مستر بيلد) قام بجولة في عدد من المدن الفلسطينية يروّج ما سوف يستفيد منه أبناء فلسطين من خبرات اليهود في مختلف مجالات الحياة، وبخاصة في الزراعة، في محاولة منه لتحسين صورة القناصل عند الناس وتبرير تعاظم المدّ اليهودي في فلسطين[٤٠].

---

(٣٧) حلاق، المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(٣٨) نائلة الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، ١٨٤٠ـ١٩١٤ (عمّان: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ٢٥٣. اعتماداً على وثيقة باللغة العثمانية محفوظة في مركز التراث والبحوث الإسلامية في القدس.

(٣٩) حلاق، المصدر نفسه، ص ٢٤٢ـ٢٤٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٤، جاءت هذه المعلومات اعتماداً على سجلات المحاكم الشرعية في مدن القدس ونابلس وعكا.

كما شهد عام ١٩٠٠ حملة احتجاجات واسعة من العرائض الجماعية ضد شراء اليهود للأراضي الزراعية، وجاء ذلك عبر تقارير ألبرت عنتيبي المعتمد الرسمي للجمعية الاستعمارية اليهودية، حيث سجل فيها ما كان يواجه الفلاحين الفلسطينيين الأميين من أسئلة حول صحة الاستيلاء على فلسطين. كما سجلت تقاريره امتداد المعارضة للصهيونية إلى صفوف صغار موظفي الحكومة من أهالي البلاد. ونقل عنتيبي قول أحد الشباب العرب «سوف نبذل كل ما لدينا حتى القطرة الأخيرة من دمنا لنحول دون استيلاء غير المسلمين على الحرم الشريف»[٤١].

وحدث أن قامت الجمعيات اليهودية بشراء مساحة واسعة من الأرض من عائلة سُرسق اللبنانية بالقرب من طبريا، فما كان من فلّاحي القرى المجاورة إلا أن هاجموا الفنيين الذين جاؤوا لمسح الأرض تمهيداً لنقل ملكيتها، وذلك بقصد محاولة منع إتمام الصفقة، وقد نجح العرب بالفعل في استصدار أحكام من الباب العالي بإلغاء بعض الصفقات التي عقدها الصهاينة في مطلع القرن العشرين[٤٢].

ويبدو أن مشاعر الفلسطينيين العرب كانت ذات تأثير في مواقف السلطان عبد الحميد الثاني من محاولات هرتزل لإغرائه ببيع فلسطين لليهود على الرغم من حاجة الإمبراطورية العثمانية الماسة حينذاك إلى الدعم المالي[٤٣].

ومع بدايات القرن العشرين ظهر في فلسطين صوت جامح ينادي بضرورة الانتباه إلى الخطر الصهيوني وتناميه وتعاظمه، وحذّر بقوة عبر مجلس المبعوثان العثماني الذي كان يمثل فيه بعض الشخصيات الوطنية، فقد أصدر هؤلاء بياناً رسمياً عام ١٩٠٠ سمي «وثيقة الخطر الصهيوني» وهي تدعو إلى هبّة وطنية توقف التدخل الصهيوني وفرض اليهود على الشعب الفلسطيني والحد من أطماع الدول الغربية[٤٤].

وبعث متصرف القدس عام ١٩٠٤ بتقرير إلى إسطنبول، يقول فيه: «إن حركة وصول اليهود تزايدت بشكل كبير مما يوحي بحجم المؤامرة التي كان أطرافها (القناصل

---

(٤١) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٥٠ ـ ٥١؛ رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين (عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ١٥٣، و Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, p. 42.

(٤٢) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٤٤) المنشور كُتب بخط اليد ووزع على المواطنين في أنحاء فلسطين للتنبه من الخطر الصهيوني، انظر: الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤، ص ٢٧٦، اعتماداً على وثيقة الخطر الصهيوني المحفوظة في مركز إسعاف النشاشيبي في مدينة القدس العام ١٩٠٠.

ووكلاؤهم، كبار الملّاك وكبار موظفي الإدارة المحلية المرتشين)»، ففي متن هذا التقرير يقول كاتبه: «... سبق وأن أبلغتكم بأنه كلما زاد عدد اليهود المهاجرين القادمين من روسيا بسبب الاضطرابات والقلاقل المستمرة هناك، يزداد عدد اليهود القادمين من النمسا ورومانيا، وعلى الرغم أنهم مطاردون ومبعدون من بلادهم ويدخلون إلى فلسطين كأجانب، فإن القناصل يعطونهم حماية لا مثيل لها...»[٤٥].

اجتاحت أواخر عام ١٩٠٢ موجة من الاحتجاجات المناطق الفلسطينية، لأن المهاجرين اليهود ساهموا في إعاقة عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والصحي بما جعل الحكومة العثمانية والسلطات المحلية تخضع لظروف جديدة، اضطرتها إلى مضاعفة نشاطها لمواجهة الأعباء الجديدة من هجرة اليهود إلى فلسطين[٤٦].

وإزاء تطور النشاط الاستيطاني على الأرض وما صاحبه من تحولات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع تبلورت اتجاهات ومواقف متباينة على الصعيدين الرسمي والشعبي. كما شهد أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كثيراً من مظاهر الاحتجاجات الفلسطينية وإرسال البرقيات للحكومة المركزية يطالبون فيها بمنع انتقال الأراضي إلى اليهود، والعمل على مسح أراضي فلسطين وتقسيمها على الفلاحين، وتقسيط أثمان القرى المعروضة للبيع على الفلاحين لمدة تراوح بين ١٥ و٢٠ عاماً، وأن يقوم البنك الزراعي العثماني بشراء أراضي هذه القرى وتقسيط أثمانها على الفلاحين[٤٧].

إن أكثر مظاهر المقاومة الفلسطينية والعربية بوجه عام للأطماع الصهيونية في فلسطين تمثلت بقضيتين، هما قضية أراضي سرسق والأراضي المدورة (الجفتلك). ففي عام ١٩٠١ حاول اليهود شراء أراضي عائلة سرسق الواقعة في طبريا، لكن هذه الصفقة لم تتم في حينها نتيجة للموقف المعارض الذي وقفه قائمقام طبريا آنذاك الأمير أمين أرسلان، حيث كان يعارض بيع الأراضي لليهود على أسس قومية، فكان يرى أن هذا البيع وما يتبعه من استيطان سيغير طبيعة المنطقة في المستقبل. وعلى الرغم من المعارضة التي أبداها أرسلان فقد تمت الصفقة بعد أن أصدرت الحكومة العثمانية قراراً

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٠، التقرير محفوظ في الأرشيف الصهيوني الرقم (O.M. 125) ويشتمل على أربع صفحات.

(٤٦) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٢٤٤.

(٤٧) محمد ماجد السيد صلاح الدين، «ملكية الأراضي في فلسطين، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨،» (أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ١٩٩٣)، ص ٥٥ ـ ٥٦.

يسمح بالبيع لرئيس جمعية الاستيطان الصهيوني نارسيس ليفين بحجة أنه أجنبي يستطيع شراء أراضٍ في ولاية بيروت وفقاً لفرمان الأراضي العثماني الصادر عام ١٨٦٩ شريطة أن لا يسكن يهود أجانب فيها. وبموجب هذا الامتياز حصلت الجمعية على ٣١٥٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية الواقعة بالقرب من طبريا، وقد عارض الفلاحون المقيمون في المنطقة هذه العملية، فقام فلاحو قرى لوبية والعبيدية وبدو الديلاق والزبيدات وعرب الصبيح بالعمل على إعاقة أعمال مسّاحي الجمعية الذين جاؤوا لمسح الأراضي تمهيداً لنقل ملكيتها، كما أظهر أهالي قرية كفركما مقاومتهم لهذه الجمعية عندما أخذت تتفاوض لشراء أراضٍ في أم جبيل، التي كان اليهود يعملون فيها بالإيجار منذ ١٥ سنة، لكنهم فشلوا في ذلك على الرغم من المحاولات التي بذلوها للحصول على قرار بملكية هذه الأراضي من محكمة طبريا[٤٨]. هذه الحادثة وغيرها تبيّن تواطؤ الحكومة العثمانية في انتقال الأراضي إلى اليهود[٤٩].

والواقع أن ردود الفعل الفلسطينية ظلت مستمرة، حيث كانت على شكل مصادمات وهجمات على المستعمرات اليهودية حيناً، وعلى شكل جهود سياسية ورفع اعتراضات إلى الحكومة العثمانية حيناً آخر. ويرى البعض أن هذا الشعور كان أكثر وضوحاً في المدن بسبب منافسة اليهود للعرب في المجالين الصناعي والتجاري، وقد حدث أن ثار العرب وهاجموا مستعمرة بيار تعبيا في غزة فدمروها تدميراً كاملاً[٥٠].

ويعود السبب في تعاظم الشعور المناوئ للصهيونية إلى اشتداد الخطر الصهيوني بعد تبني الحركة الصهيونية خطة جديدة للعمل في فلسطين عقب موت هرتزل واطلاع المثقفين الفلسطينيين على الكتابات الصهيونية بما في ذلك جريدة الشباب العامل (*Ha Poel Hazair*) العبرية، ووصول أعداد كبيرة من مهاجري الهجرة الثانية (١٩٠٥ ـ ١٩٠٧). وكان للعامل الثالث أثره الحاسم، إذ سرعان ما اتضح أن المستعمرين اليهود يتمتعون بدرجة عالية من التنظيم والتزمّت العقائدي الذي يدفعهم إلى مقاطعة الأيدي العاملة العربية باعتبار أن ذلك يتناقض مع هدف الصهيونية الرامي إلى خلق مجتمع يهودي مختلف عن غيره في كل شيء، مستقل في اقتصاده وثقافته ولغته وقادر على حماية نفسه[٥١].

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٥٠) حلاق، المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

(٥١) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٥٢.

وأخيراً، نذكر ما جاء في نداء أرسله مجموعة من شخصيات وزعامات فلسطينية إلى مجلس المبعوثان العثماني في عام ١٩٠٨، حيث وجه إلى نواب القدس خصوصاً ونواب فلسطين عموماً[٥٢] وجاء فيه «اليهود الصهيونيون يريدون أن يستعمروا بلادنا ويخرجونا منها، فهل أنتم يا أبناء فلسطين بذلك راضون»؟ وبه يؤكدون استفحال خطر شراء الصهاينة للأراضي. كما أشاروا إلى موجات الهجرة المتتالية إلى فلسطين وزيادتها إذ قدروا العدد بـ ٣٠٠ ألف مهاجر وسيطرتهم على اقتصاد البلاد وصناعتها وتجارتها. من هنا طالبوا أهالي البلاد بمناشدة الحكومة العثمانية بوقف هذه الحركة عن نشاطها، ونتساءل كيف لها أن تسكت عما تكتبه الصحف «وتنخدع بأقوال الصهيونيين»؟

كما طالبوا الدولة أن تصدر إرادة سَنية بحظر بيع الأرض للأجانب الصهاينة. وتبين أنهم قد كشفوا الألاعيب الصهاينة الذين يشترون الأرض بأسماء السماسرة، واتهموا الحكومة بأنها على معرفة وإدراك لهذه اللعبة: «ذلك لا يُخفى على الحكومة وأي سمسار يستطيع أن يشتري خمسين أو ثلاثين ألف دونم صفقة واحدة ولتعد تعليماتها الأولى التي تقضي بعدم إقامة اليهود الأجانب في فلسطين أكثر من ثلاثة أشهر وقانون الورقة الحمراء»؛ وهم يرون أن مثل هذه التعليمات هي التي سهلت على الصهيوني تملّك البلاد. وبهذا تبيّن لنا موقف الأهالي المعارض للنشاط الصهيوني على أرض فلسطين ولسياسة عبد الحميد وفرماناته المتناقضة التي ساعدت الصهاينة على تثبيت أقدامهم على الأرض الفلسطينية.

ثانياً: الصحف

اهتمت الصحافة العربية بالحركة الصهيونية وتنبهت مبكراً لأطماعها، وتحديداً بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام ١٨٩٧، وقد أدت الصحافة العربية دوراً بارزاً في تنبيه الرأي العام العربي، ولا سيّما الرأي العام الفلسطيني، إلى خطورة المغامرة الصهيونية وحقيقة أطماعها، وفي التعريف بالصهيونية والتحريض على مقاومتها. نقصر هذا الفصل على تقديم عرض انتقائي لبعض المواقف التي عبّر عنها نفر من رجالات العرب ومفكريهم آنذاك، وهم ممّن اشتغلوا في مجال الصحافة.

كانت أولى هذه الإشارات ما جاء في صحيفة **الحقيقة** الناطقة بلسان يهود الإسكندرية في ١٦/ ١٠/ ١٨٩١، إذ تنبهت إلى عمليات الشراء التي تقوم بها الجمعية

(٥٢) الوثيقة استنساخ للوثيقة الأصل الموجودة في مركز التوثيق في جمعية الدراسات العربية.

الإسرائيلية في يافا وامتلاكها الأراضي في مناطق متعددة من فلسطين، وذلك لحساب الإسرائيليين من مهاجري روسيا في جهة وادي يزدعيل وجهة الجيدرا الواقعة بين عكا وحيفا، وفي الشدرة على بعد ٨ ساعات من يافا، ومن جهة اللد والمخابرة، وهي تعمل على ابتياع أراض واقعة في ضواحي غزة. وتشير الجريدة إلى التحسن في أسعار الأطيان وإلى ازدهار أحوال الأهالي في هذه الأراضي[٥٣].

وتابعت الصحافة العربية تطورات الحركة الصهيونية ونشأتها ونموها وأطماعها في المنطقة منذ البدايات الأولى، وقد تكشفت لهم مخططاتها في المنطقة، لذا عملت على تنبيه السلطان عبد الحميد الثاني للعمل من أجل وقف الهجرة والاستعمار الاستيطاني في فلسطين. واستجابة لذلك أصدر السلطان عبد الحميد الثاني كثيراً من الفرمانات عام ١٨٩١، وأصدرت حكومته كثيراً من الأنظمة والفرمانات التي تحول دون نقل اليهود ودخولهم إلى فلسطين. هذا الموقف يُؤكد أن السلطان كان على معرفة ووعي لنيات قادة اليهود الرامية إلى إقامة كيان لهم على أراضيها. وعلى الرغم من تلك الإجراءات إلا أن هجرة اليهود كانت في ازدياد، وأن عمليات شراء الأراضي كانت مستمرة لدرجة أصبحت تهدد الوجود العربي في فلسطين. من هذه الزاوية اهتمت الصحف القاهرية بمناقشة السبل التي كان يسلكها اليهود في شراء الأراضي وإدخال المهاجرين إلى فلسطين في ظل تلك الفرمانات السلطانية، وهي على النحو الآتي:

١ ـ الرشوة والتواطؤ.

٢ ـ إغراء الفلاحين بالأسعار العالية.

٣ ـ الإرادات السنية.

٤ ـ الجنسية العثمانية[٥٤].

وقد تمثل ذلك أولاً في مقال لأمين أرسلان نُشر في المقطم بعنوان «مملكة صهيون»[٥٥] يشير فيه إلى مؤتمر بال الذي عقدته الحركة الصهيونية في سويسرا، إذ وضح الهدف من انعقاده، وذلك «للمفاوضة في مشترى أرض فسيحة وقرى كثيرة في فلسطين وجوار أورشليم من الدولة العثمانية وجعلها مملكة إسرائيلية ومستقلة تحت سيادة الحضرة الشاهانية عاصمتها القدس الشريف».

---

(٥٣) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ٣٢ ـ ٣٣.
(٥٤) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٢٤٤.
(٥٥) أمين أرسلان، «مملكة صهيون،» المقطم، ٢٣/ ١٠/ ١٨٩٧، ص ١.

وتحدث الكاتب عن مشاريع روتشيلد وهيرش اللذين اشتريا قرى كثيرة في نواحي فلسطين، وأكثروا من العمال وخططوا مدناً بشوارعها المستقيمة، وهاجر إليها الإسرائيليون من كل صوب، ووجهوا عنايتهم إلى الزراعة وغرس الكروم على الطريقة الأوروبية، فنجحوا كثيراً. وأشار إلى تأليف جمعية صهيون اليهودية عام ١٨٨٧، وذكر دور هرتزل في عقد المؤتمر الذي حدد غايته في مشترى أرض فلسطين من عبد الحميد وجعلها مملكة مستقلة تحت حمايته.

وذكر ما خرج به المؤتمر فقال «إن الحزب الصهيوني يدأب في إنشاء وطن للإسرائيليين في فلسطين تضمنه شرائع وثيقة، ولتحقيق ذلك قرر مساعدة الفلاحين والصنّاع اليهود على الهجرة إلى فلسطين وعلى التكافؤ والاتحاد ولإنشاء بنك لمساعدة اليهود لتحقيق هذه الغاية».

واستطاعت النشرة الأسبوعية ابتداء من ١١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٩٧ أن تعالج الحركة الصهيونية، وتبيّن أهدافها؛ بل اعترضت على الهجرة اليهودية، وأظهرت فشلهم في الميادين الزراعية[٥٦].

وكتبت المقتطف مقالاً بعنوان «عودة اليهود إلى فلسطين» رداً على استفسار قارئ للمجلة عن الحركة الصهيونية، ونقل لهم غاية الجمعية التي تهدف إلى استعمار فلسطين عبر استجلاب يهود أوروبا الشرقية، وذلك بإذن الدولة العليا ومرادهم «تعمير أراضي فلسطين بالفلاحة والصناعة». وتساءل القارئ إن كانت الصحافة العربية قد عُنيت بهذا الأمر أم لا. فأجابت المقتطف أن الجرائد العربية لم تُعنَ بهذا الأمر، وأكدت أن الصهاينة لن ينجحوا في تحقيق أغراضهم[٥٧].

وكتب الأب هنري لامنس اليسوعي في بحث مطول عن «اليهود ومستعمراتهم في فلسطين»، إذ استعرض مواقع المستعمرات الصهيونية على أرض فلسطين، وذلك بعد زيارة قام بها إليها، واطلع عياناً على نشاط الصهاينة فيها. وذكر أن المستعمرات اليهودية في فلسطين هي خمس مستعمرات، يافا وضواحيها، والقدس الشريف وضواحيها، وصفد وضواحيها، وبلاد بشارة، وحيفا وملحقاتها، وحوران وعبر الأردن[٥٨].

---

(٥٦) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٢٣٩.

(٥٧) «عودة اليهود إلى فلسطين،» المقتطف، مج ٢٢، ج ٤ (١٨٩٨)، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(٥٨) هنري لامنس، «اليهود ومستعمراتهم في فلسطين،» المشرق، العدد ٢٣ (كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٩). تمت الإشارة إلى هذا المقال في فصل الاستيطان.

يدلل على وعي الصحافة العربية بخطر الصهيونية العالمية على فلسطين ووعيهم بتقصير الدولة العثمانية في إجراءات الحماية ما كتبه فرح أنطون في الأهرام عام ١٨٩٨ (العدد ٦٣٠٦) بعنوان «الحمام الإسرائيلي ووطنه القديم» إذ أكدّ سعي اليهود لإعادة السيطرة على القدس، «وأن هذا الهدف كان من وراء انعقاد المؤتمر الصهيوني في بال، فقد تنادوا في المؤتمر بجمع المال من أغنياء اليهود عبر العالم لشراء أرض فلسطين قصد العودة إليها وإعادة التمدن اليهودي»، وتابع في ذكر روتشيلد الذي يسهل الطريق إليهم لتحقيق هذا الأمر. كذلك ذكر «الدولة العثمانية التي يعيش اليهود تحت أكنافها بسلام وأمان». وإلى وعيه لأهداف الدول الكبرى في تهجير اليهود إلى فلسطين يوجه اللوم إلى الدولة العثمانية: «أما الوصول إلى الاستيلاء على أورشليم فأمر يقابله العثمانيون بالابتسام»، مشيراً إلى سوء تصرف الولاة بمقابلة الهجرة اليهودية بالرضى والقبول، مذكراً بالإمبراطور فيلهلم الثاني عند زيارته فلسطين وردّه على الوفد اليهودي الذي سأله أن يمدّ يد المساعدة إليهم: «أني أمنح عوني ومساعدتي لكل من يخدم الزراعة في بلاد الدولة العثمانية خدمة تنطبق على سلطتها وسيادتها» مؤكداً بذلك دعم الدول الغربية للصهيونية.

وأخيراً يطالب الدولة العثمانية «بألّا تدع رعيتها في فلسطين بلا سند يستندون إليه بإزاء الأجانب المهاجمين لاستعمار قطعة من بلادها تدرّ لبناً وعسلاً وإلا سيصبح الصهاينة هم السادة والمواطنون هم الخدم»[٥٩].

وفي حديث للأهرام عن زيارة إمبراطور ألمانيا حيفا تم توضيح مطامع الألمان في فلسطين بوصفهم من أكبر الداعمين للصهاينة في احتلال فلسطين، وإدراك الأتراك لمطامعهم هذه وسكوتهم عنها. وفي حديث لكاتب المقال مع مسؤول عثماني، يقول: «ليس لكم ما تخافونه من ألمانيا فهي صديقة لكم تود بقاءكم فأجابني ضاحكاً «نعم تودّ بقاءنا كما يود الفلاح بقاء دجاجته طمعاً في بيضها».

ويشير إلى جمال مستعمرات الألمان واليهود وحسن تخطيطها داخل حيفا، ويقابل حالهم بحال السكان الأصليين الضعفاء، وإلى اتفاق سيعقد قريباً بين ألمانيا والدولة العثمانية ينص على إرسال ١٠ آلاف من فلاحي الألمان إلى الدولة العثمانية، ويعلق على ذلك بأنهم سيأكلون الأخضر واليابس[٦٠].

---

(٥٩) فرح أنطون، «الحمام الإسرائيلي ووطنه القديم،» الأهرام، ١٧/ ١٢/ ١٨٩٨، ص ١.
(٦٠) «جلالته في حيفا،» الأهرام، ٤/ ٦/ ١٨٩٨، ص ١.

وكتب شكيب أرسلان مقالة بعنوان «حيفا بيروت الصغيرة»: «يقال عن حيفا بيروت الصغيرة لما بين البلدين من التماثل في الموقع الطبيعي»، مبدياً إعجابه بأعمال المهاجرين اليهود في فلسطين عند حديثه عن مستعمرة زمارين. لكن أرسلان ربط تأييد الهجرة اليهودية ببعض التحفظات، منها عدم السماح لليهود بالتجمع في بقعة واحدة وأن يحصلوا على الجنسية العثمانية[٦١].

وفي مقال آخر لشكيب أرسلان قال «إن مقصد الصهيونية هو إعادة ملك فلسطين واسترجاع أرض الميعاد وضم اليهود تحت راية واحدة في وطنهم القديم»[٦٢].

وفي هذا الصدد أيضاً نشر أحد زعماء الصهاينة صور تحقيق عن أن الصهاينة يمكنهم أن يعتمدوا على دعم ألمانيا وروسيا، مشيراً إلى زيارة غليوم الثاني لفلسطين ومقابلة هرتزل وخطابه أمامه وجواب غليوم له «إني أميل إلى المساعدة لتحسين الزراعة في فلسطين رغبة في خير الدولة العثمانية وتحت رعاية السلطان».

وخطب البرنس ترو باسم الحكومة الروسية فقال «إن حكومة جلالة القيصر لا تعارض الصهيونيين بل ترى ما يبديه الإسرائيليون من الأمانة لوطنهم ومعتقدهم أمراً يستحق الثناء»[٦٣]. ويشار إلى تنبيه الأهرام السابق إلى الهدف غير المعلن من زيارة قيصر ألمانيا إلى الدولة العثمانية وإدراكها لأطماع ألمانيا في فلسطين[٦٤].

هناك أشكال أخرى من الاحتجاج والمواقف قد أظهرتها الصحافة العربية في ذلك الوقت، ونقتبس هنا ما أوردته المؤيد بتوقيع «نزيل سوري بالإسكندرية: اليهود في سوريا ومستعمراتهم»:

«وقد جذبتهم (اليهود) معتقداتهم الدينية فعزم الكثير على المهاجرة إلى أنحاء القدس وتوطن كثير منهم في كل الجهات وطفق الكثير يرغبون في الهجرة لشراء الأراضي والتوطن في تلك الأمصار. وهذا ما يضر بمصالح الأمة إذ تضحى القدس في يوم ما بيد اليهود...».

ويدعو في طلب إلى الحكومة «أن تمنع بيع الأراضي منعاً قطعياً»، ويقول «إن الحكومة السنية تصدر الأوامر المتشددة من وقت لآخر بمنع دخول اليهود وعدم

---

(٦١) انظر الافتتاحية، في: الأهرام، ١٥/ ٣/ ١٨٩٩، ص ١ .
(٦٢) شكيب أرسلان، «الإسرائيليون في فلسطين،» الأهرام، ٢٩/ ٤/ ١٨٩٩، ص ١.
(٦٣) «الصهيونيون،» الأهرام، ١٩/ ١٢/ ١٩٠٠، ص ١.
(٦٤) انظر الافتتاحية، في: الأهرام، ٢٤/ ٦/ ١٨٩٨، ص ١.

تملكهم الأراضي، لكن ماذا تعمل ببعض المأمورين الذين يسهلون لهم الدخول إلى الموانئ لقاء دراهم معدودة؟»... ويوجه نداء إلى الحكومة بتعيين بوليس في يافا وحيفا وصفد من ذوي العفة والشهامة واستبدال جميع مأموري الطابو بغيرهم[٦٥].

وهناك إشارات متعددة من الأهرام حول نشاط الجمعية الصهيونية وأهدافها القائمة على «إعادة بناء مملكة صهيون وجمع كلمة الأمة في إسرائيل من خلال لمّ شتات اليهود من العالم وتوحيد كلمتهم وإعادتهم إلى أرض الميعاد»[٦٦]، وعلى التصميم القوي لديهم لتحقيق هذا الهدف بوسائل متعددة، إذ أصدروا مجلة في حيفا يحثون من خلالها على الهجرة إلى فلسطين[٦٧]، وقاموا بتأسيس مدارس خاصة بهم لتعليم الأطفال اللغة العبرية ليتمكنوا مستقبلاً من استعمار فلسطين[٦٨]، وتأسيس الجمعيات الخيرية لتدريبهم على أساليب الزراعة والصناعة التي بلغت حوالى ٣٠ جمعية حتى ١٩٠٧[٦٩].

وكتب عزتلو عطا بك حسني في صحيفة المؤيد (١٩٠٤) تحت عنوان «استعمار فلسطين»: لما رأى اليهود أن لا سبيل لاستعادة ملكهم في تلك الديار بالقوة لمنعة الدولة العليا وعزتها ولاهتمام الدول الأوروبية جمعاء بها رأوا أن يستعمروها بأموالهم وهم ملوك المال. وللتوصل إلى هذه الغاية ألفوا جمعيتهم الشهيرة «الجمعية الصهيونية» ومهمتها «جمع الأموال لشراء تلك الأراضي الواسعة... وإسكان فقراء اليهود الذين يتوافدون إليها من أكثر الممالك التي تضطهدهم وتطردهم كدولة الروس، وغيرها من الدول المتمدنة».

ولليهود عدا هذه الجمعية جمعيات أخرى تأسست لهذا الغرض في مقدمها «جمعية الاتحاد الإسرائيلي العام» التي يرئسها البارون هيرش وجمعية «الأليانس» التي أخذت على نفسها افتتاح المدارس لتربية الناشئة على مبدأ الاستقلال السياسي والخداع التجاري.

---

(٦٥) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ١٤٩، نقلاً عن: المؤيد، ١٥/ ١٠/ ١٨٩٩، ص ٢ ـ ٥.

(٦٦) «الندرا لمكاتبنا المخصوص،» الأهرام، ٢٥/ ٦/ ١٩٠١، و«الجمعية الصهيونية،» الأهرام، ٤/ ١/ ١٩٠٢، ص ١.

(٦٧) «الصهيونيون،» الأهرام، ١٩/ ١٢/ ١٩٠٠، ص ١.

(٦٨) «الحركة الصهيونية بإنكلترا،» الأهرام، ٢٨/ ٥/ ١٩٠٣، ص ١، و«أخبار البريد،» الأهرام، ٣٠/ ١/ ١٩٠٣، ص ١.

(٦٩) «أخبار البريد،» الأهرام، ١٩/ ٩/ ١٩٠٧، ص ١.

ويقول «إن المستعمرين أكثرهم من الأجانب الحائزين حماية الدول الأجنبية ـ فهم اليوم في قراهم يحكمون بأمرهم ولا من رادع أو مراقب ـ فقد أصدر مولانا الخليفة أكثر من مرة إرادته السنية بإيقاف بناء هذا الاستعمار ودفع رشوة عن البلاد إلا أننا نرى لسوء الحظ أن اليهود تمكنوا بذكائهم ودهائهم وأموالهم في التأثير على نفوس المأمورين فسمحوا لهم بامتلاك الأراضي... وأن السبيل للتخلص من هذه الورطة هي أن يمنع قطعياً استملاك الأجانب للأراضي»(٧٠).

وتابعت صحيفة الأهرام عملية دخول اليهود إلى فلسطين من خلال مراسلها في فلسطين في غير عدد، فقد جاء في رسالة يافا: «لقد أصبح توافد اليهود الروس إلى بلادنا عظيماً، ففي كل باخرة يحضر عدد كبير منهم حتى كادت يافا والقدس تضيقان بهم... ومأمور التذاكر على الرصيف وأعوانه يمهدون لهم سبيل الدخول لقاء عشر فرنكات يدفعها كل مهاجر والأمة الإسرائيلية تتهالك في سبيل استيطان فلسطين...»(٧١).

وكتبت الأهرام أيضاً عن رد فعل أهالي فلسطين في يافا على وجود اليهود بين الأهالي في مقال لأحد الأدباء دون ذكر اسمه، يقول: «يظهر أن مراحل الحقد على اليهود الروس المهاجرين حديثاً إلى بلادنا بدأت تغلي في صدور المواطنين لأنه ما كادت ترسخ أقدامهم في يافا حتى أخذوا ينافسون الأهالي في تجارتهم وزراعتهم وصناعتهم حتى في مخازنهم التي استأجروها من أصحاب الأملاك، ذلك لأنهم يطمّعون صاحب الملك بأجرة زيادةً عمّا يدفع إليه المستأجر... فإلى حكومتنا نسوق هذا الكلام لتضع حداً لمهاجرتهم، حذار من ردود العاقبة وها نحن قد أنذرنا ومن أنذر فقد أعذر»(٧٢).

وفي عدد آخر في «رسالة يافا» يتحدث عن مأمور تذاكر المرور الذي يحصل على عشر فرنكات عن كل مهاجر والبرقية التي صدرت بعزله، ومعه «قومسير الاسلكة» شريكه وأخذهما إلى المحاكمة فتوسط بعض الأعيان لهما حتى أطلق سراحهما، وفي العدد نفسه ذكرت الأهرام أنه وصل منذ ٢٥ يوماً بعض الإسرائيليين إلى السويس قادمين من عدن، وبعض الجرائد قالت إنهم قادمون من صنعاء وإن أحد المهاجرين دخل إدارتنا بطلب صدقة، فسألناه عن بلاده فقال «بلاد اليمن هجرناها طلباً للرزق وقال أنا من عدن وذهب رفاقي إلى القدس، وأسلم آخر وبقيت وحدي ألتمس رزقاً»(٧٣).

(٧٠) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ٣١١.
(٧١) «يافا في ٧ الجاري،» الأهرام، ١١/ ٥/ ١٩٠٦، ص ١.
(٧٢) الأهرام، ٢١/ ٦/ ١٩٠٦، ص ٢.
(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢.

نؤكد هنا أن كتابات صحيفة **المؤيد** جاءت لإيضاح أضرار الهجرة، وكانت لكتّاب سوريين وفلسطينيين ممن شاهدوا بأنفسهم خطر الوجود اليهودي في فلسطين واستشعروا أهدافه[٧٤].

ونقلت **الأهرام** «أن الإسرائيليين عقدوا اجتماعات كبيرة في ميلوكي بأمريكا وقرروا أن يفتحوا اكتتاباً عاماً في جميع البلدان لمشتري فلسطين من الدولة العليا» وأشارت إلى اجتماع الصهاينة في لندن لجمع المال اللازم لهذا الغرض. كذلك أشارت إلى تخصيص يوم للشيكل من كل عام يجمعون فيه الأموال لمصلحة الجمعية الصهيونية. كما نشرت وتابعت مساعي الصهاينة لشراء الأراضي في فلسطين، ومقررات المؤتمر الصهيوني لعام ١٩٠٥، وأشارت إلى رفضه استعمار أوغندا، وتعيينه المال الذي تبتاع به الأراضي في فلسطين[٧٥].

ونشرت الصحيفة رسالتين في عام ١٩٠٤ «لوطني في مستعمرة أجنبية» وأخرى بتوقيع مسلم عثماني عام ١٩٠٦ وأخرى «لمكاتبها في صيدا» وقد ركزت الرسائل الثلاث على إبراز سوء الإدارة العثمانية وسوء نظام الامتيازات الذي أدى إلى التمييز بين الوطنيين والأجانب[٧٦].

ونشرت صحيفة **المقطم** عام ١٩٠١ ما يشير إلى أن الجمعية ظفرت بمرادها من جلالة السلطان بالسماح لها باستعمار جهات عديدة حول القدس وفي بلاد فلسطين، وقالت: إنه تم الاتفاق على ذلك مالياً إما على سبيل البيع أو الشراء[٧٧].

وإذا نظرنا إلى التواريخ التي أثيرت فيها هذه الموضوعات فإننا نرى بوضوح أن الصحف المحلية كانت على علم خلال السنوات الأولى التي أعقبت المؤتمر الصهيوني الأول وأن الصهاينة يسعون إلى تحقيق أهدافهم من خلال شراء الأراضي، وأن عملية الشراء كانت ماضية في طريقها بالرغم من فرمانات المنع التي أصدرها السلطان عبد الحميد الثاني[٧٨].

---

(٧٤) الشناق، العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤، ص ١٥٢.

(٧٥) سهام نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٩ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ٢١٧.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

يدلل على الوعي العربي بالخطر الصهيوني ما كتبه في المنار رئيس تحريرها محمد رشيد رضا، حيث دعا من خلال مقالاته العرب والمسلمين إلى تفهم الخطر الصهيوني ودراسته، وإلى اليقظة القومية والتنبُّه إلى خطر الاستيطان اليهودي[٧٩]، فقد كتب مقالاً بعنوان «خبر واعتبار ـ جمعية اليهود الصهيونية» دعا فيه العرب إلى التنبُّه للخطر الصهيوني فيقول: «أترضون أن يسجل في جرائد جميع هذه الدول أن فقراء أضعف الشعوب الذين تلفظهم جميع الحكومات من بلادها هم من العلم والمعرفة بأساليب العمران وطرقه بحيث يقدرون على امتلاك بلادكم واستعمارها وجعل أربابها أجراء وأغنيائها فقراء»[٨٠].

كما دعا إلى التثبُّت والتحري من أهداف الحركة الصهيونية والعمل بجدية لمواجهتها وعقْد المناظرات والاجتماعات والمؤتمرات بين العرب والمسلمين. وتابع بالقول «تفكَّروا في هذه المسألة واجعلوها موضوع محاورتكم لتتبينوا هل هي حقة أم باطلة، صادقة أم كاذبة، ثم إذا تبين لكم أنكم مقصرون في حقوق أوطانكم وخدمة أمتكم فانظروا وتأملوا وتفكروا وتحاوروا في مثل هذا الأمر، فهو أخلق بالنظر من اختلاق المصايب وانتحال المثالب وإلصاقها بالبراء وأحرى بالمحاورة من القذح والتجني على إخوانكم فإن في الخير شغلاً عن الشر وفي الجد مندومة عن الباطل وما يتذكر إلا من ينيب»[٨١].

ثم عاود رضا الكتابة في عام ١٩٠٢ من خلال مقالة بعنوان «حياة أمة بعد موتها ـ جمعية اليهود الصهيونية» فضح فيه أطماع الجمعية الصهيونية، واتهم اليهود بالعمل على الاستقلال بفلسطين وإقامة دولتهم[٨٢]، فقال: «لم تكن تُظهر في أول الأمر طلب الملك وإنما كانت تتظاهر بحب نقل فقراء اليهود إلى فلسطين ليعمروها ويعيشوا فيها في ظل السلطان آمنين، وكأنها وثقت بقوتها الآن فخرجت من مضيق الكتمان وقد بعثت منذ أشهر المستر إسرائيل زانغويل لندرة (لندن) إلى الأستانة للمساومة في شراء القدس الشريف، ويقال إنه لقي من الحضرة السلطانية التفافاً وانعطافاً»[٨٣]. ومن ثم

---

(٧٩) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٢٤٠.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٠؛ عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤، ص ١٣٤؛ قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ٣٥، و Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, p. 22.

(٨١) حلاق، المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(٨٢) عوض، المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٨٣) المنار، مج ٤ (٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٠٢)، ص ٨٠٤، نقلاً عن: رزوق، «ملاحظات أولية حول موقف العرب من الصهيونية ونظرتهم إلى الخطر الصهيوني (منذ ظهور الدعوة الهرتزلية وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى (١٨٩٦ ـ ١٩١٤))،» ص ١٤ ـ ١٦.

دعا الدولة العثمانية إلى التحري والتثبت من أهداف الحركة الصهيونية والعمل بجدية لمواجهتها[٨٤].

وتحدثت الأهرام بشكل متواصل عن محاولات اليهود شراء فلسطين من الدولة العثمانية وتأسيس دولة يهودية فيها[٨٥]. وتحدثت كذلك عن محاولات الاستيطان الصهيوني المتعددة في فلسطين، وسكوت الدولة العثمانية عن هذه المحاولات[٨٦]. وأشارت إلى مقابلة هرتزل مع السلطان عبد الحميد عام ١٩٠١، وذلك نقلاً عن جريدة الديلي ميل اللندنية (*Daily Mail*) حين قالت: «إذ جاء هرتزل ومعه كاتم أسرار الجمعية الصهيونية، وأحسن رجال المابين استقبالهم وأكرموا مثواهم، وأشار لحسن مقابلة السلطان له وحسن استقباله له. وشرح هرتزل للسلطان المشروع الذي يودون الشروع فيه لاستعمار فلسطين، وقدم له توصية إمبراطور ألمانيا بهذا الشأن، ومن ثم قدم المال اللازم للسلطان، تمهيداً لاقتناء الأراضي والأملاك في فلسطين، والحصول على حقوق إدارتها الداخلية تمهيداً لاقتنائها في ما بعد. أما الأموال فمنها ما يُدفع مقدماً ومنها لاحقاً. بحسب تقدم تلك البلاد وحسن إدارتها، لكن المال المعجل لا يُدفع إلا بعد الحصول على ضمان دولي يكون الإسرائيليون معه على يقين أن تلك البلاد تسلم إليهم كما تدفع أموالهم إلى الخزينة العثمانية، والمرجح أن الذي يقوم بذلك الضمان هو إمبراطور ألمانيا. وتابعت: وأشارت الصحيفة أن السلطان تردد في البداية في قبول الأمر «لكنه كلما أبدى التردد بالغ في إكرام هرتزل» إلى أن سلم بما تردد به وحصلوا منه على أكثر مما يبتغون الحصول عليه.

وأشارت الصحيفة إلى المؤتمر الصهيوني المنوي عقده، وإلى مخططات الصهاينة بعدم استقطاب المستوطنين في البداية بكثرة. كان الهدف المعلن هو إصلاح ميناء يافا وتيسير أعمال الري، وبناء البيوت، فهم يريدون نقل اليهود المقتدرين لا الضعفاء.

---

(٨٤) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٨٥) «اليهود وفلسطين،» الأهرام، ٢٤/ ٤/ ١٩٠٤، ص ١؛ «أخبار البريد حول الجمعية الصهيونية،» الأهرام، ٥/ ٨/ ١٩٠٤، ص ١؛ «الجمعية الصهيونية في فلسطين،» الأهرام، ٦/ ٨/ ١٩٠٤، ص ١؛ «حوادث محلية،» الأهرام، ١٥/ ٩/ ١٩٠٤، ص ١، و«الجمعية الصهيونية،» الأهرام، ٢٣/ ٨/ ١٩٠٧، ص ١.

(٨٦) «أخبار سوريا ـ صفد،» الأهرام، العدد ٦١٨٧ (أغسطس/ آب ١٨٩٨)، ص ١. للمزيد، انظر: «فلسطين وكلمة إصلاحية فيها،» الأهرام، ١٤/ ١١/ ١٩٠٤، وهي رسالة رفعت إلى متصرف القدس يطالب من خلالها الاهتمام بالأراضي الزراعية.

انظر أيضاً: «باريس لمكاتبنا الخصوصي،» الأهرام، ١٠/ ٨/ ١٩٠٥، ص ١؛ «فلسطين،» الأهرام، ٥/ ١/ ١٩٠٦، ص ١؛ «اليهود العثمانيين،» الأهرام، ٤/ ١٢/ ١٩٠٨، ص ١، و«فلسطين،» الأهرام، ١٩/ ٩/ ١٩٠٧، ص ١.

وتفسر الصحيفة أسباب انقلاب السلطان عن موقفه الذي اشتهر عنه بمقاومته الصهاينة للأسباب الآتية:

١ ـ أن الصهاينة يطلبون ابتياع فلسطين بالمال الطائل وافتقار الخزينة، إن لم نقل الجيب الخاص، إلى المال في هذه الأيام.

٢ ـ رغبة إمبراطور ألمانيا بهذا، والسلطان لا يرد له طلباً.

٣ ـ الصهاينة الذين يستعمرون فلسطين الآن ينتمون إلى دول تتنافس على مصالحها في الدولة العثمانية ولا يخفى أن سلامة السلطنة العثمانية كلها قائمة بتعدد مصالح الدول ودوام منافستها عليها[٨٧].

وكتبت صحيفة المقطم بعنوان «استعمار فلسطين» فطالبت السلطان عبد الحميد الثاني بالعمل على قمع المهاجرين اليهود ومحاربة الرشوة وأصحابها من الولاة. وأشارت إلى أن الصهاينة أسسوا مستعمراتهم التي أخذت تدر الأموال على خزينة الدولة وأنهم امتلكوا ما امتلكوه من خلال حصولهم على الجنسية العثمانية وباستعداد الإرادات السنية بواسطة سفرائهم. وأكدت على شكوى الأهالي المستمرة وتذمرهم من بناء المستعمرات «لكن من يسمع ومن يقرأ» فالحكومة العثمانية لا تنصر الأهالي الفقراء المعوزين مقابل أثرياء اليهود[٨٨].

ونشرت المقطم بالعنوان نفسه «استعمار فلسطين» ما يلي: «إن نظامات الدولة العلية لا تبيح للأجانب امتلاك شبر من أراضيها ولذلك تجنس جميع اليهود النازحين إلى فلسطين بالجنسية العثمانية ليسهل عليهم امتلاك الأراضي أسوة بالرعايا العثمانيين».

وتؤكد الصحيفة حصولهم على الجنسية العثمانية وتورد الأدلة الآتية:

أ ـ أنهم يدفعون جميعهم بدل العسكرية كالعثمانيين غير المسلمين.

ب ـ أنهم يدفعون ضرائب إصلاح الطرق (للتمتع والويركو).

ج ـ أن الحكومة العثمانية تنتخب منهم أعضاء لمجالس إدارتها ومحاكمها.

---

(٨٧) «استعمار الإسرائيليين لفلسطين،» الأهرام، ٩/٦/١٩٠١، ص ١.

(٨٨) محمد القلقيلي، «استعمار فلسطين،» المقطم، ٥/١/١٩٠٥، ص ١ ـ ٢. وبما يتعلق بفرمانات الجنسية العثمانية والمطالبة بعدم منحها لأي كان، انظر: الأهرام، ٢١/٦/١٩٠٦، و«سكنى الإسرائيليين في فلسطين،» الأهرام، ٢٩/٤/١٨٩٩، ص ١.

د ـ صدرت إرادة سنية بأن تعطى المدرسة الإسرائيلية في يافا قطعة أرض ذات مساحة واسعة هبة لإنشاء دار للمدرسة، وهي لا تقبل في سلكها إلا التلاميذ العثمانيين[٨٩].

وأشارت المقطم إلى أن الإسرائيليين سعوا عام ١٩٠١ لشراء فلسطين بمال طائل لتمويل الخزانة العثمانية التي تفتقر إلى المال، إن لم يكن تمويل الجيب الخاص للسلطان، وأشاروا إلى أن مستعمرات الإسرائيليين تدرّ على الخزينة العثمانية الأموال الطائلة، وأضافت أن الصهيونية تعرض خدماتها على الدولة العثمانية بصورة قروض أو أطيان، وأنهم يفيدون الدولة بشراء الأراضي وإصلاحها[٩٠].

وورد في المقطم حكاية قرية عتليت من مدينة حيفا للتدليل على كيفية امتلاك اليهود للأراضي «إذ هي قرية تقع على شاطئ البحر وتعتبر من الثغور المهمة التي تحرم الدولة امتلاكها على كل من له علاقة بالأجانب تحريماً قطعياً، لكن مستعمري زمارين تمكنوا منها إذ اشتروا حصة من رجل فقير فباعهم ولم يبعهم الآخرون فكانت شهادة زور ورشوة الحكام لقاضي حيفا وادّعوا أن أهالي القرية باعوهم ما يمتلكون في أرضهم فحكم القاضي بصحة الدعوى، فشكا الأهالي إلى ولاة الأمور لا سميع ولا مجيب، فذهب أحدهم إلى الأستانة وصاح واستغاث واستنجد حتى صدرت الأوامر بعودة الأراضي لأصحابها ودفع المال من البنك العثماني، وسيق القاضي إلى الأستانة ليحاسب على خيانته إلا أنه لم يغب طويلاً حتى عاد إلى محل وظيفته بالواسطة». هذه تدل على كيفية تلاعب مأموري الدولة وحكامها بالأنظمة والفرمانات[٩١].

وأشارت إلى الرشوة وتقاضي مأموري الأراضي وولاة الولايات لها، وطالبت الحكومة وولاة الأمور بالعناية بشؤون فلسطين ومنع الأجانب من التدخل في شؤونها مع ملاحظة حركة المتنفذين، كما طالبت بأن تمنع بيع الأراضي في فلسطين منعاً قطعياً حتى تكفل عدم وقوع الخلل في المستقبل[٩٢]. وتابعت الصحافة العربية المؤتمرات الصهيونية المتتالية ونشرت أخبارها، إذ تحدثت عن المؤتمر الصهيوني الخامس عام

---

(٨٩) سليم قبعين: «مدرسة الاتحاد الإسرائيلي بمصر،» المقطم، ٧/ ١/ ١٩٠٥، ص ١ ـ ٢، و«استعمار فلسطين،» المقطم، ١٣/ ١/ ١٩٠٥، ص ٢.

(٩٠) نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٩، ص ٢٤٧؛ «استعمار الإسرائيليين لفلسطين،» المقطم، ٨/ ٦/ ١٩٠١، ص ١، والمقطم، ٥ ـ ١٢/ ١/ ١٩٠٥، ص ١.

(٩١) عمر القلقيلي، «استعمار فلسطين (١)،» المقطم، ١٧/ ١/ ١٩٠٥، ص ٢، و«استعمار فلسطين (٢)،» المقطم، ١٨/ ١/ ١٩٠٥، ص ٤.

(٩٢) نصار، المصدر نفسه، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

١٩٠٢ ونقلت ما جاء في خطاب هرتزل الذي دعا فيه إلى تملك اليهود لأرض تكون لهم سيادة عليها ليتمكنوا من منافسة بقية الأمم. وحديثه في مقابلته للسلطان عبد الحميد الثاني حين قال «إن السلطان قد أظهر له من العطف ما لم يكن ينتظره وأظهر أيضاً ميلاً لشعب اليهود وأمره بأن يعلن ذلك للأمة اليهودية ولقد أحيى فيه هذا العطف الآمال بالوصول إلى الضالة المنشودة»(٩٣).

وأشارت الأهرام مراراً إلى مواقف هرتزل وتطلعاته ومحاولاته المتابعة لأخذ الموافقة من السلطان لتأسيس دولتهم، فقالت: «إن جلالة السلطان أظهر استعداداً لمنح المستعمرين اليهود إذناً بالإقامة في فلسطين وبعض جهات آسيا الصغرى وأن البنك الاستعماري الإسرائيلي سيبتاع الأراضي التي يراد منحها للإسرائيليين ثم يبني على نفقته معامل وقرى لتحقيق أهدافهم» وتابعت على لسان هرتزل «إن السلطان لا يلبث أن يصدر إرادة موافقة لمشروع الإسرائيليين»(٩٤). ونشير هنا إلى أنه قد تم نشر كثير من المقالات عن عطف السلطان على اليهود واستعداده لمنحهم إذناً بالإقامة في فلسطين(٩٥).

وتابعت الأهرام اعتراضها على بيع الأراضي لليهود، فقالت «تلك الأراضي كانت لنا وبعناها للأجنبي الذي استعمل رأس ماله وسواعدنا ومعرفتنا وهمتنا ببدل يسير»(٩٦). ونشرت القرارات التي تمخض عنها المؤتمر الصهيوني الثامن ومن أهمها «أن شراء الأراضي يجب أن يكون من رأس المال الوطني وأن يكون مبنياً على قواعد مضمونة لا يمكن فيها نزاع»(٩٧).

وتابعت الصحف العربية أخبار الوفود اليهودية المهاجرة إلى فلسطين، وحذرت من تزايد أعداد اليهود في فلسطين(٩٨)، وبخاصة اليهود الروس التي كادت «القدس

---

(٩٣) «الجمعية الصهيونية،» الأهرام، ٤/ ١/ ١٩٠٢، ص ١. وحول المؤتمر السادس للحركة الصهيونية، انظر: «أخبار البريد،» الأهرام، ١٥/ ٨/ ١٩٠٣، و«الجمعية الصهيونية،» الأهرام، ٢٣/ ٨/ ١٩٠٧، ص ١.

(٩٤) «أخبار البريد، الصهيونيون،» الأهرام، العدد ٧٤٧٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٢)، ص ١. وننبه هنا أن هذا الكلام جاء مطابقاً لما حدث في المفاوضات بين هرتزل وعبد الحميد. انظر: «الحركة الصهيونية بإنكلترا،» الأهرام، ٢٨/ ٥/ ١٩٠٣، ص ١.

(٩٥) نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٩، ص ١٢٥.

(٩٦) «فلسطين وكلمة إصلاحية فيها،» الأهرام، ١٤/ ١١/ ١٩١٤، ص ١.

(٩٧) «أخبار البريد، الصهيونيون،» الأهرام، ٩/ ٨/ ١٩٠٥، ص ١.

(٩٨) «الإسرائيليون في روسيا،» المقطم، ٢٦/ ٥/ ١٩٠٣، ص ٤؛ «القدس الشريف لمكاتبنا،» الأهرام، ١٠/ ١٠/ ١٩٠٦، ص ١؛ «يافا،» الأهرام، ١١/ ٥/ ١٩٠٦، ص ٤؛ «بيت لحم،» الأهرام، ٧/ ٦/ ١٩٠٦، ص ١، والأهرام، ١٩/ ٩/ ١٩٠٧، ص ١، تعلق الأهرام بقولها «لقد امتلأت القدس باليهود وقذارتهم وضاقت بهم وتفشت بهم الأمراض».

ويافا تضيقان بهم» إذ ما إن يصل الواحد منهم حتى يبدأ بشراء الأراضي وإيجار المحالّ والمخازن باسم «اليهود المتجنسين بالجنسية العثمانية»[99].

وكانت صحيفتا الأهرام والمقطم من أكثر الصحف اهتماماً برصد تعداد اليهود في فلسطين واعتبار ازدياد الهجرة مؤشراً خطيراً على مستقبل البلاد، إذ زار بشارة تقلا القدس ونشر مقالاً بعنوان «القدس الشريف» (١٨٩٧) وتحدث عن ازدياد عدد المهاجرين اليهود الذين أصبحوا يمثلون أغلبية السكان فيها. وأعطتا مؤشراً لمن يعنيهم الأمر باستمرار الهجرة وتزايدها في ظل الإرادة السنية التي تمنع إقامة المهاجرين اليهود في فلسطين وتملكهم الأراضي فيها. وأشارتا إلى قوتهم التي أصبح لا يمكن الاستهانة بها[100].

وتابعت الأقلام العربية توضيحها لخطر الصهيونية ومناشدة السلطان عبد الحميد الثاني بوقف نشاطها. وكان نجيب عازوري أول عربي يندد بالخطر الصهيوني بوضوح وروية بعيدة المدى لاستحالة تعايش الكيانين العربي والصهيوني معاً وبالتالي حتمية الصراع المستقبلي بين العروبة والصهيونية، وحذّر من خطر تفاقم الحركة الصهيونية ومن خطر المناداة بإعادة إنشاء دولة إسرائيل.

وكان عازوري شاهد عيان على ضعف الإدارة العثمانية وتغلغل الفساد في أجهزتها، وهي برأيه الأسباب التي أدت إلى التسلل الصهيوني من خلال التحايل على الفرمانات والرشى[101]. وقد تجلت في كتابات نجيب عازوري أول ظاهرة سياسية لمعارضة الحكم العثماني، ففي كتابه **يقظة الأمة العربية** عبّر في مقدمته ولأول مرة عن تلك المظاهر السياسية لمطامع اليهود حين تنبأ ببعد نظر فريد سواء بين العرب أو بين اليهود في تلك الفترة عن إمكانية الصراع بين اليقظة القومية والحركة الصهيونية[102] يقول: «إن ظاهرتين هامتين متشابهتي الطبيعة بيد أنهما متعارضتان لم تجذبا اهتمام

---

(٩٩) «يافا،» **الأهرام**، ١١/٥/١٩٠٦، ص ١

(١٠٠) نصار، **موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٩**، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(١٠١) بيان نويهض الحوت، **فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة** (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٤٣٥، و Yaaqcov Ro'i, «The Zionist Attitude to the Arabs, 1908-1914,» *Middle Eastern Studies*, vol. 4, no. 3 (April 1968), p. 198.

(١٠٢) قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨**، ص ٣٧، عمل نجيب عازوري في إدارة الدولة العثمانية وتولى عدة مناصب في إدارات ولاية القدس حتى صار وكيلاً للحاكم بين عامي ١٨٩٨ ـ ١٩٠٤، وانتقل إلى باريس عام ١٩٠٥ قائلاً إنه تشاجر مع رشيد باشا حاكم المدينة (١٩٠٤ ـ ١٩٠٦) بسبب فساده ومجاملته للمستعمرين اليهود مقابل رُشى ضخمة، وفي باريس أسس عصبة الوطن العربي، وفي العام نفسه أصدر كتابه **يقظة الأمة العربية**، ثم أصدر مجلة شهرية بالفرنسية باسم **الاستقلال العربي**.

أحد تتضحان الآن في الدولة العثمانية الآسيوية: يقظة الأمة العربية وجهد اليهود الخفي لإعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة على نطاق واسع، ومصير هاتين الحركتين هو أن تتعاركا باستمرار حتى تنتصر إحداهما على الأخرى وبالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين هذين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متضاربين يتعلق بمصير العالم بأجمعه»[١٠٣]. فهو يدرك مخطط العمل الصهيوني الذي يرسم لإعادة تأسيس ما يسمونه وطنهم القديم باحتلال الحدود الطبيعة لهذا الوطن، ويقول: «هذه الحدود الطبيعية هي بالنسبة إليهم جبل الشيخ الذي يضم منابع نهر الأردن ووادي بردى من الشمال مع الأراضي المحصورة بين راشيا وصيدا كمقدمة، وقناة السويس وشبه جزيرة سيناء من الجنوب والجزيرة العربية في الشرق والبحر المتوسط في الغرب وبتكوينها هذا تصبح فلسطين بين يدي شعب يعرف كيف يُدافع عنها... بلد صعب المنال»[١٠٤]. هذه هي الحدود الطبيعية للدولة اليهودية المنتظرة من وجهة نظر عازوري والتي حققها اليهود بقيام دولة إسرائيل خلال حربي عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧[١٠٥].

وأوضح عازوري من خلال كتابه يقظة الأمة العربية أن الإدارة العثمانية في فلسطين ضعيفة ومجزأة، إذ يقول «وإنني متأكد بأن حكم الأتراك والقناصل العاميين لم يرفعوا إلى حكوماتهم تقارير يلفتون أنظارها إلى خطط اليهود وتنظيمهم وغزوهم فلسطين»[١٠٦]. ويتابع «خيّم جوّ من عدم الرضى على حكم الوالي العثماني الذي كان يبيع أرض العرب للصهاينة والوكالة اليهودية التي استقدمت ألفاً وخمسمئة يهودي روسي وقد وفرت هذه الصفقة لجيب الوالي مبلغ ثلاثة ملايين»[١٠٧].

وأخيراً يُشير عازوري في كتابه إلى أن عبد الحميد لم يفعل شيئاً إزاء كل ذلك «إن المكافأة كانت إصدار الأمر بإعدامه ومكافأة الوالي»[١٠٨].

---

(١٠٣) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، نقله الى العربية وقدّم له ووضع حواشيه أحمد أبو ملحم، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ٥٢.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١٠٥) إبراهيم الشرعة، «نجيب عازوري ومشرعه القومي في بداية القرن العشرين،» ورقة قدمت إلى: بحوث ودراسات مهداة إلى علي محافظة: بمناسبة بلوغه الخامسة والستين من عمره المديد، تحرير محمد عبد القادر خريسات (عمّان: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، ٢٠٠٦)، ص ٧١.

(١٠٦) عازوري، المصدر نفسه، ص ٦٩.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٠٨) زاهية قدورة، «مفكران لبنانيان وقضية فلسطين نجيب عازوري وميشال شيحا،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام «فلسطين» = *The Third International Conference on Bilad Al-Sham: Palestine 19-24 April 1980*، ٦ ج (عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)، ج ٣: تاريخ فلسطين، ص ٥١٧.

ونذكر أن عازوري قد ألّف كتاباً بعنوان الخطر اليهودي العالمي كما تشير التصريحات والدراسات السياسية إلى التنبه لهذا الخطر، هذا إذا ما لاحظنا أن أول مؤتمر عقد للحركة الصهيونية كان في بال متزامناً مع ظهور عازوري وانشغاله بالقضية العربية، وكان ذلك خلال تسلمه منصب نائب حاكم القدس الأعوام ١٨٩٨ ـ ١٩٠٤[١٠٩]؛ إذ اتّهم خلالها حاكم القدس كاظم بك ببيع أراضي العرب للصهاينة والوكالة اليهودية، وقال: إن اليهود في فلسطين قد اشتروا كاظم بك بالأموال.

ونشر عازوري مقالات متعددة في الإخلاص والمقطم حول المسألة الفلسطينية شرح من خلالها كيفية تملّك مساحات شاسعة من أراضي فلسطين خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني وتساهل الولاة المرتشين، ونخص بالذكر هنا كاظم بك حاكم القدس، في بيع الأراضي للوكالة اليهودية[١١٠].

ونشر في الإخلاص في ٦ حزيران/ يونيو عام ١٩٠٤ رسالة أخرى تعهد فيها بالاستمرار في فضح الوالي ليتأكد من خلالها السلطان عبد الحميد أن أولئك الخونة سيكونون سبباً في خراب الدولة وفقدانها من أيدي المسلمين[١١١].

ونشر في ٢٤ حزيران/ يونيو عام ١٩٠٤ مقالاً آخر شرح فيه الحالة التي وصل إليها الفلاح الفلسطيني نتيجة مفاسد الوالي كاظم بك، وناشد السلطان عبد الحميد باستبعاده عن السلطة[١١٢].

ونشر مقالات أخرى في ٨ و٢٢ تموز/ يوليو عام ١٩٠٤ وتحت عنوان «إيرادات كاظم بك وشركاه الشهرية من أهالي فلسطين» أكد تسهيلات الوالي الذي اخترع نظاماً ضريبياً سهّل من خلاله للمهاجرين اليهود الدخول إلى البلاد والترخيص لهم بالبناء. واعترض من خلالها على تعيين الموظفين الفاسدين[١١٣].

---

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٥١٣ ـ ٥٢٧، والشرعة، «نجيب عازوري ومشرعه القومي في بداية القرن العشرين،» ص ١٦ ـ ١٧.

(١١٠) نذكر أن هذا الكلام ورد في مقال لنصري طرزي تحت عنوان: «فضيحة بداية القرن، تواطؤ والي القدس وصمت السلطان عبد الحميد وراء ضياع أراضي فلسطين،» العربي (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ٢، نقلاً عن صحيفة الإخلاص (القاهرة)، ١٠/ ٦/ ١٩٠٤.

انظر أيضاً: Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I,* pp. 50-51, and Ro'i, «The Zionist Attitude to the Arabs, 1908-1914,» p. 198.

(١١١) طرزي، المصدر نفسه، ص ٢، و Ro'i, Ibid., p. 199.

(١١٢) طرزي، المصدر نفسه، ص ٣.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٤.

وكتب عازوري سلسلة مقالات أحدها في المقطم بتاريخ ٢٥ حزيران/ يونيو عام ١٩٠٤ بعنوان «وعيد وتهديد» ومقال «أملاك الدولة بالمزاد» ١٥ تموز/ يوليو عام ١٩٠٤، ومقال «المتصرفون في السلب» في ٢٢ تموز/ يوليو عام ١٩٠٤ حمّل فيها السلطان عبد الحميد المسؤولية عما يجري في فلسطين وامتلاك الأجانب الأراضي، إذ اعتبره أمراً متعلقاً بالسلطان بشكل مباشر إذ لو شاء الأهالي التسامح يمكنه أن يضع حداً لهم، ويقول «إن رجال المابين شركاء كل حاكم يبتز الأموال ويقسمها حصصاً»[١١٤].

بيد أن حملة عازوري في جريدة الإخلاص كانت فعالة، فوُجهت إليه تهم الخيانة ضده في إسطنبول لذلك واجه حكم الإعدام. وهذا يعزز لدينا الاعتقاد بأن عبد الحميد الثاني لم يكن ضد استعمار اليهود لفلسطين، فموافقته على إعدام عازوري لأنه كشف تواطؤ والي القدس دليل على ذلك[١١٥].

في عام ١٩٠٥ ازدادت التظاهرات والاحتجاجات في المدن الفلسطينية وترتب على ذلك أن اضطرت وزارة الداخلية العثمانية إلى إصدار تعليماتها إلى متصرف القدس رشيد باشا بمنع بيع الأراضي لليهود، ونتيجة لزيادة ضغط الأهالي أيضاً تم نقل رشيد باشا واستبداله بأكرم بك (١٩٠٦ ـ ١٩٠٨).

وفي عام ١٩٠٦ أظهر العرب الفلسطينيون تذمرهم من الهجرة اليهودية، ولا سيَّما بعد أن رأوا أن عدداً كبيراً من المهاجرين الذين دخلوا إلى البلاد بحجة الزيارة الدينية لم يخرجوا منها بل أقاموا في المستعمرات والمزارع الجماعية، الأمر الذي جعل العرب يشنون غاراتهم الهجومية على اليهود كما حدث في منطقة سيليرا وغيرها[١١٦].

والواقع أن عرب فلسطين مارسوا معارضتهم للاستيطان اليهودي بأشكال عديدة، ومنها المعارضة السياسية والاقتصادية، حيث شكل العرب لجاناً شعبية مهمتها التضييق على اليهود ومؤسساتهم، ولا سيَّما في القدس، فكان أعضاء هذه اللجان يوزعون أنفسهم في مختلف المناطق لتنفيذ مخططاتهم في تخريب وحرق المؤسسات الأجنبية والصهيونية[١١٧].

ونلخص هنا موقف العرب في فلسطين من المساعي الصهيونية بالنقاط التالية:

---

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٥.
(١١٥) المصدر نفسه، ص ٦.
(١١٦) حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، ص ٢٥١.
(١١٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

أولاً، اتخذت المقاومة أشكالاً متعددة جمعت بين أساليب العنف ممثلة بمهاجمة المستعمرات الصهيونية والأساليب السياسية السلمية من خلال التظاهرات والاحتجاجات.

ثانياً، إرسال برقيات أو عرائض ومذكرات وشكاوى إلى الدولة العثمانية تدور حول المطالبة بوضع قيود على هجرة اليهود الروس ومنع استملاكهم الأراضي وحلّ مشكلة اليهود بتوطينهم خارج فلسطين.

ثالثاً، التوعية الإعلامية عن طريق الصحف والمجلات.

رابعاً، الجهود والمساعي التي بذلها النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني.

إن العرب في فلسطين وخارجها لم يتجاهلوا الخطر الصهيوني المتنامي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، لكنهم لم يكونوا بمستواه من حيث التخطيط والتنظيم المشار إليه في الهجرة والاستيطان، ولم يؤسسوا لحركة رسمية للحفاظ على عروبة فلسطين، ولم يستغلوا اضطهاد الأتراك لهم وطمع الاستعمار بهم لاستمالة الرأي العام العالمي.

وما لا ريب فيه أن الصحافة العربية أدّت دوراً بارزاً في تنبيه الرأي العام العربي بوجه عام إلى خطورة المغامرة الصهيونية وإلى حقيقة أطماعها وأهدافها البعيدة المدى، فإذا كان هذا ما فهمه العربي الأمّيّ فلا حاجة إلى تفصيل ما فهمه المتعلم وكتّاب الصحف والمجلات؛ فكل الصحف والمجلات والكتّاب فهموا أن غرض الصهيونية إنشاء دولة يهودية في فلسطين على حساب سكانها العرب.

صحيح أن الحكومة العثمانية وضعت الفرمانات لمنع الهجرة ووقف استملاك الأراضي لكن ضغط القنصليات الأجنبية والتهديد الذي واجهته من قوة اليهود المالية في مصارف أوروبا والحصول على قروض لخزينة الدولة كلها عوامل جعلت الحكومة العثمانية تتراجع عن أي قرار تصدره[١١٨].

---

(١١٨) الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام، ص ٧٠.

خاتمة

تمثّل مرحلة حكم السلطان عبد الحميد الثاني للدولة العثمانية مرحلة مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية باعتبارها المرحلة التي تشكلت فيها نواة الدولة الصهيونية على أرض فلسطين. ومن خلال تتبع مراحل الوجود الصهيوني على أرض فلسطين وتطوره خلال حكم عبد الحميد الثاني يمكن الوقوف على بعض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أولاً، رغم أن الصهاينة قد فشلوا في تحقيق أهدافهم السياسية بالحصول على «ميثاق فرماني» لدولتهم اليهودية المقترحة لكنهم تمكنوا من أن يوطّنوا آلافاً من اليهود في فلسطين، إذ ازدادت أعدادهم عام ١٩٠٨ إلى ٨٠ ألفاً أي حوالى ثلاثة أضعاف ما كان عليه عددهم في عام ١٨٨٢، حيث كان عدد اليهود لا يتعدى ٢٤ ألفاً، وبهذا ازدادت نسبتهم من ٥ بالمئة إلى ١١ بالمئة (٨٠ ألفاً من عدد السكان الذي وصل في عام ١٩٠٨ إلى حوالى ٧٠٠ ألف نسمة). وكان أكثر من خمسين ألفاً من الوافدين الجدد من الصهيونيين الذين لم يحصلوا على الجنسية العثمانية سوى عدد قليل منهم، ومن هنا كان بإمكان أغلبيتهم التمتع بالمزايا التي تضمّنها نظام الامتيازات الأجنبية.

وقد فشلت سياسة الدولة العثمانية بصورة لا يسهُل علاجها، على عكس ما يذهب إليه الكثيرون الذين يصورون السلطان عبد الحميد الثاني بصورة المدافع عن فلسطين، والأدلة والشواهد على ذلك كثيرة.

ثانياً، بحلول عام ١٩٠٨ كان اليهود الصهاينة قد حصلوا على ما مساحته ٤٠٠ ألف دونم من الأرض من مجموع مساحة البلاد البالغة ٢٧ مليون دونم وأنشأوا ٦٨

مستعمرة زراعية عام ١٩٠٨، وبحلول عام ١٩٠٨. لم يعد اليهود يتمركزون في القدس والخليل وصفد وطبريا كما كان عليه الحال عام ١٨٨٢ فحسب، إنما انتشروا أيضاً في مدن الساحل، يافا وحيفا.

١ ـ نجاح الحركة الصهيونية في استقطاب الدول الكبرى الأوروبية والآسيوية لدعم مشروعها، فقد تحدى اليهود كل ما أصدرته الدولة العثمانية من أنظمة وفرمانات بخصوص وقف الهجرة اليهودية ورفضوا الحصول على الجنسية العثمانية والخضوع لأحكام الدولة، وأصرّوا على اتخاذ فلسطين وطناً قومياً لهم[1].

٢ ـ وجود الفجوة الواسعة بين النظرية والتطبيق في سياسة عبد الحميد الثاني وقراراته في منع الهجرة والاستيطان إلى فلسطين، وأهم الأسباب التي حالت دون تنفيذ قراراته كانت تدخّل الدول الأجنبية لمصلحة الصهاينة، وذلك وفقاً لنظام الامتيازات الأجنبية الذي شدد الخناق على عبد الحميد الثاني وجعله في حالة اضطراب عند إصداره الفرمانات ومن ثم التراجع عنها أو تعديلها وفقاً لمصالح الدول الكبرى والصهاينة. فأي قرارات معادية للصهيونية تعتبر لاغية وباطلة من تلقاء نفسها، فالقرارات والفرمانات وأوامر المنع التي ناقضت نفسها غير مرة كانت عيباً كبيراً في سياسة عبد الحميد الثاني تجاه فلسطين. فما المعنى من أن تنطبق قيود الدخول فقط على اليهود الذين يأتون إلى فلسطين في جماعات؛ أما هؤلاء الذين يصلون مع عائلاتهم فقط فلهم مطلق الحرية؟

٣ ـ الربط الإداري المباشر بين متصرفية القدس والأستانة يعدّ أقوى دليل على علم عبد الحميد الثاني بكل ما يجري على أرض فلسطين، وليس الولاة والحكام المرتشين فقط هم من يتحملون مسؤولية ضياع فلسطين.

٤ ـ لم يُخفِ الصهاينة مخططاتهم، بل أعلنوها بكل صراحة ووضوح، والمتتبع للصحافة الأوروبية ولمؤلفات الصهاينة يجد الأدلة على سياستهم الرامية إلى الاستيلاء على أرض فلسطين، ولا ننسى أن عبد الحميد كان متتبعاً للصحافة الأوروبية بشكل جيد، فهو على إطلاع دائم على تحركات الصهاينة ومؤتمراتهم وخطواتهم العملية على أرض فلسطين؛ ورغم استشعاره للخطر الصهيوني إلا أنه لم يأخذ من الإجراءات ما يمنع من خلاله تسلل اليهود إلى فلسطين.

---

(١) سعيد بن سفر الغامدي، موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر) (القاهرة: مكتبة التوبة، ١٩٩٢)، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

٥ ـ رغم أن السلطان عبد الحميد رفض أن يبيع الأرض مباشرة فإنه كان يبدي استعدادات ملحوظة للتساهل أمام الطلبات اليهودية سواء عبر غض الطرف عن تطبيق الفرمانات بشأن هجرتهم أو إصدار تشريعات وفرمانات تنظيمية تستجيب لرغباتهم. ولنا أن نؤكد أن جميع المستعمرات التي تم تأسيسها والأراضي التي تم شراؤها كانت ضمن الترخيص الفرماني.

٦ ـ رأينا أثناء المفاوضات أن الأساس الذي دخل لأجله عبد الحميد في المفاوضات مع هرتزل كان لأسباب مالية أولاً، وهذا ما تبين لنا أثناء شرح الأوضاع المالية للدولة العثمانية. لكن عبد الحميد أراد الحصول على المال من دون تقديم تنازلات مباشرة وصريحة لهرتزل والصهاينة في فلسطين، إذ أدرك أنه لا بقاء للدولة العثمانية إلا بالاعتماد على العرب والمسلمين وتأييدهم في مواجهة التدخل الأوروبي، وأدرك أن هناك مشاعر إسلامية تزداد يوماً بعد يوم ضد المشروع الصهيوني، لهذا كان من الصعب أن يتنازل أو يغامر في خسارة رضا العرب، كما أن تنازله عن فلسطين يعني بالنسبة إليه خسارة أكبر مؤيد له في الدولة العثمانية آنذاك. فكان أمام خيارين صعبين جعلاه يدخل في مفاوضات طويلة الأمد مع زعيم الحركة الصهيونية هرتزل محاولاً تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح دون تقديم أي تنازلات كبيرة ومباشرة في فلسطين. لكن إصرار هرتزل على «الوثيقة الفرمانية» وفشله في الحصول على المال اللازم جعل المفاوضات تسير في طريق الفشل لكلا الطرفين. ومع ذلك أبقى عبد الحميد على شعرة معاوية بينه وبين هرتزل، محاولاً بذلك التخلص من الدين العام وإنعاش البلاد اقتصادياً بالأموال اليهودية، وفي المقابل لم يكن بمقدوره أن يقدم شبراً واحداً من فلسطين، فكان يريد الأخذ دون العطاء، ولم يقم هرتزل وزناً لأي عطاء من السلطان خارج الاتفاق على أراضي فلسطين. وهذا التحليل يُفسر لنا لماذا طالت المفاوضات كل هذه المدة الزمنية؛ إذ لا يمكن لحاكم له من صفات الذكاء التي ذكرنا أن يدخل في مفاوضات لمدة ست سنوات فقط من أجل التعرف إلى مخططات الصهاينة أو محاولة صدها، وإلا لماذا حققت الحركة الصهيونية كل هذا النجاح في فلسطين أثناء مدة هذه المفاوضات؟

٧ ـ لا يجوز أن نضع فشل سياسة عبد الحميد الثاني في منع المشروع الصهيوني على أكتاف الولاة والسلطات المحلية وحدها، إذ إن الحكام الإداريين، كما تبيَّن لنا، كانوا أكفياء وأمناء، أمثال رؤوف باشا وأكرم باشا. لكن أوامر الدولة العليا المضطربة هي التي جعلتهم يحتارون في كيفية التصرف مع الصهاينة الوافدين إلى فلسطين.

٨ ـ الفرمانات الرسمية دليل على موقف السلطان؛ إذ إن أكثر الفرمانات حسماً كانت في عام ١٨٩١، وجاءت كردّ فعل من السلطان على احتجاج الأهالي في فلسطين من أجل وقف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، لكن لا تجد لها أي تطبيق فعلي، فما هي إلا حبر على ورق. وكذلك الفرمانات الجزئية التي سمحت لليهود ببناء المستعمرات، إذ كانت سنداً قوياً في يد الصهيونية للتوسع في شراء مزيد من الأراضي. إن مثل هذه الإجراءات لا يمكن أن تفوت آثارها على السلطان عبد الحميد السياسي المحنك.

٩ ـ كانت الإغراءات المالية التي قدمها الصهاينة سبباً لحمل عبد الحميد الثاني على إصدار فرمانات جزئية، فأذِن لهم بشراء أقسام معينة من فلسطين، كذلك واعتماداً على فرمان تملك الأجانب عام ١٨٦٩، أجيزت المُلكية لمن يريد، سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات أم شركات، وبهذا تمكنت الجمعيات والمؤسسات الصهيونية من شراء الأراضي من الملّاك الإقطاعيين وإقامة المستعمرات عليها.

١٠ ـ نجحت الحركة الصهيونية بتنفيذ خططها لغزو فلسطين مالياً وبشرياً، وذلك بإنشاء أجهزة تتولى عمليات شراء الأراضي العربية وتوزيعها على فقراء اليهود ابتغاء زيادة كثافة السكان اليهود وإقامة مشروعات صناعية وتجارية وإنشاء أجهزة التحكم المحلي والإدارة المحلية وقيام مؤسسات تعليمية وثقافية، حتى يتم صبغ فلسطين بصبغة يهودية وصولاً إلى تأسيس الدولة اليهودية فيها.

١١ ـ اهتمت الصحافة العربية بالحركة الصهيونية وتنبهت مبكراً لأطماعها، وأدّت دوراً أساسياً في تنبيه الرأي العام العربي بوجه عام، ولا سيّما الرأي العام الفلسطيني، إلى خطورة المخططات الصهيونية وحقيقة أطماعها والتحريض على مقاومتها.

١٢ ـ تمثلت ردود الفعل الحميدية على العرائض والشكاوى التي رفعها أهالي فلسطين للسلطان، مُطالبين من خلالها بوقف المدّ الصهيوني على أراضيهم، بالتراجع لفترة قصيرة عن بعض القرارات التي سمحت بالهجرة وبيع الأراضي، ولكن لمدة زمنية ليس لها تأثير يذكر، إذ سرعان ما تم تعديلها لمصلحة الصهاينة. ونعتبر أن جميع ما ورد في الصحف العربية والعرائض والشكاوى دليل على علم ودراية عبد الحميد الثاني لكل ما يجري في فلسطين.

١٣ ـ مواقف عبد الحميد الثاني من القضية الفلسطينية لقيت أصداء متفاوتة لدى المؤرخين وكثير منهم لم يحمّل السلطان المسؤولية التامة عمّا حدث في

فلسطين بناء على ما ورد في مذكراته ومما نقل عنه من آراء، ونذكر من أهم ما تم تداوله الآتي:

أ ـ «وثيقة أبو الشامات»: هذه الوثيقة هي عبارة عن رسالة بعث بها السلطان عبد الحميد الثاني إلى شيخ الطريقة الشاذلية في الشام الشيخ محمود أفندي أبي الشامات في ٢٢ أيلول ١٣٢٩[٢]، يقول فيها: «إنني لم أتخلَّ عن الخلافة الإسلامية لسبب ما سوى أنني بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد المعروفة باسم (جون تورك) وتهديدهم اضطررت وأجبرت على ترك الخلافة، إن هؤلاء الاتحاديين قد أصرّوا وأصرّوا عليّ بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة «فلسطين»، ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف، وأخيراً وعدوا بتقديم مئة وخمسين مليون ليرة إنكليزية ذهباً، فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضاً، وأجبتهم بهذا الجواب القطعي الآتي: «إنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهباً ـ فضلاً عن مئة وخمسين مليون ليرة إنكليزية ذهباً ـ فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي، لقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد على ثلاثين سنة فلم أسوّد صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين، لهذا لن أقبل تكليفكم بوجه قطعي أيضاً». وبعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي وأبلغوني أنهم سيبعدونني إلى (سلانيك) فقبلت بهذا التكليف الأخير[٣]. هذا وحمدت المولى وأحمده أنني لم أقبل بأن أُلَطِّخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الأبدي الناشئ عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة: فلسطين، وقد كان بعد ذلك ما كان، ولذا فإنني أكرر الحمد والثناء على الله المتعال وأعتقد أن ما عرضته كافٍ في هذا الموضع وبه أختم رسالتي هذه». عبد الحميد الثاني. نتوقف هنا ونخص وثيقة أبو الشامات بالتحليل:

يعتبر البعض رسالة السلطان عبد الحميد إلى الشيخ أبو الشامات (أو وثيقة أبو الشامات كما يطلق عليها) «الدليل الدامغ» على براءة السلطان عبد الحميد من تهمة

---

(٢) وثيقة أبي الشامات، رسالة وجهها عبد الحميد الثاني بعد خلعه إلى شيخه في الطريقة الشاذلية في دمشق، وقد نشر هذه الرسالة سعيد الأفغاني الدمشقي في مجلة العربي عام ١٩٧٢ ضمن مقالة «سبب خلع السلطان عبد الحميد الثاني» وأكد أن الشيخ ومن بعده أبقوا على هذه الرسالة سراً مكتوماً لفترة طويلة إلى أن اقتنعوا بإطلاعي عليها وقمت بنشرها. ويشار هنا إلى أن هذا التقويم ـ التقويم المالي ـ هو المعتمد والمتبع في الدولة العثمانية آنذاك في المعاملات المالية ـ إذ تكون السنة هجرية والأشهر شمسية ـ ومن المستغرب أن يعتمده السلطان عبد الحميد في رسالته التاريخية إلى أبو الشامات إذ كيف له أن يستبعد التقويم المتبع في شؤون الحياة كافة في الدولة العثمانية ويعتمد التقويم الخاص فقط في خزينة الدولة.

(٣) السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية (١٨٩١ ـ ١٩٠٨) (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧)، ص ٣٥ ـ ٣٨.

المسؤولية عن ضياع فلسطين. وتحتاج هذه الوثيقة والملابسات المحيطة بها إلى وقفة مطوَّلة ونقاش من ثلاث زوايا: الأولى، مغزى وأهمية، أو عدم أهمية، الوثيقة، أي وثيقة، في العملية التأريخية بشكل عام؛ والثانية، إثارة السؤال حول صحة وموثوقية هذه الوثيقة المحددة التي بين أيدينا؛ والثالثة، مناقشة ما جاء فيها على لسان السلطان عبد الحميد وبافتراض أنها صحيحة.

ابتداءً يصعب تجاوز المسألة التي تثير نقاشاً وخلافاً دائماً في دوائر المؤرخين والتأريخ وهي «مركزية الوثيقة» في العملية التأريخية، من دون التوقف عندها، والحديث هنا يقتصر على الوثيقة المُتأكد من صحتها وغير المشكوك في أصلها. يختلف المؤرخون في نظرتهم إلى الوثيقة، ففي حين لا يعطيها بعضهم أهمية كبيرة، فإن البعض الآخر يراها حجر الزاوية و«كنز الحقائق» في التأريخ، ذلك أنها تتفوق على غيرها من أدوات التأريخ مثل التحليل، وربط الحوادث، والاستنتاج المنطقي، أو المقابلة المباشرة، أو استنطاق تواريخ شفهية وسوى ذلك. الوثيقة في نظر هذا الفريق من المؤرخين «لا تكذب»، إذ تنقل إلينا الموقف أو الخبر كما كان لحظة التدوين ومن دون أن يدخل عليها أي تعديل مستقبلي بأثر رجعي، ومن دون أن تسمح لتغير الظروف ومرور السنوات بأن يغيّر جوهرها ومضمونها. في المقابل فإن تغير الظروف وتبدل السياقات يؤثر في المواقف الاسترجاعية، ويؤثر أيضاً في المؤرخ نفسه وطريقة تناوله ونظرته إلى الأحداث.

وهناك على الجهة المقابلة فريق من المؤرخين يرفض المركزية الزائدة التي تُمنح لـ «الوثيقة» في العملية التأريخية، وفي نظر هؤلاء يجب تقليص دور الوثيقة إلى مجرد أداة لا تتفوق على بقية أدوات التحليل التاريخي، ويفترض أن تكون محط شك دائم. بل والأهم من ذلك، قد تتحول الوثيقة، كما يقول المؤرخ البريطاني الشهير إدوارد كار، إلى «مقبرة للحقائق»، لأنها تختطف عملية التحليل التاريخي وتحشرها في المضمون «المقدس» الذي تتضمنه وتزعم أنه يحتوي على القول الفصل إزاء الحوادث التاريخية أو الحادثة التي تصفها. وبالتالي يجب أن يُنظر إلى الوثيقة في سياقها الظرفي وموضعتها في إطار أوسع واختبارها في ضوء ما يتوافر من معرفة وأدوات أخرى، والأهم من ذلك فحص ظروف كتابتها والأهداف من وراء ذلك، ومن ثم استخدامها. أي باختصار، نزع القدسية عنها ورفض منحها الأولوية المطلقة في العملية التأريخية.

وتتبنى الباحثة هذا الرأي، وهو الذي يرى في الوثيقة أداة من أدوات البحث التاريخي، وليس الأداة الحاسمة أو تلك التي تؤخذ على علّاتها ومن دون نقد وتفكيك. ولتنزيل هذا الرأي من تجريديته إلى أرض الواقع، وقياساً على «وثيقة أبو الشامات»،

لنفترض أن أحد الرؤساء الذين أطاحهم الربيع العربي بعث برسالة إلى شيخ من شيوخ الدين المقرّبين له، يشرح له فيها أسباب الثورة عليه، فماذا ستتضمن تلك الرسالة؟ ماذا سيكتب حسني مبارك، أو زين العابدين بن علي، أو علي عبد الله صالح، في وثيقة يعلم كل منهم أنه سوف يتم استخدامها تاريخياً في إطلاق حكم التاريخ على الحقبة التي حكموا فيها؟ وإذا كان كثير من المؤرخين الذين في قيد الحياة الآن، أو المتابعين من غير المؤرخين، قد يستخفّون بمثل هذه الرسائل (الافتراضية) لأنهم عاشوا الحدث التاريخي ويستطيعون تأريخه بطرق مختلفة، فلا أحد منا يستطيع التكهن بموقع هذه الرسائل أو «الوثائق»، التي افترضنا أن هؤلاء الرؤساء المعزولين قد كتبوها، في المستقبل، وكيف سيُنظر إليها بعد مئة سنة من الآن. نحن الآن سوف نقرأ مضمون هذه الرسائل في الأغلب الأعم بكونه مرافعة دفاعية يقدمها كل من أولئك الرؤساء عن نفسه وعن فترة حكمة، نافياً فيها وناقضاً كل التهم التي وجهت إليه. بعد مئة عام من الآن، سوف تمر في بلدان هؤلاء الرؤساء أحداث تاريخية عديدة وتتطور أمور وظروف مختلفة، بشكل يغري مؤرخ المستقبل كي يتعامل مع «وثيقة مبارك»، أو «وثيقة زين العابدين بن علي»، أو «وثيقة علي عبد الله صالح»، من زاوية مختلفة تماماً، ويعطيها جدية بالغة وربما مركزية كبيرة في التحليل التاريخي، بينما لو صدرت هذه الوثائق هذه الأيام لما وجدت اهتماماً كبيراً يُذكر. خلاصة ذلك، وبالعودة إلى «وثيقة أبو الشامات»، فإن صدورها في وقت متأخر عن الزمن المُفترض أنها كُتبت فيه أعطاها أبعاداً متضخمة لأنها صارت تُقرأ في ضوء سياقات وظروف أخرى، وليس في ضوء السياق الذي ولدت فيه. وعموماً فإن ما تفترضه الخبرة التاريخية في التعامل مع مثل هذه الوثائق هو وضعها في سياقها الخاص بها، وربطها دوماً بظروف كتابتها والأهداف المتوخاة منها.

الزاوية الثانية التي لنا أن نناقش فيها هذه الوثيقة هي التساؤل حول ما إن كانت صحيحة وأصلية ومكتوبة من قبل السلطان نفسه، أم أن «فاعل خير» كتبها في وقت لاحق وأراد بها أن يبرّئ السلطان من الاتهامات التي تُثار حول موقفه. وفي الوقت الذي لا تتبنى فيه الباحثة موقفاً يقول إن الوثيقة غير صحيحة أو مزوَّرة، إلا أن كثيراً من الملابسات المحيطة بها تثير شكوكاً عميقة تستلزم المزيد من البحث والتحرّي حول الوثيقة وصدقيتها. لنبدأ أولاً بنقطة أن رسالة السلطان هي رد على رسالة من الشيخ أبو الشامات نفسه للسلطان في منفاه. لا يذكر السلطان أي شيء عن مضمون رسالة الشيخ له سوى أن الأخير طمأنه عن نفسه وأنه «بصحة وسلامة دائمتين»، ونحن لا نعرف أصلاً وعلى وجه الدقة طبيعة العلاقة بين الإثنين وفي ما إن وُجدت أصلاً. وبعد المقدمة

التبجيلية يدخل السلطان في موضوعه مباشرة وتقريباً من دون مقدمات، ومن دون أن نعرف في ما إن كان في رسالة أبو الشامات أي شيء عن الموضوع الذي سوف يتحدث عن السلطان، الذي يقول: «... وأعرض لرشادتكم وإلى أمثالكم أصحاب السماحة والعقول السليمة المسألة المهمة الآتية كأمانة في ذمة التاريخ...».

والأسئلة التي تتبادر إلى الذهن وتستدعي إجابات هنا حول صحة الوثيقة وصدقيتها كثيرة ومن ضمنها: أين هي رسالة أبو الشامات للسلطان عبد الحميد، وهل لها ذكر في أي من الأرشيفات العثمانية أو الأوروبية؟ وهل هناك ذكر لـ «مراسلات» الشيخ أبو الشامات مع السلطان في أي مراجع أخرى كتبت عن أبو الشامات نفسه وهو من كبار شيوخ الصوفية في دمشق آنذاك؟ ولماذا لم يعرف أحد بتلك المراسلات حتى من قبل أقرب مقرّبي الشيخ ويؤكدها بشكل أو بآخر. ثم لماذا يسكت الشيخ أبو الشامات نفسه على هذا السفر التاريخي الكبير ولا يدافع عن سمعة أحد كبار مريديه، أي السلطان نفسه، بل يموت سنة ١٩٢٣ تاركاً هذا السفر مدفوناً ولا يظهر إلا في سنة ١٩٧٢ عن طريق أحد أحفاده الذي لا يذكر لنا لماذا أُبقي هذا السر مدفوناً طوال تلك العقود؟ ولنا أن نتذكر أيضاً أن السلطان عبد الحميد مات سنة ١٩١٨ أي أن هناك خمس سنوات كاملة بين وفاة السلطان والشيخ أبو الشامات، وبالتالي كان حرياً بالشيخ أن ينشر الرسالة/ الوثيقة دفاعاً عن عبد الحميد وحتى يبرأ بذمته إلى التاريخ، وهي الأمانة التي أوكلها له السلطان. كيف يغفل الشيخ أبو الشامات وهو العالم الذي كتب مصنفات وكتباً كثيرة عن أهمية نشر رسالة السلطان وهي بتلك الأهمية التاريخية والعلمية البالغة؟

إضافة إلى ذلك تثير الوثيقة ولغتها وصيغة التاريخ المستخدمة فيها شكوكاً أخرى. فهناك بعض التعبيرات مثل «تفضلوا بقبول احترامي»، تبدو معاصرة وبعيدة من الاستخدامات القديمة. لكن ربما يكون هذا الانطباع ناتجاً من الترجمة العربية لذلك نذكر هذه النقطة بحذر. بيد أن الصيغة المُستخدمة في التاريخ الممهور إلى جانب توقيع السلطان تثير الاستغراب وهي: «٢٢ أيلول ١٣٢٩» (وهي واضحة بهذه الصيغة في الصورة المأخوذة عن الوثيقة الأصلية بالتركية). لماذا يستخدم السلطان لفظة «أيلول» ولا يستخدم الشهر المُناظر بالتقويم الهجري.

الزاوية الثالثة: في مضمون الوثيقة نفسها، وما هي الأهداف التي يريد عبد الحميد الثاني تحقيقها من إرسال الرسالة إلى الشيخ أبو الشامات، ومرة أخرى بفرض أنها صحيحة وأصلية، ولماذا يرسلها أصلاً إلى شيخ طريقة صوفية، ولم يرسلها إلى أحد وزراء عهده الموثوقين مثلاً، أو أحد الكتّاب أو المؤرخين؟ لنبدأ من النقطة الأخيرة

هذه، وهي العنوان الذي اختاره السلطان عبد الحميد لهذه الرسالة. فما هي أولاً طبيعة العلاقة حقاً وفعلًا بين الشيخ أبو الشامات والسلطان عبد الحميد؟ هل هي فعلاً علاقة شيخ ومريد، أم أن السلطان أعلن تبعيته له في وقت متأخر وبعد عزله وفي رأسه إرسال هذه الرسالة؟ ونعرف ثانياً أن السلطان قد تمتع بذكاء حاد ومتابعة دقيقة لما كان يحدث في الدول والإمبراطوريات المختلفة، وإدراكه للسياسة وألاعيبها، ومفارقات التاريخ، والأدوار المختلفة التي يؤديها الأفراد، كما عرف عنه ولعه بالقراءة وحتى بالروايات البوليسية. ويعرف السلطان أن كثيرين من السياسيين حوله وفي غير مكان كانوا على معرفة كلية أو جزئية بعلاقاته ولقاءاته مع هرتزل، وأنه لو أرسل إلى أي منهم تلك الرسالة فإن المُستقبل لن يقرأها بروحية المقتنع بما فيها، بل بنظرة المتشكك. أما الشيخ أبو الشامات، وبخاصة بعد الديباجة الطويلة والتبجيلية التي يقدمها السلطان للشيخ ويصفه فيها بأنه «مفيض الروح والحياة» و«شيخ أهل عصره»، فإنه سيقبل رواية مريده كما هي ولا سيَّما أنها مفعمة بمزاعم الدفاع عن الدين والملة. كما لنا أن نغامر ونتوقع أن الشيخ الصوفي لم يكن متابعاً لما يحدث في ردهات الدبلوماسية والصفقات والسياسة السلطانية في إسطنبول. إضافة إلى ذلك، فقد أراد عبد الحميد الثاني أن يُضفي على روايته الخاصة لتاريخه مع الصهيونية وفلسطين صدقية وشرعية دينية من خلال إيداعها بين يدي شيخ الطريقة الشاذلية في بلاد الشام.

أما التمعن وتدقيق النظر في مضمون الرسالة فإننا نجد أكثر من قضية تثير الشك في الهدف الذي استبطنه السلطان عبد الحميد من ورائها، وتستحق النقاش. هناك أولاً ما يقوله السلطان عبد الحميد حول الهدف من إسقاطه وعزله عن الحكم هو تسليم فلسطين لليهود، معطياً الانطباع بكونه العائق الكبير الذي كان يحول دون ذلك. لكن مسار الأحداث بعد عزله لا يؤكد ذلك الزعم. فمن ناحية أولى لم يتم تسليم فلسطين ولا بيعها لخلفاء هرتزل أو المنظمات الصهيونية بعد عزل السلطان؛ بل لم يحاول قادة المنظمات الصهيونية مقابلة السلاطين (حتى رغم ضعفهم) الذين جاؤوا بعد عبد الحميد ولم يجددوا العرض عليهم. وهذا الامتناع قد تكون له ثلاثة تفسيرات:

الأول، هو قناعة تلك المنظمات أنه لا يوجد أمل في مواصلة المساعي لشراء أراضي فلسطين حتى بعد سقوط السلطان عبد الحميد، وأن من جاؤوا بعده سوف يرفضون الطلب نفسه.

الثاني، هو أن تجربة عبد الحميد الثاني مع تلك المنظمات كانت ليِّنة وأنه أبدى لهم بطريقة أو بأخرى استعداداً للتفاوض، وأبقى الباب موارباً، بحيث بقيت آمال تلك

المنظمات والجهات، وبخاصة هرتزل، عالية في مسألة إقناعه، بينما لم تجد تلك المنظمات والجهات نفسها الليونة والباب الموارب الذي كان أثناء الفترة الحميدية.

الثالث، هو غلبة تيار «فرض الأمر الواقع» على تيار «الشراء القانوني» داخل المنظمات الصهيونية نفسها وإقلاعها عن فكرة التفاوض مع السلطنة على ذلك.

لكن أياً ما كان الأمر فإن السلطان عبد المجيد الثاني وهو الذي خلف عبد الحميد الثاني واعتبر ضعيفاً أمام حركة الاتحاد والترقّي، بل واتهمه (شقيقه) عبد الحميد في رسالته إلى الشيخ أبو الشامات ولو بشكل مباشر بأنه جيء به من أجل تسهيل مؤامرة تسليم فلسطين، لم يقم بذلك التسليم مطلقاً، ولم يتخلَّ عن فلسطين طوعاً. فالقدس لم تسقط بيد القوات البريطانية رغم الحروب المتواصلة والمنهكة ضد الجيش العثماني إلا سنة ١٩١٧، ومعركة القدس تحديداً استمرت قرابة الشهر ونصف الشهر، من منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ وحتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر. أين هي إذاً مزاعم السلطان عبد الحميد من أن عزله كان لهدف تسليم فلسطين، ولماذا لا يتم تسليمها فوراً ويوفر الجيش العثماني على نفسه الإنهاك والخسائر في حرب لا طائل من ورائها وهناك جبهات مفتوحة عليه في كل مكان، من الجيش الروسي في الشمال، ومن جيوش الحلفاء في الغرب وفي الأناضول؟ حقيقة الأمر أن عزل السلطان عبد الحميد لا علاقة له بفلسطين، وأسبابه متجذرة في فشله الداخلي وفي فشل إدارته للإمبراطورية بوجه عام. وإذا كان قد لخص نظرته إلى حركة الاتحاد والترقي بكونهم عملاء ويريدون تسليم فلسطين فهذا مما يرد من تبادل اتهامات في الخصومات السياسية، وإلا فكيف نفسر فوز الاتحاديين الساحق في أول انتخابات تم تنظيمها سنة ١٩١٢، أي بعد عزل عبد الحميد؟

على ذلك فإن إرساله لتلك الرسالة، وبفرض صحتها، إلى الشيخ أبو الشامات قصد منه تحقيق هدفين مرة واحدة. **الأول**، هو تسوية حساباته التاريخية مع خصومه السياسيين وتسديد ضربة قاصمة لهم تحت الحزام، في محكمة التاريخ، بكونهم عزلوه بسبب تصلبه أمام الصهاينة وعدم تفريطه بفلسطين، وأنهم في المقابل جاؤوا لتنفيذ ذلك تماماً؛ والهدف **الثاني** هو محاولة تبرئة نفسه وسياساته وحكمه من مسألة التفريط والتساهل بأرض فلسطين. «وثيقة أبو الشامات» هي الرواية التي يريد السلطان عبد الحميد أن يودعها التاريخ بشأن علاقته مع تيودور هرتزل، والإشاعات التي هو أعرف الناس بها إزاء تساهله في انتقال أرض فلسطين من ملّاكها العرب والفلسطينيين إلى اليهود. يريد السلطان أن يكون موجوداً في محكمة التاريخ عندما تُحال قضيته هناك

وتتجمع الأدلة والشواهد ضده، وهي الشواهد التي ناقشها هذا الكتاب مثل مضاعفة بناء المستوطنات اليهودية ثلاث مرات في عهده، والتراخي في حظر الهجرة اليهودية، وإنشاء بنية تحتية صهيونية في فلسطين، وغير ذلك. عبد الحميد الثاني يدرك تمام الإدراك أن هناك شبهات كثيرة سوف يثيرها المؤرخون حول اسمه عندما ترد قضية ضياع فلسطين، ولهذا أرسل رسالته، وبفرض أنها صحيحة، إلى الشيخ أبو الشامات.

ب ـ كذلك تداول المؤرخون كثيراً من مذكراته ونقتبس منها:

يقول: «لكننا لا يمكننا القول بأن الهجرة اليهودية شكل مناسب، لقد مضى عهد دخول أتباع الأديان الأجنبية إلى مجتمعنا كما تدخل الشوكة في أجسادنا؛ ليس لنا أن نقبل في أراضينا إلا من كان من أمتنا وإلا من شاركنا في معتقدنا»[٤].

لنا تعقيب على تصريحات السلطان هذه: كيف لعبد الحميد الثاني أن يصرّح أو يصف أصحاب الأديان الأخرى «بالشوكة التي تدخل الجسد» وكيف له أن لا يقبل إلا من كان مسلماً؟ أليس بالأمر المستغرب أن يُطالب بأمر كهذا في دولة تجمع في ما بينها من الملل والنحل الدينية كافة.

ج ـ ومما جاء في مذكراته ما دوّنه في عام ١٨٩٥ قائلاً: لن يستطيع رئيس الصهاينة «هرتزل» أن يقنعني بأفكاره وقد يكون قوله: «ستحل المشكلة اليهودية يوم يقوى فيه اليهودي على محراثه بيده» صحيحاً، في رأيه أنه يسعى لتأمين أرض لإخوانه اليهود، لكنه ينسى «أن الذكاء ليس كافياً لحل جميع المشاكل». ويتابع «لن يكتفي الصهاينة بممارسة الأعمال الزراعية في فلسطين بل يريدون أموراً أخرى مثل تشكيل حكومة وانتخاب ممثلين، إنني أدرك أطماعهم جيداً، لكن اليهود سطحيون في ظنهم أنني سأقبل بمحاولاتهم وكما أنني أقدر في رعايانا من اليهود خدماتهم لدى الباب العالي فإنني أعادي أمانيهم وأطماعهم في فلسطين»[٥].

ونشير هنا إلى التاريخ الذي دوّنت به هذه التصريحات هو عام ١٨٩٥ حيث لم يكن هرتزل قد بدأ نشاطه الفعلي في محاولة تأسيس وطن قومي للصهاينة في فلسطين. ونلاحظ ضمن هذه التصريحات مدى إدراك عبد الحميد لأبعاد مخططات الصهاينة في فلسطين في هذا الوقت المبكر، فلماذا لم يضع حداً صارماً لمخططاتهم؟ لماذا بعد عام واحد من هذه التصريحات تراه يدخل في مفاوضات مع هرتزل؟

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩.
(٥) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

ومما جاء على لسانه: «يشكو المعارضون من أنني أخضع لتأثيرات مستشار حيناً ومستشار حيناً آخر، إنه خطأ فادح؛ لم أكن يوماً تحت تأثير عزت بك[6] كما زعموا... الحقيقة أنني استمع إلى كل المستشارين وأقيس آراءهم بأعصاب باردة، ثم أتخذ قراري على بصيرة دون أي ارتباك، فلا أرجع عنه وأضعه قيد التنفيذ»[7]. ويقول: «لا بد لكل حاكم من مستشارين وأمناء سر، وأمراء أوروبا محاطون بأناس حريصين على كسب الثقة والتأثير بشتى الوسائل، أما أنا فيمكنني أن أقول بأنني لم أقع تحت تأثير أي رجل استشرته، إنني بطبيعة الحال استشير أحد الكتاب حيناً وأحد أمناء السر حيناً آخر، وأحد الوزراء إذا اقتضى الأمر، لكن القرار دائماً هو القرار الذي أتخذه بمفردي»[8].

ووفقاً لتصريحاته هذه يمكننا أن نؤكد عدم تأثير مستشاري السلطان في قراراته، وبكلامه هذا نرد على من قالوا: إن عبد الحميد كان يتخذ كثيراً من القرارات المتعلقة بفلسطين وفقاً لرؤى مستشاريه والمقربين منه، ودلالة على استقلالية شخصيته وتمكنه من مواجهة الأمور بالاعتماد على رؤيته الخاصة.

وبعد أن رأى أن كل جهوده ضاعت سُدى، كتب في ٧ تموز/ يوليو عام ١٨٩٠: «لماذا لا تعترض الدول العظمى على هذه الدول المتحضرة التي تضطهد وتطرد اليهود؟ ولماذا لا تعترض على الدول المتحضرة التي ترفض أن تؤوي هؤلاء الناس عندها؟ هل لهم أي حق في أن يختارونا هدفاً لهجومهم الشرير وإكراههم العنيف؟»[9].

ونذكر أيضاً: وبعد أن خُلع سلطان الدولة العثمانية ونُفي اعترف لطبيبه الخاص عاطف بك عام ١٩١١ «أن إنجازات الصهيونية في فلسطين ليست إلا مقدمة تمهد الأرض لهدفهم النهائي، أنا متأكد أنه مع مرور الوقت سوف يستطيعون وسوف ينجحون في إقامة دولتهم في فلسطين»[10].

ومن الآراء التي تحاول أن تنصف عبد الحميد وتعتمد على «مصطفى طوران» الذي كان حاضراً لقاء عبد الحميد ـ هرتزل ١٩٠١، إذ ينقل على لسان هرتزل «أن اليهود يستعطفونكم للهجرة إلى فلسطين المقدسة ولقاء أوامركم نرجو التفضل بقبول

---

(٦) أحمد عزت العابد الدمشقي.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢١١ ـ ٢١٢.

(٩) ميم كامل أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ترجمة إسماعيل صادق (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢)، ص ٨٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٤.

هديتهم خمسة ملايين ليرة ذهبية»[11]. ولكون السلطان كان مطلعاً على أهداف الحركة الصهيونية فقد قام بطرد هرتزل والوفد الذي معه[12].

ومن الأقاويل التي نسبت إلى عبد الحميد ما ورد عند النقيب العثماني دُبرالي (Zinun Dubrali) بأن عبد الحميد حدثه عندما كان مسجوناً في سلانيك عن آخر اجتماع له مع هرتزل ورئيس الحاخاميين في الدولة العثمانية حين قال: «أن اخُرجا من هنا، وطلب من رجال القصر أن يقودوهما حالاً إلى خارج القصر. وبذلك أصبح اليهود أعدائي فما ألاقيه هنا في سلانيك من عذاب الاعتقال ليس سوى جزائي منهم حيث لم أرض أن اقتطع لهم أرضاً لدولتهم المزعومة»[13].

أما المؤرخ يلماز أوزتونا فيذكر هذه الحادثة بقوله «عرض هرتزل طلب قبول المهاجرين اليهود إلى فلسطين... وأنهم سيكونون من رعايا السلطان الجيدين وأن مساندة يهود العالم ستكون بجانب الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد. وسوف يقدم للسلطان على الفور عدة ملايين من الليرات الذهبية... عبد الحميد كان يعلم من هم الذين وراءه ومن بينهم أصحاب البنك المالي الإنكليزي وأدرك أن القصد هو تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين... هنا أخرج هرتزل من حضرته بشكل عنيف»[14].

ويعدّ كثير من المؤرخين هذه الوثيقة وغيرها مما ورد في مذكرات السلطان عبد الحميد دليلاً على براءته التامة في ضياع فلسطين.

لا نريد هنا التشكيك بصدقية الوثيقة أو حتى المذكرات، لكن أرى أن المذكرات والوثائق الشخصية تعدّ من أضعف المصادر التاريخية، لأنك لن تجد من يُلقي اللوم على نفسه بأي جرم هو ارتكبه أو يعترف به وسوف يحاول إيجاد المبررات لما قام به.

فكيف لنا أن ننكر كل ما حدث على أرض الواقع في فلسطين طوال فترة حكم عبد الحميد الثاني ونأخذ بوثيقة ومذكرات السلطان، أعداد المستعمرات والمهاجرين اليهود التي قدمنا لها، على الأقل بإلقاء اللوم عليه بالتقصير تجاه فلسطين.

---

(11) يوسف حسين عمر، أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني، ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ (عمّان: دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠١)، ص ٢٠٣.

(12) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(13) المصدر نفسه، ص ٢٠٥، وأحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢)، ص ١٤٥.

(14) حسين، المصدر نفسه، ص ٢٠٤، ومحمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار، أعلام المسلمين؛ ٣٠ (دمشق: دار القلم، ١٩٩٠)، ص ٨٧ــ ٨٨.

د ـ هناك من دافع عن السلطان عبد الحميد وبرّأه من كل ما حدث، ومثال على ذلك ما ذكره فاروق يلماز في كتابه عبد الحميد الثاني بالوثائق حيث ذكر الإجراءات قام بها السلطان عبد الحميد لوقف الاستيطان، منها:

(١) أعلن فلسطين بكاملها أرضاً شاهانية (سلطانية).

(٢) عيّن في فلسطين جيشاً مرتبطاً بشخصه.

(٣) أسس فيها سككاً حديداً جديدة ومؤسسات زراعية.

(٤) قام بتوطين بعض مسلمي القوقاز والبلقان في فلسطين[١٥].

وفي مقالة بعنوان «فلسطين والمسألة اليهودية» نشرت في جريدة بويوك ضوغو العثمانية في ٢/٥/١٩٤٧، العدد ٦١، يقول محرم فوزي طوغاي: «منع السلطان عبد الحميد تحقيق هدف إنشاء دولة يهودية في فلسطين وكلف هذا المنع السلطان عبد الحميد غالياً وأودى بعرشه»[١٦].

ويقول عبد الحميد الغامدي «أستبعد أن يكون السلطان عبد الحميد قد وافق على بيع جزء من فلسطين مقابل ٥٠ مليون فرنك، فعبد الحميد المشهود له بالذكاء، لا يمكنه أن يتورط بعمل كهذا، ثم إنه كان يدرك قوة وسطوة اليهود المالية ومدى دعم الدول الأوروبية لهم. فمبلغ كهذا لن يعجز اليهود»[١٧].

وقال أيضاً «فعبد الحميد لن يتخلى أبداً عن القدس لأن بها جامع عمر والإسلام هو الرباط الوحيد بين إمبراطوريته المهدمة فكيف له أن يفرط به»[١٨].

وأرى أن كل هذه الآراء لا تكفي لتبرئة عبد الحميد تبرئة تامة مما حدث على أرض فلسطين؛ فالأرقام والنتائج تبيّن لنا عكس ذلك، وهناك فرق بين المكتوب في صفحات الكتب وما حدث على الأرض فعلاً.

---

(١٥) عمر فاروق يلماز، السلطان عبد الحميد الثاني بالوثائق، ترجمة طارق عبد الجليل السيد؛ مراجعة الصفصافي أحمد المرسي (إسطنبول: دار النشر العثمانية العمرانية، ٢٠٠٠)، ص ١١٠ ـ ١١١.

(١٦) حرب، المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١٧) الغامدي، موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر)، ص ٢٣١.

(١٨) ديزموند ستيوارت، تيودور هرتزل: مؤسس الحركة الصهيونية، ترجمة فوزي وفاء وإبراهيم منصور (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٢٧١.

لقد تناولت هذه الدراسة موقف السلطان عبد الحميد تجاه النشاط الصهيوني على أرض فلسطين بالتحليل والتفسير مُراعية بذلك التسلسل الزمني لنمو حركتي الهجرة والاستعمار الصهيوني على أرض فلسطين، وهي تُلقي الضوء على مفاوضات هرتزل ـ عبد الحميد وفقاً لتفاصيلها الدقيقة في فترة مهمة حُددت بين عامي ١٨٩٦ و١٩٠٢. وبها تم لنا الكشف عن موقف عبد الحميد الثاني منذ بدايات النشاط الصهيوني على أرض فلسطين الذي لا يمكننا من خلال ما تقدم من نتائج أن نعمل على تبرئته من المسؤولية تماماً مما تمكن الصهاينة من تحقيقه على أرض فلسطين ولا يمكننا أن نأخذ بالحجج والمبررات التي تقدم بها عدد كبير من المؤرخين والتي تخلي السلطان من مسؤوليته تجاه الأحداث في فلسطين، صحيح لا يمكننا أن نتجاوز نقاط الضعف التي عاناها عبد الحميد والتي كانت للأسباب الآتية:

(أ) الظروف المالية الصعبة والمتأزمة للمالية العامة للدولة.

(ب) الترهل والفساد الإداري الذي ورثه عن أجداده.

(ج) «الامتيازات الأجنبية» والضغوط التي مارستها الدول الأجنبية من أجل تحقيق أطماعها وأطماع الصهاينة على أرض فلسطين.

(د) القوة المالية لليهود داخل الدولة العثمانية وخارجها.

(هـ) قوة اليهود والصهاينة على المستوى الإعلامي العالمي وتَمَكُّنهم من إثارة الرأي العام الأوروبي تجاه قضيتهم.

أما نقاط القوة التي كانت لمصلحة السلطان فهي على النحو الآتي:

• التنافس الشديد بين الدول الأجنبية على ممتلكات الدولة العثمانية، الأمر الذي حاول السلطان استغلاله من أجل تحقيق تطلعاته في الحفاظ على الدولة العثمانية.

• الانقسام والاختلاف بين قادة الحركة الصهيونية حول ضرورة «الوثيقة الفرمانية» ومن ثم رفضهم تقديم العروض المالية لهرتزل.

لقد حاول السلطان المراوغة من أجل تحقيق أهدافه، وهي تخليص الدولة العثمانية من ديونها مقابل منح الصهاينة جزءاً من طموحاتهم في فلسطين ـ ولكن بشكل غير مباشر ـ وهو ما يُفسر لنا دخوله في المفاوضات مع هرتزل، ونقله لكثير من الولاة المخلصين، وضعف تجاوبه مع طلبات الأهالي بوقف الهجرة والاستعمار

الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وكذلك عدم انسجام الموقف الذي تبناه منذ البداية.

وتجيب الدراسة عن سؤال: هل كان النشاط الصهيوني بعلمه أم لا؟ وما لا يدع مجالاً للشك «نعم بعلمه»، ولكن انعكاسات الأمر جاءت بشكل سلبي على الوضع في فلسطين وبصورة لم يتوقعها السلطان نفسه.

هـ- والأمر الذي يفسر لنا لغز التناقض بين القرار السلطاني بمنع بيع أرض فلسطين لليهود وتمكن اليهود من شراء أراضٍ شاسعة في كل المدن والقرى الفلسطينية بإصدار فرمانات تمنع البيع ومن ثم تراجعه عنها وإصدار فرمانات تخفف من قيود الأولى أو تلغيها.

ونقول نعم! كان على علم بموجات الهجرة اليهودية المتعاقبة على أرض فلسطين، وإلا لماذا أصدر الفرمان تلو الآخر محاولاً منع الهجرة، لكن تراجعه عنها أو السماح بالهجرة بصورة مبطنة يفسر لنا زيادة أعداد اليهود خلال فترة حكمه.

ونعم! سمح بتشييد المستعمرات الاستيطانية، وإلا كيف وصلت لهذا العدد ومارست نشاطها الزراعي وتنامت حركتا الاستيراد والتصدير من داخل مزارع المستعمرات وإليها.

ويمكننا رؤية الجهود الصهيونية التي تهدف إلى تملك فلسطين مع السلطان عبد الحميد، وخلال فترة حكمه، بكونها تمت عبر سيرورتين متكاملتين: **الأولى**، «تحتية - من أسفل إلى أعلى» ومتجسدة في الاستيطان المباشر والتراكمي المتواصل، وشراء الأراضي، وجلب المهاجرين اليهود، وتأسيس الشركات، والاتحادات، وسوى ذلك، أي توفير البنية التحتية للدولة اليهودية التي ستتأسس في المستقبل. والسيرورة الثانية، «فوقية - من أعلى إلى أسفل» والمتجسدة في جهود هرتزل نحو الحصول على وعد فرماني ودولي من السلطان عبد الحميد ومصادق عليه من قبل الدول الكبرى، يتم بموجبه منح فلسطين لليهود. أدت جهود هرتزل المتواصلة إلى طرح المسألة اليهودية في العالم واعتبارها مسألة دولية تحتل مكاناً بارزاً على أجندة سياسة القوى العالمية. وقد وفر ذلك كله دعاية وخطاباً سياسياً (من فوق) يتمركز حول فكرة الوطن القومي اليهودي والدولة اليهودية. وفي الوقت الذي كان يظن فيه عبد الحميد أن رفضه (المتردد) لمطالب هرتزل «الفوقية» سوف يمنع، أو يعوق على الأقل، تحقيق الهدف الصهيوني النهائي، كان تساهله إزاء السيرورة «التحتية» يبطل مفعول رفضه للسيرورة

«الفوقية». فعلى الأرض كانت آليات البناء من «أسفل إلى أعلى» تشتغل بطاقة كبيرة وبقوة متواصلة ولا تواجه صعوبات حقيقية في مراكمة إنجازاتها، ويتحمل السلطان وسياسته المسؤولية الأولى والأخيرة في نجاح سيرورة «البنية التحتية» التي أسست عملياً لقيام دولة إسرائيل في ما بعد.

ولعل ما قمنا به يكون حافزاً لإعادة التفكير في كل المسائل والإشكاليات في تاريخ فلسطين الحديث.

نأمل أن تكون هذه الدراسة قد شكلت إسهاماً في البحث من خلال العودة إلى الجذور الأساسية لنشاط الصهاينة على أرض فلسطين.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أبو بكر، أمين مسعود. ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨. عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٦.

أبو صبيح، عمران. الهجرة اليهودية: حقائق وأرقام. عمّان: دار الجليل للدراسات والنشر، ١٩٩١.

أبو عسل، إيلي ليفي. يقظة العالم اليهودي. القاهرة: مطبعة النظام، ١٩٣٤.

أفنيري، أريه. دعوة نزع الملكية ـ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨. ترجمة بشير برغوثي. عمّان: دار الجليل، ١٩٨٦.

أنيس، محمد. الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ ـ ١٩١٤). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، [د. ت.].

أورخان، محمد علي. السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده. الرمادي: مكتبة دار الأنبار، ١٩٨٧.

أوكي، ميم كامل. السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية. ترجمة إسماعيل صادق. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢.

باتريك، ماري ملز. سلاطين بني عثمان الخمسة. تعريب حنا غصن، كامل مروة وكامل صموئيل مسليحة. القاهرة: مطبعة صادر، ١٩٣٣.

تهويد فلسطين. إعداد وتحرير إبراهيم أبو لغد؛ ترجمة أسعد رزوق. بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٢. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٣٧)

جب، هاملتون وهارولد بوون. المجتمع الإسلامي والغرب. ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧.

جريس، صبري. تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩٤٨)، ج ١: التسلل الصهيوني إلى فلسطين، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧. بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٨١.

الجندي، أنور. السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية: تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث. بيروت: دار ابن زيدون، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

جفريز، ج. م. ن. فلسطين إليكم الحقيقة. ترجمة أحمد خليل الحاج؛ مراجعة محمد أحمد أنيس. الشارقة: دار الثقافة والإعلام، ٢٠٠٠. ٢ ج.

حرب، محمد. السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار. دمشق: دار القلم، ١٩٩٠. (أعلام المسلمين؛ ٣٠)

حلاق، حسان. دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩. بيروت: الدار الجامعية للنشر، [د. ت.].

ـــــــــ. موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٩

الحلو، إنجلينا. عوامل تكوين إسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧.

الحوت، بيان نويهض. فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة. بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٩١.

الخالدي، وليد. الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي، ١٨٩٧ ـ ١٩٩٧. بيروت: دار النهار، ١٩٩٨.

الخولي، حسن صبري. سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣. ٢ ج.

الدباغ، مصطفى مراد. بلادنا فلسطين. حيفا: دار الهدى للطباعة والنشر، ٢٠٠٢. ١١ ج.

الدستور. ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل نعمة الله نوفل؛ بمراجعة وتدقيق خليل الخوري. بيروت: المطبعة الأدبية، ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م. ٢ ج.

رزوق، أسعد. إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣.

ستيوارت، ديزموند. تيودور هرتزل: مؤسس الحركة الصهيونية. ترجمة فوزي وفاء وإبراهيم منصور. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية (١٨٩١ ـ ١٩٠٨). بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧.

الشناق، محمود. العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ١٨٧٦ ـ ١٩١٤. حلحول، فلسطين: مطبعة بابل الفنية، ٢٠٠٠.

الشناوي، عبد العزيز. الدولة العثمانية، دولة إسلامية دولة مفترى عليها. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠. ٣ ج.

شوفاني، الياس. الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨.

صايغ، أنيس عبد الله. الهاشميون وقضية فلسطين. بيروت: منشورات جريدة المحرر، ١٩٦٦.

ـــــــ (معد). يوميات هرتزل. ترجمة هلدا شعبان الصايغ. ط ٢. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٠)

صباغ، ليلى. تاريخ العرب الحديث والمعاصر. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨١.

طربين، أحمد. قضية فلسطين (١٨٩٧ ـ ١٩٤٨): محاضرات في التاريخ السياسي. دمشق: دار الهلال، ١٩٦٨. ٢ ج.

الطيباوي، عبد اللطيف. القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام. عمّان: وزارة الأوقاف، ١٩٨١.

عازوري، نجيب. يقظة الأمة العربية. نقله إلى العربية وقدّم له ووضع حواشيه أحمد أبو ملحم. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨.

عبد الحكيم، منصور. السلطان عبد الحميد الثاني المفترى عليه (آخر السلاطين المحترمين). القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠١٠.

عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية، ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩. دمشق: المكتبة الهاشمية. [د. ت.].

علوش، ناجي. المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦)

عمر، يوسف حسين. أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني، ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩. عمّان: دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠١.

عوض، عبد العزيز محمد. مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤.

الغامدي، سعيد بن سفر. موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر). القاهرة: مكتبة التوبة، ١٩٩٢.

غنايم، زهير غنايم عبد اللطيف. تملك الأرض ومشكلة الديون وأثرهما في التحول في الأراضي في فلسطين العثمانية، ١٨٥٨ ـ ١٩١٧. فلسطين: جامعة القدس، ٢٠٠٦.

قاسمية، خيرية. النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨. بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٣. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٤١)

قوجه باش، سليمان. السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته. ترجمة عبد الله أحمد إبراهيم. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨.

الكيالي، عبد الوهاب. تاريخ فلسطين الحديث. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠.

متولي، أحمد فؤاد. مشكلة طابا بين الحاضر والماضي من واقع كتابات المسؤولين عن الأحداث. القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٩.

محافظة، علي. أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨.

ـــــــــ. العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

ـــــــــ. موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١)

محمود، أمين عبد الله. مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤. (عالم المعرفة؛ ٧٤)

المدني، زياد. مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني. عمّان: المؤلف، ٢٠٠٤.

مركلي، بول. الصهيونية المسيحية (١٨٩١ ـ ١٩٤٨م). ترجمة فاضل جتكر. دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

المسيري، عبد الوهاب. موسوعة تاريخ الصهيونية. القاهرة: دار الحسام، ١٩٩٧. ٣ ج.

معلوف، يوسف نعمان. أسرار يلدز (أو) العقد الثمين في تاريخ أربعة سلاطين. نيويورك: مطبعة الأيام، ١٩٠٠.

ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية. القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩. ٢ ج.

مناع، عادل. تاريخ فلسطين أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ ـ ١٩١٨ (قراءة جديدة). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩.

الموسوعة الفلسطينية. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٩.

النتشة، رفيق شاكر. السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين. عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

نصار، سهام. موقف الصحافة المصرية من الصهيونية خلال الفترة من ١٨٩٧ ـ ١٩١٩. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

النعيمي، أحمد نوري. أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين. بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢.

النفراوي، محمد الناصر. التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية، ١٨٣٩ ـ ١٩١٨. تونس: دار محمد علي الحافي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

الهلالي، محمد مصطفى. السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤.

وتلن، ألما. عبد الحميد ظل الله على الأرض. ترجمه عن الإنكليزية راسم رشدي. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٠.

الوعري، نائلة. دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤. عمّان: دار الشروق، ٢٠٠٧.

وولتر، لين وأوري ديفيس. الصندوق القومي اليهودي. ترجمة محمود زايد ورضوان مولوي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.

يلماز، عمر فاروق. السلطان عبد الحميد الثاني بالوثائق. ترجمة طارق عبد الجليل السيد؛ مراجعة الصفصافي أحمد المرسي. إسطنبول: دار النشر العثمانية العمرانية، ٢٠٠٠.

دوريات

الأحمد، نجيب. «الاستيطان والهجرة الصهيونية إلى فلسطين.» صامد الاقتصادي: السنة ٦، العدد ٤٨، آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٩٨٤.

«أخبار البريد.» الأهرام: ٣٠/ ١/ ١٩٠٣.

ــــــــــ. الأهرام: ١٥/ ٨/ ١٩٠٣.

ــــــــــ. الأهرام: ١٩/ ٩/ ١٩٠٧.

«أخبار البريد حول الجمعية الصهيونية.» الأهرام: ٥/ ٨/ ١٩٠٤.

«أخبار البريد، الصهيونيون.» الأهرام: العدد ٧٤٧٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٢.

ــــــــــ. الأهرام: ٩/ ٨/ ١٩٠٥.

«أخبار سوريا ـ صفد.» الأهرام: العدد ٦١٨٧، أغسطس/ آب ١٨٩٨.

الإخلاص (القاهرة): ١٠/ ٦/ ١٩٠٤.

أرسلان، أمين. «مملكة صهيون.» المقطم: ٢٣/ ١٠/ ١٨٩٧.

أرسلان، شكيب. «الإسرائيليون في فلسطين.» الأهرام: ٢٩/ ٤/ ١٨٩٩.

«استعمار الإسرائيليين لفلسطين.» الأهرام: ٩/ ٦/ ١٩٠١.

ــــــــــ. المقطم: ٨/ ٦/ ١٩٠١.

«الإسرائيليون في روسيا.» المقطم: ٢٦/ ٥/ ١٩٠٣.

أنطون، فرح. «الحمام الإسرائيلي ووطنه القديم.» الأهرام: ١٧/ ١٢/ ١٨٩٨.

الأهرام: ٢٤/ ٦/ ١٨٩٨؛ ١٥/ ٣/ ١٨٩٩؛ ٢٥/ ٦/ ١٩٠١؛ ٢١/ ٦/ ١٩٠٦، و١٩/ ٩/ ١٩٠٧.

«باريس لمكاتبنا الخصوصي.» الأهرام: ١٠/ ٨/ ١٩٠٥.

«بيت لحم.» الأهرام: ٧/ ٦/ ١٩٠٦.

«جلالته في حيفا.» الأهرام: ٤/ ٦/ ١٨٩٨.

«الجمعية الصهيونية.» الأهرام: ٤/ ١/ ١٩٠٢.

ــــــــــ. الأهرام: ٢٣/ ٨/ ١٩٠٧

«الجمعية الصهيونية في فلسطين.» الأهرام: ٦/ ٨/ ١٩٠٤.

«الحركة الصهيونية بإنكلترا.» الأهرام: ٢٨/ ٥/ ١٩٠٣.

«حوادث محلية.» الأهرام: ١٥/ ٩/ ١٩٠٤.

الخالدي، وليد. «بناء الدولة اليهودية، ١٨٩٧ ـ ١٩٢٤: الأداة العسكرية.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٣٩، صيف ١٩٩٩.

الدباغ، مصطفى مراد. «الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، ١٨٥٤ ـ ١٩٤٨.» مجلة دراسات عربية: العدد ٥، ١٩٧٥.

«سكنى الإسرائيليين في فلسطين.» الأهرام: ٢٩/ ٤/ ١٨٩٩.

سليمان، محمد. «قانون التنظيمات العثماني وتملّك اليهود في أراض فلسطين.» صامد الاقتصادي (بيروت): السنة ٤، العدد ٣٣، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١.

سمعان، سمير. «القدس عبر محطات تاريخية مفصلية، ١٨٢٧ ـ ٢٠٠٠م.» المنتدى (عمّان): السنة ٢٤، العدد ٢٤٥، آب/ أغسطس ٢٠٠٩.

«الصهيونيون.» الأهرام: ١٩/ ١٢/ ١٩٠٠.

طرزي، نصري. «فضيحة بداية القرن، تواطؤ والي القدس وصمت السلطان عبد الحميد وراء ضياع أراضي فلسطين.» العربي: تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠.

«عودة اليهود إلى فلسطين.» المقتطف: مج ٢٢، ج ٤، ١٨٩٨.

«فلسطين.» الأهرام: ٥/ ١/ ١٩٠٦.

ـــــــــ. الأهرام: ١٩/ ٩/ ١٩٠٧.

«فلسطين وكلمة إصلاحية فيها.» الأهرام: ١٤/ ١١/ ١٩٠٤.

قبعين، سليم. «استعمار فلسطين.» المقطم: ١٣/ ١/ ١٩٠٥.

ـــــــــ. «مدرسة الاتحاد الإسرائيلي بمصر.» المقطم: ٧/ ١/ ١٩٠٥.

«القدس الشريف لمكاتبنا.» الأهرام: ١٠/ ١٠/ ١٩٠٦.

القلقيلي، عمر. «استعمار فلسطين (١).» المقطم: ١٧/ ١/ ١٩٠٥.

ـــــــــ. «استعمار فلسطين (٢).» المقطم: ١٨/ ١/ ١٩٠٥.

القلقيلي، محمد. «استعمار فلسطين.» المقطم: ٥/ ١/ ١٩٠٥.

لامنس، هنري. «اليهود ومستعمراتهم في فلسطين.» المشرق: العدد ٢٣، كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٩.

المشرق: العدد ٢٣، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٩.

المقطم: ٥ ـ ١٢/ ١/ ١٩٠٥.

المنار: مج ٤، ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٠٢.

المؤيد: ١٥/ ١٠/ ١٨٩٩.

«يافا.» الأهرام: ١١/ ٥/ ١٩٠٦.

«يافا في ٧ الجاري.» الأهرام: ١١/ ٥/ ١٩٠٦.

«اليهود العثمانيين.» الأهرام: ٤/ ١٢/ ١٩٠٨.

«اليهود وفلسطين.» الأهرام: ٢٤/ ٤/ ١٩٠٤.

أطروحات، رسائل جامعية

السيد صلاح الدين، محمد ماجد. «ملكية الأراضي في فلسطين، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨.» (أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ١٩٩٣).

مؤتمرات، ندوات

بحوث ودراسات مهداة إلى علي محافظة: بمناسبة بلوغه الخامسة والستين من عمره المديد. تحرير محمد عبد القادر خريسات. عمّان: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، ٢٠٠٦.

المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام «فلسطين» = *The Third International Conference on Bilad Al-Sham: Palestine 19-24 April 1980*. عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤. ٦ ج.

ندوة فلسطين العالمية الثانية التي عقدت في الكويت خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ شباط/ فبراير ١٩٧١.

٢ ـ الأجنبية

Books

Aaronsohn, Ran. *Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine.* Translated from the Hebrew by Gila Brand. Lanham: Rowman and Littlefield Publishers; Jerusalem: Hebrew University, Magnes Press, 2000. (Israel Studies in Historical Geography)

Ben-Gurion, David. *The Jews in their Land.* Translated from the Hebrew by Mordechai Nurock [and] Misha Louvish. New York: Doubleday and Company, 1966.

Destani, Bejtullah D. (ed.). *The Zionist Movement and the Foundation of Israel, 1839-1972.* London: Archive Edition, 2004. 10 vols.

Eliav, Mordechai (ed.). *Britain and the Holy Land, 1838-1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem.* Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi Press; Magnes Press, Hebrew University, 1997.

Encyclopedia of Zionism and Israel. Edited by Raphael Patai. New York: Herzl Press, 1971.

Friedman, Isaiah. *Germany, Turkey, and Zionism, 1897-1918.* London: Oxford Clarendon Press, 1977.

———— (ed.). *The Rise of Israel: From Precursors of Zionism to Herzl.* General introduction by Howard M. Sachar. New York; London: Garland Pub., 1987. (Rise of Israel; 1)

Gilbar, Gad G. *Ottoman Palestine, 1800-1914: Studies in Economic and Social History.* Leiden: E.J. Brill, 1990.

Gorny, Yosef. *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology.* English translation by Chaya Galai. Oxford [Oxfordshire]: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1987.

Ha'am, Ahad. *Essays, Letters, Memoirs.* Translated from the Hebrew and edited by Leon Simon. London: East and West Library, 1946.

Halpern, Ben. *The Idea of the Jewish State.* London: Harvard University Press, 1961.

Herzl, Theodor. *The Complete Diaries.* Edited by Raphael Patai; translated by Harry Zohn. London; New York: Herzl Press, 1960. 5 vols.

————. *The Jewish State.* 5th ed. London: H. Pordes, 1967.

Hourani, Albert. *The Ottoman Background of the Modern Middle East: The Third Carreras Arab Lecture of the University of Essex, 25 November 1969* = الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث London: Longman, 1970. (Carreras Arab Lecture; 1969)

Hyamson, Albert M. *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914*. London: E. Goldston, Ltd., 1941. 2 vols.

Kark, Ruth. *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914*. Jerusalem: Magnes Press, Hebrew University; Detroit, MI: Wayne State University Press, 1994. (America-Holy Land Monographs Series)

Khalidi, Walid. *Before their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1876-1948*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1984.

________ (ed.). *From Haven to Conquest; Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948*. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971. (Anthology Series; no. 2)

Kling, Simcha. *Nachum Sokolow, Servant of his People*. New York: Herzl Press, 1960.

Laqueur, Walter. *A History of Zionism*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1972.

League of Arab States. *Jewish Immigration to Palestine*. Beirut: Palestine Department, Political Section, 1994.

Mandel, Neville J. *The Arabs and Zionism before World War I*. Berkeley, CA: University of California Press, 1976.

________. *Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914*. Edited by Albert Hourani. New York: Oxford University Press, 1965. (Middle Eastern Affairs; 4)

Nordau, Anna and Max Nordau. *Max Nordau: A Biography*. New York: Nordau Committee, 1943.

Oliphant, Laurence. *The Land of Gilead*. London: William Blackwood and Sons, 1988.

Oliphant, Margaret Oliphant W. *Memoir of the Life of Laurence Oliphant and of Alice Oliphant, his Wife*. Edinburgh; London: W. Blackwood, 1892. 2 vols.

Patai, Raphael (ed.). *Essays in Zionist History and Thought*. New York; London: Herzl Press, 1958. (Herzl Yearbook; vol. 1)

________ *Essays in Zionist History and Thought*. New York; London: Herzl Press, 1959. (Herzl Yearbook; vol. 2)

________. *Essays in Zionist History and Thought: Studies in the History of Zionism in America, 1894-1919*. New York; London: Herzl Press, 1970. (Herzl Yearbook; vol. 5)

________. *Essays in Zionist History and Thought*. New York; London: Herzl Press, 1965. (Herzl Yearbook; vol. 6)

Piterberg, Gabriel. *The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel*. London; New York: Verso, 2008.

Robnett, George W. *Conquest through Immigration; How Zionism turned Palestine into a Jewish State.* Pasadena, CA: Institute for Special Research, 1968.

Shilony, Zvi. *Ideology and Settlement: The Jewish National Fund, 1897-1914.* Translated from the Hebrew by Fern Seckbach. Jerusalem: Magnes Press, Hebrew University, 1998.

Sicker, Martin. *Reshaping Palestine: From Muhammad Ali to the British Mandate, 1831-1922.* Westport, Conn.: Praeger, 1999.

Sokolow, Nahum. *Hibbat Zion.* Jerusalem: L. Mayer, 1941.

________. *History of Zionism, 1600-1918.* With an introduction by the Rt. Hon. A. J. Balfour Portraits and illustrations, selected and arranged by Israel Solomons. London: Longmans, Green and Co., 1919. 2 vols.

Stein, Kenneth W. *The Land Question in Palestine, 1917-1939.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984.

Vambéry, Arminius. *The Story of my Struggles: The Memoirs of Arminius Vambéry.* London: T. F. Unwin, 1904. 2 vols.

Weizmann, Chaim. *The Letters and Papers of Chaim Weizmann.* Oxford: Oxford University Press, 1968. 23 vols.

Vol. 1: *Letters, Summer 1885-29 October 1902.* Edited by Leonard Stein in collaboration with Gedalia Yogev.

________. *Trial and Error; the Autobiography of Chaim Weizmann.* London: East and West Library, 1950.

Periodicals

Be'eri, Eliezer. «The Jewish–Arab Conflict during the Herzl Years.» *Jerusalem Quarterly:* no. 41, 1987.

Benbassa, Esther. «Zionism in the Ottoman Empire at the End of the 19th and the Beginning of the 20th Century.» *Studies in Zionism*: vol. 11, no. 2, 1990.

Ben-Bassat, Yuval. «Proto-Zionist–Arab Encounters in Late Nineteenth-Century Palestine: Socio-regional Dimensions.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 2, Winter 2009.

Buheiry, Marwan R. «Theodor Herzl and the Armenian Question.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 7, no. 1 (25), Autumn 1977.

Friedman, Isaiah. «Theodor Herzl: Political Activity and Achievement.» *Israel Studies*: vol. 9, no. 3, Fall 2004.

Kark, Ruth. «A Communication: Ottoman Policy and U.S. Attitudes Regarding Land Purchase and Settlement by American Jews in Palestine.» *Studies in Zionism*: vol. 14, no. 2, 1993.

Khalidi, Walid. «The Jewish Ottoman Land Company, Herzl's Blue Print for the Colonization of Palestine.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 22, no. 2, Winter 1993.

Kushner, David. «Ali Ekrem Bey: Governor of Jerusalem (1906-1908).» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 28, no. 3, August 1996.

________. «The District of Jerusalem in the Eyes of Three Ottoman Governors at the End of the Hamidian Period.» *Middle Eastern Studies:* vol. 35, no. 2, April 1999.

Mandel, Neville J. «Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine: 1881-1908: Part I.» *Middle Eastern Studies*: vol. 10, no. 3, October 1974.

________. «Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement in Palestine, 1881- 1908.» *Middle Eastern Studies*: vol. 11, no. 1, 1975.

«Mr. Holman Hunt on the Resettlement of the Jews in Palestine.» *Jewish Chronicle*: 21 February 1896.

Oke, Mim Kemal. «The Ottoman Empire Zionism and the Question of Palestine (1880-1908).» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 14, no. 3, August 1982.

________. «Zionists and the Ottoman Foreign Ministry during the Reign of Abdulhamid II (1876-1909).» *Arab Studies Quarterly:* vol. 2, no. 4, Fall 1980.

Ro'i, Yaaqcov. «The Zionist Attitude to the Arabs, 1908-1914.» *Middle Eastern Studies*: vol. 4, no. 3, April 1968.

Vambéry, Arminius. «Personal Recollections of Abdul Hamid and his Court.» *Nineteenth Century and After* (London): vol. 16, July-December 1909.

Conferences

Studies on Palestine during the Ottoman Period: Changes in the Position of the Jewish Community on Palestine and Syria in the Mid Nineteenth Century. Edited by Moshe Ma'oz. Jerusalem: Magnes Press, 1975.

فهرس

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -